

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية

المجلة السياسية والدولية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

السنة الأولى العدد الثاني شتاء ٢٠٠٦

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياسية



المجلة السياسية والدولية

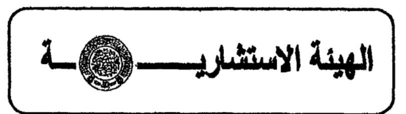
مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية -الجامعة المستنصرية

السنة الاولى | العدد الثاني | شتاء ٢٠٠٦

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية ٨١٠ في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٥

المجلة السياسية والدولية

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية



قواعد النشر

ترحب المجلة السياسية والدولية التي تصدرها كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية بإسهامات الكتاب والمفكرين من الكليات في الجامعات العراقية والعربية والمتخصصة بالقضايا السياسية والعلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية، مع الاهتمام بشكل خاص فيما يتعلق بالمشروع السياسي والحضاري والنهضوي العربي وتحيطكم علماً بشروط النشر فيها:

١. ان تعالج القضايا باسلوب علمي موثق.
٢. ان يكون التوثيق بذكر المصادر والمراجع باسلوب اكاديمي، يتضمن الكتب والمجلات.
٣. معيار النشر هو الموضوعية والدقة ودرجة التوثيق.
٤. ترسل البحوث بنسختين مع قرص مرن.
٥. ان لا يزيد حجم الدراسة او البحث عن اربعة عشر صفحة A4.
٦. يشترط ان لا تكون البحوث او الدراسات قد نشرت في مجلات اخرى.
٧. تخضع البحوث او الدراسات المرسلة الى التحكيم العلمي من جانب الهيأة الاستشارية في المجلة.
٨. تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.
٩. لا تدفع المجلة او الكلية أي مكافآت مالية عما تقبله من النشر فيها ويعتبر النشر اسهاماً معنوياً من الكاتب.

أن الآراء الواردة في البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة او الكلية

الاشتراك في المجلة تراجع كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

بغداد- باب المعظم – صندوق بريد ٤٦١٥٩

هاتف ٤١٤٠٨٥١ ، ٤١٤٠٨٥٢ ، ٠٧٩٠١٩٢٣١٥٤

البريد الالكتروني : Psc_Mustainsiriyah@yahoo.com

المحتويات

كلية العلوم السياسية
الجامعة المستنصرية



المجلة السياسية والدولية



شتاء ٢٠٠٦



رقم الصفحة — اسم المادة

افتتاحية العدد

واذ يصدر العدد الثاني من المجلة السياسية والدولية، فأن الكلية تعاهد نفسها على الاستمرار في مواصلة البحث العلمي والاكاديمي من خلال اصدراها لهذا العدد الحافل بالعديد من المواضيع المهمة التي وضعت في اعتبارها اهتمام القراء والمختصين، وطلبة الدراسات العليا، وما تثيره متغيرات الاوضاع الوطنية والاقليمية والدولية التي هي محط اهتمام المجلة، وهي تخطو خطوتها الثانية، على امل ان تنحو في المستقبل في اصدار المحاور المختصة بقضايا معينة، فضلاً عن الدراسات النظرية في اختصاص العلوم السياسية، وما يتجسد فيها من دراسات تكون في متناول طالب علم السياسية.

واذا كان البحث الاول قد ركز على المسار التفاوضي السوري–الاسرائيلي، وما يثار الامن من الضغط على سوريا للعودة الى المفاوضات، فان العودة الى الماضي قليلاً لمعرفة الاسباب الفكرية والاقتصادية لانهيار الاتحاد السوفيتي تشكل خطوة استشراقية لما يضمره المستقبل من تداعيات لهذا السقوط على الوضع العربي، وكذلك على الفكر السياسي الماركسي في المنطقة العربية. كما احتوى العدد على موضوع ما زال يثير اسئلة عديدة ولاسيما في هذا الوقت حول التنمية المستدامة واشكالية العلاقة ما بين الديمقراطية وحقوق الانسان كما ركز العدد على مسألة التفاوض كأدارة وسياسة تثير اهتمام المختصين في الشؤون السياسية والخارجية، فضلاً عن المواضيع الاخرى ذات الطابع الفلسفي، ومسألة الصراع ما بين الأصوليين في الفكر الديني اليهودي. كما لم تغفل المجلة تسليط الضوء على مواضيع مترجمة ذات أهمية تسترعي الانتباه ولاسيما موضوع المرآة والإسلام والعراق، والميكافيلية.

ومن الله التوفيق

الاستاذ الدكتور

ناظم عبد الواحد الجاسور

المشرف العام

المسار التفاوضي السوري-الاسرائيلي
"ثوابته الوطنية ومتغيراته الظرفية"

الاستاذ الدكتور

يوسف حمدان

كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المقدمة

بعد العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، وهزيمة الانظمة العربية، اصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، واثار في رفضه او القبول به في ذلك الحين خلافات شديدة بين الانظمة العربية وبعض فصائل حركة التحرر العربي، وقرار مجلس الامن هذا، كان في الاساس مشروع قرار بريطاني، حل محل مشروع قرار قدمته مجموعة دول امريكا اللاتينية، وكان متوازناً قياساً بمشروع القرار البريطاني، الا ان مجموعة الدول العربية، وعلى الاخص ممثلي "مصر وسورية والاردن" رفضوا مشروع القرار وقبلوا مشروع القرار البريطاني، المبهم في تفسيراته والمتباين في نصوصه "الفرنسية-الانكليزية" وقد روج مؤيدوه "ان القرار ينص على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة في ٥ حزيران ١٩٦٧ وبه يكمن العمل في ازالة اثار العدوان.." اما الجانب الصهيوني وقوى التحالف الامبريالي، وعلى الرغم من عدم الاقرار بقبوله علانية "دول الكيان الصهيوني"، فيفسره مفاوضو الكيان الصهيوني "ان القرار ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، ينص صراحة وترجمته الانكليزية المعتمدة على انسحاب من اراض عربية..".

وفي وقت صدوره، كان من يعارض القبول بهذا القرار المبهم، يتهم بالتطرف واليسارية، ويقف ضد السلام والامن والاستقرار في المنطقة، وجر العرب الى خوض معارك غير متكافئة..، الخ من الاتهامات.. ولما اعلن الملك حسين بن طلال ملك الاردن اعترافه بهذا القرار، وصفت خطواته هذه بالقرار المبدئي والتوجه السليم.. ومن المؤسف القول: ان الحركة الشيوعية العربية وبتوجيه معلوم روجت لقبول هذا القرار، الذي سارت على اسس خطوطه العريضة مشاريع التسوية اللاحقة.. وهذا القرار لم يكن في مضامينه، الا تتويجاً للمؤامرة الامبريالية-الصهيونية الهادفة الى ترسيخ الكيان الصهيوني وتصفية القضية الفلسطينية.

اثر اندلاع حرب ٦ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٣ ما سمي بحرب التحرير، احتلت اراض عربية جديدة، لاسيما الاراضي السورية.. مع ان القوات السورية وفي بدء القتال توغلت الى عمق الاراضي المحتلة لما وراء الجولان، واستطاعت ان تجتاز حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ الا انه ولاسباب موضوعة بحث ودراسة، تراجعت القوات السورية، لا لاختلال موازين القوى، انما بايعاز من مركز القرار السوري الى ما وراء حدود محافظة القنيطرة، فاستعملت قوات الاحتلال الصهيوني هذا الموقف وتقدمت زاحفة لتفرض سيطرتها على كامل منطقة جبل الشيخ والحدود الادارية لمحافظة القنيطرة وممر سعسع الاستراتيجي.

ان اتفاق فصل القوات "السورية-الاسرائيلية" بموجب قرار الفصل، الذي اتخذ بناء على توسط الولايات المتحدة، ولعب الرئيس المصري انور السادات دوراً مهماً في اقناع الجانب السوري في تقبله، وقد حصلت مساومات اعتمدت القرار رقم(١٩٧٣/٣٣٨).. وانسحبت القوات الاسرائيلية من منطقة محافظة القنيطرة، وممر الى منطقة جبل الشيخ.. واجرى احتفال برفع العلم السوري على الاراضي التي انسحبت منها القوات الصهيونية "التي سميت مجازاً محررة"، ولا بد من الاشارة ان احتفال رفع العلم الوطني السوري، لم يسمح بالمرور عبر طريق "سعسع" لرفع العلم، الا للرئيس حافظ الاسد وبلباسه العسكري وبتوسط المندوب السامي للامين العام للامم المتحدة وكبير المراقبين.. اما بقية مرافقي الرئيس من وزير الدفاع العماد طلاس ورئيس اركان الجيش وكبار الضباط، فقد ارتدوا الملابس المدنية، وبهذه الكيفية جرى الاحتفاء برفع العلم على ما تحرر..

ان تشبث الجانب السوري بمبدأ التفاوض، كخيار استراتيجي، تكرس بعد اتفاق فك الاشتباك/١٩٧٣ حيث تراجعت سورية عن مطالبتها بالاراضي المحتلة ما وراء الجولان، بعد ان ضمنت عودة كامل محافظة القنيطرة.. كما التزمت سورية بعدم السماح لاي نشاط وعلى كامل الاراضي بامتداد حدودها المستحدثة بعد الخامس من حزيران/١٩٦٧..، تقوم به المقاومة الفلسطينية ضد قوى الاحتلال الفلسطيني..

لم تكن الاتصالات السورية-الاسرائيلية بالامر الخفي على المطلعين وغرف دوائر الاعلام واجهزة الاستخبارات العربية الاخرى.. وعندما حصلت مساجلات بين وسائل الاعلام السورية من جهة والمغربية من جهة اخرى، قال الملك الحسن الثاني"..يقال لي:علي ان افعل مثل ما فعله السوريون وغيرهم بأجراء صلات ومحادثات مع الدولة الاسرائيلية..، تلك الاتصالات التي تمت بسرية تامة في جنيف بين الجنرال اريل شارون وبين رفعت الاسد، بل ان مثل هذه الاتصالات تمت في دمشق نفسها.."

بعد توقيع اتفاقية "كمب ديفيد ١٩٧٩" وخروج مصر من جبهة المواجهة مع العدو الصهيوني، وجدت سوريا نفسها في ظروف شديدة الصعوبة حيال الابتزاز الامبريالي-الصهيوني، الذي استمر في دفعها لمخطط وانتهاج اساليب التفاوض.. وقد تهيأت مناخات لولادة "التوأم الشقيق لاتفاقية كمب ديفيد" كما تمنى بهذه الصيرورة الرئيس محمد انور السادات..

واذا ما ولدت توائم لاتفاقية كمب ديفيد، محصلة مخاض حمل سفاح، فان بعض منها قد عمدت في مسار التسوية ابان ظروف العدوان الامبريالي-الصهيوني على العراق "١٦/١٧/كانون الثاني/١٩٩١، في "مدريد-اسلو" اكتوبر/١٩٩١..

وقد اتسمت هذه المفاوضات العربية-الاسرائيلية بالمسارات التالية:

١. المسار الفلسطيني-الاسرائيلي والذي اسفر عن توقيع اتفاقية "رابين-عرفات"/١٩٩٣ وهذا المسار مازال متعثراً، ليس لتعنت الجانب الفلسطيني، وتشبثه بالحق المشروع، الذي ضمنته مقررات الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن، فحسب، بل لغطرسة الجانب الصهيوني واستغلاله ضعف المفاوض العربي.. وتواطؤ انظمة عربية معلومة..
٢. المسار الاردني-الاسرائيلي، الذي اسفر عن توقيع اتفاقية وادي عربة "٢٦/١٠/١٩٩٤" حيث اقيمت علاقات دبلوماسية، وقطع التطبيع مع الكيان الصهيوني اشواطاً بعيدة، لدرجة تكامل المصالح الاقتصادية والامنية..
٣. المسار اللبناني-الاسرائيلي، وان اعتمد هذا المسار قرار مجلس الامن رقم "٤٢٥ في ١٩/٣/١٩٧٨ فان فعل بندقية المقاومة الوطنية اللبنانية، قد حقق الكثير من الانجازات، بل ويطالب لبنان ومن موقع الواثق بقدرته بضمان مكاسب ما تحقق عبر تضحيات جسام، ويرى في اتفاقيات الطائف عام/١٩٨٣ وبما تضمنته ديباجات برامج قواه واحزابه السياسية، بل وبما تكرس دستورياً من عرف وسياقات، ما يتسع لتحقيق مثل تلك المطامح.. ولا بد من الاشارة الى توافق مضامين مبادرة العراق، التي طرحت في اب/١٩٩٠ "١٢/٨/١٩٩٠" وبنود اتفاقية الطائف.. وعلى هذا الاساس لا نرى أي افق لتلازم المسارين السوري واللبناني-الاسرائيلي وبهذه الخطوط.
٤. المسار السوري-الاسرائيلي وهذا هو موضوع بحثنا، حيث سنتناوله بالتفصيل وعلى اسس منهجية البحث "المادي-التاريخي" وتحليل التراكمات التاريخية عبر اكثر من ثلاثة عقود..

واذا ما كان الحكام العرب، وباستحياء مصطنع يترددون عن اعلان موافقاتهم على الاعتراف بالكيان الصهيوني كدولة وكيان.. فأن مضمون البيان الختامي لمؤتمر قمة بيروت في ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٣، قد ازال حاجز الاستحياء هذا بالاعلان ليس عن

قبول مبادرة الامير عبد الله، التي صارت مبادرة عربية، فحسب، بل والاستعداد للاعتراف الجماعي واقامة العلاقات الدبلوماسية والتطبيع مع الكيان الصهيوني.. وشجع هذا النهج رئيس وزراء الكيان الصهيوني اريل شارون على المطالبة بحضور اجتماعات القمة العربية.. ولقيت هذه الرغبة "الصف" استجابة لدى الحكام العرب، ولم لا، ونحن والصهانية ابناء عمومة.. كما تقول الاساطير.

ان مسارات التسوية التفاوضية مع الكيان الصهيوني، ستسلك دروباً اكثر علانية، ودون حرجاً، على الرغم من التضحيات الجسام، التي تقدم على طرق مقاومة الاحتلال الصهيوني من ابناء الانتفاضة الفلسطينية المندلعة منذ ٢٨ ايلول ٢٠٠٠.. وما ازال عامل الاستحياء الموجل للتفاوض العربي، ليس استصغاره للرأي العام الشعبي والعربي، وترويضه للعديد من قيادات الحركات السياسية، فحسب، بل ولاجماع الحكام العرب المتمثل في البيان الختامي لقمة بيروت المنعقدة للمدة ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢، والذي اشار صراحة الى وجوب الاعتراف بالكيان الصهيوني وضمان امن دولتها واقامة علاقات التطبيع وعلى غرار ما اتخذته بعض الاقطار العربية[1]..

سورية، احد دول الجوار وضمن خط المواجهة للكيان الصهيوني، تميز نهجها التفاوضي بالترقب الحذر، لا لكونها رفعت وعلى مدى ثلاثة عقود مضت من القرن المنصرم شعارات التحرير والعودة، وبما تطلبته ظروف ملجئة، حيث المزايدات مع ما يطرح من انظمة البلدان المجاورة وان لم تكن ضمن خط المواجهة، وخاصة في العقد الاخير من القرن المنصرم.. ومع هذا فالمسار التفاوضي "السوري -الاسرائيلي" لم يخرج عن نهج المسار العربي-الاسرائيلي"، ولن يخرج قط عن هذا، ولاسيما بعد قمة بيروت في ٢٧-٢٨ اذار٢٠٠٢، وقبول مبادرة الامير عبد الله التي اعتبرت ورقة عمل عربية، اقرتها سورية نفسها مع ذكر بعض ملاحظات هامشية اضافية على مضمونها[2]..

دخلت سورية ربقة مدار التفاوض، منذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الاوسط ١٩٩١ حيث انطلقت مسارات التسوية التفاوضية الاربعة "الفلسطينية والاردنية، واللبنانية والسورية" ومن الجدير بالذكر، ان المسار التفاوضي السوري-الاسرائيلي، تمحور حول قضية استرجاع هضبة الجزلان، والانسحاب من الاراضي المحتلة في عدوان الخامس من حزيران ١٩٦٧.. وخلاصة الموقف السوري في التفاوض لم تتخط ثوابتها الوطنية" استرجاع هضبة الجولان، والامتدادات لشريط

---

[1] البيان الختامي لجلسات قمة بيروت الرابع عشر بتاريخ ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢ والمعلن عبر وكالات الانباء العربية والاجنبية يوم ٢٨ اذار ٢٠٠٢.

[2] المصدر اعلاه.

اراضي بشكل جزءاً من الجغرافية-الديمغرافية للقطر السوري، وهو الذي اصطدم وسيصطدم بالمطامح الصهيونية..

لاشك، ان مسار التسوية التفاوضية السورية-الاسرائيلية، صعوبات اكثر من بقية مسارات التفاوض "العربي-الإسرائيلي"، وذلك بوجود حاجز منيع تكون تاريخياً بين المتفاوضين، وقد وصف سفير امريكي سابق في دمشق هو "ادوارد جيرجيان" هذا الحاجز بقوله".. اذا كانت القضية الفلسطينية هي القلب السياسي للصراع العربي-الاسرائيلي، فأن العلاقة السورية-الاسرائيلية هي القلب الجوسياسي والعسكري للصراع، لان امامك دولتين تتمتع كل منهما بتسليح عسكري مهم، وبوضع جيوسياسي مهم ايضاً[٣]، اضافة الى كم هائل من انعدام الثقة بين الطرفين..

وسورية، توجها سياسياً ونظام حكم، كانت وما زالت تعلن ومن منطلقات سياسية، بأن "الصهيونية واسرائيل تجسدان مشروعاً استعمارياً حربياً وعنصرياً.. لهذا شعر الوسيط الامريكي المكلف بملف التفاوض والتسوية الاسرائيلية-السورية، بغياب اللغة المشتركة بين مفاوضي الدولتين، وبأن صعوبات تكمن في ثنايا طروحات كل من الفريقين في مفاوضات السلام العلنية[٤].

ولان محور التفاوض السوري-الاسرائيلي هو استرداد هضبة الجولان-باعتبارها قضية وطنية، فاننا نتطرق الى هضبة الجولان "جيوسياسية" واهمية تاريخية وما يتمسك به المفاوض السوري في المسار التفاوضي:

يشغل الجولان مكاناً متوسطاً بين بلاد الشام. فهو يربط سورية-بسبب موقعه الوسطي بلبنان والاردن وفلسطين. وتبلغ مساحته "١٨٦٠" كم٢، وقع تحت الاحتلال الاسرائيلي ابان هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧. وكادت القوات السورية تحرره ابان حرب ٦ اكتوبر ١٩٧٣، حيث اندفعت الى عمق تجاوز حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ وكامل محافظة القنيطرة، الا انه ولاسباب جديرة بالبحث والتقصي والدراسة التاريخية، تراجعت القوات السورية بايعاز من مركز القرار، وتمت تسوية وعلى قرار فك الاشتباك بين القوات السورية والاسرائيلية، تم استرجاع سفح على شريط من هضبة

[٣] من حديث السفير الامريكي السابق في دمشق ادوارد جيرجيان الى جريدة الشرق الاوسط الصادرة بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٩٤.

[٤] سورية، والتي يحكمها حزب البعث العربي الاشتراكي السوري، وعلى اساس خلفية الشعارات اليسارية، تعتبر الصلح والتفاوض مع الكيان الصهيوني طريقاً لا يفضي الى تحرير الارض المحتلة، الا ان الخطاب السياسي هذا قد تغير بفعل المستجدات الطارئة على الساحة العربية، وخاصة بعد اتفاق فك الاشتباك اثر حرب ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ ومن ثم الصلات الخفية والمعلنة، والتي ساعد على تعقميها خروج مصر من جبهة المواجهة، اثر توقيع اتفاقيات كمب ديفيد.

الجولان تقدر مساحتها بـ(٥٠) كم٢ فضلاً عن محافظة القنيطرة.. وان المساحة المتبقية تحت الاحتلال الصهيوني من هضبة الجولان السورية "١٢٥٠) كم٢[٥].

الجولان هضبة على شكل مستطيل، يتراوح طوله ما بين ٧٥-٨٠كم، وعرضه ما بين ١٨-٢٠ كم، وبانحدار متدرج من الشمال الى الجنوب، وبالرغم من صغر مساحته، نسبياً، فان التفاوت في الارتفاعات فيه يبلغ حداً كبيراً" نحو ٢٥٠٠ متراً، بين العى القمم في شمالي الجولان، احدى قمم جبل الشيخ ٢٢٢٥متراً والمستوى المنخفض في منطقة البطيحة "على شاطئ بحيرة طبرية-٢-متراً" تحت مستوى سطح البحر". اما في الحمة "وادي اليرموك" فان الانخفاض يبلغ ١٢٥ متراً تحت سطح الارض. ويتدرج هذا الانخفاض من الشمال الى الجنوب، حتى يطلب الجولان، غرباً، بحافة مرتفعة على غور الاردن وبحيرة طبرية والجليل.

سكان الجولان ، وان حملوا الجنسية العربية السورية، فهم ينتمون الى اصول عرقية مختلفة. فالى جانب العرب الاكثرية، يسكن الشركس والتركمان.. اذ يشكل التركمان في عام ١٩٦٧ (٦%) من مجموع السكان، في حين يشكل الشركس نسبة (١٠%) ويدين غالبية سكان الجولان البالغ عددهم قبل الاحتلال ١٥٣ الف نسمة، بالديانة الاسلامية.. ويدين ٣% منهم بالديانة المسيحية.. وعلى الرغم من هذا التنوع العرقي والثيولوجي فالجميع يدينون بالولاء الصادق للوطن سورية ولانتمائهم الوطني.. وقد خاب امل المحتلين الصهانية في كسب السكان على اساس الانتماء العرقي.. والجميع توحدوا تحت راية النضال في سبيل التحرر والانعتاق من ذل الاحتلال واسره البغيض.

الجولان هضبة غنية بالاثار والتسميات الكنعانية، والارامية والعربية، وبخاصة الاثار النبطية والعسانية، وهو ما يثبت عروبته، ولذلك يبذل الصهاينة المحتلون ومزوروا التاريخ جهودا من اجل تحريف اسانيد التاريخ، وخلق مبررات الصلة والامتداد التاريخي بالصهيونية، ولقد فشلت هذه الجهود، في حين اثبتت نتائج عمليات التنقيب التي قام بها الاثاريون في الجولان عدم وجود أي اثر يهودي او يمت بصلة الى اليهودية. والاغرب من هذا ان ما عثر عليه هؤلاء المنقبون كانت اثاراً سورية وعربية واسلامية من عصور مختلفة.. وهكذا سقطت محاولات المحتل في توظيف الوقائع التاريخية لالحاق هضبة الجولان بالكيان الصهيوني تاريخاً وجغرافياً وحضارة[٦]...

[٥] اتفاقية فك الاشتباك بين القوات السورية والاسرائيلية، والتي تم التوصل اليها بتوسط الولايات المتحدة الامريكية ولعب الرئيس السابق انور السادات دوراً هاماً في ابرامها.

[٦] اثر احتلال هضبة الجولان، بعد هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧، قامت الدوائر الاثارية المختصة في الكيان الصهيوني في عمليات تنقيب وتحري للاثار المطمورة في هضبة الجولان بغية

يعتبر الجولان موقعاً جيواستراتيجياً، يتمتع بحدود طبيعية منيعة، وبخصائص مناخية وتضاريسية فريدة في تباينها، قلما تجتمع في مكان واحد، او في مساحة صغيرة كمساحة هضبة الجولان، وبامكانات تفوق حجمها في عدة مجالات، كالزراعة، وتربية الحيوان، والساحة ومصادر المياه وغيرها..

وقد شكلت هذه العوامل الجيوستراتيجية مثار اهتمام الاستراتيجيين، منذ نشوء الصراع بين القوى المتصارعة، التي عرفتها منطقة الشرق الاوسط عامة والوطن العربي خاصة. فقد شهدت منطقة الجولان حالات عبور واجتياح عديدة للجيوش المتصارعة، كما وقعت على تخوم هذه المنطقة احداث كبيرة، احدثت منعطفات خطيرة في تاريخ المنطقة العربية.. ولهذا عرفت هضبة الجولان مختلف الثقافات التي ابعدتها الحضارات القديمة.

شكلت منطقة الجولان مسألة جيوستراتيجية في اطار القضية الفلسطينية، منذ تغلغل منظرو الحركة الصهيونية في المنطقة، وطموحهم بتحقيق ما وعدتهم به الامبريالية العالمية في اقامة وطن لهم، سواءاً كان على اسس ما تناقلته" ميثولوجياتهم الخرافية، واقاصيص ثيولوجتهم البالية"، او ما خطط على وفق منطلقات الحركة الصهيونية او مقررات لجنة بانرمان ١٩٠٧"، او وعد بلفور السيء الصيت والتاريخ، وما تقرر في البنود السرية لاتفاقية اعادة اقتسام العالم "اتفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦" التي اعلنتها حكومة ثورة اكتوبر السوفيتية في جمهورية روسيا السوفيتية"[٧]..

لقد خططت الحركة الصهيونية الاستيلاء على هضبة الجولان، والاحتفاظ بها، لا كموقع حيوي فحسب، وانما كموقع جيوستراتيجي ايضاً، يمكن توظيفه في مسألة التحكم وفرض الارادة.. وقد استند الحكام الاسرائيليون في موقفهم التفاوضي على اسس هذه التصورات، والاهمية الستراتيجية لهضبة الجولان[٨].

اولى المحتلون الصهاينة موقع هضبة الجولان اهمية استثنائية، لا للاعتبارات الامنية، فحسب، بل وللجوانب الاقتصادية وتوافر المصادر المائية اللازمة للزراعة والسكن.. لهذا ومنذ احتلالها عام ١٩٦٧ وحتى الان اقاموا اربعين مستعمرة، بدوافع امنية في البداية، ثم لاغراض الاستيطان والاقامة المستقبلية.

الحصول على ما يمكن ان يدعم مزاعم الصهيونية، كون اليهود او ما سمي ببني اسرائيل، اقيمت لهم حضارة في هذه المنطقة.

[٧] كشف سلطة ثورة اكتوبر الاشتراكية، بعد اقامة الجمهورية السوفيتية عن البنود السرية لاتفاقية سايكس-بيكو عام ١٩١٦، ومن هذه البنود المخططات الرامية الى تجزئة الوطن العربي، والحيلولة دون اقامة دولته القومية الواحدة، ومن ثم العمل على خلق كيان مصطنع غريب وشاذ، وعلى ضوء مقررات لجنة "بانرمان ١٩٠٧" ولا غرابة في الامر اذا اعلن عن وعد بلفور بتاريخ ٢ تشرين ثاالاول ١٩١٧، أي بعد عقد اتفاقية سايكس-بيكو.

[٨] المصدر اعلاه.

استندت حجج قيادة الكيان الصهيوني على اصدار الكنيست "البرلمان" قرار ضم هضبة الجولان الى اراضي دولة اسرائيل، على المبررات الامنية.. ولكون تلك المبررات غير شرعية، فقد اصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم ٤٩٧ في ١٩٨١/١٢" الخاص بالغاء قرار الضم الصادر عن الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٨١ واعتبار ما جاء في قرار الكنيست".. ان ما اتخذته اسرائيل بشأن الجولان، يعد باطلا[٩]..

ولان قرار مجلس الامن الدولي هذا غير ملزم للكيان الصهيوني، كونه لم يصدر على وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، ولاستخفاف دولة الكيان الصهيوني بكل ما صدر من قرارات..، ووثائق دولية، قدمت مجموعة الدول العربية مشروع قرار الى مجلس الامن لادانة الكيان الصهيوني لعدم امتثاله تطبيق قرارات مجلس الامن بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٢، وحظي مشروع القرار هذا بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الامن، الا ان الولايات المتحدة الامريكية اجهضته مرارا، باستخدام حق النقض "الفيتو"، لعلمها ان صدور مثل هذا القرار يشكل ادانة دولية ضد الكيان الصهيوني ليس بضم هضبة الجولان، فحسب، بل ولعدم امتثاله لقرارات مجلس الامن الدولي والرأي العام العالمي[١٠].

ان الكنيست الاسرائيلي، بقراره المتعلق بضم هضة الجولان لاسرائيل اشار". كونها تشكل جزءاً لا يتجزأ من دولة اسرائيل، وتشكل بالوقت نفسه وعلى حد تعبير لاحق لتفسير قرار الكنيست الاسرائيلي-تشكل مدماكا مهما في امن الدولة، ولا اخضع السيطرة عليها للتفاوض[١١]..

في تصريح للارهابي موشي دايان، اذلي كان رئيساً للوزراء والمتوفي عام ١٩٨١ لمجلة اسرائيلية، لم ينشر الا في ٢٧ نيسان ١٩٩٧" قال: "ان اسرائيل لم تستولي على الجولان لحماية امن مستعمراتها، فحسب، بل طمعاً في الاراضي الخصبة"[١٢]..

ويؤكد ذلك تصريح ادلى به الجنرال امنون شاحال رئيس اركان الجيش الاسرائيلي الاسبق الذي قال "تستطيع اسرائيل ان تدافع عن نفسها دون الاحتفاظ بهضة الجولان.. وان التقدم التقني لوسائل المراقبة واجهزة الانذار المبكر والاسلحة

---

[٩] قرار مجلس الامن الدولي ٤٩٧ في ١٩ كانون الاول، والمتعلق بالغاء قرار الكنيست الاسرائيلي المؤرخ ١٤ كانون الاول ١٩٨١ والذي بموجبه اعلن ضم الجولان.

[١٠] وثائق مجلس الامن الدولي "قرارات ومشاريع قرارات" مشروع قرار عربي في ٢٠ كانون الثاني عام ١٩٨٢.

[١١] مجلة يدعوت احرنوت، ٢٧ نيسان-ابريل ١٩٩٧.

[١٢] جريدة دافار الاسرائيلية، الصادرة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٨١.

البلاستية، التي تملكها دول الكيان الصهيوني، تزودها بها الولايات المتحدة الامريكية، كفيلة، ليس برد أي تهديد او شن حرب تحرير عربية، فحسب، بل وتنفيذ العديد من الحروب العدوانية، وتحقيق مكاسب ضم والحاق واحتلال جديدة.

قبل ما يزيد على عقد من الزمن، كان رئيس الحكومة الاسرائيلية "مناحين بيغن" قد كشف عن دوافع اضافية لاحتلال الجولان ولضمها الى دولة اسرائيل، حيث قال "ان ضم الجولان يعود الى اسباب تاريخية، متعلقة بتراث ارض اسرائيل، ولاسباب امنية وسياسية ايضاً"[١٣]..

ان ما شجع المحتل الصهيوني على ضم هضبة الجولان ومن ثم تعنته وعدم اذعانه لاي قرار يصدر عن مجلس الامن الدولي هو الموقف الامريكي المساند لعدوانية الكيان الصهيوني.. فقد ذكرت مصادر وثيقة الصلة بمكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، ان لدى ارشيف المكتب الخاص وثيقة خطية يعود تاريخها الى عام ١٩٧٥، وبتوقيع الرئيس الامريكي "جيرالد فورد" موجهة الى اسحق رابين الذي كان رئيس للوزراء آنذاك تنص.. "ان الادارة الامريكية لا تنسف الموقف الاسرائيلي المطالب بالبقاء في هضبة الجولان، حتى ولو التقت اسرائيل وسورية على طاولة المفاوضات.."[١٤].

وقد ابدى الجانب السوري ليونة في مسار التفاوض في اروقة مدريد-اسلوا ومنذ عام ١٩٩١، في الموافقة على اقامة نقاط مراقبة ومراكز انذار مشتركة على هضبة الجولان.. كما تبع ليونة اثارت انتباه الرأي العام العربي والمراقبين السياسيين في كيفية ترسيم الحدود فيما اذا وافقت اسرائيل على الانسحاب من هضبة الجولان، وهذه الليونة هي في احتفاظ اسرائيل بما يحيط ببحيرة طبرية.. واية نقاط تماس تتعلق بالسيادة والسيطرة الكاملة لاسرائيل على هذه المرتكزات الحيوية.."[١٥].

انتظم في ما سمي بمؤتمر السلام "مدريد" بتاريخ ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١، اطراف عربية، منها سورية، غداة العدوان الامبريالي-الصهيوني على العراق.. وكانت سورية احد دول هذا التحالف العدواني، واستمرت في تنفيذها لخططه تحت يافطة دول ميثاق دمشق.. وفي هذه الاجواء والمناخات المبلدة بغيوم ومسيرة بعصف المتغيرات الدولية، اخذت سورية مكانتها في المسار التفاوضي مع اسرائيل[١٦]..

---

[١٣] خطاب رئيس الوزراء السابق بيغن في الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٨١.

[١٤] نشرة رصد اذاعة اسرائيل ٢٣-٢٤ كانون الاول ١٩٨١، تصدر عن وزارة الاعلام السورية.

[١٥] ما اعلن من قبل وسائل الاعلام الاجنبية حول مسار التفاوض "السوري-الاسرائيلي"، في بدء التفاوض في مدريد-اسلو.. وما صرح به الوسيط الامريكي والمكلف بملف التفاوض بين سورية واسرائيل "اذاعات اجنبية".

[١٦] الباحث، وحدة وتناقض الاضداد في الصراع الاجتماعي الطبقي بحث "محطوطة" مقدم الى الندوة الفكرية التي تعقد في بيت الحكمة للمدة من ١٤-١٦ ابريل/نيسان ٢٠٠٢.

بعد هزيمة الانظمة في الخامس من حزيران ١٩٦٧، ومحصلة لها تم تغيير طواقم انظمة حكم عربية، ومن هذه المتغيرات استلام سدة الحكم في سورية اثر ما اصطلح على تسميته بعملية التصحيح في شترين الثاني ١٩٧٠، واصبح الفريق حافظ الاسد رئيساً للجمهورية، وقد رفع العهد الجديد شعار التوازن الستراتيجي، المستهدف تحرير الجولان السورية من الاحتلال الاسرائيلي. واذا ما واجهت الحكومة السورية الصعاب الجمة في تحقيقها لهذا الشعار، ليس كون الكيان الصهيوني وقف حائلاً دون ذلك، فحسب، بل لان الجبهة الداخلية.. وما اختلطت من توجهات سياسية على الساحة العربية "اللبنانية خاصة"، كان اخطر المعوقات في تحقيق شعار التوازن الستراتيجي مع العدو الاسرائيلي.

جرى العمل للمشاركة مع مصر، لخوض ما سمي بحرب تشرين التحريرية، ولسنا بصدد اعادة تقويم مسار هذه الحرب "التحريكية" ولكننا نستحضر دور الاتحاد السوفيتي في المساعدة في اعادة تسليح الجيش السوري، وعلى وفق متطلبات الاحتياجات العسكرية، وما تضمنته قوائم طلبيات التسليح المعدة من القيادة السورية.

وباعتقادنا، لو اقتصر العمل على الساحة الوطنية السورية، لتحقق شعار التوازن السوقي "الستراتيجي" مع العدو الصهيوني، لكن سورية شغلت نفسها وشغلت معها قوى قومية عربية وجهات دولية في مكانة الصديق للعرب..، في دخولها لبنان واخذها مواقع عسكرية في سهل البقاع وفي مناطق مختلفة من لبنان.. ونشير الى نصب شبكة الصواريخ "سام/٢" البعيدة المدى، التي اثارت في حينها الكيان الصهيوني، فهدد وتوعد، محذراً سورية من مغبة اقامة بطرية الصواريخ هذه..

وابان اجتياح القوات الصهيونية في حزيران عام ١٩٨٢، واجتيازها مجتازة مواقع الجيش السوري، استملت الصواريخ السورية "السوفيتية الصنع" اغتصاباً، بعد تخلي القوات السورية عنها.. وقد اثار هذا الاستيلاء ازمة بين السوريين والسوفيت في حينه، فالسوريون عللوا تخليهم عن بطاريات الصواريخ الى عدم استطاعة مقاتليهم على استخدام الصواريخ، كون الشفرة الخاصة بسر اطلاق الصواريخ توقفت "سربت الى العدو".. الا ان السوفيت امتعضوا من هذا التصرف، قائلين: لو فرضنا جدلاً: ان شفرة اطلاق الصواريخ قد سربت، اليس من التحوط وضمان قدرة الدفاع لمواجهة عدو شرس، ان تتخذ اجراءات امنية، وان تعد شفرة او شفرات اضافية.. ذلك ما تفرضه طبيعة المعركة وتعددية الاحتمالات وخيارات معالجاتها[١٧]..

---

(١٧) عقد مجموعة من الخبراء العسكريين ندوة في تلفزيون موسكو، بث يوم ١٧ حزيران ١٩٨٢ اشار هؤلاء الخبراء الى كفاءة السلاح السوفيتي، وانتقدوا المقاتل السوري، كونه لم يستخدم السلاح "اطلاق الصواريخ المنصوبة-ملاك بطرية صواريخ سام/٢ ارض-جو" بعيدة المدى، واضافوا: ان المقاتل السوري لم يملك حرية ارادته في استخدام السلاح..

بقيت حادثة الاستيلاء على شبكة الصواريخ السورية في سهل البقاع عام ١٩٨٢، هاجس لدى الجنرالات السوفيت الحرفين.. وسبة ونقطة ضعف للمقاتل العربي السوري.. في الاحتفال الذي جرى في قاعدة اللاذقية العسكرية، بمناسبة تسلم الجيش السوري قطعات بحرية عسكرية جديدة.. قال ممثل الجيش والاسطول السوفيتي في ذلك الاحتفال".. نحن نثق بكفاءة سلاحنا ودقة تصويبها، اذا ما احسن استخدامها.. واذا ما قيل: ان شبكة الصواريخ، التي استولت عليها اسرائيل في حزيران ١٩٨٢، لكون الصواريخ لم تنطلق، وبسبب تهريب شفرة اطلاقها.. هذا مجرد كلام الضعفاء، هذه الصواريخ، استخدمتها ايران لقصف العاصمة بغداد، بعد تسلمها من الكيان الصهيوني.. صواريخ القطع البحرية، التي نحتفل بتسليمها لكم ايها الاصدقاء، وكذلك الصواريخ المنصوبة على الحدود السورية-اللبنانية على كفاءة عالية، نأمل استخدامها ضد الغزاة المعتدين[١٨]..

لم يكن دخول الجيش السوري الى الساحة اللبنانية، ومشاركته في حلبة الصراع الطائفي مبرراً، لا لوجود قرارات ومنها دولية القرار ٤٢٥ في ١٩ اذار ١٩٧٨ تنص على وجوب انسحاب كل الجيوش غير اللبنانية من لبنان..، ولم يقتصر الامر على جيش الاحتلال الصهيوني، انما قصد الجيش السوري.. وهذا ما تكرر في وثيقة اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، واكدته مبادرة العراق في ١٢ اب ١٩٩٠، وتبنت المطالبة به فعاليات سياسية وعناوين اجتماعية لبنانية..، وتحت شعارات وجوب اعادة انتشار الجيش السوري، تمهيداً لانسحابه، وكما وصف بالانسحاب المشرف..

احتمدت المطالبة بانسحاب الجيش السوري في الاونة الاخيرة، وقد عبرت مذكرة المطارنة المسيحيين اللبنانيين والموجهة الى رئيس الجمهورية السورية لدى زيارته الاخيرة في مطلع اذار ٢٠٠٢.. ومن الحكمة الاستجابة لهذا الرأي، اذ اعلن ان الحكومة السورية قد اعادت انتشار قواتها المتواجدة على الاراضي اللبنانية على منطقة متاخمة للحدود السورية تمهيداً لانسحابه الكامل[١٩]..

مما اشير له اعلاه، توضحياً لتعذر تحقيق شعار التوازن الستراتيجي مع الكميان الصهيوني وبناء على هذا الواقع والمسلمات لم يعد امام القيادة السورية، وكما صور لها وتصورته طريقاً لاستعادة الجولان غير المسار التفاوضي، وتحقيقاً لهذا المطلب دخلت سورية مسار التفاوضي..، وهي تدرك تعارض محصلات هذا المسار مع ما رفع من شعارات متيسرة..، وكما تيقنت، اخيراً، ان لا تلازم بين المسارين

---

[١٨] جريدة النجم الاحمر "لسان حال وزارة الدفاع السوفيتية" ١٧ حزيران ١٩٨٢.

[١٩] مذكرة المطارنة الموارنة اللبنانيين المقدمة الى الرئيس بشار الاسد اثناء زيارته بيروت في ٥ اذار ٢٠٠٢، وصورة منها قدمت الى الرئيس اللبناني امين لحود.

السوري–اللبناني في التفاوض، ليس لما تراكم من حساسيات اقليمية، فحسب، بل وكون المسار اللبناني قد قطع اشواطاً على طريق غلق ملفاته..[٢٠]

دخلت سورية مسار التفاوض وعلى اساس ترتيب محاوره "ارض–سلام"، فيما اعتمد المفاوض الصهيوني ترتيب نهج تفاوضي على اساس "امن–سلام–ارض"، والفارق بين صيغة ترتيب المسارين في التفاوض كبير، وذو معان. المبدأ، الذي اعلنته دمشق السلام الكامل مقابل انسحاب كامل، وتحديداً من الاراضي المحتلة في عدوان "٥/حزيران/١٩٦٧" وعلى الرغم من وضوح هذا المبدأ، فقد فسره شيمون بيريز حينما كان وزيراً للخارجية الاسرائيلية".. سورية تريد ان تأخذ كل شيء، ثم تبدأ الحديث بعد ذلك، في حين ان سورية استهدفت اجراء تحول في مفهوم التوازن الاستراتيجي، بحيث يصبح ذا بعد سياسي، بعد ان كان شعاراً يستهدف ابعاداً عسكرية، وامنية قائمة على سباق التسلح وعلى وفق عقيدة الحرب الباردة...[٢١]

ان استراتيجية التفاوض السوري اعتمدت محصلات ما سمي بحرب الخليج الثانية "العدوان الامبريالي–الصهيوني على العراق"، ولاعتقادها ان مركز التحالف الائتلاف الدولي" واعني به الولايات المتحدة الامريكية، سيكافؤها على انضوائها في هذا التحالف، ولكون ملف المسار التفاوضي "السوري–الاسرائيلي" مناط بمندوب امريكي، لهذا توجهت سورية وبثقة في تحقيق ما يضمن لها بعض ماء الوجه "من الافضل اقل، شرط ان يكون احسن"...[٢٢].

واذا ما كان المفاوض السوري، اعتمد اسلوب التوقف عندما اكدت عليه قرارات مجلس الامن ومنها القرار رقم "٢٤٢ في ٢٢/تشرين الثاني/١٩٦٧"، في حين وبغرض التسويف والمماطلة انتهج المفاوض الاسرائيلي الدخول في جزئيات، ودون العودة لتراكمات القضية بمساراتها التاريخية وتكرار حروبها العدوانية..

تعاملت سورية مع السلام والصلح مع اسرائيل، كخيار استراتيجي، وحددت مفاهيمه الاساسية، ومناهجه التفصيلية على اساس ثوابت من الثوابت الوطنية، مع الاخذ بالحسبان العوامل الظرفية والمتغيرات الدولية، وانعكاساتها على الساحة

---

[٢٠] تضمن ملف المسار اللبناني-الاسرائيلي، مبدأ الحوار على اساس القرار الصادر عن مجلس الامن الدولي رقم ٤٢٥ في ١٩ آذار ١٩٧٨، أي الانسحاب من الشريط اللبناني المحتل من اسرائيل، وقد تحقق تحرير الارض، ليس على اساس القبول بهذا القرار، بل وبفعل بندقية المقاومة الوطنية اللبنانية.. كما تم جلاء واجلاء عصابات مرتزقة ما سمي بجيش لبنان الجنوبي، ولم تبق الا قضية المياه ومنطقة "مزرعة شبعا" وهي التي تعود بالاساس الى سورية، واحتلت عندما كانت عائديتها لسورية ابان العدوان الصهيوني في ٥ حزيران ١٩٦٧.

[٢١] مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٨ بيروت ١٩٩٤، ص ٣٨.

[٢٢] سركيس نعوم، جريدة النهار، بيروت ٢١ كانون الثاني ١٩٩٤.

العربية... وكما اشار الرئيس حافظ الاسد في خطابه امام مجلس الشعب السوري قائلاً: ان السلام وهو خيار استراتيجي وعلى وفق تصوراتنا التالية:
١.السلام العادل والشامل، وهو الذي يعيد الاراضي المحتلة الى اوطانها، ويحقق الامن والاستقرار في المنطقة.
٢.الاتفاقات غير المتكافئة لا يمكن ان تشكل عامل امن واستقرار في المنطقة.
٣.يجب ان لا نقحم عملية السلام فيما هو خارج اطارها، وسورية مدركة متطلبات السلام الموضوعية[٢٣].

تنطوي هذه الثوابت على رؤية دمشق "منظورها الاستراتيجي" لمفهوم الارض والامن والسلام. فالامن الوطني بالنسبة الى سورية، يعني استرجاع هضبة الجولان المحتلة في حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، ومن زاوية نظرها، هو ايضاً متداخل مع متطلبات الامن القومي العربي..

التوازن الستراتيجي مع الكيان الصهيوني يعني من زاوية نظر القيادة السورية، ما يضمن امنها الوطني، وعلى هذا الاساس فان بناء القوات المسلحة السورية اعطى الاولوية لتشكيل الوحدات الخاصة "سرايا الدفاع"، ووظفت كل الامكانات الاقتصادية الوطنية وعلى حساب ابواب الصرف الاخرى المتعلقة بالخدمات والعامة "تعليم، تطبيب، رفاه اجتماعي".. وسورية كما هي بقية الانظمة العربية، لم تعتد عرض الابواب المتعلقة بالجيش والامن والمخابرات وخدمات ديوان الرئاسة، وضمن الميزانية العامة على المجلس البرلمانية "ان وجدت" حفاظاً على سرية مقتضيات الدفاع الوطني ظاهرياً، ولئلا تثير ابواب الصرف حفيظة الجماهير، لانها ابواب صرف غير مبررة...[٢٤].

تترابط قضايا الارض والامن والسلام في مفهوم المفاوض السوري ترابطاً عضوياً، انطلاقاً من ثوابتها الوطنية.. ولهذا النهج، رفض المفاوض الاسرائيلي الهادف الى تجزئة الحلول المتوقع التوصل اليها، والتي يتقبلها الجانب السوري، استجابة لمتغيرات ظرفية ولضرورات ملجئة. الا ان سورية رفضت وبأصرار قبول سياسة "الخطوة خطوة"، التي طرحها وزير الخارجية الاسبق للولايات المتحدة الامريكية "هنري كيسينجر" عام ١٩٨٧، لحل عقد الصراع العربي– الاسرائيلي. وهكذاتدخل

---

[٢٣] من خطاب الرئيس السابق حافظ اسد، امام مجلس الشعب السوري، جريدة الديار، بيروت، ٢٢ ايلول ١٩٩٤، ومن المفيد مراجعة تصريحه الى مجلة التايم الامريكية، وجريدة السفير اللبنانية، بيروت٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٢.

[٢٤] كل حكومات الوطن العربي، تحجب مفردات ابواب الصرف على القوات المسلحة وقوات الامن واجهزة المخابرات وصرفيات رئاسة الجمهورية والدوائر الخاصة الملحقة بها، عن عرضها على المجالس البرلمانية "ان وجد هنالك برلمانات وسلطات تشريعية".

المسألة، بالنسبة الى سورية، في منطق الزمن. وهذا ما يفسره قول الرئيس حافظ الاسد في مؤتمره الصحافي الذي عقده في جنيف اثر لقائه والرئيس الامريكي بيل كلنتون بتاريخ "١٧/كانون الثاني/١٩٩٤": ..لسنا على عجلة من امرنا. فقد اموت والجولان مازالت محتلة. وربما تبقى كذلك الى ان يموت ابني. ولكن سوف نستعيدها في النهاية[٢٥].

مازال تنبؤ الرئيس حافظ الاسد قائماً، الرجل مات، ولم تتحرر الجولان وما استردت، لا عن طريق التفاوض، ولا عن طريق التنازلات المتبادلة.. وصدق تنبؤ الرئيس في مسألة وراثة العهد، فقد ورثه ولده، وشهد حالة احتضاره السيد جيمس بيكر المكلف بملف التفاوض بين سورية واسرائيل..وقد يموت الرئيس بشار وان كان في مقتبل العمر، وسيبقى ملف التفاوض قائماً ما لم تحسمه ارادة الجماهير الشعبية، فالارض التي اخذت بالقوة لا تسترد الا عن طريق القوة[٢٦].

في مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في القاهرة يومي "٢١-٢٢/تشرين الاول/٢٠٠٠، برزت ثلاث رؤى حيال التعاطي مع مسارات التسوية وترابطها الجدلي بعضها مع بعض والكل مع القضية الفلسطينية.. واذا ما اشرنا في بداية البحث الى ضآلة فرصة تلازم المسارين التفاوضيين "السوري-اللبناني والجانب الاسرائيلي.." ولا نستبعد اقترابهما مع مسار التسوية الفلسطينية-الاسرائيلية..

اذا ما اقر الحكام العرب المؤمنون بمبدأ التفاوض "وعلى اساس مرجعية مؤتمر السلام" مؤتمر مدريد "٣٠/تشرين الاول/١٩٩١، والذي حضرته اطراف عربية معلومة، ومنها الحكومة السورية، فان الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ وحتى الان تتجاهل هذه المرجعية، دون ان تعلن صراحة رفض مساعي السلام، كي لا تتهم امام الرأي العام العالمي بانها العقبة، التي تحول دون تحقيق الاستقرار والامن في المنطقة.. اذا يعتبر مؤتمر مدريد السابقة الاولى التي جمعت العرب واسرائيل في مفاوضات مباشرة. كما يعتبر السعي الى حل الصراع العربي-الاسرائيلي السابقة الثانية لحل نزاع اقليمي متقادم ومتفاقم الخطورة، في ظل النظام الدولي الجديد، بعد محاولة حل الازمة الكمبودية.. وكانت مشاركة الحكومة السورية في المؤتمر مستندة الى حرصها على انجاح عملية التسوية.. واذا كان ظاهر المشاركة معبراً عن

---

(٢٥) من حديث الرئيس حافظ الاسد في مؤتمر صحافي ولقائه بالرئيس بيل كلنتون ١٧ كانون الثاني ١٩٩٤.

(٢٦) تحققت نبوءة الرئيس حافظ الاسد، فقد توفي، ولم تسترد الجولان، وتسنم سدة مسؤولية الحكم خلفاً له، ووارثاً ولده (بشار الاسد) واعلن استمرارية نفس النهج "التوازن الاستراتيجي"، وخوض المفاوضات، ولم تسترد الجولان، وقد لا تسترد، ما لم تنتهج اساليب نضال جديدة.. لكنها ستسترد بفعل ارادة الشعب، حتى وان لم يستمر الخلف رئيساً.

متغيرات دولية واقليمية معلومة، فان الثوابت الوطنية بقيت شاخصة ماثلة في مخيلة المفاوض السوري، وعلى ضوء قرار مجلس الامن "٢٤٢" في ١٩٦٧/١١/٢٢، والقرار رقم ١٩٧٣/٣٣٨، والذي يشكل الية تنفيذ القرار السابق..[٢٧].

عرضت اسرائيل وفي اجواء مسار التفاوض مع سورية، وبوساطة وزير الخارجية الامريكي، في احدى زياراته لدمشق، مشروعاً قوامه "انسحاب من الجولان" وليس الانسحاب من الجولان، وعلاقات سلام وترتيبات امنية مع جدول زمني مدته ثلاثة اعوام، على اساس تطبيع العلاقات بعد المرحلة الاولى من الانسحاب، وهي المرحلة التي تلي انسحاباً جزئياً، اذ يبقي الجيش الاسرائيلي محتفظاً بجزء كبير من هضبة الجولان.. كما تضمن مشروع الحكومة الاسرائيلية التفاوضي وجوب بحث المشاركة في مصادر المياه في الجولان، كون الكيان الصهيوني دولة متشاطئة، فضلاً عن اقامة مراكز مراقبة مشتركة ومحطات انذار مبكرة، وتخفيض حجم القوات المسلحة التقليدية السورية، وغير ذلك من الترتيبات الامنية. وقد رفضت سورية هذا العرض[٢٨].

ومنذ انعقاد جلسات مؤتمر مدريد وحتى اليوم، مروراً بمفاوضات "ميريلاند"، ثم مفاوضات "شيبرتاون" في الولايات المتحدة الامريكية، ومازالت مسألة الانسحاب الاسرائيلي من الجولان متعلقة حول المساحة، التي يتم منها الانسحاب وعمقها، وجدولة الزمن وموقع الخطوط الحدودية.. فالكيان الصهيوني، يريد انسحاباً من جولان وحقوق دولة متشاطئة في المياه، وضمان الامن والتطبيع، اما المفاوض السوري يطالب بتطبيق ما ورد في نصوص قرار مجلس الامن رقم "١٩٦٧/٢٤٢" والانسحاب الى خط حدود الرابع من حزيران/١٩٦٧.. وكان قبل عدوان الخامس من حزيران/١٩٦٧، لم تكن هنالك اشكالية صراع، وكأن لم تكن هنالك اراض عربية محتلة..، وهذه ليست لغة المفاوض السوري، بالرغم من ادعاء التيار ورفع شعارات التحرير، بل هي لغة المفاوضين لبقية طواقم التسوية من الاطراف العربية[٢٩].

وليس خط الرابع من حزيران/١٩٦٧، مجهولاً عن دوائر الكيان الصهيوني وارشيفها العسكري، فيقيناً، لدى مكاتبة الطوبغرافية-العسكرية جميع الخرائط الخاصة بالهدنة واتفاقيتها ومحاضر اجتماعات لجانها، والتي تواصلت منذ صيف ١٩٤٩ وحتى العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران/١٩٦٧، وقد نشرت صحيفة هارتس

---

(٢٧) قرارات صادرة عن مجلس الامن الدولي منها "القرار رقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ و٣٣٨ في تشرين الثاني ١٩٧٣.

(٢٨) المصدر اعلاه، وقد ابدت سورية ليونة في تفسير القرار ١٩٦٧/٢٤٢ والموافقة على ماضمينه.

(٢٩) المفاوض السوري، كما هي بقية وفود التسوية العربية، اعتبر قرار ٢٤٢ و١٩٧٣/٣٣٨، مرجعية شرعية، الا ان المفاوض الصهيوني ابد تعنتا وتصلباً في التفسير وعلى وفق ما يراه.

الاسرائيلية خبراً مفاده "ان قيادة الجيش الاسرائيلي انجـزت خريطـة الرابـع مـن حزيران/١٩٦٧، لتكون بين يدي الوفد الاسرائيلي المفاوض[٣٠].

قطعت جولات التفاوض العربي-الاسرائيلي، وعلى اسس مرجعية "مدريـد-اوسلو" ومنذ تشرين الثاني/١٩٩١ وحتى اذار/١٩٩٦ خطوات هامـة علـى طريـق المسار الفلسطيني-الاسرائيلي والاردني الاسرائيلي، فقد وقعت اتفاقيتين مع السـلطة الفلسطينية هما اتفاقية "غزة -اريحا" في ١٩٩٣/٩/١٣، واتفاقية الحكم الذاتي بتـاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ "كما وقعت اتفاقية وادي عربة مع الاردن بتاريخ ٢٦/تشـرين الاول-اكتوبر/١٩٩٤". واذا ما كان مسار التفاوض والتسوية بين السلطة الفلسطينية والكيـان الصهيوني، انتهج سياسة الاذعان والقسر، كونه تفوض املته متطلبات وطنية، وقررته ظروف ومتغيرات دولية خطيرة، ولكن الثوابت الوطنية الفلسطينية، وكما عبرت عنها الانتفاضة المجيدة منذ "٢٨/ايلول/٢٠٠٠" والمتوصلة بتقديم التضحيات الجسام، فـان اتفاقية وادي عربة، كانت سابقة في التنازل عن الحقوق الوطنية، لا مبرر لتوقيعهـا، حتى وان ضمنت استمرارية عهد حكم وضعت بداياته مصالح اجنبية لصالح عوائـل فرضتها الدوائر الاجنبية[٣١].

اتفاقية وادي عربة، ضمنت للكيان الصهيوني حقوق الدولة المتشـاطئة فـي استغلال المياه العربية، واذا ما استصغر رئيس الوفد التساومي المفاوض، والذي انجز مشروع اتفاقية وادي عربة الدكتور فايز الطراونة، ما حصل عليه الجانب الاسرائيلي من مصادر مياه ومرتكزات "اراضي داخل الجبهة الاردنية"، فان تبرير الدكتور منذر حدادين رئيس الجانب الاردني في لجنة المياه في ما حصلت عليه اسرائيل من كميات مياه، كان الافضع .. فقد حصل الكيان الصهيوني على ما لا حق له فـي الحصـول عليه[٣٢].

اذا ما قطعت مسارات التفاوض مع اطراف عربية "الاردنيـة-الفلسـطينية.." خطوات ووقعت اتفاقيات، فهذه المفاوضات لم تتجز أي خطوة مع الجانب "السوري-الاسرائيلي" ومنذ فترة حكم اسحاق شامير منذ بدء مسارات التفاوض في مطلع تشرين الثاني/١٩٩١ وحتى حزيران/١٩٩٢... وحتى في فترة تسلم حـزب العمـل الحكـم برئاسة رئيس الوزراء رئيس حزب العمل، ال المسار الى طريـق مسـدود.. وفـي ١٩٩٦/٣/٤، اوقفت اسرائيل المفاوضات، لتركيزها على الجوانب الامنيـة، وعلـى اسس ترتيب اوليات محاور التفاوض التي اشرنا لها سابقا..[٣٣].

---

(٣٠) جريدة هارتس، ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٠.
(٣١) مجلة الاسبوع العربي الصادرة في ٣١ كانون الاول ١٩٩٤، ص٢٥.
(٣٢) المصدر اعلاه، ص٢٤.
(٣٣) معلومات تم رصدها من الانتصات والاطلاع على مراجع معلوماتية "صحفية وسياسية مطلعة.

علق المفاوض السوري املاً كبيراً على اساس التزام اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وعلى وفق مضامين القرار ١٩٦٧/٢٤٢ اوليات تطبيقة القرار ١٩٧٣/٣٣٨، لكن واقع سير التفاوض غير ذلك، فاسرائيل لم تقدم على أي حل ولا أي التزام وعلى وفق القرارين المذكورين..

توقفت عملية التفاوض على المسار السوري–الاسرائيلي بقرار اتخذته حكومة الكيان الصهيوني نفسها. فقد جاءت محصلة انتخابات ايار/١٩٩٦ بتجمع "الليكود" الى الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو. وقد وضعت الحكومة الجديدة مفاهيم لمحاور المسار التفاوضي بينها وبين سورية خاصة، وهذه المفاهيم هي "السلام مقابل السلام، الامن مقابل الامن، لا انسحاب من الجولان، لا للدولة الفلسطينية، القدس عاصمة ابدية لاسرائيل وحدها، لا عودة للاجئين، لاوقف للاستيطان..". ولم تحمل تلك المفاهيم أي تفسير لمبدأ "الارض مقابل السلام" باعتبار ان مجموعة الطروحات الجديدة لحكومة تجمع الليكود تنسف المبدأ والتصور الذي اعتمده المفاوض السوري، وعلى وفق تفسيراته لمضامين قرار مجلس الامن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ واليات تنفيذه القرار ١٩٧٣/٣٣٨".

كما اشرنا:، انطلق المفاوض السوري في تفاوضه مع الكيان الصهيوني في الاطار الذي صوره مسبقاً "السلام الكامل مقابل الانسحاب الكامل".. وحينما بلغت ذروة التفاوض مع اسرائيل بزعامة حزب العمل الى مرحلة اتخاذ القرار السياسي، ترددت في اتخاذه في عهد اسحاق رابين حتى اغتياله في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥، وتابعت حكومة خلفه "شيمون بيريز" نهج التردد والتسويف، متذرعة لاستمرارية موقفها هذا بسببين هما: قرار الكنيست في ١٤ كانون الاول ١٩٨١ المتعلق بضم الجولان، الذريعة الثانية، هي : تعهد رابين، ثم بيريز، باجراء استفتاء شعبي بشأن قرار الانسحاب من الجولان.

واذا ما ارادت الحكومة الصهيونية استرضاء الرأي العام المضلل راى الجماعات الصهيونية في اسرائيل، فاذا ما خلصت النوايا، فالحكومة الاسرائيلية لديها مبرراً مقنعاً للانسحاب من الجولان والاراضي المحتلة،ـ هو القرار رقم ٤٩٧ في ١٩ كانون الاول ١٩٨١" الذي رفض فيه قرار الكنيست الاسرائيلي بضم الجولان، وكما هي مضامين القرار ١٩٦٧/٢٤٢ الخاصة بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة[٣٤].

وتلا حكم العمل حكم الليكود الذي حمل معه مفهوماً خاصاً للامن ومسارات التفاوض، خلاصته ان السلام يعني، في جوهره اعمال الرادع العسكري على قاعدتين معا: اولهما استمرار اسرائيل في احتلال اراضي عربية، وثانيهما حيازة التفوق

[٣٤] قرار مجلس الامن رقم ٤٩٧ في ١٩ كانون الاول ١٩٨١، مصدر سابق.

العسكري الدائم.. وبهذا المفهوم الصهيوني لمجريات التفاوض التساومي هو في نظر اسرائيل–السلام الوحيد لضمانة الامن وترسيخ بناء السلام. وهكذا انتهى حكم الليكود الى موقف خطوطه العريضة ما يلي:

١. ستبقى السيادة الاسرائيلية على الجولان، قضية "موقع استراتيجي" لا يمكن لاسرائيل ان تتنازل عنه.
٢. هناك طريق بديل للانسحاب، من شأنه كسر جمود التفاوض، والوصول الى اتفاق بشأن امور مهمة اخرى، كالمياه والترتيبات الامنية وغيرها "على غرار اتفاقية وادي عربة"[٣٥].
٣. ترتبط الجولان بمفهوم الحدود الأمنية، والتي يمكن الدفاع عنها دون الحاجة الى شن هجوم مسبق، ويقضي مفهوم الحدود الآمنة، بان تحتفظ إسرائيل بعمق جغرافي يكفل لها قدرة التصدي في حالة وقوع هجوم مفاجئ، وقد ورد ما يشير الى هذا المفهوم الصهيوني في مشروع الأمير فهد عام ١٩٨١، وتكرر وبشكل خفي في مبادرة الأمير عبد الله، والتي تكرست في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربية الرابع عشر "قمة بيروت ٢٧–٢٨ آذار ٢٠٠٢، وبعبارة الحدود الآمنة لدول المنطقة[٣٦].

تشكل قضية الحدود "الحدود الآمنة" أحدى معوقات حسم التوصل وعلى وفق المسار التفاوضي السوري–الإسرائيلي.. فالمفاوض يعتمد حجج مشروعة، أضعفتها قرارات دولية، اشرنا لها أعلاه.. في حين يريد التفاوض الصهيوني التمتع بما كفلته له انحيازات الولايات المتحدة الأمريكية.. وما استحوذ عليه أبان تنفيذ عدوانه[٣٧]..

أحدى اعقد المشكلات القائمة، والتي تبقى قائمة بدون تنازل الجانب السوري عن ثوابته الوطنية، هي قضية ترسيم الحدود بين سورية وبين الكيان الاستيطاني "إسرائيل" في المسار التفاوضي "السوري–الإسرائيلي". وإذا ما استحضرنا الثوابت التاريخية منذ ان أعيد اقتسام الوطن العربي على أساس اتفاقية سايكس–بيكو الموقعة

---

(٣٥) اعتبرت مواد ومضامين "ديباجة اتفاقية وادي عربة الموقعة في ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٤" سابقة سلبية وسية في الاتفاقات الدولية، حيث التنازل عن الحقوق الوطنية ومبدأ السيادة الاقليمية، مجلة الاسبوع العربي، مصدر اسبق، ص٢٥.

(٣٦) البيان الختامي لمؤتمر القمة الرابع عشر والمنعقد في بيروت ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢ مصدر سابق.

(٣٧) مبادرة الأمير عبد الله، التي تبنتها وفود الدول العربية في قمة بيروت، واعتبرت مبادرة عربية، وكلفت الجامعة العربية وامينها العام "عمرو موسى" بتنفيذ مضامينها وعلى نهج وطروحات الشيخ "حمد بن جاسم ال ثاني" التوسل بامريكا، كي تضغط على الكيان الصهيوني للاستجابة لمبادرة الدول العربية ٢٢ دولة الاعتراف وتبادل العلاقات الدبلوماسية علانية، وضمان امن اسرائيل وبحدودها الامنة.

بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا في ٩ ايار ١٩١٦، وعلى الرغم من ارجاء التعديلات على بنود هذه الاتفاقية تبعاً لتباين وتوافق المصالح الاستعمارية بين الدولتين الاستعماريتين او الدول الاستعمارية صاحبة النفوذ في المنقطة العربية، والتي كانت تراقب عملية احتضار الدولة العثمانية في اواخر سنوات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، لم يسجل للكيان الصهيوني وفي تلك الترتيبات أي حدود، ليس لكونه كياناً مصطنعاً بعد وعد بلفور وقرار التقسيم رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ فحسب، بل وحتى وان وجدت حدود، فالحدود القائمة آنذاك بين اقاليم عربية.

اثر عمليات التغيرات في موازين القوى للدول المشتركة في الحرب العالمية الاولى، احتل الجيش البريطاني منطقة الجولان في خريف عام ١٩١٨. ثم تم تشكيل لجنة من الدولتين المنتصرتين في الحرب بريطانيا–وفرنسا، مثل الدولة البريطانية "س–نيوكمب ومثل فرنسا" ن–بوليه"، وضعت هذه اللجنة تقريراً في ٣ شباط ١٩٢٢، رسمت بناء عليه حدود، سميت مجازاً دولية "فلسطين–سورية–لبنان"، وكيف ما اتفقت مصالحهما الاستعمارية دون الاخذ بالحسبان، ان هذه الحدود اريد بها تقصيع اوصال اقليم واحد هو سورية الكبرى، التي تشكل احد اقاليم المشرق العربي.. وحددت هذه الخطوط الوهمية "ترسيم الحدود، بدءاً من رأس الناقورة على البحر المتوسط وحتى الحمة بواسطة ٧١ نقطة حدودية "رسمت ما عرف بحدود ١٩٢٣". واستمر الاعتراف بهذه الحدود اعترافاً واقعياً الى ان نشأت قضية فلسطين ووقعت حرب ١٩٤٨، حيث رسمت ما يسمى "خطوط الهدنة".. ووفقاً لاتفاقية الهدنة السورية–الاسرائيلية الموقعة في ٢٠ تموز ١٩٤٩ ظهرت "المناطق المجردة". وقد نشأت معظم هذه المناطق اثر انسحاب الجيش السوري من الاراضي التي حررها غربي الحدود الدولية "أي حدود ١٩٢٣"، وتعتبر هذه المناطق اراضي حاجزة بين قوات الطرفين. ولم تتخل سورية عن حقها في المطالبة بهذه المناطق وضمها اليها استناداً الى مضمون الفقرة التي حددت هوية المناطق المجردة في اتفاقية الهدنة[٣٨].

اثر هزيمة الانظمة في ٥ حزيران ١٩٦٧ ضمت اسرائيل اراضي المناطق الحاجزة اليها، وبعد حرب ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ اصدر مجلس الامن قراره المرقم

---

[٣٨] **شهدت سورية في بحر تسعة اشهر ثلاثة انقلابات عسكرية، الاول بقيادة حسني الزعيم في اذار ١٩٤٩، والثاني بقيادة سامي الحناوي بتاريخ ١٤ اب ١٩٤٩ والثالث بقيادة اديب الشيشكلي بتاريخ ١٩ كانون الاول ١٩٤٩، ووقعت حكومة حسني الزعيم اتفاقية الهدنة مع اسرائيل، وبموجب هذه الاتفاقية انسحبت عن اراضي سورية محررة زكراس حول نضال الحزب الشيوعي اللبناني بعنوان في سبيل الاستقلال الوطني، دار الفارابي، بيروت-لبنان، صدر الكراس بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين على تأسيس الحزب، ص٦٧.**

١٩٧٣/٣٣٨، كآلية لتنفيذ قراره ٢٤٢ في ١٩٦٧، وبعد توقيع اتفاقية فصل القوات في الجولان ٢٩ ايار ١٩٧٤ تم انسحاب اسرائيل من جزء من الجـولان ومـن مدينـة القنيطرة، بناءً على اتفاق تسوية معلومة وضع خطوطها العريضة الوسيط الامريكي، تمهيداً لعقد مؤتمر دولي في جنيف وعلى وفق صيغة رفضتها اسرائيل في حينه، ولم يعقد المؤتمر ولم تنفذ اسرائيل مضامين قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨[٣٩].

بعد توقيع اتفاقتي كمب ديفيد ١٩٧٨ ومعاهدة السلام بين مصر واسرائيل في ١٩٧٩ والمناخات، التي اوجدها عصف المتغيرات الدولية، والعـدوان الامبريـالي-الصهيوني على العراق انعقد مؤتمر مدريد، الذي شـكل اطـار المسـار التفاوضـي "السوري-الاسرائيلي" وعلى اساس تصور كل طرف من طرفي التفـاوض..، الا ان رئيس وزراء الكيان الصيهوني افشل مسار التفاوض واجهض ما حددت مـن نقـاط التقاء وذلك بربطه "أي انسحاب من جولان مقترن باستفتاء شعبي، وعبر عـن هـذا بتصريحه بتاريخ ١٦ اذار ١٩٩٦، في حين اوضحت قيادة الدولة السورية موقفها في تصريحات وخطب رئيس الجمهورية، وبلقاءاته مع مسؤولين موفدين امـريكيين، ان سورية تعتمد مبدأ سلام كامل مقابل انسحاب كامل، على هذا الاساس دخلت سـورية حلبة التفاوض في عمليات مؤتمر مدريد.

بعد قطيعة وتوقف لقاء الوفدين السوري والاسرائيلي، التقى الوفدان السـوري والاسرائيلي بدعوة من الادارة الامريكية ورعايتها، واجرى الوفدان عدة جولات مـن المفاوضات.. وترأس الجولة التي عقدت في ٢٢ كانون الاول ١٩٩٤ رئيسا اركـان جيش الدولتين الجنرال يهودا باراك عن جيش اسرائيل، والعماد حكمت الشهابي عـن الجيش السوري، اذ شكلت هذه الجولة منعطفاً جديداً في المسار التفاوضـي، كونهـا جاءت بعد فترة انقطاع للمحادثات الثنائية.

في اجتماعي رئيس اركان الجيشين "الاسرائيلي-لسوري" في الشهر الاخير من عام ١٩٩٤ وفي تموز ١٩٩٥، برزت بوضوح مسألة الترتيبات الامنية بين الطـرفين المتفاوضين.. واذا ما انتهى الاجتماع الثاني، كما شاع في حينه بالاتفاق على: اقامـة منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين الجانبين، وانشاء مناطق آمنة، اقامة مراكـز للانذار المبكر تسمح لكل جانب بمراقبة الاخر، اضافة الى ايجاد آلية للاشراف علـى هذه الترتيبات[٤٠]..

---

[٣٩] طرح مطلب عقد مؤتمر دولي باشتراك الاتحاد السوفيتي لحل القضية الفلسطينية وتعقد جلساته في جنيف، الا ان الكيان الصهيوني رفض المقترح، ولم ير المؤتمر الدولي النور.

[٤٠] الجنرال يهودا باراك رئيس اركان الجيش الصهيوني، اصبح بعد ذلك رئيساً لوزراء الكيان الصهيوني.

بعد عودة تجمع الليكود الى الحكم في الكيان الصهيوني، توقف المسار التفاوضي السوري-الاسرائيلي.. ولكن بعد ثلاث سنوات وتسعة اشهر، استؤنفت عملية التفاوض وعلى هذا المسار، باجتماعات عقدها وفدا الطرفين في واشنطن في منتصف شهر كانون الاول ١٩٩٩. وتلتها جولة ثانية في ٣ كانون الاول ٢٠٠٠ بعد ان وافقت اسرائيل على المطلب السوري الخاص باستئناف المسار التفاوضي من اخر نقطة وصل اليها. ويعني هذا الاقرار بمضمون ما سمي بـ(وديعة رابين)[٤١].

وتأخذ وديعة رابين صفة السرية والكتمان، لانها مودعة لدى راعي المفاوضات "الولايات المتحدة الامريكية"، الذي كان لتدخله بتحديد ماهية مضامين هذه الوديعة اكبر الاثر في استئناف المفاوضات. ولان سورية ومن خبرتها في اجراء الاتصالات المعلنة منها والسرية، مع الكيان الصهيوني، تعرف اساليب المراوغة والتسويف، ولان الوديعة كانت وثيقة اودعها رئيس الوزراء الاسرائيلي الاسبق "اسحق رابين" لدى الرئيس الامريكي "بيل كلنتون"، فأن الاقرار الامريكي بها وتحديد ملامحها بدقة وتذكير اسرائيل بها ومضامينها كان العامل الحاسم في الحد من قدرة اسرائيل على المراوغة والتسويف، ومن ثم وجوب بدء المفاوضات على اسس واضحة.. وكانت وثيقة وديعة رابين هذه قد صيغت في اثر محادثات اجراها وزير الخارجية الامريكية وارن كريستوفر في سورية واسرائيل، وجوهرها موافقة اسرائيل على الانسحاب الى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧.

بعد اغتيال رابين في ٥ تشرين الثاني ١٩٩٥ حصل الرئيس الامريكي بيل كلنتون اثناء حضوره جنازة رابين في اسرائيل، على موافقة رئيس الوزراء الجديد شيمون بيريز على وعد بتنفيذ مضمون وثيقة وديعة رابين، وهو الامر الذي اوقف بسبب ما حصل في مطلع اذار ١٩٩٦، جراء عملية "عناقيد الغضب" والتي شنتها على جنوب لبنان، والتي حصل ما عرف بعملية "قانا"، حيث ارتكبت القوات الصهيونية جريمة أخرى مضافة لجرائمها الوحشية.. ففي هذا اليوم ١٩٩٦/٣/١٨ ولتواصل عمليات عناقيد الغضب، قصف أحد معسكرات الأمم المتحدة في قانا جنوب لبنان، والذي كان بداخله أكثر من ١٢٠ مواطناً لبنانياً من الهاربين من جحيم القصف.. وكادت الجريمة ان تطمس، لتواطؤ ممثلي الامم المتحدة ولجنة المراقبين، الذين لم يعلنوا عن الضحايا لولا اعتراف احد الجنرالات الاحتياط وهو الجنرال "فرانس فانون" لوسائل الاعلام عن فضاعة هذه الجريمة.. وعندما تناولتها وسائل الاعلام والصحافة،

---

[٤١] وثيقة وديعة رابين، التي تضمنت الموافقة على اجراء مفاوضات وعلى اساس قرار مجلس الامن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ وهي مودعة لدى مكتب الرئاسة في الولايات المتحدة الامريكية.

اضطر الامين العام للامم المتحدة بطرس غالي الى الاعلان عن هذه الجريمة التي وقعت في قاعدة للامم المتحدة، والتي عرفت بجريمة قانا[٤٢].

وعندما تولى سدة مسؤولية رئاسة الوزراء في الكيان الصهيوني "بنيامين نتنياهو" بتاريخ ايار ١٩٩٦، رفض تنفيذ مضامين وديعة رابين، وطالب ببدء مفاوضات جديدة من نقطة الصفر.. وهكذا استمر الجمود طوال حكم "نتنياهو" الذي استمر ثلاث سنوات. وبعد مجيء حزب العمل بزعامة ايهودا باراك الى الحكم في ايار ١٩٩٩، وافق على استئناف التفاوض مع سورية على هدى وثيقة وديعة رابين، دون ان يقر علنا بمبدأ الانسحاب حتى خطوط ٤ حزيران ١٩٦٧. وهكذا عاد الطرفان الى التفاوض في منتصف الشهر الاخير من عام ١٩٩٩، على اساس ان يهودا باراك، الذي شغل منصب رئيس الاركان، كان يدرك اهمية ابرام تسوية مع سورية بالثمن الذي وافق عليه رابين[٤٣].

اعلنت سورية رغبتها في بدء التفاوض الهادف الى اقامة سلام عادل مبني على اساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧، في حين اعتمدت اسرائيل نهج المراوغة والتنكر لمضامين وثيقة وديعة رابين.. ولهذا رفضت سورية الاقتراح الاسرائيلي القائل بانسحاب الى حدود ١٩٢٣، وتمسكت بوجوب الانسحاب الى الحدود ٤ حزيران ١٩٦٧.

وهكذا اتضحت بعد مضي سنوات على مؤتمر مدريد، انطلاقة المسار التفاوضي السوري الاسرائيلي ان اللقاءات كانت تدور حول ثلاثة محاور رئيسية هي، لانسحاب، ومفهوم السلام او التطبيع، والترتيبات الامنية. وانجلى ايضاً ان اسرائيل ترى في طرح مفهوم الانسحاب بوصفه جزءاً لا يتجزأ من مجموعة اربعة عناصر متلازمة تشكل كلاً واحداً. وهذه العناصر هي:

١. عمق الانسحاب.
٢. البرنامج الزمني.
٣. الترتيبات الامنية.

---

[٤٢] جريمة قانا، تلك الجريمة التي ارتكبتها طائرات السلاح الجوي الصهيوني والمعروفة بعناقيد الغضب، ارتكبت في ربيع عام ١٩٩٦، حيث قصفت قاعدة مراقبة للامم المتحدة، حيث كانت ملاذا للمواطنين الهاربين من جحيم القصف البربري الصهيوني، وكان الامين العام للامم المتحدة "بطرس غالي" الذي حاول التستر على تلك الجريمة، الا ان الجنرال المتقاعد فرانس فانون" ضابط اسرائيلي ضمن قائمة الاحتياط كشف عن هذه الجريمة، التي راح ضحيتها اكثر من ١٢٠ مواطنا، حيث نشرت الصحافة ووسائل الاعلام الاجنبية وقائع تصريح هذا الضابط مما اضطر الامين العام "بطرس غالي" الى التحقيق، لكنه لم يصدر بياناً رئاسياً لادانة الجريمة.

[٤٣] يهودا بارك، الذي ترأس وفد الكيان الصهيوني للمفاوضات واجتمع الى رئيس الاركان السوري حكمت الشهابي، اصبح بعد ذلك رئيساً لمجلس وزراء الكيان الصهيوني، مصدر سابق..

٤. التطبيع.

اما نقاط الاختلاف في البولات التفاوضية فيمكن ايجازها في نقطتين، اولاهما تتلق بخط الانسحاب، وقد بينا موقفي الطرفين المتفاوضين، اذا ان المفاوض الاسرائيلي يريد الاحتفاظ بثلاث مناطق هي، منطقة بانياس المواجهة لمستعمرة دان في المشال، ومنطقة الحمة في الجنوب، والشاطئ الشمالي والشرقي لبحيرة طبرية، اما النقطة الثانية فتتعلق بمدة الانسحاب "الجدول الزمني"، فالمفاوض السوري حدد المدة المقررة لاستكمال الانسحاب بعدة اشهر، في حين جعلها المفاوض الاسرائيلي خمس سنوات.

وفي الجولة الثانية، التي جرت في الشهر الاول من عام ٢٠٠٠ في سيبردزتاون "ولاية فريجينا العربية الامريكية" قدم الوفد السوري المفاوض وثيقة تتضمن التعديلات السورية على الوثيقة، التي قدمها الرئيس الامريكي بيل كلنتون الى الوفدين المتفاوضين، وهي تتلخص بالنقاط التالية:

١. خط الحدود الدائم هو خط الرابع من حزيران ١٩٦٧.
٢. الامن حاجة مشروعة للطرفين، فلا يجب ان يتحقق امن صرف على حساب الطرف الاخر. ويجب ان تكون الترتيبات الامنية متساوية ومتبادلة ومتقابلة على كلا الجانبين.
٣. الترتيبات الامنية يجب التوصل اليها بالاتفاق المتبادل، اذ يجب ان تكون منسجمة مع مبادئ السيادة والسلامة الاقليمية لكل طرف.
٤. تتضمن الترتيبات الامنية مناطق منزوعة السلاح، ومناطق محددة القوات والقدرات لدى الجانبين، وكذلك محطة انذار مبكر تتولى تشغليها اطراف ثالثة بمساعدة ضباط ارتباط سوريين.
٥. يعهد بمهمة المراقبة الفضائية الى الولايات المتحدة الامريكية التي تقوم بتنفيذ المراقبة وايصال المعلومات الى كلا الطرفين في ان واحد.
٦. يشرع الطرفان بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ببدء مفاوضات تهدف الى التوصل الى جعل منطقة الشرق الاوسط، منطقة خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية[٤٤].

---

[٤٤] من المفيد مراجعة قرار مجلس الامن رقم ٤٨٧ في ٣ نيسان ١٩٩١ الفقرة الرابع عشر والتي تشير الى هذا التوجه..، على اساس التفسير العراقي، لكنها وعلى وفق التفسير، الذي اعدته دوائر مجلس الامن الدولي والولايات المتحدة الامريكية "تعني.. بعد القضاء على اسلحة الدمار الشامل العراقية. تكون منطقة الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل.."."

٧. اما قضية المياه، فيستند حلها على اساس مبادئ وقواعد القانون الدولي، وعلى وفق اتفاقية الامم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية[٤٥].
٨. يوقع هذا الاتفاق بالتزامن مع توقيع لبنان واسرائيل على اتفاق سلام بينهما[٤٦]..

يمكن تلخيص الموقف التفاوضي في اثر توقف عملية التفاوض بعد الجولة الثانية في شيبرزد تاون، بالنقاط التالية، مع احتمال تجاوز تفصيلات كثيرة وموضوعات متعددة وهي:

١. الانسحاب: تطلب سورية تنفيذ احكام الشرعية الولية دون مساومة، فالانسحاب الكامل الى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧، هو الذي يجسد التنفيذ. ولا عودة الى التفاوض الا بعد ان تعلن اسرائيل موقفاً واضحاً وصريحاً بالتزامها الفعلي بالانسحاب الكامل من الجولان حتى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧. ولقد رفضت اسرائيل قبول هذا المطلب، واكتفت بالدخول في مفاوضات وعلى اساس العودة الى حدود عام ١٩٢٣[٤٧]..
٢. تطلب سورية تطبيق احكام القانون الدولي، على مسالة المياه في الجولان، في حين تريد اسرائيل التمتع بمغانم الحرب لعام ١٩٦٧.
٣. مدة الانسحاب التي تريدها اسرائيل لسنوات، في حين ترى سورية اذا وافقت اسرائيل على الانسحاب الكامل، فينبغي ان لا تستغرق مدة شهور.
٤. الترتيبات الامنية: هنالك تباين في زوايا النظر حول هذه المسألة. فسورية تطلب ان تكون هذه الترتيبات التي سيتفق عليها، متكافئة، ومتماثلة ومتساوية ومتناظرة على كلا الجانبين، في حين تريد اسرائيل ان تقيم معظم هذه الترتيبات على الجانب السوري..
٥. التطبيع: تريد اسرائيل ان تتم ارجاءات التطبيع مع المرحلة الاولى من عملية الانسحاب. وترى سورية ان هناك مبدأين يحكمان التطبيع واجراءاته:
    أ. تطبيع العلاقات بين الشعوب لا يتم بأمر، ولا يفرض فرضاً.
    ب. يبدأ التطبيع بعد انتهاء عملية الانسحاب.

---

[٤٥] اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية والمعدة على وفق قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٤٩/٥٢ في ٨/ كانون الاول ١٩٩٤.
[٤٦] المصدر اعلاه.
[٤٧] ان الفرق بين حدود ما قبل عام ١٩٦٧ الرابع من حزيران وبين حدود عام ١٩٢٣، من حيث المساحة هو حوالي عشرين كم٢ الا ان هذه المساحة ذات اهمية استراتيجية، فهي تطل على سواحل بحيرة طبرية ووادي الاردن الاعلى، حيث توفر مصادر المياه السورية.

اصبح واضحاً، ان استمرار الكيان الصهيوني بتعنته تحقيقاً لاطماعه الاستيطانية، لا يمكن الحد منها باجراء المساومات التفاوضية، فهذا الكيان وكما تؤكد وقائع التاريخ الجارية ومنذ انتفاضة الاقصى في ٢٨ ايلول ٢٠٠٠ وحملته لتصفية القضية الفلسطينية، ليس حقوقياً، بل ابادة الشعب الفسلطيني ومنذ ٢٣ اذار ٢٠٠٢ وما زال مواصلاً هجمته الشرسة التي طالت كل فلسطين المحتلة، وجنوب لبنان واي ارض عربية تنطلق منها مقاومة احتلاله الغاصب.

وعملية التسوية على المسار السوري-الاسرائيلي، والجارية منذ اكثر من عشرا سنوات، لم تحقق شيئاً ولن تحقق، وعلى الرغم من ليونة الموقف السوري وتشبثه بحقائق التاريخ كون الجولان ارضاً عربية-سورية، وكون قرارات دولية، مع انها لم تصدر على وفق الفصل السابع لتأخذ صفة الالزام، تؤكد هذه الحقيقة.. والجولان سيتم تحريره باكامله سواء عن طريق التفاوض او عن طريق خيار القوة، او بكليهما.. الا ان عملية التسوية التفاوضية، والتي بدأت منذ ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١، فقدت زخمها لعدم مصداقية الكيان الصهيوني.

بناء على ما تقدم، على العرب ان يستحضروا دروس التاريخ القريب، ومن هذه الدروس معارك تحرير الفاو، التي احتلت من العدو في ١٠ شباط ١٩٨٦. ولم يكن احتلالها بسبب ما وصف في حينه: "بعملية تغفيل ناجمة عن تسرب معلومات مظلله من قبل اوساط امبريالية معلومة.."، انما احتلت، في ثنايا صفحات حرب المطاولة، وبفعل ديالكتيك قوانين القتال، واختلال الترابط السببي والعضوي بين متطلبات ظرفية وضرورات عملياتيه من جهة، وبين التنفيذ لاولويات الاسس السوقية وعلى وفق ما ترأى لمركز القرار في حينه من الجهة الاخرى.

ان معركة تحرير الفاو، تشكل احد مصادر التراكم المعرفي لفنون القتال واستيعاب كنه قوانين التنبؤ والاستباق، وتحليلها.. ويقينا، اذ ما اخذ هذا الدرس البليغ في الحسبان لتحقق الظرف الذاتي لتحقيق شعار التوازن الستراتيجي، الذي رفعته سورية، مع الاعتراف ايضاً بعوامل من المتغيرات الموضوعية[٤٨].

واذا ما اعتمد المفاوض السوري على التوجهات الموضوعية، وما يترأى انها تعتمد ايضاً على اسس الشرعية الدولية "قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن"، فحتى

[٤٨] لم يحقق شعار "التوازن الاستراتيجي" الذي رفعته الحكومة السورية مطمح الشعب في تحرير الجولان.. وكان من الاجدى اخذ درس وتجارب تحرير شبه جزيرة الفاو بنظر الاعتبار، ومهما قيل من ادعاءات غير موضوعية بشأن معلومات مظللة قدمتها جهات مغرضة، فاحتلال الفاو، ومن ثم تحريره كان تطبيقاً لقانون الفنون القتالية وافعال متغيرات موازين القوى.. ويخطأ من قال: ان الاحتلال حصل بفعل تقديم معلومات مضللة للعراق، جريدة العلم المغربية، لسان حال حزب الاستقلال المغربي الصادرة بتاريخ ٢١ كانون الثاني عام ١٩٨٧ تصريحات السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس الوزراء انذاك لصحيفة نيويورك تايمز الامريكية".

"مندوبي الجامعة" اجتماع ممثلي البلدان العربية لدى الجامعة العربية على مستوى الوزراء، شخصوا ان لا قيمة حقوقية لقرارات مجلس الامن الدولي لدى حكومة الكيان صهيوني، لانها غير ملزمة، ولكونها لم تصدر على وفق الفصل السابع من الميثاق، ولهذا جاء في بيان العربية المؤرخ في ٦ نيسان ٢٠٠٢ وجوب صدور قرارات لاحقة عن مجلس الامن الدولي لمعالجة القضية الفلسطينية، والحد من عدوانية الكيان الصهيوني، على وفق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.. وهذا ما اكده السيد عمرو موسى في مؤتمره الصحافي المنعقد غداة انفضاض اجتماع ممثلي الاقطار العربية لدى الجامعة العربية في القاهرة.. ولا نعرف كيف سيتعامل السيد امين الجامعة العربية مع مركز القوة المتفردة العظمى على المعمورة "الولايات المتحدة الامريكية"، يقينا انه سيستحضر مقولة الشيخ "حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني" القائلة: علينا التوسل بامريكا كي تضغط على اسرائيل، لمساعدة الفلسطينيين، لاننا لا نقدر على فعل شيء.."[٤٩].

واذا لم تسترد الجولان، والاراضي العربية المحتلة، وتتحقق مطامح الشعب العربي الفلسطيني بنيل حقوقه عن طريق التفاوض ومباراات التسوية، فلنتذكر دروس التاريخ، اذ حدثنا ان هنالك امبراطورية طاغية وعدوانية كالكيان الصهيوني، اذا ما شن حروبه العدوانية العديدة، واذا ما حقق مغانم فلدينا نحن العرب امكانيات خوض حروب دفاعية تحررية، وقدراتنا اذا ما وظفت وعلى اساس تعبئة كل طاقات الجماهير، وبكل توجهاتها السياسية ومعتقداتها الايديولوجية، فهي لقادرة على تحقيق النصر، ودحر المغتصبين الصهاينة.

خلاصة البحث:

تناولنا في بحثنا الموسوم المسار السوري–الاسرائيلي، ثوابته الوطنية ومتغيراته الظرفية.،. جذور الصراع العربي–الصهيوني، وتطورات القضية الفسطينية، وعلى منهجية البحث "المادي–التاريخي" وتفاعلات قوانين التضاد والصراع الطبقي–الاجتماعي..

واذا ما اخذنا ما هو خاص ووحيد الجانب، فاننا لم نغفل الترابط الجدلي بين الخاص والعام، في تفاقم خطورة اشكالية متقادمة "القضية الفلسطينية".،. والتي اثارت واستأثرت باهتمام وانشغالات الجماهير العربية وطلائعها السياسية.

توقفنا في بحثنا عند التقديم لمواقف قوى وفصائل سياسية، وكما ترآى لنا من ردود فعل سجلت في وثيقة معلومة صادرة بمناسبة توقيع اتفاقية "عرفات–رابين"،

---

[٤٩] تصريحات وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، التي بثتها قناة الجزيرة القطرية ابان ترويج مبادرة الامير عبد الله، قبيل انعقاد قمة بيروت ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢. وقد اخذت طروحات هذا الشيخ بالحسبان.

فاستحضرنا مضامين البيان الختامي لقمة بيروت الرابع عشر والمنعقدة في ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢، حيث تخطي حواجز الاستحياء وتنوسيت مقوة "..اذا ابتليتم فاستتروا".

في كلاسيكيات الادب الماركسي ما يشير: ان هيغل يؤكد: ان الاحداث بوقائعها وبشخوصها، تتكرر في مسارات التاريخ.. وكان على هذا الفيلسوف ان يكمل قوله هذا بما اضاف ماركس "..نعم: تتكرر الاحداث بوقائعها وبشخوصها في التاريخ، لكنها في التكرار الاول تكون على شكل مأساة-تراجيديا، وفي الحالة الثانية على صيغة ملهاة-كوميديا"..

كانت مبادرة الامير فهد عام ١٩٨١، والتي رفضتها قمة فاس العربية في تشرين الثاني ١٩٨١، اما قمة بيروت فوافقت بالاجماع على مبادرة الامير عبد الله، والتي عرضت اعتراف جميع الدول وعلى لسان ممثلي رؤساء جمهوريات وملوك وامراء بالكيان الصهيوني..، وتلك مبادرة رائعة وعرض سخي كما وصفه الرئيس الامريكي "بوش".. والتي وصفها اصدقاء امريكا من الرؤساء العرب، بانها قد لا تتكرر..

باستعراضنا لمفردات المسار التفاوضي "السوري-الاسرائيلي"، اوجزنا مسارات التسوية الاخرى، ومنها مسار التسوية الاردني-الاسرائيلي، الذي افضى الى عقد اتفاقية وادى عربة في ٢٦ تشرين الاول ١٩٩٤، واقامة العلاقات الدبلوماسية وخطوات التطبيع بصيغ متكاملة، وبينا كيف ان لمواد وفقرات اتفاقية وادي عربة العلوية والاولوية على ما سواها من اتفاقيات اقيمت او تقام مع الاقطار العربية والاردن.. وعلى هذا الاساس، اوضحنا سبب اعتراضنا على اتفاقيات عقدت مع الاردن حكومة او مؤسسات قطاع الخاص، لاعتقادنا المؤكد ان مفعول اية اتفاقية تنسحب ايجاباً لصالح الاقتصاد في الكيان الصهيوني، لتشابك مؤسسات مالية وصيرفية "عربية-صهيونية".

واذا ما اشارت احدى فقرات البيان الختامي الصادر عن قمة بيروت الى تلازم المسارين السوري واللبناني، وترابطهما مع المسار الفلسطيني.. فاننا نقوم وبتقدير عال طبيعة ادارة المسار اللبناني، وما تحقق ليس على وفق قرار ٤٢٥ في ١٩ اذار ١٩٧٨ فحسب، بل وبفعل وحدة المقاومة الوطنية اللبنانية، وفصائل الحركة السياسية التقدمية، على الرغم من وجود قوى سياسية في كنف ائتلاف "جبهة وطنية وقومية تقدمية".

المسار اللبناني-الاسرائيلي، على وشك ان يغلق ملفه وبموضوعاته الاساسية، ولا نعتقد ان الوضع سيساعد على تلازم المسارين "السوري-اللبناني" ليس للحساسية القائمة والتي تغذيها اطراف معلومة، فحسب، بل ولكون الوجود السوري في لبنان ومنذ عام ١٩٧٦، لم يبرره فعل ملموس في مواجهات مصيرية مع العدو الصهيوني.

يتمحور المسار التفاوضي السوري-الاسرائيلي حول استعادة هضبة الجولان.. التي جرى احتلالها في الخامس من حزيران ١٩٦٧.

هضبة الجولان ومنطقة القنيطرة، بل وكادت دمشق ان تقع تحت نير الاحتلال الصهيوني، لولا الجيش العراقي الباسل، الذي انقذها من وطأة ثقل الاحتلال الاحتلال الصهيوني، واذا ما تم استرداد محافظة القنيطرة، فقد بقيت الجولان رازحة تحت نير الاحتلال الصهيوني.. بل ان الكنيست الاسرائيلي اتخذ قراره في ١٤ كانون الاول ١٩٨١ لضم هضبة الجولان الى حدود كيانه المغتصب.. ومع ان مجلس الامن الدولي اتخذ قراره رقم ٤٩٧ في ١٩ كانون الاول ١٩٨١ الخاص بالغاء قرار الكنيست الاسرائيلي بضم الجولان والقائل "..ان ما اتخذته اسرائيل تجاه الجولان-يعد باطلاً.." ولان قرار مجلس الامن هذا لم يصدر على وفق الفصل السابع، فهو غير ملزم..، لهذا تقدمت الدول العربية بمشروع قرار في تاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٢ الى مجلس الامن الدولي، وحظي بموافقة اغلبية اعضاء مجلس الامن، الا ان الولايات المتحدة الامريكية اجهضت مروره وصدروه كوثيقة ادانة للكيان الصهيوني بضم الجولان مستخدمة حق النقض (الفيتو).

في بحثنا اوضحنا الاهمية الاستراتيجية لهذه الجولان، وهي فضلاً عن هذه الاهمية، فهي ارض عربية عزيزة على قلب كل عربي.. وكم تمنينا في هذا البحث ان يجري الاستعداد على وفق مقولة النظام في سورية "التوازن الاستراتيجي"، الذي كلف الشعب السوري وعلى حساب لقمة عيشه ووسائل تقدمه "تعليمياً وتطبيباً"، ان تعتبر مهمة تحرير الجولان المهمة الوطنية، وهي ولاشك المهمة القومية الاولى.. الا ان امكانات سورية وجهدها العسكري وقدرتها الحربية شتت في مهام اخرى، ونقصد بذلك تواجدها في لبنان، الذي لم يبرر فعله، كما اشرنا.

واشرنا في هذا البحث، ان الجولان، كما هي فلسطين، لم تكن الارض الوطنية الوحيدة التي تستباح من الاعداء والمحتلين الاجانب، فالتاريخ يحدثنا عن اراض عديدة قد احتلت، ومنها الارض العراقية، وكانت الفاو الانموذج الاول في التاريخ، الارض التي احتلت، لكنها حررت بدماء ابنائها، وكانت الدرس الاول على طريق التحرير..

دخلت سورية رسمياً في ربقة مسارات التفاوض في مسلسل صفحات "مدريد-اسلو"، مع ما يؤكد بوثائق متواترة، ان الصلات الخفية المعلنة حينا والمستترة احياناً اخرى مع الكيان الصهيوني سبقت مسلسل مدريد-اوسلو.. وكان للولايات المتحدة الامريكية دوراً خطيراً في عقد مثل هذه اللقاءات الثنائية..

توفرت لدينا مصادر موثقة: ان وراء تشبث الكيان الصهيوني بهضبة الجولان ليس لدوافع امنية، فحسب، بل لوفرة المياه ولوجود الخامات المعدنية الضرورية لتشغيل ماكنة الصناعة الاسرائيلية.. والاخطر من هذا ان الرئيس الامريكي الاسبق

"جيرالد فورد"، اعطى وثقية خطية لرئيس الوزراء الصهيوني الاسبق (اسحق رابين) تؤكد ان الولايات المتحدة الامريكية لن تنسف الموقف الاسرائيلي الطالب بالبقاء في هضبة الجولان، حتى ولو التقت اسرائيل وسورية على طاولة المفاضاوت هذه الوثيقة، التي سميت فيما بعد بوديعة "رابين".

سورية، كما هي مصر وكما ورد على لسان الرئيس حسني مبارك ان قمة القاهرة لعام ١٩٩٦ اعتبرت السلام مع اسرائيل خيار استراتيجي.. وقد سبقه حافظ اسد في خطابه امام مجلس الشعب السوري بتاريخ ١١ ايلول ١٩٩٤ في القول.. تعاملت سورية مع السلام كخيار استراتيجي، لكنها حددت مفاهيمه الاساسية.

وفي لقاء الرئيس حافظ الاسد مع الرئيس الامريكي بيل كلنتون في جنيف بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٩٤ قال: "..لسنا على عجلة من امرنا.. فقد اموت والجولان ما زالت محتلة، وربما تبقى كذلك الى ان يموت ابني.. ولكننا سوف نستعيدها في النهاية..".. اوضحت في البحث: ان الرئيس حافظ الاسد كان مخططاً ليخلفه في الحكم ابنه، وقد تحقق ذلك.. واذا ما كان ذلك سبة في السياقات الثورية، لكنها اصبحت مثلاً، قد يقتدى به.. وكم تمنينا ان يحصل ان تتحرر الجولان، كما قد تفني المفاوضات والدبلوماسية المستندة الى الحجج القانونية والثوابت الوطنية الى حلول مقبولة، في ظل مرجعية ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، والقضية الكمبودية حلت وعلى وفق ما حقق طموحات اطرافها.. ومع اختلاف طبيعة ومضامين ملف مسارات التسوية العربية-الاسرائيلية عن غيرها من الازمات الوطنية، ولان الملف الموضوع على طاولة البحث "الصراع العربي-الصهيوني" يتناول قضية وطنية وارض محتلة، حيث ما تتميز به حركة التحرر العربي ونضالها التقدمي، مواجهة كيان مغتصب، ووجود استيطاني..، ولان العرب يملكون طاقات كبرى وامكانات كامنة، اذا ما وظفت، فمهمة تحرير الارض المختصبة ومواجهة قوى العدوان الصهيوني لمهمة ممكنة.

في البحث اشرنا: نحن ليس ضد التوجهات الرامية لتحقيق السلام المشرف والعادل، لكننا قد ضقنا ذرعاً بالشعارات الفارغة واللافتات المتياسرة، بمناسبة او بدونها تحت واجهة التوازن الاستراتيجي لمواجهة العدو الصهيوني، لكنها وظفت لتكريس النهج البيروقراطي وتوطيد حكم الاسرة والعائلة والمعتمة بسلطة الحزب الواحد المتفرد.

بعد خوض حرب ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ وقعت اتفاقية فك الاشتباك بين القوات في منطقة الجولان بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٧٤، اثر حرب استنزاف تواصل لاكثر من ٨١ يوماً، أي من ١٢ اذار الى ٣١ ايار ١٩٧٤ وعلى وفق بنود تلك الاتفاقية، ضمن الجانب السوري امن وسلامة حدود الكيان الصهيوني، اذا لم تسجل منذ توقيع

تلك الاتفاقية، أي عملية فالوثيقة ضد الكيان الصهيوني عبر الجبهة السورية، كما اكدت ذلك تقارير المراقبين الدوليين.

على الرغم من التزام الجانب السوري ببنود تلك الاتفاقية، فالمسار السوري-الاسرائيلي ظل مراوحاً مكانه، ولم يتقدم خطوة واحدة نحو ما استهدفه المفاوض السوري من يخوله عملية التسوية وانتظامه في ربقة مؤتمر مدريد-اوسلو ٣٠ تشرين الاول ١٩٩١ وقد توصلنا الى خلاصة مفادها: ما لم تواجه اسرائيل ارادة عربية موحدة، تعتمد سياسة ونهج اقتصادي وعسكري استراتيجي، يعتمد خططاً "ميدانية-تكتيكية"، وعلى اساس القرارات الدولية المتوازنة، لضمان حقوق العودة والتعويض عن ما لحق بالشعب الفلسطيني من جور وحيف، كالقرار ١٩٤ في ١١ كانون الاول ١٩٤٨، وما جاء في مضامين القرار رقم ٢٣٧ في ١٤ حزيران ١٩٦٧، وتمكين الشعب الفلسطيني من اقامة دولته وتقرير مصيره بنفسه.

واذا ما طالت فترة المفاوضات، وتقدم الزمن سيأخذ قانون السأم الثوري مفعوله، فيتحول التململ الى تذمر، فيتفجر الوضع، وتندلع الانتفاضة كما حصل لانتفاضة الاقصى ٢٨ ايلول ٢٠٠٠.

فينجم عن هذا ضياع ما حددته محاكم المسارات التفاوضية وعلى مختلف جبهاتها..، وبالرغم من طرح المبادرات ومشاريع التسوية المتعددة الاغراض والمتعددة التوجهات.

اذا ما خلقت المناخات وهيأت الاجواء لتقبل مبادرة الامير عبد الله بن عبد العزيز السعودية وصيرورتها من مبادرة سعودية الى مبادرة عربية، اقرها قمة بيروت ٢٧-٢٨ اذار ٢٠٠٢، والتي الغت حاجز الاستحياء وتخطي انعكاساته النفسية، حيث اقر الاعتراف بالكيان الصهيوني جميع حكام الانظمة العربية ٢٢ دولة، واعلنوا ضمان امن دولته الغاضبة، وبحدودها ومتطلبات امنها، واقامة العلاقات الطبيعية معها..، فاننا نستحضر رسالة البابا الفاتيكان ومحتوى مهمة القاصد الرسولي الكردنال "اكيل سيلفستريني" ولقائه بالسيد رئيس الجمهورية العراقية بتاريخ ٥ ايار ١٩٩٣ واقتراح الفاتيكان المتمحور حول الاعتراف بدولة اسرائيل بغية التوصل لحل القضية الفلسطينية وانهاء الصراع العربي-الاسرائيلي.

واذا ما كان البابا يوحنا بولص الثاني، وكما وصفه الروائي الايطالي الكبير "البرتو مورافيا" برجلِ مهمات استخبارتية-استراتيجية، فيقينا ان الامير عبد الله وكما هو حال من سبقه، فهم رجال مهمات معلومة.

ومع ان المبادرة العربية الشكل، السعودية المضمون والمحتوى، لم تلق الترحيب بعد من الصهاينة، فالمندوبون العرب وعلى مستوى الجامعة، تنبهوا الى ان القرارات الصادرة عن مجلس الامن، لا قيمة لها ما لم تصدر بصفة الالزام، لهذا فالمسار السوري-الاسرائيلي متعثراً.

بعض الأسباب الفكرية والاقتصادية لانهيار الاتحاد السوفيتي

الاستاذ الدكتور
سجيع هاني الصغير
كلية الادارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية

الاستاذ المساعد الدكتور
سلمان عبد الله سلمان
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المقدمة

يرتكز تقييم أي نظام وديمومته على مدى مقدرته في تحقيق الأهداف المرسومة له انطلاقاً من الأسس والمبادئ والإجراءات والتوقعات التي رسمها لتحقيق هذه الأهداف. وكان في مقدمة الأهداف المعلنة التي جاء من اجلها النظام الشيوعي الذي ساد في أقطار أوروبا الشرقية بعد ان وجد بداياته في الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩١٧. هي حماية الإنسان من الاستغلال، وضمان حريته وصولاً لتحقيق الرفاهية الاجتماعية. وقد تمحورت المبادئ المتعلقة بالملكية والاستخدام والإنتاج حول تحقيق ذلك. وبالرغم من الملكية العامة لوسائل الإنتاج-والقوانين التي تم تشريعها لحماية العمال، والاتجاه نحو كل ما من شأنه منع تركز الثروات لدى طبقة معينة، نقول رغم كل ذلك إلا ان حرية الفرد ورفاهيته كانت مقيدة بسبب تغلب مصلحة الجماعة على حساب الفرد، وعزلة الأفراد عن العالم الخارجي، وتحديد الملكية الفردية لوسائل الإنتاج أو بشكل أدق منعها من ملكية ابسط السلع التي تسد جانب حاجات الأفراد والمجتمع وتؤجج لدى الأفراد روح الإبداع والمبادرة ومعالم التطور. وهذه الصورة من الكبت لابد ان تولد ردود فعل قد تستجيب لأية عوامل خارجية تسعى لتغيير هذه المعالم.

ان فشل الاقتصاد الشيوعي لا يفسر من الزاوية الاقتصادية فحسب وإنما يمكن تفسيره باعتباره مظهراً حاداً لتفاقم أو تراكم مشاكل النظام الشيوعي سواء في الجانب الاقتصادي أو في الجانب الاجتماعي والسياسي وبالتالي في الإطار الفلسفي والفكري العام الذي يعتبر مصدر التطبيقات القائمة في الدول الشيوعية. فالنظام الشيوعي قد حدد مساراً في ضوء تصورات لم يثبت التطبيق صحتها. بل على العكس أوضحت الوقائع ان النتائج كانت عكس التوقعات. ولسنا هنا بصدد الخوض في النظريات التي تفسر أسباب ظهور الازمات في المجتمعات البشرية ليس هذا من مهمات أو أهداف هذه الدراسة.

بل تكفي الإشارة الى ان بعض ألازمات قد تكون قابلة للعلاج وبعضها الأخر يمكن ان تجهز على النظام بنفس المعنى الذي يمكن ان يجهز فيه المرض على حياة الكائن العضوي.

وفي هذه الدراسة الموجزة سوف نقوم بإلقاء الضوء على أهم الأسباب التي تقف وراء فشل الاقتصاد الشيوعي ومنعه من تحقيق أهدافه النظرية المعلنة مستخدمين في ذلك المنهج الاستقرائي التاريخي كمنهج علمي في البحث.

أسباب فشل الاقتصاد والنظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق:

هناك مجموعة كبيرة من الأسباب الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.. تقف وراء فشل الاقتصاد الشيوعي في الاتحاد السوفيتي السابق وسنتناول في هذه الدراسة ابرز أهم هذه الأسباب:

١. الجمود العقائدي والمذهبي الذي أصاب الأحزاب الشيوعية وأنظمتها، وبالدرجة الأساس النظام السوفيتي ودور المرحلة الستالينية الكبيرة في هذا المجال:

تميزت المرحلة الستالينية بالانغلاق وفرض الطوق الحديدي على الاتحاد السوفيتي، كما أوقفت العمل بالسياسة التي وضعها لينين والتي كان من شأنها ان تحدث تطوراً كبيراً في الفكر والتطبيق الاشتراكي. وكان لينين قد اتخذ بعض الإجراءات التدابير لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي سميت بالسياسة الاقتصادية الجديدة (النيب) ذلك في بداية عام ١٩٠٢، ومن المسائل التي طرحتها هذه السياسة لمعالجة الوضع الاقتصادي القائم آنذاك السماح للرأسمال الأجنبي بالاستثمار داخل الاتحاد السوفيتي، وتفعيل دور الملكية الخاصة والنشاط الخاص بهدف تحريك الاقتصاد الوطني وتنشيطه، بالإضافة الى أفكار أخرى كان يعتقد بأنها لا تتعارض مع الماركسية ولا مع التطبيقات الاشتراكية ولكن لم يكتب لهذا الطريق الاستمرار حيث استلم ستالين السلطة. وعليه فان ما أحاط الماركسية–اللينينة من جمود فكري، جعلها غير قادرة على الانسجام مع المرحلة التاريخية التي يمر بها عالم اليوم، وعلى الرغم من ان عمر الماركسية–اللينينية يربو على المائة عام فلم يطرأ عليها خلال هذه الفترة أي تغيير أو تطوير جوهري، يجعلها منسجمة مع المرحلة التاريخية الحالية، ويرجع السبب الأساسي لذلك الى سياسة الحزب الشيوعي نفسه، الذي آل هذا الفكر واعتبر المساس به بمثابة الكفر واتهم كل من يحاول ممارسة النقد أو التطوير بأنه منشقاً ومنحرفاً عن مبادئ الماركسية–اللينينة. ولذلك أعتقد الحزب الشيوعي السوفيتي بشكل خاص والأحزاب الشيوعية بشكل عام بأن النظرية الماركسية–اللينينية نظرية مطلقة تصلح لكل الأمكنة والأزمة، لا تقبل التغير أو التبديل أو الإضافة، وان الاشتراكية لا يمكن تطبيقها في أي بلد دون قيادة الشيوعيين للسلطة، جعل هذه الأحزاب تدور في حلقة مفرغة، مما أوجد انفصاماً كبيراً بين النظرية والتطبيق.

٢. عدم صواب النظرية الماركسية في تحليلها للعلاقة بين ما أسمته بالبناء الفوقي والبناء التحتي:

تزعم الفلسفة الماركسية بأن كافة أوجه الوعي البشري (البناء الفوقي) بما يتضمن القيم الأخلاقية، العادات والتقاليد، والوعي القومي، والذوق الفني، الدين، والعائلة، والمشاعر والمواقف الإنسانية، والأفكار والمنظمات.. الخ. هي انعكاسات لطبيعة المرحلة التاريخية لعلاقات الإنتاج التي أسمتها البناء التحتي. وقد استبعدت الماركسية بشكل قاطع إمكانية تأثير أية عوامل أخر "بيئية، تراثية، حضارية، روحية..الخ". في البناء الفوقي المشار إليه. ولكي تقطع الطريق إمام إمكانية مناقشة هذا التصور الدوكماتي (اليقيني) زعمت الماركسية بأنه إذا ما وجدت أية طروحات وظواهر في البناء الفوقي لا تنسجم مع طبيعة علاقات الإنتاج السائد (البناء التحتي) ولا ترتبط بها أو تفسر من خلالها فأنها تعزوها الى وجود ترسبات من مرحلة سابقة لابد ان تزول. وهكذا قطعت الماركسية الطريق إمام قيام أية مناقشة منطقية وعقلانية لهذه الرؤية، لأنها افترضت وبشكل قاطع وجود انعكاس وحيد الجانب بين البناء التحتي (علاقات الإنتاج) والبناء الفوقي المتمثل في صور الوعي البشري وممارسته.

واستناداً الى هذا التحليل لم تبذل الدول الشيوعية جهداً مناسباً لتغير البناء الفوقي نتيجة لاعتقادها بان هذا البناء سوف يتغير تلقائياً في الأمد البعيد لصالح النظام الشيوعي، كانعكاس لتغير البناء التحتي المادي). لذلك فما كان على الدول الشيوعية في الأمد القصير سوى ان تمارس وسائل القسر المعروفة لكبت أي سلوك في البناء الفوقي لا ينسجم مع النظام الشيوعي. وبسبب عدم اهتمام هذه الدول بالبناء الفوقي استطاع الأعلام الغربي اختراق روحية ونفسية مواطني هذه الدول. وعندما صارت هناك فرصة للتعبير تفجرت تراكمات المشكلة في صيغة أزمة كاملة داخل النظام الشيوعي ولاسيما بعد تسلم غورباتشوف للسلطة في الاتحاد السوفيتي السابق. وبهذا الصدد يمكن القول بأن الفلسفة الماركسية من هذا الجانب بدأت مادية (أو بزعم مادي) لكنها انتهت الى صياغات مثالية حول نمط الإنسان الشيوعي الذي سيتمكن تلقائياً من تغيير كافة بيئته السلوكية في الأمد البعيد.

٣. البيروقراطية المفرطة التي سادت الدول الشيوعية على حساب الحريات الديمقراطية فيها:

أن ضعف اهتمام الأحزاب الشيوعية وأنظمتها بالجوانب الروحية والاجتماعية، وعدم مراعاة الجوانب الإنسانية الأخرى المتمثلة في حق الأفراد في ممارسة الديمقراطية من خلال النقد والنقد الذاتي والحوار المفتوح كنتيجة لسيادة النزعات البيروقراطية والمركزية الشديدة أدى إلى سلب إنسانية الإنسان على العكس مما تطمح له الاشتراكية في إعادة إنسانية الإنسان ومنع استغلاله. فغياب الحريات الديمقراطية

في المجتمعات الشيوعية وخاصة في الاتحاد السوفيتي السابق، وعدم السماح بوجود أحزاب أو نقابات أو جمعيات أو نوادي خارج هيمنة الحزب الشيوعي أو الأحزاب الشيوعية أدى الى إصابة هذه الأحزاب بالكسل والتراخي وعدم التجدد والحيوية كنتيجة لغياب المنافسة السياسية.

ان البيروقراطية المفرطة التي انتهجها الاتحاد السوفيتي لأكثر من ستين عاماً أدت إلى قتل روح الإبداع والابتكار والتطور لدى الشعوب السوفيتية مما قاد بالتالي إلى انخفاض حاد في إنتاجية العمل بشكل عام، كما ان سيادة ما يسمى بدكتاتورية البروليتاريا في الدول الشيوعية ولاسيما في الاتحاد السوفيتي أفضت إلى ان تكون الممارسة السياسية المخنوقة في هذه الدول لا تتناسب مع حجم التضحيات التي يطلب من الأفراد تقديمها، لذلك صار إحساس المواطن تجاه الدولة يشبه الوصف الماركسي لإحساس العامل تجاه صاحب المشروع الرأسمالي. فكلاهما يستلبان منه (فائضاً اقتصادياً) ما دام الفرد في الحالتين ليس له رأي في كيفية التصرف بما اخذ منه. ففي ظل دكتاتورية البروليتاريا تحولت سلطة الدولة الى رأسمالي كبير.

يضاف الى ذلك استخدام الدول الشيوعية للعنف في مرحلة تنفيذ انتقال ملكية وسائل الإنتاج من المالكين الى الدولة وخاصة في القطاع الزراعي، حيث تكبد الاتحاد السوفيتي في عملية نقل الملكية الخاصة الى الدولة خسارة ملايين البشر وهي خسارة فادحة جداً من الناحية الاجتماعية والنفسية والروحية مقارنة بجانبها المادي. ان مرحلة نقل ملكية وسائل الإنتاج الى الدولة تسمى بمرحلة رأسمالية الدولة ولكي تتمكن الدولة الاشتراكية من التخلص من هذه المرحلة الخطيرة من مراحل التطبيق الاشتراكي، لابد من ممارسة الديمقراطية، إذ بدون الممارسة الواسعة لها والتي تتمثل بمشاركة الشعب في التخطيط والتنفيذ وحقه في اتخاذ القرارات الخاصة بحياته، لا يمكن الانتقال من مرحلة رأسمالية الدولة الى مرحلة الاشتراكية.

ولقد نبه الكثير من المفكرين الى مخاطر رأسمالية الدولة منذ البداية، ان أولى المظاهر السلبية في رأسمالية الدولة هي إضعاف الديمقراطية الاشتراكية وبروز مخاطر البيرواقرطية التي تمارس ضرباً من الوصاية على الجماهير العاملة المنتجة[1]. ونتيجة لعدم ممارسة الديمقراطية كما ينبغي ظهرت البيروقراطية المركزية في الدولة السوفيتية، وكذلك في الحزب الشيوعي نفسه بسبب استمرار مرحلة العقلية الستالينية، الأمر الذي ترك أثارا خطيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد السوفيتي، واثر سلباً على النمو الاقتصادي فيه، حيث انخفضت وتائر النمو في الدخل القومي خلال الخطط الخمسية الأخيرة الى أكثر من مرتين[2].

---

[1] مجلة تنمية الرافدين العدد١٣، ص٦٠.

[2] المصدر نفسه، ص٤.

لقد حاول عدد من القادة السوفيت الذين تسلموا السلطة بعد ستالين طرح برامج إصلاحية لغرض معالجة هذه الأوضاع وعلى رأسهم خرتشوف ولكن دون جدوى بسبب هيمنة التيار الفكري القديم (الستاليني) على الأوضاع السياسية والاقتصادية للاتحاد السوفيتي، والذي انعكس بدوره على الدول الشيوعية الأخرى واقتصادياتها.

ونتيجة لذلك كله تفشت ظواهر اجتماعية خطيرة في المجتمعات الشيوعية كالرشوة والسرقة والفساد الاجتماعي كانعكاس للممارسات الخاطئة في التطبيق الاشتراكي والاستمرار في النهج البيروقراطي المركزي، مما أدى الى تشويه كبير والابتعاد شيئاً فشيئاً عن الأفكار الاشتراكية، والتمادي في مرحلة رأسمالية الدولة، وقاد ذلك بالتالي الى حصول اختناقات كبيرة في الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، حيث عجز القطاع الاشتراكي عن توفير السلع والخدمات للمجتمع. وما ظاهرة فقدان بعض السلع من الأسواق وزيادة عدد الطوابير البشرية للحصول على السلع الأخرى إلا تأكيد لذلك.

٤. عدم التتابع والتواصل وعدم التناسق والتوافق بين الزعماء السوفيت بشكل خاص، وعدم حيوية القيادات السياسية العليا في الدول الشيوعية بشكل عام:

من خلال تتبع مسيرة الزعماء السوفيت يلاحظ بأن كل زعيم يأتي الى السلطة يحاول ان يطمس أو ينتقد مسيرة الزعيم السابق له. فالمرحلة الستالينية كانت تختلف اختلافاً جذرياً عن المرحلة اللينينية، والمرحلة الخروتشوفية كانت نوعاً من الحرب على الستالينية. وفي حين قاد بريجنيت انتفاضة ضد سلفه خروتشوف حاول اندروبوف خلال فترة ولايته القصيرة ان يقود حملة تطهير وتغيير كبيرة وجذرية. كما ان تشيرننكو نفسه الذي يجمع المراقبون على ان ولايته كانت منذ البداية ولاية انتقالية قد أحدث بعض التغير في السياسة السوفيتية، وكان أهم ما تركه من بصمات هو عودته بالاتحاد السوفيتي الى محادثات الحد من التسلح بعد ان كان اندروبوف قد انسحب من تلك المحادثات. ومن جهة أخرى يلاحظ بأن القيادة الحزبية والرسمية السوفيتية كانت صورة القادة الهرمين والمرضى (السنوات الأخيرة من حياة بريجنيف ثم فترة اندروبوف وبعده تشيرننكو) علماً بأن هذه الظاهرة المثيرة للتناقض تكاد تطبع الحركة الشيوعية بكاملها وكان من ابرز رموزها: ماوتسي تونغ وتيتو وانورخوجا وكيم ايل سونغ إضافة الى زعامات هرمية أخرى في أحزاب شيوعية غير حاكمة. زد على ذلك ان الأحزاب الشيوعية والحزب الشيوعي السوفيتي وقياداته خاصة لم يكونوا مثالاً أو نموذجاً يحتذى به، حيث كان هناك تبايناً كبيراً في المستوى المعاشي إضافة الى الامتيازات الأخرى بين القيادات العليا في الحزب والدولة وبين بقية المواطنين[٣].

---

[٣] مجلة المنار الاولى العدد الرابع نيسان ١٩٨٥، ص٢٠٩.

ان عدم حيوية القيادة السياسية العليا في الاتحاد السوفيتي السابق بشكل خاص والدول الشيوعية بشكل عام، وعدم ديناميكيتها ومعايشتها للشعب والإطلاع على ظروفه المعاشية ومعاناته عن كثب، وافتقارها لفن قيادة السلطة انعكس سلباً على اقتصاديات هذه الدول وعلى كفاءة الأداء الاقتصادي لها.

٥. المركزية المفرطة في التخطيط وإهمال آلية التخطيط في الدول الشيوعية لمؤشرات السوق.

ان آلية التخطيط المركزي في الدول الشيوعية لم تستند بشكل جاد الى مؤشرات السوق بل أهملت لحد كبير هذه المؤشرات عند تحديد الأهداف الإنتاجية، أي عند تقرير كميات ونوعيات السلع التي ينبغي إنتاجها. وقد حذر الاقتصادي المعروف (او اوسكار لانكه) من الآثار والنتائج التي يمكن ان تترتب على إهمال مؤشرات السوق. فهذه القضية تعتبر ذات أهمية كبيرة من حيث آثارها على الصعيد الاجتماعي في الدول الشيوعية، إذ ان الجانب الأكثر أهمية في هذا المجال هو التعرف على أذواق الأفراد وتفصيلاتهم. زد على ذلك ان التخطيط المركزي في الدول الماركسية لم يطور آلية بديلة عن آلية السوق الرأسمالية في هذا المجال متابعة أذواق الأفراد والاستجابة لها[4].

والأمر المرجح ان المعنيين بقضايا الإنتاج والتخطيط في هذه الدول يعتقدون بأن الاهتمام والعناية بمتابعة أذواق الأفراد وبالتالي تكييف وتنميط السلع على ضوء ذلك هو (مظهر برجوازي). وتشير بعض الدراسات الى ان احد أسباب انبهار أو إعجاب مواطني الدول الشيوعية بالسلع الغربية يرجع الى ان هذه السلع تتضمن أنماطا ذات قدرات عالية على ملائمة أذواق الأفراد، ولا تتصل هذه المسألة بالافضليات التقنية السائدة في الدول الرأسمالية فحسب، وإنما تتصل بشكل اكبر بآلية سوق المنافسة الرأسمالية التي تدفع الى ادخال تحسينات مستمرة على نوعايت وانماط السلع، وهي ظاهرة لا تتجزأ عن مبدأ (سيادة المستهلك) الذي يهمين على سياسات المشاريع في الدول الغربية، رغم ما يرد بهذا الخصوص من ملاحظات[5].

وكان من بين النتائج السلبية التي ترتبت على المنهجية الصارمة للتخطيط المركزي، وطبيعة التشكيل السياسي في الدول الشيوعية، توفير مناخ ملائم جداً لنمو الاجهزة البيروقراطية والمسلك البيروقراطي، مما ادى الى اثار وانعكاسات سلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. ورغم الاخفاقات التي منيت بها الاجهزة البيروقارطية، فان هناك من المؤشرات الدالة على ان النخبة البيروقراطية والفئة

---

[4] ميخائيل غورباتشوف (البروستريتا) ترجمة عباس خلف، شركة المعرفة، بغداد، ١٩٩٠، ص١٧.

[5] مجلة المنار، مصدر سابق ذكره، ص٢١١.

المتنفذة في هذه الدول، قد استحوذت على افضل المكاسب التي يمكن ان تجنيها فئة ما في ظل مجتمع اشتراكي. كما ان اخفاقات البيروقراطية في الدول الشيوعية قد ارتبطت في مشاعر الافراد باخفاق سلطة الدولة وفشلها، عكس ما هو عليه الحال في الدول الرأسمالية، حيث ان اخفاقات البيروقراطية فيها ينحصر في ردود افعال الافراد وامتعاضهم من المنظمة او المشروع الخاص وليس من الدولة ككل.

ان ما اشير اليه اعلاه لا يعني بأن آلية التخطيط المركزي في الدول الشيوعية لم تحقق اية نتائج او انجازات ملموسة على صعيد البناء الاقتصادي والاجتماعي فقد تم تحقيق معدلات لا بأس بها من النمو الاقتصادي، والاهم من ذلك ان البطالة (الظاهرية على الاقل) ومظاهر الفقر الحاد والفاقة والتنافر الطبقي بالمعنى السائد في الدول الرأسمالية ومشاكل السكن والنقل والتعليم والصحة.. الخ كلها قد اختفت او كادت. ولكن بعد ان اصبحت هذه الامور جزءاً من طبيعة الاشياء في حياة الفرد في هذه الدول–خاصة بالنسبة للاجيال الجديدة التي لم تعش ظروفاً ادنى–لم يعد ينظر اليها باعتبارها منجزات ونجاحات للنظام الاقتصادي. كما ان عدم تحسن الخدمات المقدمة للمواطن بتطور الزمن، ولد ردود افعال وشعور بخيبة امل من الشيوعية وتطبيقاتها، حيث اصبح المواطن برغم السياج الحديدي المفروض عليه، يقارن بين مستوى الخدمات في الدول الرأسمالية المتطورة ومنها امريكا، وبين مستوى الخدمات في الاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الاخرى. وفي نفس الوقت فأن مواطن الدول الشيوعية ما دام لا يعيش ظروف النظام الرأسمالي، فهو لا يرى من بعيد الابريقة الذي يتمثل له تارة في الانجاز التقني الذي يسمع عنه او يتعرف احياناً على بعض مظاهره، ويتمثل له تارة اخرى بالسلع ذات الجودة العالية والاصناف المتنوعة التي تداعب ذوقه النافر من النوعيات الكالحة للسلع المنتجة محلياً، وتمثل تارة ثالثة في مجتمع الوفرة العالية الذي قد يسمع عنه من وسائل الاعلام الغربية، كما قد تتمثل له في الممارسة الليبرالية التي تداعب مشاعر الاجيال الجديدة بشكل اكثر حدة.

٦. التناقض القائم او عدم الانسجام بين مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج المدني وتلك المستخدمة في الانتاج العسكري:

تميزت المجتمعات الشيوعية وبشكل خاص الاتحاد السوفيتي السابق بالتناقض بين المستوى المتدني للتكنولوجيا المستخدمة في انتاج السلع المدنية والتكنولوجيا المتطورة المستخدمة في انتاج السلع والمعدات العسكرية مما ترك اثار سلبية على حجم ونوعية السلع الاستهلاكية التي يمكن ان تلبي احتياجات واذواق المستهلكين.

فالخطط الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي اعطت ولفترة طويلة من الزمن ارجحية مفرطة للصناعات الثقيلة والصناعات الحربية والتي كان من نتائجها تراجع أنتاج السلع الاستهلاكية بصورة ملحوظة بحيث ان صناعة الأحذية في الاتحاد

السوفيتي مثلاً كانت في فترات سابقة غير قادرة على تغطية أكثر من ثلث الحاجة الحقيقية للشعوب السوفيتية الى الأحذية[6]. وإذا كان بامكان الدولة خلال المراحل الأولية من التراكم الاشتراكي ان تطلب من الشعب شد الأحزمة على البطون وعدم الإسراف في الطعام، فان خلفاء ستالين لن يستطيعوا الاستمرار في طلب هذه التضحيات بعد ان قطعت الصناعات الثقيلة (والعسكرية منها بشكل خاص) مستوى متقدماً في حين ان صناعة السلع الاستهلاكية ظلت قاصرة[7].

ونحن بصدد الجانب التكنولوجي لابد من الإشارة بان الاتحاد السوفيتي السابق شعر بالفترة الأخيرة بان هناك خللاً يشكل خطراً أكيدا عليه وهو خطر تخلفه على المستوى التكنولوجي مقارنة بالتطور التكنولوجي في امريكا وحلفائها، حيث اخذت الفجوة تزداد اتساعاً بينه وبين هذه البلدان لغير صالحه في مجال تطور الثورة العلمية-التكنولوجية وانتاج التقنية الحديثة، والافادة منها واستيعابها، مما ادى الى تدهور الانتاجية في القطاعات الاقتصادية ولاسيما في القطاع الزراعي وانعكاسات ذلك السلبية على الانتاج كماً ونوعاً[8]. زد على ذلك ان التخلف التكنولوجي في هذه الدول الشيوعية ادى الى احتكار المعسكر الغربي للاسواق العالمية بسبب جوده منتجاته من جهة وتدني نوعية السلع المنتجة في الدول الشيوعية من جهة اخرى مما جعل هذه الدول غير قادرة على المبادرة في الاسواق العالمية.

٧. تبديد الموارد الاقتصادية في الدول الشيوعية:

كان الاقتصاد السوفيتي كغيره من اقتصاديات الدول الشيوعية يتسم بعدم الاستغلال الامثل والكفء للموارد الاقتصادية، مما ادى الى تدهور وتبديد في هذه الموارد. وقد يعزى ذلك الى جملة من الاسباب لعل ابرزها المستوى التكنولوجي الواطئ الذي كان يستخدم في الصناعة السوفيتية. وعلى الرغم من ان الاتحاد السوفيتي على سبيل المثال كان ينتج الفولاذ بكمية اكبر من الولايات المتحدة الامريكية وبنسبة ٤٢% حسب احصائيات عام ١٩٨٠ الا ان صناعة المكائن فيه كانت متخلفة مما هي عليه في امريكا بنسبة (٣٠-٤٠%). واذا ما قارنا المكائن والاجهزة ذات السعة المتساوية لوجدنا ان الالة السوفيتية كانت تستهلك ٢٥% من المعدن اكثر من نظيرتها الامريكية، وان الاتحاد السوفيتي كان ينفق على كل وحدة من الدخل القومي بمقدار ٥٠% من المعادن اكثر مما كانت تنفقه الولايات المتحدة[9].

---

(6) تنمية الرافدين العدد١٣، ص٦٣.

(7) نفس المصدر، ص٦٥.

(8) اسحاق دولنتر، روسيا بعد ستالين، ترجمة مصطفى النقير، المؤسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص٩٦-٩٧.

(9) البروستريكا، ص٢٠.

٨. انخفاض انتاجية ومعدلات النمو في الدول الشيوعية:

لقد كان للتوسع في الصناعات الاستخراجية والاولية على حساب الصناعات المتقدمة اثر ضار بصورة خاصة على نمو انتاجية العمل في الاتحاد السوفيتي السابق.

ويظهر هذا التأثير من خلال تخصيصات الاستثمارات للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠، حيث كان معدل النمو المقرر لصناعة النفط مثلاً ٤,٦% بالمقارنة مع معدل النمو في صناعة المكائن الذي كان ٠,٤% فقط[١٠]. ان انخفاض الاستثمار في قطاع المكائن ادى الى انخفاض الانتاج في هذا القطاع، كما ادى الى التدني في مستوى التكنولوجيا الحديثة المستخدمة فيه. وكانت النتيجة بالتالي انخفاض هائل في مستوى المكننة حتى في ابسط الاعمال. ومما ساهم في انخفاض الانتاجية ايضاً عدم الانضباط في العمل والتغيب عنه، وعدم الاستغلال الامثل لوقت العمل الفعلي، اضافة الى ادمان العمال على الكحول وانعكاسات ذلك على انخفاض انتاجية العمل.

واذا ما تطرقنا الى بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمعدلات النمو نلاحظ ان معدل نمو الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفيتي السابق انخفض من ٩% سنوياً عام ١٩٦٤ الى ٣% عام ١٩٨٢. وفي القطاع الصناعي انخفضت معدلات النمو بشكل حاد من ٧,٣% الى ٢,٩% لنفس الفترة على التوالي، في حين اصبحت هذه المعدلات سلبية في القطاع الزراعي وهكذا الحال بالنسبة للاستثمار. اما المعطيات عن انتاجية العمل فلم تكن افضل. زد على ذلك ان الانخفاض في مستوى تطور الصناعة السوفيتية لم يكن كمياً فحسب وانما نوعياً ايضاً، حيث ان الهبوط في معدلات النمو كان اسرع في الصناعة الالكترونية مما هو عليه في الاقتصاد السوفيتي بصورة عامة مما جعل الصناعة السوفيتية تقترب بصورة متزايدة من حالة الركود من الناحية التقنية[١١].

٩. عدم التوازن المزمن بين عرض النقد والسلع في الاقتصاد السوفيتي والاقتصادات الشيوعية بشكل عام:

تميز الاقتصاد السوفيتي بعدم التوازن او الاختلال بين عرض النقد وعرض السلع، فخلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ مثلاً ارتفعت الاجور والرواتب بنسبة ٢٨% بينما ازداد الانتاج الاستهلاكي بنسبة ٢١% فقط. وكان لهذا التوازن الحرج والمزمن تأثير شديد في تدني نوعية المنتجات الاستهلاكية، واضطر المستهلكون ان يرضوا ببضاعة رديئة افضل من لاشيء على الاطلاق مما اثر على الروح المعنوية والانتاجية للعمال. وتمخض من ذلك ظهور النقيض جنباً الى جنب في الاقتصاد المركزي المبرمج-هو الاقتصاد الشبيه بالاقتصاد السوقي. واصبح هذا الاقتصاد الثاني (اقتصاد الظل) الذي

[١٠] مركز البحوث والمعلومات، سلسلة الدراسات الاقتصادية، بغداد، ١٩٨٤، ص١١-١٢.

[١١] نفس المصدر، ص٢١.

يستخدم وسائل التبادل والاسعار الخاصة به اقتصاداً واسعاً وفي نمو مضطرد، وان عدواه لم تسر الى الادارات فحسب بل الى الشعب كله.

ان علاقات البيع والشراء غير الرسمية كانت تلعب دوراً متناقضاً وبدرجة غريبة في الاقتصاد السوفيتي المعاصر. فمن ناحية كانت تعمل على نخر الاسس التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني بالذات، ومن ناحية اخرى كانت تساعد ذلك الاقتصاد على البقاء والنمو، حيث ان اقتصاد السوق كان يعمل على تصحيح الخروق والمبالغات والاخطاء الفاضحة التي كانت ترتكبها القيادة الاقتصادية.

١٠. تعاظم الدين في الدول الشيوعية:

تثير مشكلة المديونية اهتماماً واسعاً لدى السياسيين والاقتصاديين على حد سواء، نظراً لاثارها الهامة في حقلي السياسة والاقتصاد بشكل يصعب فيه الفصل بين تلك الاثار على صعيد هذين الحقلين معاً. فالبلد المدين يقع حتماً تحت رحمة دائنيه الكبار تبعاً للشروط التي يتم فيها منح القروض الخارجية وهي شروط عادة ما تكون قاسية وان اختلفت نسبياً بين الدائنين الرسميين حكومات ومؤسسات دولية، وبين الدائنين الخاصين من مصارف ومؤسسات تجارية كبرى، ولكنها تصب في النهاية في نفس مصب القيود والاثار النهائية المترتبة عليها من حيث تسديداتها مقاديراً واجالاً، ومن حيث الفوائد المترتبة عليها، وبالتالي من حيث اعباء خدماتها وعلاقة ذلك بميزان مدفوعات بالبلد المدين، وارصدته الاجنبية، وصادراته واستيراداته وتوازنه الداخلي والخارجي على السواء[12].

فالدول الشيوعية وبسبب عدم الاكتفاء الذاتي، وتدهور الانتاجية والكفاءة في اقتصادياتها، وعدم قدرتها على مجاراة الدول المتقدمة اقتصادياً، وازدياد احتياجاتها للعملات الاجنبية الصعبة ازداد حجم الدين على هذه الدول، واصبحت تعاني من عجوزات مستمرة في موازين مدفوعاتها، ومن فجوة موارد كبيرة، اضطرتها الى الاستدانة من الخارج دعماً لمواردها المحلية، مما ترتب عليه وقوعها في فخ المديونية الخارجية. ومن العوامل التي ساهمت في ذلك انكماش الطلب الاجنبي على صادراتها خارجياً، وسياساتها الانفاقية التوسيعة داخلياً، وطموحاتها التنموية عموماً مما لا تستطيع ان توفر له موارد محلية كافية، الامر الذي اضطرتها الى اللجوء الى مصادر تمويل خارجية زادت على المدى الطويل اعباؤها، وتفاقمت كلفتها، مما اثر سلباً على تنمية وتطوير اقتصاديات هذه الدول[13].

---

(12) نفس المصدر، ص٢-٣.

(13) نفس المصدر ، ص٨.

١١. التركيبة المادية والقومية للجمهوريات التي كانت تكون الاتحاد السوفيتي والمشكلة القومية والدينية في الدول الشيوعية:

كان يعيش في الاتحاد السوفيتي السابق اكثر من مائة قومية واقلية ودين، وان هذه التركيبة القومية والاجتماعية غير المتجانسة للجمهوريات السوفيتية كانت تشكل عبئاً على الاقتصاد السوفيتي، وتمثل استنزافاً لجزء غير قليل من موارده بسبب التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي فيما بين هذه الجمهوريات رغم مرور وقت طويل على قيام النظام الشيوعي فيها. يضاف الى ذلك شعور القوميات في الاتحاد السوفيتي السابق بأن القومية الروسية هي القومية المهيمنة والطاغية، مما اثار لديهم المشاعر القومية وخلق ارضية للتنافر وبالتالي عم حماس المواطنين في هذه الجمهوريات للدفاع عن النظام الشيوعي وممتلكاته. زد على ذلك التباين بين الجمهوريات السوفيتية وعدم اهتمام الدولة بالجانب الروحي بسبب تبنيها لنظرية الحادية تقوم على جانب واحد هو الجانب المادي انطلاقاً من الفلسفة المراكسية-اللينينية نفسها.

اما فيما يتعلق بالدول الشيوعية الاخرى، فقد كانت البواعث القومية والاستقلالية وراء الكثير من التحركات الشعبية الواسعة في هذه الدول. فشعوب دول اوروبا الشرقية كانت تشعر بانها خاضعة لنفوذ وسيطرة الاتحاد السوفيتي، ولذلك كانت تتحين الفرصة المؤاتية للتحرر والانعتاق.

١٢. الحرب الباردة وتكاليف النظام السياسي وعلاقتهما باستنزاف الموارد:

كان للحرب الباردة تأثير كبير على ما تخصصه الدول الشيوعية من موارد للانفاق على تدعيم امكانياتها العسكرية والدفاعية، مما كان له انعكاسات سلبية على الاستثمار في الانشطة الاقتصادية وبالتالي على معدلات نمو الانتاج في الصناعات الاستهلاكية والزراعة وغيرها.. ورغم عدم توفر بيانات موثوقة عن التخصيصات المالية للاغراض الدفاعية العسكرية في الدول الشيوعية والدول الرأسمالية، لكن الامر المحرج ان العبء الاقتصادي لهذه التخصيصات والنفقات كانت اثقل وطأة على اقتصاديات الدول الشيوعية، بالمقارنة مع اثرها على اقتصاديات الدول الراسمالية الغربية اذا ما اخذنا في نظر الاعتبار حجم الامكانات الاقتصادية الاساسية للطرفين. وهذا ما يفسر توجه الاتحاد السوفيتي وحماسته في عقد الثمانيات، على التفاهم مع الغرب، وخفض الاسلحة النووية والتقليدية، واقباله على حل المشاكل المستحكمة مثل المشكلة الافغانية انطلاقاً من رغبته في التخفيف من اعباء النفقات الدفاعية الباهضة والمرهقة، خاصة بعد ان تبنت امريكا في عهد ريغان برنامج ما يسمى بحرب النجوم.

ان استنزاف موارد الدول الشيوعية لم يقتصر على التخصصات الدفاعية فحسب، وانما تجاوز ذلك الى مستلزمات المحافظة على النظام السياسي. واذا ما اخذنا

في الاعتبار حجم الاجهزة البشرية والمادية التي تحتاجها هذه الدول في المجالات الامنية والدعائية-في الداخل والخارج-يمكن ان ندرك حجم التخصيصات المالية والبشرية التي تحتاجها هذه الدول لصيانة النظام السياسي، وانعكاسات ذلك على امكانات تنمية الانشطة الانتاجية في اقتصادياتها. ونعتقد بان العبء الاقتصادي لهذه التخصيصات والنفقات، هو الاخر كان اكثر وطأة على اقتصاديات الدول الشيوعية بالمقارنة مع العبء المماثل للتخصيصات والنفقات المناظرة في الدول الرأسمالية.

١٣. تكاليف الدفاع عن منظومة النظام الشيوعي العلمي واستنزاف الموارد:

من المعلوم ان الاتحاد السوفيتي السابق (قائد حلف وارشو) كان يستنزف جزء غير قليل من موارده للدفاع عن منظومة النظام الشيوعي العالمي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية.. الخ، إضافة الى تمويله للحركات والأحزاب الشيوعية في العالم. فعلى سبيل المثال-كان الاتحاد السوفيتي يقدم مساعدات كبيرة لدولة منغوليا الفقيرة في مواردها وامكاناتها الذاتية، حفاظاً على نظامها ونهجها السياسي، وكذلك الحال بالنسبة لكوبا وفيتنام وبولونيا..الخ بالرغم من عدم مقدرته آنذاك على توفير القدر المناسب من إمدادات الطاقة للدول الشيوعية الحليفة له والتي انعكست سلباً على اقتصاديتها. زد على ذلك ما كان يقدمه الاتحاد السوفيتي من مساعدات اقتصادية وعسكرية لبلدان العالم الثالث بشكل عام بهدف كسب موافقتها لصالحه في إطار التنافس بينه وبين المعسكر الغربي بقيادة أمريكا برغم المواقف غير المبدئية أحيانا للاتحاد السوفيتي تجاه هذه البلدان، حيث ان المغالاة في سياسة التعايش السلمي) التي اتبعها مع الغرب وخاصة في عهد بريجنيف، أدت الى تكبيل حركات التحرر في العالم في نضالها ضد الإمبريالية العالمية والتي كان بالامكان (لو كان موقف الاتحاد السوفيتي مبدئياً تجاهها) ان تتحول بعض دول العالم الثالث الى بؤر ثورية، تزيد من رقعة التطبيق الاشتراكي في العالم، وتقلص بالمقابل الهيمنة الامبريالية العالمية عليها. يضاف الى ذلك ما كان ينفقه الاتحاد السوفيتي من جراء تدخلاته الخارجية كتدخله في المجر وتشيكوسلوفاكيا، وفي افغانستان.. الخ مما أنعكس سلبا على قدرات واداء أقتصاده الوطني.

١٤. بروز ظاهرة المدراء الادارين للمؤسسات الاقتصادية ومحاولة هؤلاء الحصول على أمتيازات مضافة وتثبيتها قانونيا:

على الرغم من ظهور هذه الظاهرة من وقت مبكر وتنبيه بعض المفكرين الى خطورة بروز ظاهرة المدراء الادارين للموسسات الاقتصادية ونتائج هذه الظاهرة. فهذا جيمس برنهام في كتابه ثورة أدارية الذي أصدره عام ١٩٤١ينبه الى خطورة هذه الظاهرة. الا ان الاتحاد السوفيتي السابق وغيره من بلدان المنظومة الاشتراكية لم ينتبهوا الى هذه الحقيقة وخطرها (وتلجأ الاشتراكية الى هؤلاء التنفيذيين كما تلجأ اليهم

الرأسمالية تماما. من هنا نلاحظ ان التجربة الروسية تبتعد رويداً رويداً عن الاشتراكية الحقيقية–اشتراكية ماركس فاقت مساوئها التي طالما دعت الى الغاء الطبقات والحرية والدولة ووقعت في قبضة هؤلا الاداريين الذين وقفوا من مؤسسات الدولة موقف المفتاح واصبحت قوتهم اعظم من قوة المؤسات التي تغطي الميدانين الاقتصادي والسياسي نفسها. وباستطاعتهم خلق شكل جديد للاستغلال، لا يقوم على ملكية ادوات الانتاج بل على ممارسة الرقابة، كما اصبحوا قادرين على تثبيت امتيازاتهم والتأكيد على تماديها وامتدادها بواسطة تجنيد اتباعها وشدهم لذلك)[١٤].

١٥. اصلاح غورباتشوف واستخدامه لادارت اصلاح لا تتناسب مع اصلاح النظام الاشتراكي

١٦. بعد موت ستالين والمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي الروسي رفض القادة الاشتراكيون في روسيا واوروبا الشرقية كل ما يذكرهم بالفترة الستالينية وصيغها في قيادة المجتمع والاقتصاد وركزوا على فكرة مؤادها ان نجاح الاقتصاد السوفيتي هو الشرط الرئيسي لنجاح الماركسية المؤكد. الا ان الاقتصاد السوفيتي والاقتصادات الاشتراكية الاخرى لم تحقق تلك النجاحات المرجوة[١٥].

---

[١٤] جوزيف لاجوهي، المذهب الاقتصادي. ترجمة ممدوح حقي. منشورات عويدات، لبنان، ١٩٨٤، ص١٣٢.

[١٥] نفس المصدر، ص٩٩.

الخاتمة

عند دراسة اسباب فشل الاقتصاد الشيوعي في الأتحاد السوفيتي ودول أوربا الشرقية، ينبغي أن لا يتم التركيز فقط على الأمور المادية أو التكنيكية-الفنية فحسب، وانما على الأسباب الأخرى الحاسمة التي تقف وراء هذا الفشل، وهي بالدرجة الأولى وحسب أعتقادنا أسباب فكرية – أيدولوجية تكمن في النظرية الماركسية- اللينية نفسها. وتطبيقاتها العملية على أرض الواقع وإن فشل الأقتصاد الشيوعي في الأتحاد السوفيتي السابق وما آلت اليه الأمور في الدول الأشتراكية في شرق اوربا ليست وليد اليوم، وأنما تبلورت وتطورت عبر سنوات طويلة، وجاءت نتيجة معاناة كبيرة عاشها السوفيت أنفسهم وشعوب الدول الشيوعية الأخرى، بعد أن توفرت الظروف الذاتية والموضعية للكشف عنها، حيث جاء غور باتشوف ليتوج هذا الفشل.

أن ما حصل في الأتحاد السوفيتي السابق ومنظومة الدول الأشتراكية في الجوانب الفكرية والسياسية والأجتماعية والقتصادية والثقافية، شيء لا يستهان به ولا يمكن تجاهله ونسيانه غير أن الأشكالات الأساسية التي وضعت هذه التجربة في موئف صعب أدى بالنهاية الى أسقاطها وفشلها. هو أن هذه النظرية ركزت على أن الصراع الأساسي هو صراع طبقي وأهملت الجوانب الأخرى في حياة الأنسان والشعوب. كما أن التجربة أدخلت نفسها في صراع داخلي مع شعوبها وأقوامها – عندما ركزت على مسألة الألحاد وتبنيها له. وكذلك موقفها السلبي من القومية والدين والتراث ومن الملكية الخاصة. هو الذي أوقعها في هذا التناقض والأشكال وفي الأخير الفشل لقد كان من المفروض الموازنة الرئيسية ورفض كل ما من شأنه أن يثير مشاعر شعوبها.

وأخيراً وليس أخراً يمكن القول بأن فشل الأقتصاد الشيوعي، وفشل النظرية الشيوعية في التطبيق لايبين بأي حال من الأحوال فشل الأشتراكية وعدم صلاحيتها وفاعليتها في حل المشكلات السياسية والأقتصادية والأجتماعية والثقافية للشعوب، وأنما يعني أزالة الغموض عن الاشتراكية كمفهوم من جهة وكمجال للتطبيق من جهة ثانية.

التنمية المستدامة بين الديمقراطية وحقوق الانسان

الاستاذ المساعد الدكتور

حسيب عارف العبيدي

كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المقدمة

لقد افتتح القرن الحادي والعشرين بإعلان لم يسبق له مثيل عن تضامن وتصميم لتخليص العالم من الفاقة وما يترتب عليها من تدني في مستويات الأداء الحكومي والتنموي والاجتماعي. فاعلان الأمم المتحدة للألفية الجديدة، الصادر عام ٢٠٠٠ والمتبني في أكبر تجمع لرؤساء الدول، الزم البلدان الغنية والفقيرة ببذل كل ما تستطيعه لاستئصال الفقر وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانية وتحقيق السلام والديمقراطية والاستدامة البيئية. وكان وعد قادة العالم العمل معاً على تحقيق الأهداف الملموسة للدفع قدماً بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول عام ٢٠١٥ أو قبل ذلك.وتنحصر أهداف التنمية للألفية وغاياتها في الآتي:

الهدف الأول: استئصال الفقر والجوع الشديدين.

الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.

الهدف الثالث: الحض على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

الهدف الرابع: تخفيض نسبة وفيات الأطفال.

الهدف الخامس: تحسين الصحة الأمومية.

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية. دمج مبادئ التنمية المستدامه في سياسات البلد وبرامجه.

الهدف الثامن: تطوير شراكه عالمية شاملة للتنمية.

إن العمل على تحقيق هذه الأهداف مرتبط بسياسات الدول الموقعة على الإعلان والإجراءات التي تقوم بها الدول الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات

للبلدان الفقيرة والتبادل التجاري معها ونقل التقانات إليها. وقد وضع إطار لهذه الشراكة بين البلدان الغنية والفقيرة في ((إجماع مونتيراي)) في آذار ٢٠٠٢/ وأعيد التأكيد عليه في القمة العالمية للتنمية المستدامه التي انعقدت في جنوب أفريقيا/ جوهانسبرغ في أيلول ٢٠٠٢/ وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

وقد حشدت دول العالم دعماً لشراكه دولية من أجل تحقيق تلك الأهداف، لكن شهد العالم سنة ٢٠٠٣/ نزاعاً أعنف من ذي قبل، مصحوباً بتصاعد التوتر العالمي والخوف من الإرهاب، حتى ذهب البعض الى اعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب وتحقيق مستوى معين من الأمن قياساً بالفقر وكيفية القضاء عليه، لكن يمكن القول أن الحاجة إلى استئصال الفقر لا تتنافى مع الحاجة إلى جعل العالم أكثر أمناً، بل على العكس من ذلك، إذ يجب أن يسهم القضاء على الفقر في الوصول إلى عالم أكثر أمناً. وهذه الرؤية تنسجم مع رؤية إعلان الألفية ذو الثمانية أهداف المشار إليه سابقاً. إن تحقيق الأهداف الثمانية يتطلب إدراك ومعرفة أسباب فشل التنمية لان ذلك أحد الأسباب الرئيسية للفقر، وقد يعود الأمر إلى أن المناظورات بشأن التنمية قد تركزت على ثلاث مجموعات من المسائل، الأولى الحاجة إلى إجراء إصلاحات اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الشامل. والثانية هي الحاجة إلى مؤسسات قوية وحكم صالح لغرض سيادة القانون والسيطرة على الفساد. والثالثة هي الحاجة إلى العدالة الاجتماعية واشراك الناس في اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم ودولهم، وهذه المسائل كلها حاسمة في التنمية البشرية المستدامه لكن القيود البنيوية قد تؤثر على استدامة التنمية الشاملة وتقييد النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. إن المطلوب لتحقيق التنمية المستدامه أن يكون هناك دور مهم تقوم به منظمات المجتمع المدني في المساعدة على تحقيق التقدم نحو هذه الأهداف ومراقبته، لكن الاهداف تتطلب أيضاً دولاً قادرة وفعاله تستطيع الوفاء بالتزامات التنمية. كما تتطلب تعبئة شعبية لاستدامة الإرادة السياسية من أجل تحقيقها. وتستلزم هذه التعبئة الشعبية ثقافات سياسية تشاركية مفتوحة، تضغ الإصلاحات السياسية، شأنها شأن لامركزية الميزانيات والمسؤوليات في تقديم الخدمات الأساسية، صنع القرار في موقع أكثر قرباً من الشعب وتعزز الضغط الشعبي لتحقيق الأهداف. وقد حققت اللامركزية تحسينات هامة حيثما نجحت، كما في البرازيل والأردن .. كما وردت في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٣/ لكن التقرير لم يعط ذلك الاهتمام للتجربة الشعبية في الجماهيرية الليبية، تجربة اللجان والمؤتمرات الشعبية وقد تحتاج هذه التجربة لدراسة مفصلة.

إن التنمية البشرية المستدامه مازالت تتقدم ببطيء شديد وقد عانت في الوطن العربي من نكسات متلاحقة منذ عام ٢٠٠٠ إلى الآن. فاحتلال العراق وتداعياته على المنطقة العربية كان ولا يزال يرمي بضلاله على المشهد السياسي والأمني

والاقتصادي العربي. ثمة مؤشر أخر على أزمة التنمية هو تراجع دليل التنمية البشرية (وهو قياس تلخيصي لثلاثة أبعاد للتنمية البشرية، العيش حياة مديدة ومعافاة، والتعلم، ومستوى المعيشة اللائق) في ٢١ بلداً. وبالتالي يجب ان ينصب اهتمام السياسات العالمية على البلدان التي تواجه أصعب تحديات التنمية، فهي لن تفي بأهداف الألفية دون إدخال تغييرات فورية على مسارها. وتأخذ ذلك في الحسبان، وتقدم الدول " تعاهد التنمية للألفية ". أذن لتحقيق التنمية المستدامه، ينبغي للبلدان أن تصل إلى عتبات أساسية في مجالات رئيسية عدة: الإدارة والصحة والتعليم والبنية التحتية والمنافذ إلى الأسواق. وإذا لم يصل بلد ما إلى العتبة المحددة لأي من هذه المجالات، فمن الممكن أن يقع في " شرك الفقر ". ولكي لا نقع في هذا الشرك لا بد من اتباع سلسلة من الحزم من السياسات التي يمكن أن تساعد بلداننا على الإفلات من شرك الفقر، ألا وهي الاستثمار في التعليم والصحة، زيادة انتاجية القطاع الزراعي، تحسين البنية التحتية الأساسية، سياسة تنمية صناعية لرعاية أنشطة تنظيم الأعمال والمساعدة في تنويع الاقتصاد، تشجيع الحكم الديمقراطي الصالح وحقوق الإنسان لإزالة التمييز، وتامين العدالة الاجتماعية، وتحسين الرفاه لجميع الناس، التنمية المستدامه. تنطوي حزمة حقوق الإنسان تعزيز تلك الحقوق وتمكين الفقراء، عبر حكم ديمقراطي صالح، ففي عشرات البلدان لا تزال الفئات الفقيرة والاقليات الأثنية والنساء وجماعات أخرى مفتقرة إلى إمكانية الحصول على خدمات عامة أو فرص خاصة .. وبالتالي لن تستفيد حتى عندما يبدأ النمو انطلاقته، وينبغي على المؤسسات السياسية أن تسمح للفقراء بالمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وان تحميهم من قرارات تعسفية غير قابلة للمحاسبة والمساءلة، تتخذها الحكومات وقوى أخرى. ففي الوطن العربي حسنت الدخول المرتفعة أوجهاً عديدة في التنمية البشرية، ولكن من بين كل الاقاليم، توجد في الدول العربية أوسع الفجوات بين المداخيل والأوجه الأخرى للتنمية البشرية. فعلى الرغم من تضييق الفجوات في التحاق الجنسين بالمدارس، لا تزال اللامساواة بين الجنسين تمثل مشكلة: في البلدان ذات البرلمانات لا تشغل النساء أكثر من خمسة بالمائة من المقاعد (باستثناء العراق بعد الاحتلال). كما تشكل الحقوق السياسية والمدنية اعظم التحديات في عام ١٩٩٩، كانت هناك أنظمة انتخابية متعددة الأحزاب في أربعة بلدان فقط من البلدان السبعة عشر التي تتوفر فيها بيانات حول المشاركة السياسية والتعددية، مع ذلك، ورغم الركود الاقتصادي، حقق كل من لبنان والسودان وتونس في العقد التاسع من القرن العشرين نمواً سنوياً يزيد على ٣%؛ وخفضت الكويت بنسبة سكانها الجياع من ٢٢% إلى ٤%، وحققت مصر أكبر انخفاض في معدلات الوفيات دون سن الخامسة من ١٠% إلى ٤%. لكن البلدان الأخرى تتخلف عن اللحاق بالركب—ففي العراق تضاعفت معدلات الوفيات دون سن الخامسة ثلاث

مرات تقريباً في التسعينات (أثناء فترة الحصار منذ عام ١٩٩٠ وحتى الاحتلال ٢٠٠٣) لتبلغ ١٣% ويبدو أن الوضع الحالي بدأ ينمو نحو الزيادة في تدهور التنمية البشرية المستدامه. كما كابدت بلدان عربية أخرى تواجه ظروف أقل تطرفاً؛ ففي اليمن قفزت نسبة الأطفال المصابين بنقص الوزن من ٣٠% في سنة ١٩٩٢ إلى ٤٦% في سنة ١٩٩٧. إذن، فالتنمية المستدامه تتطلب وصول البلدان أولاً إلى عتبات أساسية على جهات عدة؛ الحكم الاقتصادي السليم، الرعاية الصحية والتعليم، البنية التحتية الجوهرية، فرص الوصول إلى الأسواق الخارجية. وإذا قصر بلد عن الوصول إلى واحدة أو أكثر من هذه العتبات بسبب ظروف بنيوية فانه يميل إلى السقوط في إشراك الفقر مما يجعل النمو الاقتصادي المستدام بعيد الاحتمال. ونظراً لأن هذه البلدان تواجه عوائق عالية ولديها موارد محدودة، فإنها لا تستطيع الوصول إلى عتبات النمو من تلقاء نفسها، بل تتطلب مساعدة خارجية.

ولكن التواصل مع العالم يتطلب بيئة مناسبة لخلق أجواء تسهل وتساعد على إدامة التنمية البشرية بكل مستوياتها وارتباطها الأساسي في حقوق الإنسان العربي حيث هناك علاقة جوهرية بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، فحقوق الإنسان تهدف إلى توفير حياة كريمة للإنسان وضمان حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالمقابل فان التنمية بكل أبعادها تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وضمان حق الحياة. لاسيما وان التنمية المستدامه تنظر إلى الإنسان على انه وسيلة التنمية المستدامه وغايتها. فالتنمية المتواصلة تهدف إلى القضاء على الفقر، تدعيم كرامة الإنسان، إعطائه الفرص المتساوية عن طريق أسلوب الحكم الجيد والصالح مما يؤدي إلى تدعيم حقوق الإنسان .فحقوق الإنسان والتنمية المستدامه يدعمان بعضهما البعض. لكن الحقوق السياسية تعد أكثر ارتباط بالتنمية المستدامه وعلى وجه التحديد النظام الديمقراطي، فهناك علاقة قوية بين الديمقراطية والتنمية، لأن الديمقراطية ترتبط بالحكم الصالح والجيد الذي له تأثير على مجمل عناصر وآليات التنمية المستدامه. ومن جهة أخرى فان الديمقراطية ترتبط وتعني المشاركة السياسية، والمشاركة بشكل عام هي إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة، ولا يمكن أن نذهب إلى تحقيق وضمان حقوق الإنسان ونضحي بالنمو الاقتصادي أو التنمية ذاتها، فالحقوق جميعاً مترابطة وتشكل كل واحد لا يمكن تجزئته، وهو مرتبط بحق الحياة أساساً وبالتالي لا بد من توافر عناصر متعددة، كالحرية، والديمقراطية، حقوق الإنسان، لكي نضمن تحقيق تنمية مستدامه في الوطن العربي. لا يمكن تحقيق التنمية المستدامه في الوطن العربي إلا إذا تمكنا من تحقيق الحرية السياسية كأحد أبعاد التنمية الرئيسية باعتبارها عملية اجتماعية وثقافية وسياسية وفكرية وليست إنجازات اقتصادية فقط. وانطلاقاً مما تقدم فأننا قد اجتهدنا ووجدنا من الناحية الفكرية والعلمية ينبغي ان

نتطرق إلى الديمقراطية وعلاقتها بالحرية وترابطهما بحقوق الإنسان لغرض بحث العلاقة الجدلية بينهما وبين التنمية المستدامه من أجل الوصول إلى السؤال الرئيسي الذي يجب أن نجيب عليه وهو ما العلاقة بين الحرية وحق الحياة والتنمية المستدامة وهل تتحقق التنمية المستدامه في الوطن العربي في ظل الظروف القائمة.

١-العلاقة بين الديمقراطية والحرية

لقد كثر الحديث عن الديمقراطية في الوطن العربي، وقد جسدتها نظرياً كل الدساتير العربية، فكل النظم العربية هي ديمقراطية كما وردت في الدستور، ولكن حقيقة الأمر وواقع الحال قد يكون معاكس تماماً الحالة الدستورية والنظرية ولكن التعبير عن الفهم الديمقراطي يبدو أنه أصبح سمة العصر وبالتالي فان كل النظم العربية قد ارتدت هذا الرداء. إن أصل الحديث عن الديمقراطية ووجودها في المجتمع العربي هو تأسيس الشرعية. وتعني الشرعية الديمقراطية انبثاق السلطة عن ارادة الجماعة الوطنية باعتبار ذلك هو القاعدة الشكلية لاتفاق قيم ومعايير السلطة وممارستها مع قيم ومعايير المجتمعات التي تخضع لها، وبهذا المعنى فان الشرعية تؤلف الضمانة كي لا تكون السلطة غريبة على المجتمع أو خارجة عنه في أهدافها وغاياتها وسبل ممارستها والقيم التي تدافع عنها، ومصدر الاستمرارية والتداول السلمي للسلطة والحكم وبالتالي مصدر وجود الدولة[١].

والحديث عن الديمقراطية يندرج في إطار مطلب المشاركة، والمشاركة السياسية تعني التعددية السياسية والفكرية والثقافية التي تشكل الإطار الطبيعي لتكوين العملية السياسية وتداول السلطة بحرية بين مختلف أطراف النخبة الاجتماعية وأنواعها. وتعني أيضاً إعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ المعنوي والسيطرة الفعلية في المجتمع. والمشاركة والشرعية مرتبطتان بمفهوم وآليات حقوق الإنسان، ذلك إن حقوق الإنسان في عموم مستوياتها ـ السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، تعني تعميم الحقوق والحضارة بكل قيمها، فهي تعني المشاركة في السلطة وحرية التعبير وحق العمل والتعليم والثقافة والأمن واحترام كرامة الإنسان وهذا مفهوم أوسع من برنامج الديمقراطية بمعنى التعددية[٢]. أن حقوق الإنسان وحريته تشكل الأساس في تحقيق التحول الديمقراطي، لان حصر الموضوع أو المشكل بالمسألة الحكم وتداول السلطة يعني تزييف الديمقراطية وهزيمة لإرادة الشعب، حيث أن النظم السياسية كافة هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة

---

[١] برهان غليون واخرون، حقوق الإنسان، الرؤى العالمية والإسلامية والعربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١ ٢٠٠٥ ص٢٤١.

[٢] المصدر نفسه ص٢٤٥-٢٤٦.

صراعاً سلمياً أو مسلحاً.. والنتيجة دائماً فوز أداة حكم، فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة .. وهزيمة الشعب، أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية[٣].

وكما ورد في فكر الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، فان الكلمة الحرة هي المقدمة الأولى للديمقراطية، إن هذا تعبير عن العلاقة بين الحرية والديمقراطية. وهنا يمكن القول أن شكل الحكومات الواجب اعتمادها كان الهم الذي يشغل الفكر الليبرالي، والذي يضمن ألا يعصف القابضين على السلطة فيه بحرية المحكومين. وكانت الحكومات التمثيلية ــ النيابية، التي تتطابق فيها مصالح الحكومة والناس عبر آلية نيابية: يخضع النواب فيها للمسائلة من قبل الشعب عبر الانتخابات. في هذه الحالة يمكن ان تكون الحكومة أداة لضمان الحرية بدلاً من آلة للقهر والاستبداد. وهكذا تبلورت المبادئ الديمقراطية كوسيلة حماية حرية الغالبية العظمى من استبداد أي إقلية مسيطرة، سواء كان مصدر قوتها الجاه أو الثروة. فالمبدأ الأساس هنا هو " الشرعية الديمقراطية "، بمعنى أن مصدر السلطة المجتمعية هو إرادة الأغلبية. وان غاية الحرية السعادة أو الرفاه الإنساني، وعليه فان السعادة تكون من نصيب الفرد القادر على اختيار مسار مستقل ويتمتع بمجال مجتمعي عام يتيح له ممارسة هذه القدرة من خلال امتلاك قدرات الحكم الناقد والاختيار الحر، ومن ثم، فان الديمقراطية التي تحمي الحرية هي التربة الخصبة للتقدم الاجتماعي واستهداف السعادة البشرية (الفردية)، ــ التنمية البشرية المستدامة[٤].

إذن هناك علاقة بين الحرية – حرية الفكر والنقاش – وبين الإبداع والتقدم الإنساني. فالمحرك الأساسي للتقدم هو تزاوج الحرية والتنوع المؤديين إلى الفراده والابتكار، ضداً للتهافتية أو الوسطية الردئية التي تنجم عن مجرد الاتباع. أن الحرص على الحرية لا ينطوي بالضرورة على موقف مناهض للتنظيم المجتمعي الذي هو إحدى أهم وسائل التقدم البشري. لكن من المؤكد أن الحرص على الحرية يعني بالضرورة موقفاً مضاداً لجميع أشكال التنظيم النخبوية والاحتكارية وتلك التي تلجأ إلى الإكراه، وكلها تمنع من حفز التقدم عبر محاولة استكشاف الجديد، ومن ثم فان التنظيم المجتمعي يكون مفيداً وفعالاً ما دام طوعياً ويقوم في مناخ من الحرية[٥]. فضلاً عن ذلك، فان الحكم الديمقراطي يمكن أن ينشأ ضمانات مؤسسية لتفادي صدور قرارات معيبة من أغلبية ديمقراطية. وهكذا تبلور موقف نظري يرى أن بعض الترتيبات المؤسسية يمكن إن تعين الأفراد على تسخير قدراتهم من أجل التقدم وتقلل

---

[٣] معمر القذافي ــ الكتاب الأخضر، ط١٥ مطابع الشروق، القاهرة ١٩٩١ ص٦

[٤] تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ص٤٥.

[٥] **F.A., Hayek. The Constitution of Liberty, the university of chicgo press.1978p.37.**

مدى الضرر- الذي يمكن أن ينجم عن تقييد الحرية بالتنظيم، ويتضمن ذلك فرض القيود على قرارات الأغلبية للحد من التشريع غير المقبول مبدئيا، ومحاكم ومفوضين عن الناس لهم سلطة التعقيب على قراراتها أو حتى تصحيحها .

فالديمقراطية في الجوهر، هي نظام لإدارة التنازع ، يسمح بالتنافس الحر على القيم والأهداف التي يحرص عليها المواطنون و من ثم ، فانه ما دامت جماعة لا تلجأ للعنف ولا تنتهك حقوق مواطنين آخرين ،فلها حرية السعي لإعلاء مصالحها في المجتمع المدني والمجتمع السياسي ، وهذا هو جوهر الترتيبات المؤسسية للديمقراطية[٦]. وفي فكر التحول الديمقراطية تحتل الانتخابات الحرة والتنافسية ،موقعا مركزيا. ويضاف أليها في المجتمعات كبيرة الحجم ترتيبات مؤسسية تكفل صوغ التفضيلات، والتعبير عنها وأخذها في الاعتبار بشكل ملائم في عملية الحكم[٧]. وتضم الضمانات المؤسسية الآتي:

حرية التعبير ،حق التصويت حرية تكوين المنظمات والانضمام إليها، أهلية جميع المواطنين لشغل الوظائف العامة، حق القادة السياسيين في التنافس على التأييد والأصوات ، توافر مصادر بديلة للمعلومات، واعتماد مؤسسات صوغ السياسات العامة على نتائج التصويت في انتخابات حرة ونزيهة. ولكن تبدو هذه الضمانات غير كافية فلابد من ضرورة أن يتمكن المجتمع السياسي من صياغة دستور ديمقراطي يحترم الحريات الأساسية بما في ذلك حماية حقوق الأقليات، وضرورة أن تحكم الحكومة المنتخبة ديمقراطيا وفق الدستور تلتزم بالقانون وبمنظومة مركبة من المؤسسات الأفقية والعمودية التي تضمن المسائلة. وتنطوي مجموعة الشروط أعلاه على ضرورة قيام مجتمع مدني قوي حيوي وناقد يستطيع مراجعة الدولة وتوليد بدائل لسياساتها.

ولكي يمكن لهذه البدائل أن تصنف وتنسق، وفي النهاية تنفذ، يتعين أن تكون علاقات المجتمع المدني السياسي، وبخاصة الأحزاب، بالمجتمع المدني حرة تماماً. إذن، تنطوي الديمقراطية على عيوب، وإذا كانت الديمقراطية يمكن أن تقيد الحرية، فان المجتمع لا يمكن أن يعد حراً إلا بتظافر شرطين:

الأول: ألا تكون هناك سلطات مطلقة، بحيث يبقى لجميع البشر الحق في رفض أي سلوك غير إنساني.

---

[٦]Linz and stepan, problems of Democratic Transition and Gonsolidation, Johns Hopkins university press, Baltimore. ٢٠٠١p.٢١٦.

[٧]R. Dahl, polyarchy, particiption and opposition, Yale University press, New Haven.١٩٧١ p١٨١.

والثاني: أن يكون هناك نطاق مستقر من الحقوق والحريات لا يمكن فيه انتهاك آدمية البشر. إذن، من حيث المبدأ، الديمقراطية أداة وليست غاية في حد ذاتها، وعليه يتعين الحكم عليها بما تفلح في تحقيقه بالغاية التي نشأت لتحقيقها، والتي تتلخص في " الحرية " والأقدام والحيوية الناجمين عنها[٨].

أن نجاح المجتمع في ضمان الحرية وصيانتها بما في ذلك حمايتها من استبداد الأغلبية، يقتضي وجود مجال عام فسيح ومستقل عن سيطرة الأغلبية تتكون فيه آراء الافراد، ويمكنهم التعبير عنها. ومن هنا تتأكد الصلة العضوية بين الحرية، بالمعنى الشامل والحريات المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم، حيث تضمن حرية الرأي أن يكون الانسان موفقاً تجاه القضايا المجتمعية، بينما تضمن حرية التعبير امكان إفصاح الإنسان عن هذه المواقف بما يؤدي لإنكاء النقاش حول القضايا، وتشكل حرية التنظيم ضمانة انتظام الناس في مؤسسات تتبنى المواقف وتعمل من اجلها في المجال العام للمجتمع. والمؤكد في جميع الأحوال ، أن مزايا الديمقراطية، بل والحرية ذاتها لا تتأكد إلا في الأجل الطويل. تنطوي الديمقراطية بشكلها ومضمونها الليبرالي على عيوب محتملة، ولعل أهم هذه العيوب في منظور الحرية هو أن ترتيبات "ديمقراطية" يمكن ان تتعايش مع انتهاكات جوهرية للحرية بمعناها الشامل. فيمكن أن يتفشى الفقر أياً كان مفهومه في سياق ديمقراطي سياسي ودون انتهاك حقوق الملكية مثلاً[٩]. إلا أن الأخطر، أو ربما الأغرب أن تتعايش الترتيبات الديمقراطية مع انتهاك واسع للحرية بالمعنى الضيق، أي الحريات المدنية والسياسية. ولكن هذا التفارق يقوم في العالم المعاصر، ليس في بلدان نامية حديثة العهد بالحرية والديمقراطية، ولكن حتى في بلدان عريقة في الحرية والديمقراطية كليهما في الغرب المصنع، بل أن البعض يرى ضرورة التفرقة بين الحرية والديمقراطية بحيث أننا إذا ربطنا بينهما فقد نجد فائضاً في الثانية وعجزاً في الأولى، بل أن الديمقراطية يمكن أن تستخدم لتقنين تقييد الحرية[١٠]، بعبارة أخرى، الحرية تفضي إلى الديمقراطية ولكن العكس ليس بالضرورة صحيحاً.

أن العلاقة بين الحرية والديمقراطية تتناسب طردياً مع تقدم المجتمع المدني والتنظيم المؤسسي المعاصر. لكن في الوطن العربي نرى هناك تفارق بين الحرية والديمقراطية يعود إلى إقامة مؤسسات "ديمقراطية" مع تفريغها من مضمونها الأصلي

---

(٨)Hayek. F.A., The Constitntion of Liberty, The University, op- cit p107

(٩)Amartya, Sen, Development as freedom, Anchor BOOK, N.Y 1999 p16 and p 66.

(١٠) F. Zakaria, The future of freedom, Norton, N.Y.

الحامي للحرية بمعناها الشامل حتى تنتهي هذه الهياكل تحت هيمنة السلطة التنفيذية، إلى آليات لنسق حكم لا يحمي الحرية. ومن جملة أشكال هذا التفارق، ما يقوم في دول إلى درجة أو أخرى من قوانين تقنين انتهاك الحقوق والحريات ومجالس "نيابية" تأتمر بأمر السلطة التنفيذية بدلاً من ان تراقبها وتسائلها، ومنظمات غير حكومية تدار من قبل الحكومة مباشرة أو بشكل غير مباشر، أو تعكس هي نفسها، مساوئ الحكم الفاسد، ونقابات عمال تدافع عن مصالح الحكومة أو رجال الأعمال ولا تلقي بالاً لمصالح من يفترض أن تمثلهم، ووسائل إعلام تتحول إلى أبواق للدعاية لرموز السلطة القائمة بدلاً من أن تذكي الحوار الموضوعي وتدعم اكتساب المعرفة وبناء التنمية الإنسانية في عموم المجتمع، والسماح بحرية القول ما دامت لا تقترب الفعل السياسي. وذلك لا ينفي بالطبع أن مناضلين عرباً في ميادين العمل النيابي والمجتمع المدني بالمعنى الواسع قد أثروا مسيرة التحول نحو الحرية والحكم الصالح في الوطن العربي. ولعل أبرز أشكال هذا التفارق وأخطرها في دول عربية ظاهرة توريث السلطة في أنظمة جمهورية في الشكل، وتكمن خطورة هذا التوجه في إهدار جوهر النظام الجمهوري وتحويله إلى "ملك عضوض "[11]. وتبقى الحرية في هذه العلاقة مع الديمقراطية الإطار الأوسع لنمو الحقوق الأساسية للأفراد وحقوق الانسان.

٢- الحرية وحقوق الإنسان

الحرية خصيصة لصيقة بالكرامة الإنسانية تنشأ بالميلاد ويتساوى فيها البشر جميعاً، ومن ثم فان الحرية هي الركيزة التي تنهض عليها حقوق الإنسان كافة. وقد تنامت منظومة حقوق الإنسان عبر مراحل عدة، وتنوعت مجالاتها حتى أضحت الشرعة الدولية لحقوق الإنسان بمثابة إطار مرجعي للتنمية الإنسانية المستدامة ومعياراً للحكم على نوعية الحياة في المجتمعات البشرية. وبناء على التلاحم بين الحرية وحقوق الإنسان فان منظومة حقوق الإنسان أصبحت تحضى باحترام عالمي واسع، وهو بتزايد مستمر خاصة مع اطراد ترقي مفهوم حقوق الإنسان ليشمل نطاقات متتالية الاتساع من محددات الرفاه البشري.

لقد أضحى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مطلباً بشرياً لا يعلو عليه مطلب، ويكتسب هذا المطلب مشروعية إضافية، بل إلحاحاً في العالم الثالث حيث حقوق الإنسان منتهكة إلى حد بعيد، بينما تتوق شعوب هذه المجتمعات المتخلفة إلى حياة أرقى إنسانياً بجميع المعايير، بل أن احترام حقوق الإنسان أصبح مكوناً رئيسياً للنهضة بل مرادفاً لها في أحيان. وليس الوطن العربي استثناء من كل ذلك، والكتابات العربية المعاصرة خير شاهد على ذيوع تبني مطلب تعزيز حقوق الإنسان وصيانتها. ويبرر تبني هذا المطلب في حد ذاته، اعتماد حقوق الإنسان مدخلاً لتحديد مفهوم

[11] تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ – مصدر سابق ص٦١.

عربي للتنمية الإنسانية/ الحرية. وهنا نقصد بحقوق الإنسان مجموعة الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية والمكفولة للإنسان لمجرد كونه إنساناً، بصرف النظر عن جنسه ودينه ولونه وعرقه وفكره وعقيدته. وتتجلى أهمية النظام المعياري لحقوق الإنسان في أنه يكفل الإنسان مجموعة من الحقوق التي لا يجوز التنازل عنها والتي ترتفع وتسمو على التشريع والممارسات الوطنية بحيث تشكل معايير عليا ذات طابع إلزامي قانوني للحكم على هذه التشريعات والممارسات. ويرتد النظام القانوني الدولي المعاصر لحقوق الإنسان إلى تاريخ قريب، هو تاريخ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨[١٢]. وقد جرى فقه حقوق الإنسان على تقسيم هذه الحقوق إلى مجموعة من الطوائف، وتأتي في مقدمتها الحقوق المدنية والسياسية كحرية الرأي والتعبير والحرية الدينية وحرية الاجتماع وحق تشكيل الأحزاب السياسية والمشاركة في إدارة شؤون البلاد وحق تقرير المصير، وتليها بعد ذلك الحقوق القضائية والقانونية مثل مبدأ المساواة أمام القانون والحق في محاكمة علنية منصفة وحق الدفاع وقرينة البراءة وحظر القضاء الاستثنائي غير المحايد ومبدأ استقلال السلطة القضائية والحق في سلامة الجسم ضد التعذيب والعقوبات الحاطه بالكرامة. ثم تأتي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في العمل والتعلم والرعاية الصحية والحق في السكن المناسب وحق التنظيم النقابي. وهناك ما يعرف بالجيل الجديد من الحقوق الجماعية مثل الحق في التنمية والحق في البيئة النظيفة، وحقوق الطفل والمرأة وحقوق الأقليات[١٣].

ويعضد من مشروعية اعتماد مدخل حقوق الإنسان لتحديد مفهوم عربي للتنمية الإنسانية المستدامه، ان الوطن العربي يواجه إشكالية تتمثل في تردي أوضاع حقوق الانسان وتوقع تفاقم هذا التردي طالما استمرت الأوضاع الراهنة من ناحية، وفي ضعف جهد تعزيز حقوق الانسان وحمايتها في الوطن العربي من ناحية أخرى. إذن تشكل حقوق الإنسان، والحرية في صميمها وحدة غير قابلة للتجزئة نظراً لتداخلها وتكاملها، وهي تستكمل تباعاً، كذلك يصعب تبويبها أو وضع تصنيف نهائي لها. والتصنيف الأكثر شيوعاً هو التصنيف المعتاد الذي يميز بين الحريات الفردية والحريات الجماعية وبين الحريات الخاصة والحريات العامة، ويدخل في عداد الحريات الفردية – حرية الفكر والمعتقد وغيرها. ويدخل في عداد الحريات الفردية والجماعية حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والمشاركة في صياغة الفضاء العام على تشعباته، ولا تجد الحرية حدوداً

---

[١٢] المصدر نفسه ص٦٧.

[١٣] حقوق الإنسان والتنمية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تحرير محسن عوض، ط٣، ٢٠٠٣، ص١٠٩-١١١.

لها إلا في إطار الانتظام العام الذي يسهم جميع المواطنين في صياغته، وهذا التصنيف أيضاً خضع للنقد لأنه يجزئ الحرية فيما لا تقبل طبيعة الحرية التجزئة، إذ إن تقييد أي جزء منها يعطل ديناميتها وامكانية تعزيزها، كما أن عدم تأمين الحد الأدنى من الحقوق الأساسية، كالحق في الحياة وفي الأمان الشخصي يحيل الحرية إلى المستوى النظري[١٤]. إذن هناك تدني مستمر بمستوى التمتع بالحرية في جميع الأقطار العربية وان كان بدرجات متفاوتة، وهذا يعود إلى وجود خلل بنيوي متعدد الأبعاد يقيد الحرية والبناء الديمقراطي وبالتالي يشكل عقبه أمام تطور آليات حقوق الإنسان، فمثلاً هناك قيود بنيوية على الحرية بسبب الخلل في بنية الدولة الوطنية والتي تشكلت تحت وطأة أحداث تاريخية لم تكن إرادة الإنسان العربي بالغة الأثر فيها وبالتالي فالمواطنون ليسوا مصدر سيادتها، فمنذ انهيار الدولة العثمانية والاستعمار المباشر وبعد الحرب العالمية الأولى واتفاقية سايكس ـ بيكو التي قسمت المشرق العربي بشكل خاص، فقد قسمت المنظمة العربية إلى دول دون أن تأخذ بالاعتبار مصالح الشعب وعلاقته بالأرض، أي أن الدولة نشأت في إطار المصالح الدولية الأمنية وبالتالي لم تراع إرادة المواطنين في رسم صورة الأنظمة السياسية فكانت اغلب النظم تفتقر إلى الشرعية وهكذا تدنت فاعلية مبدأ الشرعية الدستورية مع ما يقتضي به من ضرورة احترام الجميع لوثيقة الدستور وأحكامها[١٥].

إن الخلل البنيوي الذي شاب العلاقة بين المواطن والدولة التي ينتمي إليها قد أزداد نتيجة ضعف مشاركة المواطن في الحكم، بسبب ضعف آليات الاقتراع من جملة، وهامشية المجالس التشريعية وتبعيتها للسلطة التنفيذية التي تختزل بشخص رئيس السلطة من جهة أخرى، لذلك فان القانون الذي لا يمثل سيادة الأمة وسلطاتها، لم يكن أداة فعاله كمرجعية ناظمة للعلاقات بين الناس وبينهم وبين السلطة، ولم يكن أداة لصيانة الحرية. كما أن السلطة قادرة على التلاعب بالقوانين وفق مصالحها. لذلك لم تنشأ دولة القانون التي من شأنها ان تشكل ضمانة لحقوق الإنسان ولحريته، وبعبارة أخرى لم تنشأ دولة الحق. أيضاً هناك قيود سياسية على مرجعية منظومة حقوق الإنسان؛ يعتبر تبني شرعية حقوق الإنسان وتفعيل مبادئها في إطار الدول الوطنية ومن قبلها، المعيار الأساسي لتقدير مدى احترام الدول لحرية الإنسان ولحقوقه بحدها الأدنى. وتشكل الحقوق المدنية والسياسية لبنتها الأولى في ما تؤمنه

(١٤) برهان غليون ، حقوق الإنسان في الفكر العربي المعاصر، في كتاب حقوق الإنسان في الفكر العربي، دراسات في النصوص ، تحرير سلمى الجيوسي ، مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت ٢٠٠٢.

(١٥) د. حسنيين توفيق إبراهيم ـ النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥، ص٥٤-٥٥.

من ظروف لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، أي الحكم الصالح بوجهيه السياسي والاجتماعي[١٦]. في أغلب دول الوطن العربي تصطدم منظومة حقوق الإنسان بأنظمة غير ديمقراطية تحول دون تبني مبادئها وناقصة السيادة أو فاقدة السيادة بسبب الاحتلال كفلسطين والعراق. كما إن نسق الحكم القائم على الصعيد الدولي لا يعزز فرص منظومة حقوق الإنسان في تحقيق مراميها النبيلة. فنظام الامتيازات الدولي الممنوح لقلة من الدول يجيز لها التسلط على إرادة الأكثرية حتى ولو كانت أكثرية مطلقة، ويعطيها القدرة على تعطيل قرارات عادلة لمجرد أنها تتعرض مع مصالحها مما أضعف العديد من المبادئ التي قامت عليها الشرعية الدولية كل ذلك أضعف الأمل بتمتع الناس بالحرية والعدل، ولكن تبقى منظومة حقوق الإنسان منطلقاً ومرجعية، وهي تمثل بارقة الأمل على الرغم من المناخ الخانق الذي يحد من فعاليتها. فضلاً عن إلى القيود أعلاه، فان الحرية وحقوق الإنسان يؤثر فيهما بشكل مباشر ما يسمى "بأزمة المواطن" فالمواطن العربي مستهدف من سلطتين في آن واحد – سلطة الأنظمة غير الديمقراطية وغير المبالية بشعوبها، وسلطة التقليد والقبلية المتسترة بالدين أحياناً. وقد أدى تضافر السلطتين على الحد من الحريات والحقوق الأساسية إلى أضعاف مناعة المواطن الصالح وقدرته على النهوض. أن التحديات التي تواجه المواطن العربي يصعب رفعها في ظل المعوقات الذاتية التي تحد من انطلاقة الفرد، والمعوقات الوطنية التي تبعد المؤسسات عن غاياتها أو تشلها، وبسبب غياب المظلة الإقليمية وتضاعف هذه المعوقات في ظل الاحتلال الأجنبي، وبسبب الأخير تبرز لنا معوقات أمام الحرية والديمقراطية وبالتالي حقوق الإنسان وهي حرية الوطن، فالبلدان المحتلة الآن تبحث عن التحرر من سطوة الأجنبي وهي حالة تتفرد بها المنطقة العربية من دون دول العالم أجمع. فالدول التي تحت الاحتلال تعاني من تعسف وانتهاكات جسيمة للحريات العامة وحقوق الإنسان، مثلاً الاحتلال الاستيطاني لفلسطين وما نتج عنه من مآسي الاحتلال الأمريكي للعراق عسكرياً وسياسياً وما ترتب عليه من أزمة وطن وبالتالي غياب حرية الوطن[١٧]، هذه كلها قيود على الحرية وبالتالي ستقيد أي مشروع ديمقراطي بحكم العلاقة بين الحرية والديمقراطية وهذه ترمي بظلالها على منظومة حقوق الإنسان والمجتمع المدني في البلدان العربية بشكل خاص.

---

[١٦] المصدر نفسه ص٥٨-٥٩.

[١٧] برهان غليون ، العرب وتحولات العالم، من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد ، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء ، ٢٠٠٣.

٣- جدلية العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة

تعد التنمية حقاً من حقوق الإنسان وفقاً للشرعية الدولية وبشكل خاص إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ " إعلان الحق في التنمية"، وهذا الحق جزء مكمل وأساسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. إن إعلان الحق في التنمية لم يضف جديد بشأن حقوق الإنسان التي ورد ذكرها في الإعلان العالمي (١٩٤٨)، وإنما الجديد في الإعلان هو ربط هذه الحقوق صراحة بعملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واعتبار عملية التنمية " حقاً " من حقوق الإنسان وليست مجرد مطلب يطالب به الأفراد قد لا تستجيب الحكومات لهم. إن الحق في التنمية رتب مسؤولية مزدوجة على الدول، فالدول النامية ملزمة أمام شعوبها للقيام بالتنمية بأبعادها المتعددة، والدول المتقدمة أصبحت مسؤولة عن مساعدة الدول النامية التي تفتقر إلى الموارد المالية والفنية الكافية لإنجاز التنمية الاقتصادية[١٨]. وعلى الرغم من هذا الإعلان لم يحض بموافقة جميع دول العالم إلا أنه ليس الوحيد في هذه الميزة، فالإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم يحضيا بالإجماع الدولي، أي إن عدم الإجماع الدولي على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان هي السمة السائدة وبالتالي فان إعلان " الحق في التنمية " ليس استثناء عن ذلك. فمن خلال تعريف حقوق الانسان الذي يؤكد على أنها تشمل الحقوق المدنية والسياسية والتي تتضمن الحق في الحياة وفي الحرية والأمان، وحق الفرد في عدم التمييز ضده سواء من ناحية العرق أو اللون أو النوع أو اللغة أو الدين وحقه في التمتع بإجراءات قانونية عادلة عند محاكمته[١٩]. لكن هذه الاتجاهات بدأت تتغير حيث يرى البعض أنها تتضمن مفهوماً ضيقاً لحقوق الإنسان، وبناء عليه أضيفت إلى هذه الحقوق المدنية والسياسية حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن هذه الحقوق – حق الفرد في التمتع بمستوى معيشة لائق – حق التعليم – حق العمل، إذن حقوق الانسان من هذه المنطلقات تعتبر ضرورية للتنمية رغم الفارق بين وجود الحق وممارسته[٢٠]. إن الإيضاح السالف الذكر يقود إلى التساؤل عن معنى التنمية المقصودة بهذا الحق، فقد أكد الإعلان .. إعلان الحق في التنمية – أن المقصود بالتنمية هي عملية تحول متعددة الأبعاد لا تقتصر على جانب واحد دون آخر، فهي تقترن بتحولات عميقة

---

[١٨] حقوق الإنسان والتنمية، مصدر سابق، ص٢١٨-٢٢٠.

[١٩] WDP, ١٩٩٨a.

[٢٠] M anique, ١٩٩٢ O'(اومانيك)

اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية[٢١]. وعلى الرغم من تعدد تعريفات التنمية وربطها بالنمو الاقتصادي وحجم المشاركة السياسية والاجتماعية، إلا أنه الاتجاه الغالب هو آن المقصود بها التنمية البشرية، أي تنمية البشر أنفسهم باعتبار انهم يقودون عملية التنمية وهم الذين يتمتعون بثمارها فهم غاية التنمية وهم وسيلتها في الوقت نفسه. وبذلك نضع هذا المفهوم الإنساني في نفس مكانة المال أو الموارد الطبيعية في قلب عملية التنمية، التي ينبغي أن تستهدف توسيع نطاق هذه الاختيارات، فالتنمية البشرية بهذا المعنى تنصرف إلى توسيع اختيارات البشر بالنسبة لنوع العمل الذي يقومون به، ولنمط الاستهلاك الذي يودون اتباعه، وكذلك لطبيعة النظام السياسي الذي يعيشون في ظله والسياسات الاقتصادية التي تؤثر على إمكان تمتعهم بظروف الحياة الكريمة، ولهذا السبب يرتبط مفهوم التنمية البشرية، والذي أصبح يوصف بالتنمية البشرية المستدامة، بالحرية السياسية فلا مكان لتنمية بشرية تبقي المواطنين بلا حقوق في اختيار حكوماتهم، أو في تنظيم أنفسهم جماعات على النحو الذي يكفل لهم التعبير عن اهتماماتهم المتعددة أو في ممارسة حريات الفكر والضمير والاعتقاد والتعبير. والتنمية المستدامة أو المتواصلة Sustainable development كما جاءت في تعريف لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، على أنها تلك التنمية التي تقابل الاحتياجات الأساسية للجيل الحالي دون ان يكون ذلك على حساب التضحية بقدرات الأجيال المستقبلة في مقابلة احتياجاتهم. والتنمية عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد والتي يمكن عن طريقها تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية[٢٢]. ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التنمية المستدامة أو المتواصلة على أنها تهدف إلى القضاء على الفقر وتدعيم كرامة وكبرياء الإنسان، وأعمال حقوقه وتوفير فرص متساوية أمام كل الأفراد عن طريق الحكم الجيد والذي عن طريقة يمكن تحقيق كل حقوق الانسان بما فيها السياسية[٢٣]. إذن، هناك علاقة واضحة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامه، فحقوق الإنسان في مجملها تهدف إلى توفير حياة كريمة للإنسان من حيث حقه في التعبير عن رأيه دون قلق وحقه في ان يعمل وأن يتعلم ويتمتع برعاية صحية وهكذا تتداخل الأهداف التنموية مع حقوق الإنسان المعلنة. وتربط الأمم المتحدة (UNDP) بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة بأنها تنظر إلى الإنسان على أنه وسيلة التنمية المستدامة المتواصلة وغايتها.

---

[٢١] د. ميسون بريمو – التنمية المستدامة وتحديات البيئة – مكتبة امواج حلب ٢٠٠٢، ص١٠-١١.

[٢٢] **UNDP, 1998a; Annex 3.**

[٢٣] **UNDP, 1998a.**

فالتنمية المستدامه تهدف إلى القضاء على الفقر وحماية حقوق الفرد وإعطائه فرص متساوية من خلال الحكم الجيد مما يؤدي إلى تدعيم وتحقيق حقوق الإنسان كلها. فحقوق الإنسان والتنمية المستدامه يدعمان بعضهما بعضاً. فالتنمية لن تستمر إذا ما كانت التشريعات والقوانين لا تساوي بين الأفراد في المجتمع الواحد، أو لا تتوفر حرية الرأي والتعبير أو حيث يعيش عدد كبير من السكان في فقر مدقع ومن ناحية أخرى تدعم حقوق الإنسان وتقوي إذا ما نجحت جهود التنمية في خفض الفقر وتحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد وزيادة وعي الأفراد بحقوقهم ومطالبهم بها. ويرى البعض في نظرته إلى العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية أنها تقتصر على الحقوق السياسية وعلى وجه التحديد على الديمقراطية. ويذهب هؤلاء إلى أن هناك علاقة قوية بين الديمقراطية والتنمية، لأن الديمقراطية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع الحكم الصالح أو الجيد الذي له تأثير على كل محاور ومجهودات التنمية، وان الديمقراطية تعني مشاركة الناس في اتخاذ القرار، والمشاركة هي إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية الناجحة. وبهذا الفهم للتنمية على إنها مرادف للتنمية البشرية فانه لا يصبح هناك تناقض بين التنمية المستدامه واحترام حقوق الإنسان، ولكن لا بد من القول ان التنمية الاقتصادية يمكن ان تقوم في ظل أوضاع تنتهك فيها حقوق الإنسان سواء كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، هذا ما حصل في أوربا أبان الثورة الصناعية، وكذلك الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أن التنمية لا يمكن ان تستمر إلا إذا جرى احترام حقوق الإنسان خصوصاً الحقوق السياسية والحق في مساءلة الحكام وتغيير الحكومات، ولذلك فان التنمية المستدامه عملية متواصلة مركبة لا يمكن تجزئتها لضمان احترام حقوق الإنسان بكل أنواعها انطلاقاً من ديمومة التنمية على اعتبار أن الأخيرة جوهر التنمية المتواصلة أو المستدامه والتي تحقق عبر تحقيق مجموعة من الشروط[٢٤]؛

- تحقيق العدالة والتوازن بين الأجيال المختلفة.
- تحقيق الاحتياجات الضرورية لتحقيق الطموحات والاحتياجات الإنسانية.
- تحقيق المشاركة السياسية الفعالة المقرونة بالحرية.
- تحقيق متطلبات بناء منظومة حقوق الإنسان ككل لا تقبل التجزئة
- تخفيض التلوث ومحاولة القضاء عليه عن طريق الوعي.
- تبني كل سياسة تحقق عدم استنفاذ الموارد الطبيعية والعناصر الأساسية للثروة البيئية.
- تخفيض استهلاك الطاقة وترشيد استخدامها للوصول إلى الطاقة البديلة.
- بناء مؤسسات ديمقراطية تحقق التوازن بين حقوق الأفراد وواجباتهم.

---

[٢٤] ميسون بريمو – مصدر سابق ص٢٨.

إن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية أمور مترابطة يعزز بعضها البعض. وتقوم الديمقراطية على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية في تقرير نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومشاركته الكاملة في جميع جوانب الحياة. إذا ينبغي ان يكون تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستويين الوطني والدولي مقصداً يسعى الجميع من أجله. إن ذلك يؤدي إلى تقوية وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامه وبالتالي تحقيق الاحترام لحقوق الإنسان والحريات العامة في العالم اجمع. إذن التنمية المستدامه بأهدافها تمثل تطبيقاً عملياً لمبادئ حقوق الإنسان، وانهما متناغمان في مكون واحد. فالحديث عن العلاقة السببية بين التنمية المستدامه وحقوق الإنسان، يعمل فعلياً على فصلهما، فضلاً عن ان القياس الذي اعتمده البعض، لم يتضمن أي متغير من متغيرات التنمية المستدامه أو أي عامل من عواملها، ومن البديهي أن قدر الحريات الذي يمكن ان يحرزه أي مجتمع من المجتمعات قائم على أساس الإسراع بوتيرة التنمية والمضي بها قدماً ترسيخاً لما هو قائم من حريات، والتمتع بحريات جديدة يفرزها مسار التطور والتقدم الاجتماعي. أن مصادرة الحريات الأساسية وتعطيل العمل بحقوق الإنسان لا يمكن ان يؤديا إلى تحقيق التنمية المستدامه، بل يعطلان مسيرتها ويجمدان تطورها، إذن الحرية والمسؤولية هما الضمان لتحقيق تنمية مستدامه ومن ثم حقوق إنسان، لذا فان كفالة الحقوق والحريات هما الضمان الأساسي للاستقرار.

إن النمو الاقتصادي يمكن أن يتم في ظل ظروف مقيدة للحريات وبيئة غير مواتية لحقوق الإنسان، إلا أن التنمية المستدامه (بمعنى النهوض الشامل بالمجتمع) لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا بمقدار مشاركة الإنسان في صنعها ورسم سياستها والتمتع بثمارها وتوفير نطاق واسع من الحريات وضمان تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان. فالتنمية في حد ذاتها هي تنفيذ لهذه المبادئ إذ تقتضي التنمية ضمان الحقوق، التعليم، الصحة، العمل، المساواة، توفير الغذاء، المأوى، وهنا لا يوجد خلاف في أدبيات التنمية الحديثة، حول إن هذه الأهداف هي في مقدمة أساسيات تحقيق التنمية المستدامه وهي ذات مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إذن التنمية المستدامه وحقوق الإنسان أمر واحد. تعتبر قضية حقوق الإنسان وثيقة الصلة بالحرية والتعددية السياسية والديمقراطية، حيث أن مدى توفير ضمانات حقوق الإنسان والتزامها يشكل مؤشراً على درجة التطور الديمقراطي. وقد تزايد الاهتمام بقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي خلال العقد الأول من القرن الحالي، ولاسيما في ظل تصاعد الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان على المستوى الدولي من ناحية، وتزايد وانتشار المنظمات غير الحكومية ومراكز الدراسات المعنية بحقوق الإنسان على مستوى الوطن العربي من

ناحية أخرى، إضافة إلى تقنيين حقوق الإنسان في الدساتير العربية وتقييم حالة تلك الحقوق وتدريسها في بعض الجامعات العربية[٢٥].

ونتيجة لذلك فقد إزداد عدد الدراسات المختصة بالبحث في دراسة وتقييم معوقات تطور حقوق الإنسان في الوطن العربي، وبشكل خاص المعوقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية لاسيما تلك التبريرات التي تطرحها النظم السياسية العربية لأغراض تقييد حقوق الإنسان، وقد أخذت بعض الذرائع الأولوية في الطرح الحكومي مثل مسألة عدم النضج السياسي والوعي الديمقراطي، الأمن الوطني ومتطلبات القضية المركزية وتحرير الأرض العربية وكذلك ذريعة أولوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[٢٦].لكن الفكرة الأساسية التي ارتبطت بالديمقراطية،فان ترسيخ هذا المفهوم استناداً إلى الأطر الدستورية والقانونية متضمناً تحديداً واضحاً للحقوق والواجبات، واستناداً إلى إطار سياسي واقتصادي واجتماعي يحقق التوازن بين مختلف فئات المجتمع، يبقى مشكلاً أحد العناصر الحاكمة لمستقبل التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي وبالتالي تطور آليات حقوق الإنسان والحقوق الأخرى كالحق بالتنمية المستدامه وحق الحياة..[٢٧]. وقد يعتقد البعض في هذا المسار، إن الديمقراطية يمكن أن تكون شعاراً مفيداً للتخفيف من احتكار السلطة الراهنة لكنها لا يمكن أن تحضي في الوطن العربي بالتطبيق الحقيقي نظراً إلى غياب الإرادة أو الوعي الديمقراطي. ويرى آخرون أن الديمقراطية يمكن أن تؤلف في الوقت الراهن وسيلة للتغطية على الأزمة الاقتصادية والتقصير الحكومي وإخفاق التطور والنمو السياسي[٢٨]. إذن حركة الديمقراطية وحقوق الإنسان تعيش واقعاً جديداً في الوطن العربي يتميز بسمتين:

الأولى: فقدان العمق الشعبي، مما يجعلهما ينحصران في الأوساط المثقفة والسياسية من جهة، ويدفع قوى الاحتجاج الشعبي المتزايدة نحو الانخراط في المشاريع السياسية الثورية والتمردية والعنفية.

الثانية: السطحية والهشاشة النظرية والسياسية معاً، الأمر الذي يعطيها طابع الشعار المستخدم للاستهلاك والغش المتبادل أكثر مما يحولها إلى قيمة إنسانية كبرى تلهم سلوكاً فردياً وجماعياً ويحتكم إليها وبها. ومن هنا نلاحظ عدم الحماسة الشعبية

---

[٢٥] حسين توفيق ، مصدر سابق ص١٢١، وكذلك انظر : سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق، مركز ابن خلدون للدراسات، ط٢ القاهرة ١٩٩٤.

[٢٦] مصطفى الفيلالي، نضرة تحليلية في حقوق الانسان، المستقبل العربي ،السنة(٢٠)، العدد(٢١٣)، أيلول ١٩٩٧.

[٢٧] خالد الحروب، مبدأ المواطنة في الفكر القومي العربي، المستقبل العربي السنة (٢٣) ، العدد (٢٦٤) شباط ٢٠٠١.

[٢٨] برهان غليون واخرون – مصدر سابق – ص٢٥٥.

بالديمقراطية وحقوق الإنسان وبالتالي ضعف المشاركة السياسة والإخفاق في بناء مستلزمات قيم وقواعد الحرية بمعناها الواسع وهذا انعكس بدوره على حق التنمية؛ ثم التنمية البشرية المستدامه. إذن الضرورة تستدعي العمل لتطور حركة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، وهما في الواقع حركة واحدة، مواجهة المشاكل الرئيسية التي يعاني منها المجتمع العربي(٢٩).

الخاتمة

تشكل حقوق الإنسان والحرية في صميمها، وحدة غير قابلة للتجزئة نظرا لتداخلها وتكاملها وهي تستكمل تباعا . ولذلك يصعب تصنيفها ، والتصنيف الأكثر شيوعا هو التصنيف المعتاد الذي يميز بين الحريات الفردية والحريات الجماعية ، وبين الحريات الخاصة والحريات العامة . ويدخل في عداد الحريات الفردية حرية الفكر والمعتقد، وحرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والمشاركة في صياغة الفضاء العام. ولكن الحرية في الوطن العربي تعاني من مجموعة من القيود :(٣٠) أولها القيود البنيوية، وترتبط فيه بنية الدولة الوطنية والخلل الذي شابها منذ الاستقلال إلى ألان كونها نشأت في إطار الوضع الاستعماري والتابع وخضعت لأحداث تاريخية بالغة الأثر منذ انهيار الدولة العثمانية ومرحلة الاستعمار إلى حركة التحرر الوطني والقومي . وثانيها قيود سياسية على مرجعية منظومة حقوق الإنسان ، حيث يعتبر تبني شرعية حقوق الإنسان وتفعيل مبادئها في إطار الدولة الوطنية ، المعيار الأساسي لتقدير مدى احترام الدولة لحرية الإنسان ولحقوقه ، وتشكل الحقوق المدنية والسياسية لبنتها الأولى في ما تؤمنه من ظروف لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية أي إقامة الحكم الصالح بوجهيه السياسي والاجتماعي . إلا إن هذه الحقوق تصطدم بعقبات وقيود سياسية ، مثل الأنظمة غير الديمقراطية والدول العربية ناقصة السيادة ، وسلطات سياسية قمعية. وعلى العموم فان المواطن العربي يعيش في أزمة وهذه الأزمة مرتبطة بحرية الوطن ، ففلسطين والعراق يرسخان تحت الاحتلال والدول العربية الأخرى تعاني من جور السلطان وتداخل المصالح الدولية والإقليمية التي تعيق تطور مفهوم الحرية وبالتالي تهمش الديمقراطية بكل أشكالها وهذا ينسحب على التنمية المستدامة في الوطن العربي . فالحريات العامة في الوطن العربي تعاني من التقييد مثل حرية الفكر، المعتقد، الأحزاب ، حرية التنظيم، مؤسسات المجتمع المدني ، حرية تكوين الجمعيات والنقابات ، والمشاركة ، أي إن الإنسان العربي

(٢٩) المصدر نفسه ص٢٥٨.

(٣٠) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ undp ص١٨-١٩.

محاصر فكريا وسياسيا واجتماعيا ويعاني من فاقة اقتصادية مع بعض الاستثناءات البسيطة[٣١].

إن تردي الحرية في الوطن العربي يعود إلى عدة أسباب منها البنية القانونبة، فالحرية مقيدة بالنصوص القانونية . إن الظاهرة التي تميز البناء التشريعي العربي في تعامله مع قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان هي الفجوة بين مختلف المستويات التشريعية وبين المستويات التشريعية من ناحية وواقع الممارسات الفعلية من ناحية أخرى . فليس كل ما التزمت به الدول العربية دوليا في مجال حقوق الإنسان يجد تطبيقه على مستوى التشريع الداخلي ومستوى الممارسة ، ثم إن ما تنص عليه الدساتير العربية كضمانات لحريات المواطنين وحقوقهم الأساسية لا يجد تطبيقه في مجال التشريع العادي ، أي هناك انتهاك لكل القواعد القانونية التي تقرها الدول العربية في إطار دساتيرها . فليس هناك معنى من توقيع الدول العربية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو غيره من المواثيق الدولية المرتبطة بالحريات العامة والتنمية البشرية وحقوق الإنسان. يمكن البحث عن أحد أهم أسباب شيوع انتهاك الحريات وحقوق الإنسان في الوطن العربي على مستوى التشريع والممارسة في طبيعة السلطة السياسية وعلاقتها بالمجتمع في العالم العربي، لذلك لا بد من التعامل مع ظاهرة السلطة السياسية أولا بحيث يجري توزيعها وتداولها بشكل عادل وعلى أساس الفصل بين السلطات لغرض إنهاء احتكار السلطة . إضافة إلى ذلك فان البنية السياسية تعد المحور الأساسي الثاني لتدهور الحرية في العالم العربي ، وتتجلى أزمة البنية السياسية القائمة باجلى صورها في إستبداد السلطة التنفيذية لا سيما أجهزة الأمن، في الدولة التي عادة ما تختزل في الفرد راس السلطة مع التضييق الشديد على الحرية وما يرتبط بذلك من فساد في الأداء والممارسة للسلطة السياسية وتبديد المال العام وبالتالي تدهور التنمية بكل أبعادها وبشكل خاص مفهوم التنمية المستدامة[٣٢]. ويرتبط بالبنية السياسية أزمة الشرعية وتدهور مركز الأحزاب السياسية والقمع السياسي والفكري وتهميش المجتمع المدني، وهذه الأمور تعرض الوطن العربي إلى التأثيرات الخارجية والمطالبة بالإصلاح من الخارج ولذلك نرى إن الخيار الأمثل هو إجراء التغير من الداخل وتتولى أمره القوى الاجتماعية والسياسية حاجة صاحبة المصلحة فيه. أما المحور الثالث الذي يؤشر تردي حال الحرية في العالم العربي، فهو البنى الاجتماعية والبيئة العالمية والإقليمية ، فالتنظيم المجتمعي في الدول العربية عمل بدور وأد الحرية فمن الأسرة إلى العشيرة إلى القبيلة كلها حلقات من سلسلة تختزل حرية المواطن العربي

(٣١) تقرير الأمم المتحدة حول التنمية UN ٢٠٠٢d.

(٣٢) Commission on Microeconomics and Health ٢٠٠١.

وبالتالي يضحى فاقدا للحرية تحت طائلة التسلط القسري[٣٣]. أما البيئة العالمية والإقليمية فانهما يلعبان دورا مؤثرا في إشكالية الحرية في البلدان العربيسة، فهناك ترابط بين العولمة والحرية وطبيعة النظام الدولي القائم ودور الدولة الوطنية حيث تقلص لصالح عولمته الوظيفة الدولية وبالتالي تهميش دور الدولة القومية والوطنية بسبب الضغوط الخارجية الناجمة عن التوازنات الدولية وتوزيع القوى، وما يرتبط بذلك من مفهوم الحرب على الإرهاب وتأثير ذلك على الحرية والبناء التنموي الإنساني في الدول العربية . إذن الوطن العربي والدولة العربية تعيش أزمة سياسية – اجتماعية – اقتصادية – أمنية مركبة تعكس بضلالها على مجمل التطور والتقدم في كل المستويات وبالتالي تأثير ذلك على روح التنمية المستدامة والبناء الديمقراطي وضمان حرية المواطن العربي لكي يعيش حياته كما ينبغي له إن يعيش أسوة بالعالم[٣٤]. لكن مسيرة التحديث في الوطن العربي قد أسفرت عن إنجازات ملحوظة في مجالات عدة التعليم، الصحة، إقامة البنى الأساسية للتعليم ولكن الدولة لم تف بطموحات الشعب في النماء والأمن والتحرر بمعايير القرن الحادي والعشرين، مع الفوارق بين بلد عربي وأخر في مستوى الأداء والتقدم. ففي منظور التنمية المستدامة لا يتمتع السواد الأعظم من العرب بالحالات الارقى من تطور البشرية وبشكل خاص على معياري المعرفة والحرية. ويتبدى القصور التنموي البشري الانساني في الوطن العربي أساسا في ضعف اكتساب قدرات البشرية، كالمعرفة الراقية وضعف التوظيف في النشاط البشري في الاقتصاد والسياسة والاجتماع، وتلك هي محور التنمية الإنسانية كعملية تغيير مجتمعي[٣٥]. واليوم نرى إن الدول العربية تعيش حالة ترقب ومخاض بين نظامين تاريخيين: الأول يعاني أزمة حادة بينما الثاني لم يولد بعد. ويسود نتيجة لذلك ترقب رهيب بين العرب ينفتح على بدائل مستقبلية شتى، بعضها كارثي وبعضها الأخر واعد(تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤). فالدول العربية اليوم تمر بعجز تنموي يلازمه قسر وقهر في الداخل وتقهقر الإرادة العربية الموحدة على الصعيد الدولي وبالتالي حماية الحقوق العربية. فنتيجة لاختلال توزيع القوة، السلطة والثروة– يقاسي معظم أبناء الأمة العربية مظالم كبيرة قد تتحول، نتيجة للتضييق على الحرية، إلى غضب ويأس قد يلجئان بعضهم لإشكال من الاحتجاج العنيف. وقد تلجا الحكومات العربية إلى زيادة الإنفاق على الأمن والقوة، مما يعطل عملية التنمية

---

[٣٣] ماهر هناندة، مفهوم الحرية في الفكر الفلسفي العربي المعاصر، المستقبل العربي، بيروت ، أكتوبر ٢٠٠٢.

[٣٤] محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤.

[٣٥] UNICEF 2000 تقرير عن الخدمات الاجتماعية الأساسية.

المستدامة في المجتمع العربي. وان هذه الأوضاع قد تقضي إلى تداول قادم للسلطة يأخذ مساراً قسرياً ومسلح وبالتالي خسارة إنسانية. لذا فان المستقبل يؤشر مزيدا من الإخفاق على ساحات التنمية الإنسانية المستدامة في الدول العربية. وان السبل الواجب اعتمادها لتلافي المأزق العربي هو الإصلاح في عموم المجتمع العربي على مستوى السلطة وخارجها بالطرق الديمقراطية بهدف تعزيز الحريات والحقوق تمهيدا لتحقيق تداول سلمي للسلطة، فضلاً عن ذلك، فلابد من إعادة توزيع القوة في المجتمع العربي بما يحقق العدالة النسبية والعمل على إقامة نظام حكم صالح يشكل أساساً متيناً لنهضة عربية ولمشروع قومي حضاري أي مشروع الازدهار "الإنساني العربي". وقد لا يتحقق مشروع الازدهار العربي إلا إذا أجرينا تعديل أو تغيير في البنية السياسية والمجتمعية في الوطن العربي، وان إجراء تغيير على البنية السياسية يعني إعادة إصلاح المؤسسات السياسية الديمقراطية، حيث يثير التفارق القائم بين الحرية والديمقراطية في البلدان العربية(كما أشرنا إلى ذلك سابقاً) التساؤل عن الوسائل التي قد يؤدي اتباعها إلى ضمان عدم تفريغ آليات الديمقراطية من مضمونها. ان ذلك يعني أن نخضع قيادات الحكم للاختيار الشعبي المباشر، والتأكيد على تأسيس الحكم الصالح على اصغر المستويات المحلية، تعميقا لممارسة الحكم الصالح في عموم الوطن العربي، وباعتباره ساحة إعداد لقيادات الحكم مركزيا كما هو حاصل في النموذج الشعبي – المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية– في الجماهيرية الليبية العظمى. ولذلك يتطلب إصلاح جذري في بنية الحكم، ولاسيما مسالة تركيز السلطة واحتكارها من قبل الرئيس أو الجهاز التنفيذي وتهميش مؤسسات الدولة السياسية والإدارية وبالتالي عرقلة تطور المجتمع العربي، وتعطيل الحرية وبالتالي عرقلة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ان العبء الكبير والأساسي لإجراء هذا التحول يقع على عاتق النخب في المجتمع العربي وبشكل خاص النخب المناصرة للحرية والحكم الديمقراطي داخل السلطة الحاكمة وخارجها، وملتزمة بقضية النهضة العربية على مستوى القطر الواحد. وبهذا الاتجاه لا يمكن إغفال المسؤولية التاريخية التي تقع على الدولة وقوى المجتمع كافة ومؤسسات المجتمع المدني ومن ثم إصلاح نظام التمثيل النيابي وهذا يتحقق عبر المساواة في المواطنة واعتماد مبدأ الديمقراطية التوافقية كأساس لتشكيل الحكومة مع ضمان تطور أساليب الرقابة الشعبية والقانونية على أعمال الحكومة والنواب[٣٦]. إن كل هذه الموجبات تهيأ أرضية مناسبة لتطور قواعد العمل في منظومة حقوق الإنسان العربي وتصحيح مسار التنمية المستدامة في الوطن العربي والأخيرة تتحقق عبر ضمان اكتساب قدرات البشرية الأساسية، بالتركيز على اكتساب المعرفة مدى الحياة

---

[٣٦]Keane, John, civil society, old challeages, New Visions, polity press, Cambridge ١٩٩٨.

وتأسيس نسق الحوافز المجتمعي والعقلية المؤازرين لتلك التحولات الواجب تحقيقها في البلدان العربية. لاسيما وان العوامل الحاكمة بالتنمية المستدامة في هذا القرن سنجدها تتألف من خمسة عوامل أساسية:

أولهما: تحديات التنمية في الألفية الثالثة التي من بينها الزيادة المطردة في سكان العالم كذلك الوطن العربي بحيث لا تتناسب والنمو الاقتصادي في تلك الدول، وسرعة الإيقاع التقني والقدرة على مجاراته واستيعابه، وتلوث البيئة، ونضوب الموارد، وتحديات حقوق الإنسان والحرية.

ثانيهما: الموارد المتاحة في الوطن العربي وهيكلة توزيعها وطرق استخدامها.

ثالثاً: الأمن الوطني والقطري للدول العربية الذي اصبح ينهب كل الثروات والقدرات البشرية.

رابعاً: حقوق الإنسان وضماناتها القانونية والدستورية والسياسية.

خامساً: إعداد القوى البشرية التي تقوم على رؤيتين تكوين العقل وتنميته.

ولما كانت التنمية المستدامة تستمد دوافعها الإنسانية من الحق في الحياة، فان الرغبة في استمرار الحياة تقود إلى الاهتمام بالنفس(الاحتياجات الإنسانية) وكذلك بالمعرفة والاهتمام بشؤون الأخرين كالأسرة ، والجوار، والصداقة، والعشيرة ومن ثم الأمة والدولة. وتؤثر المعارف على التوازن بين القيم والغرائز، أي بين الأصالة والمعاصرة، مما يشكل السلوك الإنساني الذي يتحكم في استمرار التنمية المستدامه أو توقفها ببعديها الاجتماعي(مدخلات نفسية) والمادي(مدخلات مادية). ويبدو أن هناك توازناً بين المدخلات النفسية والنوازع والغرائز، مما يؤثر في الإحساس بالأمن مما يدفع إلى استمرار النمو والتنمية أو التوقف وتدهور التنمية، وبما إن المواطن العربي يبقى يعيش عدم الشعور بالأمن مما يعرقل سلوكه الإنساني فضلاً عن الإحباط الدائم والذي رافق الشخصية القومية العربية، من هنا وإضافة إلى ما اشرنا إليه سابقا، فان التنمية المستدامه في الوطن العربي ستبقى محكومة بقيود ومعرقلات لا تدفع بالاتجاه الصحيح للأحداث وبهذا فان دورة الحياة تصبح غير مكتملة وبدوره سيؤثر حتماً على الحرية وحقوق الإنسان وبناء المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على كفاية بالإنتاج وعدالة بالتوزيع وتوازن المصالح والحقوق والواجبات.

وأخيراً فان حقوق الإنسان تلعب دوراً كبيراً في أحداث التوازن النفسي والأمني للإنسان العربي، بين الأصالة والمعاصرة من خلال الحوار وتوازن المصالح وتوطيد أركان حقوق الإنسان ومن ثم استدامة التنمية.

التفاوض ادارة وسياسة

الاستاذ المساعد الدكتور
ثامر كامل محمد الخزرجي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المقدمة

تعتبر المفاوضات " Negotiation " من المواضيع الواسعة والمهمة في الحياة المعاصرة، سواء كانت على مستوى الافراد ام المنظمات. حيث تكاد تلازم اغلب النشاطات التي يقوم بها الافراد خلال حياتهم اليومية، او تقوم بها المنظمات خلال مسيرتها، حتى اطلق بعض الكتاب(1) تسمية عصر التفاوض " The Age of Negotiation" على هذه المرحلة.

وقد اصبح الانسان المعاصر، ومن حين لاخر، يشعر بالحاجة الملحة الى الالمام بفنون واصول واساليب التفاوض، واستخدام افضل ما لديه من مهارات لحل الازمات والمشاكل التي تواجهه تجاه الاخرين (افراداً ومنظمات ودول). وحيث ان المفاوضات شكل من الالتقاء بين طرفين او اكثر، فأن الهدف منها هو الوصول الى اتفاق يتحرك كل طرف من خلاله نحو تحقيق نتيجة تعتبر جيدة وتخدم مصالحهما المشتركة " Their Joint Interest" (2).

ان توفير المتفاوضين الاكفاء عن طريق تعلم المهارات التفاوضية من شأنه ان يساعد على حل ومعالجة العديد من مشكلات الافراد والمنظمات والدول على اساس التراضي، وذلك بنهج طريق المفاوضة المؤدية الى اتفاق هذه الاطراف على اسلوب عمل يستبعد نشوء حالة التعارض "Conflict" .

ولعل من اسباب البحث عن النظرية في المفاوضات هو كي تخبرنا عن كيفية التصرف والعمل كما ينبغي من خلال القواعد والمنهجيات والنظم التي توطر عملية

---

(1)William I. Zartman, and Maureen R. Berman, The Practical Negotiator, New Haven, U.S.A, Yale University Press, ١٩٨٢, P.١٤

(٢) شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن، التفاوض مهارة واستراتيج، بغداد ١٩٩١، ص١٤

المفاوضات، وعندما يقال بأن المفاوضات فن معقد فهذا لا يعني استحالة تشخيص المهارات، سيما الاساسية منها، والسلوكيات التي تهيء مجتمعة الاداء المتفوق. اذ يمكن تحديد هذه المهارات وفهمها واتقانها من خلال التعلم والتدريب والممارسة.

أولاً: المفاوضات المعنى والابعاد

يعد التفاوض كميدان علمي، حديث نسبياً "New Science"، له اصول ومبادئ جرى تقنينها من الخبرات المتراكمة عبر العصور ابتداءاً من اول معاهدة دولية وقعت في التاريخ، وما اعقبها من اهتمامات العلماء والدارسين التي لا زالت تجري حتى يومنا هذا، ومن جانب اخر فأن التفاوض ايضاً يعتبر فنا من الفنون "Art" بمعنى انه موهبة ذاتية قد يتفوق فيها بعض الافراد بسبب بعض الاعتبارات الشخصية والظروف الموضوعية، حتى ان ذلك دفع بعض الكتاب الى ترديد ان المتفاوض الماهر يولد ولا يصنع، ومن جانب اخر فأن البعض من الباحثين قد اعتبر التفاوض مهنة " Profession " لها نظمها وقواعدها الاخلاقية.

وهناك من اعتبر التفاوض حرفة " Craft " بمعنى انها نوع من العمل يزاوله الفرد لمدة طويلة وتسنده الخبرة المتراكمة لتدعيم اعماله. ومهما يكن من امر فأن التفاوض هو فن الاتصال الفعال الذي يسعى لاشباع الحاجات الانسانية من تواصل وتبادل الافكار والمشاعر والاراء والمعلومات والاخبار مع تشذيبها وابعاد مخاطر التمزيق عنها حتى لا تتشوه المعاني أو تتضبب الافكار وتتضخم الاراء او تتعقد المفاهيم[٣].

والتفاوض اشتقاقاً من الفعل فاوض يفاوض، بمعنى (عقد المحادثات المؤدية الى التفاعل، أي المحادثات المتعلقة بالتوصل الى اساس للاتفاق نحو مشكلة قائمة او هدف محدد)[٤]. والمفاوضات عمليات تقوم ما بين الافراد والجماعات كضرورة من ضرورات أي تجمع انساني لتحقيق تبادل المنفعة فيما بينهم على اساس التراضي.

وهناك من اعتبر التفاوض عملية "حركية" باللغة التعقيد تتداخل فيها وتتفاعل عدة عناصر، بمعنى انها اتصال شفوي بين طرفين او اكثر يهدف على الاقل الوصول الى اتفاق مشترك على طريقة العمل او على صيغة شفوية بينهما[٥].

ويعرف احد الكتاب العرب، المفاوضات على انها (عملية تتم بين جهات لها اراء ومطالب مختلف عليها يحاولون حلها من خلال المساومات والتنازلات المشتركة للوصول الى اتفاقية مقبولة لكليهما)[٦].

---

[٣] المصدر نفسه، ص ص ٣٨-٣٩.

[٤] حسين الدوري فن التفاوض، أسسه وتطبيقاته، بغداد، الجامعة المستنصرية ١٩٨٤،ص ص٨-٩.

[٥] السيد عليوة، مهارات التفاوض، سلوكيات الاتصال والمساومة الدبلوماسية والتجارية في المنظمات الادارية، المنظمة العربية للعلوم الادارية، عمان، الاردن ١٩٨٧، ص ص ٧٥-٩٢.

[٦] السعيد السيد شلبي،خصائص واستراتيجيات التفاوض، مركز ابروماك، القاهرة، ١٩٨٠، ص٥٣.

لذا فهي الحوار المنظم الذي يتم بين طرفين او اكثر لهما شخصية قانونية محددة كاسلوب متفق عليه لحل الخلافات بينهما، أو التوصل الى حلول او اتفاقات للمسائل ذات الاهمية المشتركة، وهي اسلوب للتفاعل العقلي بين طرفين يستخدمان مالديهما من مهارات الاتصال اللفظي لتبادل الحوار الاقناعي ليصلا الى تحقيق مكاسب مشتركة(٧).

اما الرأي القانوني فيرى المفاوضات بأنها عملية التحاور والنقاش والمجادلة التي يلجأ اليها كل طرف من الاطراف المشاركة لغرض اقناع الطرف الاخر بحجته(٨).

اما على صعيد الادبيات الاجنبية:

فتشير موسوعة ويبستر "Webster" البريطانية الى المفاوضات على انها " العملية التي يتم بموجبها اجتماع طرفين او اكثر لاجراء مباحثات تهدف التوصل الى اتفاق حول مسألة ما(٩).

ويذهب مايك بدلر " M.Pedler " ، الى ان اكثر تعاريف المفاوضات انتشاراً هو الذي يشير الى ان التفاوض هو التباحث مع طرف اخر بهدف التراضي "Compromise" او الاتفاق "Agreement"(١٠).

اما جيرارد "Gerrard" فيميل الى تعريف المفاوضات بمعنى تغيير العلاقات، حيث يتبادل الناس الافكار "Ideas" بقصد تغيير العلاقات، وحيثما يلتقون لغرض الاتفاق، وبمعنى اخر فهم يتفاوضون(١١).

اما بل سكوت "Scott" فيعرف المفاوضات بالوصول الى اتفاق وذلك باعتماد مهارات تفاوضية يتمكن من خلالها الطرفان الانتقال سوياً نحو نتيجة هي لخير مصالحهما المشتركة، وسمى "سكوت" هذا النمط من المفاوضات بالتفاوض الابداعي

---

(٧) د.نادر احمد ابو شيخة، اصول التفاوض، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الاردن،١٩٩٧،ص١٣ وكذلك:
C. Barlow and G Eisen, Purchasing Negotiation, (Bosten : C. B. I. Purchasing Co. ١٩٨٣), p.p.١-٧

(٨) د. محمد فاضل جواد، سلوكيات التفاوض والمتفاوضين، المركز القومي للاستشارات والتطوير الاداري، بغداد ١٩٨٧، ص٥٠

(٩) Webster Encyclopeadia, BritanicaK London, Vol. ١١،١٩٧٦, p.١٥١٤

(١٠) M. Pedler, Negontiation Skills Journal of European Industrial Training, Vol. ١, pt. No. ٤-No.٥, ١٩٧٧, p. ١٨.

(١١) Ron Zemke, Negotiation Skills T raining, Helpingl others Get what They want Gracefully, Illinois Training / HRD Feb., Vol. ١٧ pt. No.٢

"Creative Negotiation"[12]. القائم على المناخ التعاوني الذي من شأنه ان يهيئ للشروع بالمفاوضات وفق اسلوب يؤدي بالطرفين الى العمل المشترك بتنسيق وابداع[13].

ويؤكد مارش"Marsh" على ديناميكية العملية التفاوضية التي تسمح لاطرافها باجراء التعديلات " Adjustment " في مواقفهم وفق ما يخدم مصالحهما المشتركة، فيعرف المفاوضات على انها (عملية ديناميكية في التكييف يقوم خلالها طرفا التفاوض اللذان يكون لكل منهما اهدافه بالتباحث سوياً بقصد الوصول الى اتفاق مرض متبادل حول موضوع يعكس مصالحهما المشتركة[14].

غير ان كابور " Kapoor " لا يعتبر الوصول الى اتفاق على اساس انه الهدف الوحيد من التفاوض بل ان نتيجة المفاوضات هي اكبر من كونها مجرد اتفاق معلن. وبهذا فأنه يعرف المفاوضات على انها اعتماد الحكم على الاشياء بصورة صائبة تحت ظروف من الضغوط لتحقيق الاهداف[15].

اما كوفن "Coffin " فيقترح تعريفا للمفاوضات على انها عمليات التفاعل القائمة بين الاطراف المتنازعة، حيث يتم التوصل فيها الى قرار مشترك بشأن شروط الاتفاق حول المسائل القائمة[16].

ويذهب كنيدي "Kennedy " الى تعريف يعكس طبيعة عملية التفاوض وما تنطوي عليه من حالة ديناميكية بالغة الدقة والتعقيد والحساسية تتم بين طرفين يتعاونان على ايجاد حلول مرضية لما بينهما من مسائل موضوع خلاف او صراع او تناقض، ساعيان في نفس الوقت الى تلبية الاحتياجات والاهتمامات والمصالح وتحقيق الاهداف، ويؤكد هذا التعريف كذلك الطبيعة الديناميكية لعملية التفاوض كنظام بالاضافة الى تحديد مدخلات هذه العملية ومخرجاتها معا[17].

---

[12] Bill Scott, The Skills of Negotiating England Gower Pub. Company ltd. 1987, p.p.3-15

(13) شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن، مصدر سبق ذكره، ص٤٢

[14] P. D. W. Marsh, Contract Negotiation Handbook, London Gover Handbook 2nd Edition, 1984,p.p.1-2

[15] AshockKapoor, Planning for International Business Negotiation, Cambrdge Mass Ballinger Publisher Co. 1975- p.p.3-4

[16] Royce Coffin, The Negotiator, A Manual for Winners, N. Y., Amacom, 1973-p.p. 1-2

[17] G. Kennedy, et al Managing Negotiation Hutchision Books, London, 1987

يلاحظ من التعاريف انفة الذكر بشأن المفاوضات ان هناك مصطلحات متعددة ومتكررة بعض منها يستخدم وبشكل شائع كرديف لمصطلح المفاوضات، ففي المفهوم العام تستخدم عبارات "المساومة"Bargaining" و المفاوضات"Negotiation، والدبلوماسية "Diplomacy" للاشارة الى عملية قيام اطراف لديها اهداف متعارضة "Conflicting" بالالتقاء للبحث في ماهية الشروط التي سوف يتعاونون على اساسها)[18].

يتبين مما سبق ان هناك عدة حقائق هامة تتعلق بفهم عملية التفاوض يمكن تحديدها كما يلي[19]:

١. ان عملية التفاوض تعتمد على منهج متكامل يشتمل على جوانب فنية ويتطلب مهارات محددة.
٢. ان هناك ترجيحا لكفة متفاوض على متفاوض اخر، وهذا الترجيح مرهون بتملك هذا او ذاك المتفاوض لمهارات السلوك التفاوضي واستخدامها بكفاءة وفعالية في المواقف المختلفة.
٣. ان السلوك التفاوضي هو سلوك انساني لفظي وادائي مكتسب وان كان له مقومات وراثية، ومن ثم فأن اكتساب المهارات بالتعلم امر قررته نتائج البحوث والدراسات.

ثانياً: الاعداد للمفاوضات

تمثل المفاوضات محاولة من قبل طرفين (او اكثر) لتغيير شروط وظروف العلاقات القائمة بينهما الى وضع يحقق مصلحة كلا الطرفين، وبناءً على ذلك ينبغي للمفاوض ان يكون حذراً بالقدر الكافي حتى لا يقع فريسة الدهشة والحيرة. فاذا ما وجد نفسه في وضع تفاوضي غير متوقع ولم يكن قد اعد نفسه مسبقاً، فعليه ان يطلب امهاله بعض الوقت للتحضير، كأن يقول بأنه مضطر الى محادثة رئيسه في الامر. المهم انه لا يفاوض دون ان يكون مستعدا اذ انه دون الاستعداد ستكون فرصته في التوصل الى النتيجة المرغوب فيها ضعيفة وهذا مبدأ اساسي من مبادىء التفاوض[20].

---

[18] Lan Morely and Geoffery Stephenson,, The Social Psychalogy of Bargaining, London, George Allen and Unwin Ltd, ١٩٧٥, p.١٥

[19] شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن، مصدر سبق ذكره، ص٣٩

[20] نادر احمد ابو شيخة، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧

وعند الاعداد للتفاوض ينبغي ادراك ان التفاوض عملية مجهدة ومعقدة، ويعتمد نجاحها الى حد كبير على الابداع الذهني، والسلوك المرن، والتحضير الجيد، ويهدف الاعداد الجيد للتفاوض عادة ما يلي[٢١]:

١. تحديد وتصنيف القضايا Analyze and Classify the Issues

تتمثل الخطوة الاولى في التحضير للمفاوضات في تحديد وتعريف وتحليل وتقييم مختلف القضايا التي ينبغي ان تسوى خلال المفاوضات. وتجزئة كل قضية الى عناصرها الاساسية ومن ثم تصنيفها وفق معيار "ربح مقابل ربح" ا "ربح وقابل خسارة".

ان قضية ربح مقابل ربح تتضمن ان يتم التوصل الى اتفاق يرضي كلا الطرفين، ويعود بالفائدة على كل منهما. على انه ليس من الضروري ان تكون حصة الربح متساوية لكلا الطرفين.

٢. التعرف على حاجات الطرف الاخر Identify Opponent's Needs

للاطراف المتفاوضة عادة نوعان من الحاجات تتعلق بالقضية التفاوضية، وحاجات تتعلق بذات المفاوض (حاجات نفسية) ، فحاجات القضية التفاوضية هي اهداف اطراف التفاوض وطموحاتهم فيما يتعلق بجميع القضايا التي ستتم تسويتها. وتتمثل الحاجات النفسية بالشعور الداخلي الذي تخلقة عملية المفاوضات، والتي لا يمكن مناقشتها او التفاوض بشأنها بطريقة مباشرة، ومع ذلك فأنه من الاهمية بمكان التعرف عليها قبل بدء المفاوضات، ودراسة امكانية استخدامها لتحقيق مصلحة المفاوض.

٣. تحديد مستويات الطموح Determine Aspiration Levels

يجب تحديد مستويات طموح الطرف الاخر في صورة "حد ادنى" و"حد اعلى"، فالحد الادنى هو اقل ما يمكن ان يقبله الطرف الاخر قبل الانسحاب من المفاوضات، والحد الاعلى هو ما يحاول الحصول عليه. ولاجل تحديد ذلك يقوم المفاوض بمحاكاة العملية التفاوضية مع زميل له يمثل دور الطرف الاخر، ثم يحاول من خلال هذه المحاكاة ان يتعرف على اهداف الطرف الاخر وطموحاته وحاجاته النفسية.

٤. تحديد العلاقة المرغوب فيها Determine the Relationship Desired

تقتضي عملية الاعداد للمفاوضات تحديد العلاقة المرغوب فيها بين اطراف التفاوض بعد اتمام عملية المفاوضات، وهي في الغالب تتباين وفقا لما يلي:

١. عدم وجود علاقة متبادلة بين اطراف التفاوض.
٢. تفاعل مستمر في ظل اعتمادية ضعيفة.

---

(٢١) لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ص ١٧٨ وما بعدها وكذلك:
Robin Gourlay, Negotiations and Bargaining, Personnel, (Vol.,25, No.3, 1987) ,p.p.13-26

٣. علاقة متبادلة قوية.

٥. وضع الاهداف Setting Gools

ينبغي على المتفاوض ادراك مالذي يريد تحقيقه من العملية التفاوضية قبل الذهاب الى مائدة المفاوضات، وتحقيق مستوى طموحه بحديه الأعلى والأدنى، وهذه حقيقة بديهية في المفاوضات، وإذ لم يعرف المفاوض الى أين يتجه ويجهل كامل أهدافه، فلن يستطيع تحقيق أي نتائج إيجابية لمصلحته.

٦. إعداد جدول الاعمال The Agenda

يقوم الفريق التفاوضي باعداد جدول الاعمال قبل الدخول في المفاوضات، وعلى المفاوض أن لا يقبل جدول اعمال الطرف الآخر، إلا بعد التأكد من ميادينه، أو إذا كان لصالحه، وبإعداد جدول الاعمال يمكن تحديد القضايا التي ستكون موضعا للنقاش، كما يمكن حذف أو تجاوز القضايا التي لا يرغب المفاوض في مناقشتها.

ومهما يكن من أمر، فأن لبنود جدول الاعمال تأثيرا هاما على عملية التفاوض وعلى نتائج المفاوضات، وذلك من خلال كشفها عن الموضوعات التي يرغب كل طرف في طرحها ومناقشتها[٢٢].

٧. الاتفاق على مكان المفاوضات /الإعداد المادي The Phisical Arrangement

أ. في حالة اختيار الدولة التي نقيم فيها كمكان للتفاوض ودعوة الطرف الآخر للتفاوض فيه يمكن تحقيق المزايا التالية:

اولا. الضغط على الطرف الآخر بكرم الضيافة وحسن الأستقبال.

ثانيا. التحكم في المتغيرات البيئية المحيطة بجلسات التفاوض.

ثالثا. توظيف عوامل المكان بفعالية.

رابعا. تجنب الفريق التفاوضي متاعب عدم التكيف السريع.

خامسا. استخدام كل انواع التكتيكات التفاوضية بمرونة كبيرة.

سادسا. توفير الحماية لأفراد الفريق التفاوضي، سواء الحماية الشخصية، أو الحماية ضد أي عملية أختراق يقوم بها الطرف الآخر.

ب. في حالة اختيار إقامة الطرف الآخر كمكان للتفاوض، يمكن تحقيق المزايا التالية:

اولا. نقل عبء تجهيز المكان التفاوضي للطرف الآخر.

ثانيا. إتاحة الفرصة للفريق التفاوضي بعيدا عن روتين العمل والتأثيرات الأسرية والاجتماعية.

ج. في حالة اختيار مكان محايد يتم الاتفاق عليه، يمكن أن يحقق هذا البديل المزايا التالية:

---

[٢٢] نادر احمد ابو شيخة، المصدر السابق، ص ص ١٨٦-١٨٧

اولا. وضع أطراف التفاوض بنفس الظروف ومساعدتهم على التفرغ لإتمام المفاوضات.
ثانيا. تقليل احتمالات التوتر الناجمة عن الجمهور المحيط بعملية التفاوض.
ثالثا. سرعة إنجاز المفاوضات وعدم إضاعة الوقت والجهد.

٨.التخطيط التكتيكي: Tactical Planning

يتطلب التخطيط التكتيكي الناجح للمفاوضات، تحديد التكتيكات التي يمكن استخدامها، كالتكتيكات التي تساعد الطرف الأخر على حفظ ماء وجهه، وتكتيكات كسر الجمود، والتكتيكات التي تحول بين الطرف الآخر والالتزام الشديد بموقف معين، على أن يتم تدوين هذه التكتيكات لكي يكون المفاوض مستعدا لأستخدامها عند الضرورة في أثناء المفاوضات.

٩. طلب الافتتاح The Opening Demand

إن للطلبات الافتتاحية (الأولية) تأثير كبير على النتائج، لأنها تؤثر بشكل رئيس على الاطراف المتفاوضة وعلى مستويات طموحاتهم، سيما وأن طلب الافتتاح يتيح للطرف الآخر تبيان موقفه وتحديد مستوى طموحه، كما يتيح للمفاوض إمكانية تغيير مستوى طموح الطرف الآخر.

١٠. قائمة التنازلات Concession Pattern

تتطلب المهمة التفاوضية وحسب طبيعة الحالة، أن يعد الفريق التفاوضي، وقبل البدء بالمفاوضات قائمة بالتنازلات التي ينوي تقديمها بما في ذلك التنازلات الصغيرة، وينبغي أن يضع المفاوض نصب عينيه عددا من المبادئ المتعلقة بتقديمه تنازلات، ومن أهم هذه المبادئ :

أ. ان يحصل المفاوض على تنازل من الطرف الآخر مقابل كل تنازل يقدمه.
ب. ان يقدم المفاوض تنازلات لا قيمة لها أو ذات قيمة قليلة بالنسبة له، ليحصل على تنازلات حقيقية من الطرف الآخر.
ج. ان يلجأ المفاوض الى تقديم تنازلات في صورة صفقة واحدة كي تبدو للمتابع أنها تنازل أساسي أو جوهري.
د. ان لا يتسرع المفاوض في تقديم تنازلات.

١١. التخطيط لكسر الحواجز أو الخروج من المأزق Planning for Breaking Impasses

إن وصول المفاوضات الى طريق مسدود يتسبب في حدوث توتر كبير في جو المفاوضات، لذا ينبغي التخطيط لطرق وقواعد كسر الحواجز قبل البدء في المفاوضات. ومن أبرز طرق كسر الحواجز في اثناء المفاوضات ما يلي:

أ. تقديم تنازلات ليست جوهرية.

ب. الدعوة الى التوقف عن مناقشة الموضوع الذي تسبب في تعكير صفو المفاوضات، وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن هذا التوقف ينبغي أن يكون قد خطط له من قبل[٢٣].

ثالثاً : مبادئ التفاوض[٢٤]

ويمكن تقسيمها الى نوعين وكما يلي:

النوع الاول : مبادئ تتعلق بالمفاوض والسلوك التفاوضي.

ويتمثل أبرزها فيما يلي:

١. التركيز على الاشخاص الذين يملكون السلطة والقرار، وتجنب التفاوض مع الذين لا يملكونها.

٢. وضع أهداف كبيرة ونوعية، وعدم التركيز على الاهداف القصيرة المدى. ومقاومة اغراء نجاحات مؤقتة يمكن أن تكون توطئة لفشل لاحق وضياع للأهداف بعيدة المدى مع الاستعداد للأنسحاب من المفاوضات إذا ما تم التأكد بأنها لا تسير في أتجاه تحقيق الأهداف والمصالح المرجوة.

٣. التحلي بالهدوء والثقة بالنفس، وضبط الاعصاب وروح التفاؤل، فالتفاؤل أحد أهم أسلحة الدفاع التفاوضي التي يتم من خلالها معالجة أي اختراق من جانب الخصم، ولا بد من نشر روح التفاؤل لدى اعضاء الفريق التفاوضي والمحافظة على التوافق النفسي والاتزان العاطفي، وهو يحمي المفاوض من خطر الوقوع فريسة للانفعال المخطط من الطرف الآخر الذي قد يستغل الظرف ويدفع بكمية من المعلومات غير الصحيحة بهدف التضليل.

٤. العمل على تفهم حاجات الطرف الآخر، والتعامل معه من موقع قوة، فالمفاوض الناجح يصبح أكثر فعالية عندما يدرك نقاط قوته ويستخدمها بطريقة ذكية، مع ضرورة عدم الاستخفاف بالآخرين، لأنهم قد يمتلكون القوة التي يمكن أن تكون كافية لجعلهم في وضع يستطيعون فيه استخدام الرد المناسب، لذا ينبغي احترام حقهم في اختيار أدواتهم التفاوضية بحرية.

٥. الاستعداد للمفاوضات بصورة جيدة واتقان كيفية الاستفادة من ردود أفعال الآخرين، ويفضل عدم التفاوض إذا لم تتوفر الاستعدادات الكافية، وعدم الافصاح عن ذلك بل اللجوء الى وضع الشروط والعقبات التي تحول دون الجلوس الى مائدة المفاوضات، وإذا ما حصل إجبار على التفاوض دون

---

[٢٣] المصدر نفسه، ص ص ١٩٣-١٩٤

[٢٤] لمزيد من التفصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ص ٧٣-٨٩

استعداد، فيمكن في هذه الحالة استخدام تكتيكات كسب الوقت والتسويف التي تكفل ارجاء جلسة المفاوضات.

٦. اخضاع أية مبادرة أو اقتراح يتقدم به الطرف الآخر أثناء العملية التفاوضية للتقييم والتحليل، ولا ينبغي التسرع في البت بأمر مشكوك فيه، ولا الاستسلام لضغوط من شأنها التأثير لاتخاذ قرارات متسرعة.

٧. ينبغي التعامل مع الطرف الآخر بوصفه طرفا قويا ولكن من الممكن التغلب عليه، مع ضرورة الحذر من لجوء الطرف الآخر الى استخدام "استراتيجية الضعيف" بهدف الخداع والمناورة.

٨. اعتماد مبدأ السرية والحرص على عدم كشف الدوافع والأهداف دفعة واحدة، إذ أن شيئا من الغموض يعد مفيدا لتشتيت جهود الطرف الآخر بين اكتشاف المجهول والتفاوض.. ويقتضي هذا المبدأ عدم كشف جميع الاوراق عند الجلوس الى مائدة المفاوضات، وكلما كان حاجز عدم المعرفة سميكا يكون الطرف الآخر عرضة للخداع، وقد يسير بخطوات تصب في مصلحة خصمه دون أن يدري.

٩. تهيئة الطرف الآخر وإعداده نفسيا لتقبل الاقتناع بالرأي الذي تتبناه، ومن المفيد اللجوء الى ترديد أسم من تحاوره بمزيد من الاحترام اثناء الحديث معه، واشعاره بأهميته وأهمية آراءه وابداء الاهتمام بالهوايات والموضوعات التي تهمه، وتجنب توجيه النقد إليه، وامتداح تفوقه وتميزه ونجاحه، والتركيز على المكاسب المشتركة المتوقعة من الاتفاق..

١٠. اعتماد صياغات واساليب منطقية في طرح الافكار والموضوعات التي يتم التفاوض بشأنها، والتمتع بدرجة عالية من اليقظة والحذر إزاء محاولات أو مناورات الطرف المقابل، والعمل على تجديد طرق واساليب التفاوض.

١١. ضرورة توفر عنصر الانسجام بين اعضاء الفريق التفاوضي، والحرص على أن تعقد المفاوضات وجها لوجه لرصد واستقراء ردود افعال الطرف المقابل، مع تجنب المفاوضات على الهاتف أو عبر المراسلات، ومحاولة التعرف على صاحب السلطة في الطرف الآخر، فقد لا يكون المتحدث هو صاحب السلطة.

١٢. المفاوض أو رئيس الفريق التفاوضي هو أنسب الاشخاص لشرح قضيته وإثارة الاهتمام الحقيقي بشأنها، لذا لا يفضل ارسال من ينوب عنه.

١٣. ينبغي أن يكون المتفاوض ذا آذان صاغية ويتحلى بالحكمة، ولديه القدرة على اقتناص الحقائق والمعلومات، ومراقبة سلوك اعضاء الفريق الخصم وتصرفاتهم، فالمعلومات المتجمعة من عملية الرقابة يمكن أن توفر مصدرا جيدا للمعلومات.

١٤. عدم الانبهار بنجاح الأخرين، إذ ربما يكون ذلك نتيجة لعوامل خارجية، وقد يقتضي الأمر تعديل الخطة، والتحقق مما يدلي به الطرف الآخر من معلومات في جلسات المفاوضات فقد تعوزها الحقائق الثابتة، وربما تنطوي على التضليل أو المناورة وذلك بهدف الارباك وضياع جدوى العملية التفاوضية.

١٥. يفضل الذهاب الى جلسة المفاوضات في وقت مبكر لاستطلاع الموقف وتقيمه، فالذهاب المبكر يتيح فرصة التمتع بالهدوء قبل لقاء مفاوضي الطرف الآخر، والزام اعضاء الفريق التفاوضي بحضور الجلسات التفاوضية، فغياب أحد أعضاء الفريق التفاوضي عن جلسة قد يجلب المتاعب، ويقلص من قدرات وطاقات الفريق التفاوضي، ويؤثر على مركز رئيس الفريق، خاصة إذا كان مناقشة أحد الموضوعات تقع في صلب اهتمام أو أختصاص العضو المتغيب.

١٦. الابتعاد عن التردد، فالتردد يضعف من الموقف التفاوضي وعندما يعمل أحد الأطراف على تغيير الموضوع أو يحاول تجنب القضية المطروحة يعني أن الطرف الثاني لديه فرصة لاستثمار الموقف وعليه اقتناصها بذكاء وحنكه.

١٧. يفضل اختتام الجلسة التفاوضية بملاحظة ايجابية بغض النظرعن نتيجة هذه الجلسة، إذ أن لكل جلسة فائدة لكل شخص شارك فيها.

١٨. ينبغي التعاون بقدر من الايجابية عند مناقشة مشكلات الآخرين لأن ذلك قد يسهم في تحقيق قدر من المكاسب، ولا يعد من الحكمة بدء الحوار التفاوضي بجملة استفزازية أو بنظرة عدوانية أو بإثارة مشاكل قديمة ومستعصية، إذ قد ينعكس ذلك على الطرف الآخر ليصبح أكثر تشددا بل قد يدفعه ذلك الى الانسحاب من المفاوضات واللجوء الى وسائل عنيفة لحل النزاع التفاوضي.

١٩. يفضل تجنب مناقشة موضوعات مثيرة للجدل لأنها غالبا تعيق التوصل الى نتائج تفاوضية مرضية، وعدم التركيز على أخطاء الآخرين بهدف احراجهم، ويستحسن الانتقال الى موضوعات أخرى وذلك كفيل بكسب احترام الآخرين.

٢٠. مراعاة عدم الاستطراد في توضيح افكار لا صلة لها بالموضوع، كما أن الاقتصاد في الكلمات يساعد الآخرين على فهم ما قيل، ويسهم في توفير الوقت.

٢١. الاهتمام بالآخرين من خلال تعليقات شخصية محببة، والمتفاوض الناجح هو من يدرك أمزجة الآخرين، ولا يسرف في الضغط عليهم، بل على تشجيعهم للحديث عن انجازاتهم الشخصية مع ادراك ما يحبونه ويكرهونه، والتخطيط لكيفية الإفادة من ذلك. فكل موقف تفاوضي يختلف عن الأخر، وبالتالي ينبغي التخطيط بدقة لإدراك المتغيرات والسيطرة على المواقف المستجدة، ودفع الآخرين لإدراك ما يفيد بأنك تقدر التضحيات والتنازلات التي قد يضطرون الى تقديمها.

٢٢. ضرورة إدراك أنه من اليسير جعل الناس يغيرون سلوكهم بدلا من أن يغيروا مواقفهم، وعندما يتغير السلوك تتغير المواقف تدريجيا. فالسلوكيات التي تعزز ايجابيا تنزع الى الثبات والاستمرار، أما التي تعزز سلبيا فتنزع الى الاختفاء.

النوع الثاني : مبادئ تتعلق بنظام العمل في المفاوضات

ويتمثل ابرزها فيما يلي:

١. إن محاولة تغيير بنود الاتفاقية التي تم التوصل إليها توا، قد يهدد المفاوضات الناجحة بالفشل.

٢. عندما يعمل اعضاء الفريق التفاوضي معا فأن كل عضو لا بد أن يسير وفق الخطة الموضوعة بألتزام ذاتي، وأن جميع أعضاء الفريق يكمل بعضهم البعض.

٣. الحرص على اشاعة اجواء الثقة المتبادلة وحسن النية، بخاصة مع بداية الجلسة التفاوضية، وفي حالة عدم التأكد فلا ضرورة للإجابة ويفضل ارجاءها، إذ أن العودة لتصحيح ما تمت الاجابة عنه خطأ يضعف الموقف بشكل كبير.

٤. المحافظة على حسن المظهر واللياقة وكياسة السلوك في اثناء جلسات التفاوض، وعدم التعجل والمبالغة في اختزال المهمة التفاوضية، لأن ذلك قد يؤدي الى نسيان بعض الاشياء التي ربما تكون مهمة.

٥. القناعة بالرأي قبل اقناع الآخرين به، والاستعداد للمفاوضات بشكل جيد لأن ذلك يعزز من الثقة بالنفس ويجعل الآخرين أكثر تهيبا.

٦. تأليف الفريق التفاوضي بحيث يكون مساويا للفريق الأخر، واختيار اعضاء الفريق الآخر بعناية، وعدم اختيار اشخاص لا تدعو الحاجة إليهم.

٧. ضرورة التنبه الى عملية ترتيب المكتب، فقد يعمد الطرف المضيف الى ترتيب جلوس ضيوفه في مواجهة الشمس أو أمام ضوء ساطع، وينبغي ادراك حقيقة أن الطرف الآخر غير مستعد لتقديم المعلومات التي تريدها ويحاول اضعافك ولا ينبغي التوقع دائما ممن يخطيء أن يبادر الى الاعتراف بذلك.

٨. الحذر من الشخص المداهن، أو المسوف، فبعض المشاركين قد يتطوعون إعطاء معلومات إضافية ثم يماطلون في ذلك، والحذر من التمويه والتضليل، بمعنى عدم الافراط في منح الثقة للطرف الآخر، والمحافظة على قدر عال من السرية بحيث لا تدع الطرف الآخر يطلع على ما تعده من تقارير، فمعظم الناس فيهم ضعف خاص ويستهويهم الحديث عن موضوع معين، وبالتالي فمن المناورات الشائعة التحدث معك في هذا الموضوع في مرحلة مبكرة من المفاوضات.

٩. تحليل دوافع من يفتعل الغضب، فبعض اعضاء الطرف الآخر ربما يتفوه بكلمات غاضبة لحملك على فقدان توازنك، فإحدى المناورات التي يمكن أن يواجهها مفاوض ما، هي محاولة سحبه الى مناقشات من شأنها معرفة الكثير عنه وعن عمله ويمكن أن تستخدم هذه المعلومات في غير مصلحته.

١٠. ضرورة تفحص بنود الاتفاقية التي تم التوصل إليها، ولاسيما إذا قام بصياغتها الطرف الآخر ، فحتى لو حققت نتائج جيدة أثناء الجلسات التفاوضية، فأن الأمر يمكن أن يتغير إذا ما دست بنود أو عبارات الى الاتفاقية وهي لا تتفق مع مصلحتك أو تتعارض مع ما أتفق عليه خلال العملية التفاوضية، ودع الطرف الآخر يدرك إن هذه المفاوضات قد تؤدي الى تطوير علاقة ثنائية، ودعه يدرك أن هذه المفاوضات لا تمثل الفرصة الأخيرة.

رابعاً: المهارات التفاوضية الأساسية[٢٥]

١. مهارة جمع وتحليل واستخدام المعلومات.

لا بد من الاشارة هنا الى اهمية ومكانة المعلومات في الحياة المعاصرة، وهناك من يرى أن المعلومات هي السلطة لأنها تعين على معرفة ما يجري وأهم من ذلك ما سيحدث، وهي بذلك توفر لمن يمتلكها سلطة واسعة[٢٦]، ونحن في عصر تبنى فيه

---

[٢٥] شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابوالتمن، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٣-٩٨

[٢٦] F. Forsyth, The Negotiator, Bantam Press Great Britain, ١٩٨٩, p.١٧

القرارات على المعلومات، وبدون المعلومات و المعلومات الدقيقة تحديدا، يصبح الرأي أو الحكم على الأشياء قائمةعلى الاجتهاد و التصور الشخصي.

أن المفاوضات بجوانبها المتعددة تستند وبصورة اساسية على المعلومات، ذلك أن هذه العملية تعتمد بدرجة كبيرة على مقدار المعلومات المتاحة و امكانية توظيفها في خدمة الاهداف التفاوضية[٢٧].

لذا يمكن القول لا مفاوضات بدون معلومات و أن المتفاوض الذي يجلس الى مائدة المفاوضات دون أن يطلع على المعلومات المتعلقة بمهمته التفاوضية، كالمحارب الذي يدخل ساحة القتال وهو اعزل، كما أن صواب الكثير من الأجراءات التي يتخذها المتفاوض يعزى في الغالب الى دقة المعلومات ذات الصلة بموضوع التفاوض، وتعتبر المعلومات وتنظيمها من أولى المهام الرئيسية في التفاوض.

والمتفاوض بحاجة دائمة الى المعلومات سواء كانت اقتصادية أو احصائية أو معلومات ذات الصلة بالخلفية التاريخية أو السياسية أو الاجتماعية للمسألة المتفاوض بشأنها. ويستفاد من تعدد مصادر المعلومات ودقتها، كما ان اسلوب طرح الأسئلة والاستفسارات خلال المفاوضات يعتبر مصدرا هاما آخراً لهذه الأغراض، وينبغي على المتفاوض الماهر إدراك فائدة تحضير الاسئلة الرئيسة، ويعرف ما هية المعلومات التي يريدها والطريق الافضل في السؤال عنها، والاسئلة البديلة للحصول على هذه المعلومات.

وتعتبر جلسات التفاوض سيما جلسة الافتتاح، على قصر أمدها مصدرا بناءً للمعلومات، ينبغي فيها على المتفاوض أن يستكشف وبسرعة عالية أية اشارة يمكن رصدها لدى الطرف الآخر اعتمادا على خبرته، ومهارته، واسلوبه التفاوضي لتكوين انطباعات محددة قد يكون لها تأثير كبير على المراحل اللاحقة التي سيتم فيها استخدام هذه المعلومات التي اتاحتها سلوكيات المفاوضات خلال تلك الجلسات. فيما يعتبر الاصغاء من احدى طرق الحصول على المعلومات المضافة خلال المفاوضات والتي تزيد من قوة المتفاوض[٢٨]، والتي يفترض أن تتقن بصورة صحيحة و ايجابية كالنظر الى عيني المتحدث وتشجيعه على الاستمرار بالحديث.

٢. مهارة الاتصال وتبادل المعلومات.

---

[٢٧] Otomar J. Bartos, Process and Dutcome of Negotiations N.Y. Columbia University Press, 1974, p.289

[٢٨] انظر:

Gary Karrass, Negotiate To close How To Make More Successful Deals, London, William Collins and Co. Ltd, 1986, p.p. 75-76 Scott, Opcit,p11

الاتصال هو الظاهرة المركزية في المفاوضات[٢٩]. ونظرا لأن المفاوضات تمثل عملية تنطوي على تبادل الآراء والرغبات والاهتمامات، فأن هذا التبادل لا يمكن أن يحدث دون حدوث الاتصال بين الافراد[٣٠]، فالاتصال فن من فنون التفاوض بل هو أكثر العناصر أهمية في فنون التفاوض، ذلك أن المفاوضات تهدف الى اقناع الطرف المقابل بوجهة نظرك والوصول الى اتفاق، لذا فأن الاتصال مهارة تفاوضية أساسية يتّم بواسطتها تبادل المعلومات بين أثنين أو أكثر من الافراد، تعتمد على الاسلوب الذي يطور فيه المتفاوض، من حيث الاستخدام والتأثير قدرته على الاتصال الفعال[٣١].

لهذه الاسباب اولى العديد من المختصين بالمفاوضات أهتماما كبيرا بعملية الاتصال، وغدا ينظر الكثير منهم الى المفاوضات على أنها عملية اتصال وتفاعل بين طرفين أو أكثر في المسعى من أجل الوصول الى اتفاق ما على المسائل المطروحة على مائدة التفاوض، فشكل التوقعات "Expectations " تحددها طبيعة الاستنتاجات التي يتوصل اليها المتفاوضون، وحيث أن عملية صنع القرار في المفاوضات تعتمد على درجة التقارب بين توقعات اطرافها، فأن الاتصال يصبح العملية التي يتم من خلالها تحقيق هذا التقارب أو الالتقاء بصيغة الاتفاق[٣٢].

ولغرض تحسين الاتصال بين الاطراف يقترح سكوت "Scott" عدد من الخطوات العملية، من بين أهمها:

أ. خلق المناخ الودي والملائم.

ب. عرض المعلومات بصورة مبسطة.

ج. الاستفادة من وسائل الاتصال غير الشفاهية.

د. الانصات بصورة جيدة والتركيز وتسجيل الملاحظات وطلب التوضيح والتحقق من الاستلام بصورة صحيحة.

وتزداد الحاجة الى اعتماد اساليب أكثر تطورا وتأثيرا عندما تصبح عملية الاتصال أكثر حساسية ودقة حسب نمط ومراحل المفاوضات

٣. مهارة اليقظة والتركيز خلال المفاوضات

إن مهارة اليقظة والتركيز لدى المتفاوض تعني مدى استطاعته في أن يركز على سير المفاوضات، ويلخص نقاط الاتفاق واوجه الاتفاق سيما في المفاوضات الطويلة،

---

[٢٩] Cary Karrass, Op. Cit, p.٥٦

[٣٠] Betty S; Murphy, Negotiators Made, Note, Not Born, USA, NRECA, Manngement Quarterly, Vol ٢٧, Winter, ١٩٨٦, p.p. ٢٦-٢٩

[٣١] G. Lewiss, Communication,N.Y.John Willey Cons.,Inc,١٩٧٥,p. ١٥

[٣٢] شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن مصدر سبق ذكره، ص٧٧

وجوهر موضوع التفاوض قيد النقاش ولفترة طويلة ومتعبة في أغلب الاحيان، وهناك من يرى أن هذه المهارة كقدرة تنعكس في طريقة تفكير المتفاوض تجاه الحالة التي قد تنشأ وفي اختياره للأساليب العملية لمعالجتها بحيث تتم هذه العملية خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا على طاولة المفاوضات، أو هي الأستجابة السريعة الى أي تحد متوقع أو حاصل فعلا خلال المناقشات الجارية، كما أن مفهوم اليقظة يستند بصورة أولية على التصور الشخصي الذي يعتمده الافراد كأساس في تصور التوقعات والتنبؤ بها وتفسيرها، وهناك من يعطي بعدا زمنيا لتكون اليقظة عند الافراد باعتبار أن اليقظة في الحاضر هي عملية انعكاس وتفسير للماضي وتوقع المستقبل، ويعزى ذلك الى أن ما يرغب به الفرد محكوم بماضيه ومستقبله وبنفس القدر بالظروف السائدة وترتكز هذه العملية على عناصر، مثل قدرة الفرد على تفسير المواقف ومقارنتها مع قيم الآخرين والتغيير البيئي وكذلك إدراك الاتصال بما حوله[٣٣].

لذا فأن اليقظة والتركيز مهارة معرفية وإدراكية. معرفية في كونها قابلة للخلق والتطوير والتدريب، وإدراكية في كونها تعتمد على مدى وعي الفرد واستجابته لعوامل توافرها واستشعارها عند الحاجة. واليقظة عند المتفاوض أداة لتحقيق حالة ايجابية خلال عملية التفاوض تنعكس في الفعل الارادي البديهي والفراسة وحسن التبصر في اخراج الاستجابة بالشكل الموضوعي لصيغة الحاجة المطلوبة من الطرف المقابل وبدونها لا يمكن للمتفاوض أن يعبر عن المواقف المطلوبة، كما أنها من جانب آخر صفة لازمة وركن اساسي من اركان المفاوضة الناجحة[٣٤].

٤. مهارة الالمام بمعارف متنوعة ذات صلة بالتفاوض.

تجري المفاوضات على اختلاف أنواعها وسط بيئة لا تجد الأطراف المشاركة مناصا من الأخذ بتأثير جوانبها المتعددة بالحسبان، ونظرا لأن المفاوضات هي حوار بين طرفين أو أكثر، حول موضوع ما تحت ظروف زمانية ومكانية معينة تحكمه وتنظمه مجموعة من المعطيات والمحددات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، ويمثل كل طرف فيها مزيجا من العناصر الفنية والاقتصادية والسياسية والادارية، عليه فأن الأمر يفرض على المتفاوض الإلمام بهذه الجوانب لتمنحه قوة وقدرة على التحليل والربط فيما بينها واستحضارها على مائدة المفاوضات[٣٥].

وتتمثل أهم نواحي عمل المتفاوض في الاهتمام بالفروق القومية والاقليمية، وأن يكيف خططه واساليبه التفاوضية لتلائم مع توجهات الطرف الثاني الجالس أمامه.

---

[٣٣] المصدر نفسه، ص ٨١

[٣٤] المصدر نفسه، ص ص ٨١-٨٢.

[٣٥] Kapoo, op cit, p.p. 3-4

وهذا جانب من الاهتمام الذي يجب أن يرعاه المتفاوض وإلا لن تكون توقعاته وافتراضاته ملازمة لطريق الصواب، ويجب ألا يفترض المتفاوض بأن الطرف الآخر يفكر كما يفكر هو، أو أنه يشاطره القيم والاعتبارات كما يؤمن بها هو، أو أنه إجمالا سيتصرف كما يتصرف هو.

وفضلا عن ذلك ينبغي على المتفاوض إدراك أهمية وتأثير مكونات البيئة الخارجية بأعتبارها جوانب أساسية مكملة لعملية التفاوض واستحضارها بصورة دائمة على مائدة المفاوضات.

وبعبارة أخرى، أن عملية المفاوضات بطبيعتها وجوانبها المتعددة تتطلب من المتفاوض أن يكون موسوعيا من حيث الإلمام بالمعارف المتنوعة ذات الصلة بالتفاوض فضلاً عن مجال اختصاصه الدقيق، وأن الإلمام بهذه المعارف من شأنه أن يتيح للمتفاوض المرونة في التعامل مع المواضيع المطروحة، والقابلية في الحكم على الأمور بكفاءة وثقة عاليتين.

خامساً : مهارة اعتماد الاستراتيجية المناسبة والمناورة والتكتيك.

يعد اختيار الاستراتيجية المناسبة والتكتيكات الضرورية لتحقيق الأهداف المرغوبة، مهارة أساسية تهدف الى تسليح المتفاوض بالوسائل والاساليب التي تجعله قادرا على مقابلة الطرف المقابل وتحركاته، والتجاوب معه أو معارضته عندما يتطلب الأمر ذلك[٣٦].

أن الاستراتيجية هي خطة العمل الاساسية المعتمدة لأنجاز هدف معين، أما التكتيكات فهي الوسائل التي يتم بواسطتها تنفيذ هذه الخطة، وبمعنى آخر فأن الاستراتيجية هي عملية التخطيط للمفاوضات وتوجيهها نحو أنجاز الاهداف، أما التكتيكات فتتصل بالحركات والمناورات المعتمدة في تنفيذ الاستراتيجية[٣٧].

وهناك من يؤكد الارتباط الوثيق لكل من الاستراتيجية والتكتيك مع التخطيط، ثم يعرف الاستراتيجية على أنها التخطيط للأهداف البعيدة المدى، أما التكتيك فيتعلق بالمناورات والأساليب المعتمدة لتحقيق هذه الأهداف[٣٨]. وعليه فأن الاستراتيجية هي الخطة العامة والمحددة لأهداف التفاوض، وأن التكتيكات والوسائل هي الأدوات، أو المناورات التي تعتمد لتنفيذ الاستراتيجية المرسومة. ويعتمد أختيار المتفاوض للاستراتيجية الملاءمة ووسائلها على تحديده للأهداف، ذلك أن المتفاوض لا يمكن أن

---

(٣٦) السعيد السيد شلبي، مصدر سبق ذكره، ص٤

(٣٧) **K.S. Menon Purchasing and Invertoy Meer Inventory control India, A.H. wheeler and company Ltd., ١٩٧٩, p.١٣٦**

(٣٨) **Gary Karrass, Op. Cit, p.p. ١٤٩-١٩٢**

يقوم بتحضير الخطة حسب، ويجلس الى طاولة المفاوضات في عالم اليوم دون أن يعرف هو ومنظمته الى أين يرغبان التوصل ولماذا[٣٩].

سادساً : مهارة اتخاذ القرار التفاوضي

أن عملية صنع القرار في المفاوضات هي ليست من أجل صناعة قرار واحد ولكنها تشتمل على سلسلة من القرارات المتعاقبة والمترابطة إزاء جميع الاجراءات والخطوات التي يقدم المتفاوض عليها خلال المراحل المختلفة لعملية التفاوض.

وهناك من يعتقد أن من الضروري تطوير اتجاهات أفضل لفهم عمليات أتخاذ القرار في المفاوضات بدلا من الوصف البسيط القائم على كيفية اعتماد المشاركين فيها على العقلانية "Rationality " في صنع القرارات. إذ أن أخطاء المتفاوضين قد أثبتت لماذا يجب اعتبار المفاوضات مجالا للأجتهاد الشخصي وصناعة القرار، وتوسيع مبادئ البحث في النظرية السلوكية للقرار.

كما أن تطوير اطار نظري لإدراك المتفاوض في هذا المجال من شأنه أن يقدم أكثر من تفسير لأحتمالات الأخطاء المصاحبة لأسلوب الاجتهاد الشخصي في اطار مفهوم جديد.

ويمكن القول بأمكانية ايجاد اسلوب جديد لتحسين فعالية المفاوضات من خلال تحسين عملية صنع القرار لدى المتفاوضين، ويركز العديد من الباحثين في محاولاتهم لتطوير فهم أفضل لدى المتفاوض للعناصر والمتغيرات الداخلة في عملية صنع القرار التفاوضي على مسائل مثل : تقدير الاحتمالات، اساليب حل المشاكل، تطوير البدائل، اساليب التأثير في العلاقات التفاوضية، تطوير كفاءة الاعتماد على الاجتهاد الشخصي، القدرة على التنبؤ، الصلاحية، تحديد الأهداف، المعلومات، مستويات الطموح، تمييز استراتيجية الطرف الآخر، المرونة والتخطيط. التفاعل والتركيز لاستيعاب المشاكل المطروحة كجوانب لها تأثيراتها في عملية صنع القرار التفاوضي ، واهميتها في مساعدة المتفاوض على فهم أفضل لهذه العملية[٤٠].

---

[٣٩] Ibid, opcitt, p.160

[٤٠] شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن، مصدر سبق ذكره، ص١٠٣.

سابعاً : مراحل المفاوضات

تأخذ المفاوضات على الدوام طابعا او شكلاً ديناميكيا[٤١] ويحتاج المتفاوض خلال العملية التفاوضية الى ما يمكن تسميته بنسيج المفاوضات " Fabric of the Negotiation"[٤٢] وقد تفرض الطبيعة الخاصة لبعض انواع المفاوضات ترتيباً معينا للمراحل التي تمر بها، ويبقى الهدف هنا هو تحديد بعض الجوانب المرحلية التي يتكرر حدوث هذه النشاطات خلالها من نمط تفاوضي لاخر وبشكل عام.

بالاضافة الى اعمال التخطيط التحضيرية التي تتعلق بتحديد الاهداف، والاستراتيجيات، تتضمن المفاوضات-بحسب العديد من الكتاب والمختصين-خمس مراحل هي[٤٣]:

١. **التعرف على حاجات الطرف الاخر وتوقعاته من التسوية الحقيقية.**
٢. **بناء التوقعات:** ويسعى المتفاوض خلال هذه المرحلة الى ايجاد شيئاً من التعارض في موقف الطرف الاخر، وذلك من خلال تقديم معلومات واقعية تناقض ما ادلى به الطرف الاخر.
٣. **ايجاد الحركة:** يحاول المفاوض الفعال خلال هذه المرحلة حمل الطرف الاخر على تقديم تنازلات من اجل تحريك المفاوضات، واذا كان الوضع المثالي هو ان يبدأ الخصم بتقديم تنازلات مهمة، فأن المتفاوض الفعال يلجأ الى تقديم تنازلات قليلة الاهمية بالنسبة له.
٤. **التوصل الى اتفاق:** بعد انتهاء المفاوضات تلجأ الاطراف المتفاوضة الى كتابة الاتفاقية التي تم التوصل اليها.
٥. **مراجعة الاتفاقية:** ان مراجعة الاتفاقية بعد فترة معينة من بدء التنفيذ تتضمن الالتزام بها.

ويحدد " Scott " هذه المراحل كما يلي[٤٤]:

المرحلة الاولى: الاستكشاف Exploration

المرحلة الثانية: الدعوة او اعلان الموقف Bidding

المرحلة الثالثة: المساومة Bargaining

المرحلة الرابعة: التسوية Settling

المرحلة الخامسة: المصادقة Ratifying

---

[٤١] Marsh, op cit, p.١
[٤٢] Bill Scott, op cit, p.٣٥
[٤٣] انظر: نادر احمد ابو شيخة، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥. وكذلك:
Donald B. Sparks, The Dynamics of Effective Negotiation Gegliation, co. p. ١٩٨٢) p.p.٣٩-٦١
[٤٤] Bill Scoott , op cit , p.٢٦ .

ففي المرحلة الاولى، يتم تعريف او تمييز الانشطة التي تحدث فيها وهي: بلورة وفهم طرفي التفاوض لاحتياجات احدهما للاخر، وفي المرحلة الثانية يقوم احد الطرفين او كلاهما، بتقديم عرضه الخاص لكل المسائل المزمع التفاوض بشأنها. اما في المرحلة الثالثة (المساومة) فيقوم كل طرف بالتفاوض على النحو الذي يحقق افضل المزايا، ومع تطور عملية المساومة تتاح لحظات يكون عندها كل طرف قد ادرك بأن هناك شبه اتفاق مطروح على مائدة المفاوضات، مما يؤدي الى الشروع بالمرحلة الرابعة (التسوية) للقضية الاساسية او القضايا المطروحة. وتأتي بعد ذلك عملية المصادقة على الاتفاق وهي المرحلة الخامسة وتتم عادة تحريرياً وفي بعض الاحيان تصحبها تفاصيل قانونية.

وهناك من يذهب في تقسيم المراحل التفاوضية الى التأكيد على مرحلة اساسية اخرى، وهي تقييم المفاوضات كمرحلة اخيرة تؤثر على مرحلة الاعداد لمفاوضات لاحقة او اعادة المفاوضات[٤٥]. وفي اطار هذا الوصف تقسم الباحثة "أميمة الدهان" مراحل المفاوضات كما يلي[٤٦]:

(مرحلة الاعداد للمفاوضات)

(مرحلة اجراء المفاوضات)

(مرحلة انهاء المفاوضات)

(مرحلة تنفيذ الاتفاق)

(مرحلة تقييم المفاوضات)

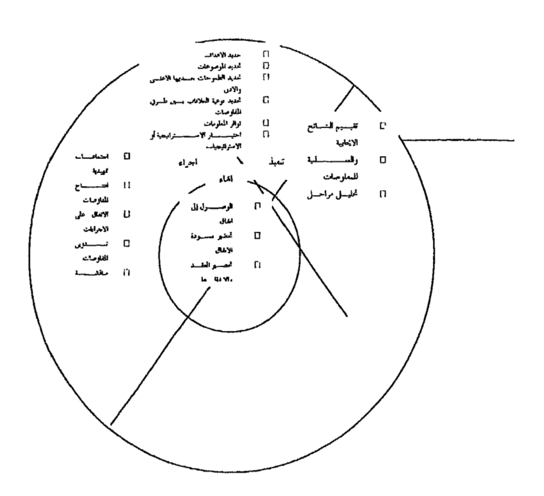
وترى الباحثة ان كل مرحلة من هذه المراحل تتألف من عدد من الانشطة المختلفة، وتؤثر كل مرحلة على المرحلة او المراحل التي تليها. وقدمت شكلا توضيحيا لادارة المفاوضات مبنيا على اساس هذه المراحل والانشطة التي تتخللها وكما يلي[٤٧]:
شكل (رقم ١) يوضح مراحل المفاوضات والانشطة التي تتخللها:

---

[٤٥] شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن: مصدر سبق ذكره، ص٨٥

[٤٦] اميمة الدهان، ادارة المفاوضات وتنمية مهاراتها في المنظمة. مجلة دراسات، المجلد الثالث عشرة، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٨٦، ص ص ١٣٢-١٣٣

[٤٧] المصدر نفسه، ص١٣٣



وهناك من الاساتذة والباحثين من يرتأي تبويب مراحل المفاوضات كما يلي[٤٨]:

المرحلة الاولى: جمع البيانات وتحليل واستخدام المعلومات

المرحلة الثانية: الاتصال وتبادل المعلومات

المرحلة الثالثة: اعتماد الاستراتيجية المناسبة والتكتيك والمناورة

المرحلة الرابعة: اتخاذ القرار التفاوضي الكفوء

المرحلة الخامسة: المتابعة والتقييم.

ففي المرحلة الاولى يتم جمع البيانات الازمة الخاصة بالموضوع المتفاوض بشأنه، وكذلك بشأن فريق مفاوضات الطرف المقابل، من حيث اعضاءه، المعلومات الشخصية، ميولهم... وتلي هذه المرحلة عملية الاتصال الفعلي بدءاً من المراسلات الاولية واللقاءات التي تتم على مائدة المفاوضات وخارجها واختيار وسائل الاتصال الملاءمة الشفوية والمكتوبة وحتى الاشارات والتعابير المقصودة، فضلاً عن المعلومات التي يمكن حجبها والممكن اعلانها على الطرف المقابل وفي أي مرحلة خلال عملية التفاوض. اما فيما

---

[٤٨] نقلاً عن شوقي ناجي جواد، عباس غالي ابو التمن، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٤-٦٧

يخص اعتماد الاستراتيجية المناسبة والتكتيك والمناورة فهي عملياً تهتم بكيفية تحقيق الاهداف المرسومة، ولكون المفاوضات عملية تشتمل على سلسلة من النشاطات المتعددة فسوف تكون هناك حاجة مستمرة لاتخاذ قرارات مختلفة. ولكن المقصود هنا هو سلسلة القرارات المتخذة وصولا الى القرار التفاوضي الاخير بشأن التوصل الى اتفاق يحقق الاهداف المرغوبة وعلى نحو يلبي او يخدم المصالح المشتركة لاطراف المفاوضات. وان هذه الاهداف تبقى غير ممكنة التحقيق دون متابعة فعالة وتقييم، وبعبارة اخرى، ان الحاجة الى المفاوضات سوف تتكرر مستقبلا مما يستدعي ضرورة تقيمها، سواء كان هذا التقييم لمعرفة مدى تحقق الاهداف المرسومة، او للاستفادة منها في مفاوضات لاحقة.

وينبغي الاشارة الى ان اصحاب هذا التبويب قد اشاروا الى المسألتين التاليتين:

المسألة الاولى: ان هذا التقييم لا ينفي طبيعة التداخل الحتمي او المنطقي بين مراحل عملية التفاوض.

المسألة الثانية: يتداخل مع المراحل الخمسة اعتباران هامان:

الاول: هو ضرورة اليقظة والتركيز خلال جميع مراحل عملية التفاوض.

والثاني: هو ضرورة الالمام بكل الجوانب المعرفية ذات الصلة بالتفاوض وموضوعه.

وطبقاً للهدف التفاوضي يحدد المختصين[٤٩] الانواع التالية للتفاوض:

١. تفاوض من اجل اتفاقيات او تعهدات او ترتيبات قائمة بين الاطراف التفاوضية، ويكون المحرك الاول في هذا النوع من التفاوض هو ان انتهاء الاتفاق او التعهدات سيؤدي الى تأثير سلبي لاحد اطراف التفاوض او لجميع الاطراف.
٢. تفاوض من اجل تطبيع العلاقات، ويقصد به اعادة تأسيس علاقة دبلوماسية او انهاء موقف.
٣. تفاوض لاجل تغيير اوضاع ما لصالح طرف ما ويستهدف هذا النوع من التفاوض تغيير الاوضاع لصالح طرف ما على حساب طرف اخر، ويقوم هذا التفاوض على التهديد والقهر والاجبار.
٤. التفاوض الابتكاري، ويقصد به احياء علاقة جديدة وتغيير طبيعة العلاقات بين الاطراف التفاوضية.

---

[٤٩] نادر احمد ابو شيخة، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٢-٣٣

سادساً: خصائص المفاوضات[٥٠].

١. المفاوضات عملية تبادلية تقوم على الأخذ والعطاء بين طرفين أو أكثر، وعلى التوازن النسبي في قوى اطراف التفاوض.

تسعى الأطراف المتفاوضة التوصل الى نتيجة مقبولة أو مرضية لتسوية القضية قيد البحث (المتنازع عليها) ، وغالبا يأمل المتفاوض أن يتحرك الطرف المقابل من موقفه بأتجاه موقف الطرف الآخر، والعكس صحيح. وقد يتضمن هذا التحرك تقديم تنازلات، وقد يتضمن تعديلا أو تغييرا في أهدافه، لذا فأن فشل التقيد بفلسفة "المقابل" ضار بفرص نجاح المتفاوض.. ووفقا لمنهج ربح/ربح يتم تركيز الاهتمام على القضية موضع التفاوض، فالمفاوض الماهر يجب أن يفاوض بما يتناسب ومستوى القضية، ويعرف "المستوى" باهمية القضية فالمسائل الكبرى تتطلب مزيدا من الجهد والوقت، إذ يجب أن لا تعامل كل مسألة كالاخرى.

٢.المفاوضات علاقة اختيارية إرادية.

إذ لا ينشأ التفاوض ما لم تدخله أطراف التفاوض برغبتها ودون أرغام، بل عن اقتناع بأن التفاوض سيؤدي الى كسب لكل منهما، ويجري النشاط التفاوضي على مراحل، إذ يقدم أحد الاطراف مطالبه ومقترحاته، يلي ذلك دراسة الطرف الآخر لهذه المقترحات، ومن ثم قبولها أو رفضها أو تقديم مقترحات بديلة أو مضادة[٥١].

٣. تقوم المفاوضات أنطلاقا من وجود قضية أو مشكلة مهمة يسعى كل طرف من أطراف التفاوض من خلال التحاور والتفاعل والاقناع الى ايجاد حل لها أو التوصل الى اتفاق معين تلتزم به الاطراف المتفاوضة[٥٢].

فالتفاوض أياً كان نوعه، لا بد أن يدور حول قضية معينة أو موضوع معين يمثل محور العملية التفاوضية..، ومن خلال القضية التفاوضية يتحدد الهدف التفاوضي والاستراتيجيات والتكتيكات التفاوضية.

ويتمحور الهدف التفاوضي في الغالب حول القيام بعمل محدد تتفق عليه الاطراف التفاوضية، أو الامتناع عن القيام بعمل معين يتفق على عدم القيام به بين اطراف التفاوض أو تحقيق كلا الهدفين السابقين معا.

٤. يقوم الفريق التفاوضي بتنقية جدول أعماله من القضايا التي يمكن التعامل معها بأساليب أخرى غير أسلوب التفاوض.

---

(٥٠) لمزيد من التفصيل انظر المصدر نفسه،ص ص ١٨-٣١؛وكذلك Donald B., Sparks, op cit, p.p. ٣-١٣؛ وكذلك: د. حسن الحسن، التفاوض فن ومهارة، (عمان: المنظمة العربية للتنمية الادارية، سلسلة البحوث والدراسات، ١٩٨٩)، ص١٣.

(٥١) نادر احمد ابو شيخة المصدر السابق، ص٢٠.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٢١.

وذلك بتحليل جميع القضايا على أساس نتائجها المهمة، كذلك أن يجزئ القضية المتنازع عليها الى قضايا أو بنود صغيرة، ويوزع الوقت التفاوضي على هذه البنود بما يتناسب واهميتها، ويقوم بحذف ما هو غير قابل للتفاوض، أو ما ليس له صلة بأهداف القضية التفاوضية الرئيسية.

٥. عندما يجد الفريق التفاوضي إن صراع القيم يهيمن على القضية فأن لديه الخيارات التالية للتعامل معها(٥٣):

أ. ترك الطرف الآخر يعبر عن مشاعره، وعدم تحدي تلك المشاعر.

ب. ترك الطرف الآخر يعبر عن مشاعره، ثم تجاهل هذه المشاعر والمضي قدما في التفاوض، أو اقتراح استراحة من أجل تهدئة مشاعر الخصم، ثم استئناف المفاوضات.

ج. (محاولة) طرح قضية اخرى مشابهة وذات جاذبية، وفي الوقت المناسب بهدف استعادة فرصة حل القضية الاصلية.

د. عدم الاستسلام لموقف مبني على القيم، إذ أن ذلك يؤدي عادة الى مطالب كبيرة. أنه من الافضل اجهاض المفاوضات بدلا من الاستجابة لسلسلة لا تنتهي من المطالب غير الواقعية.

٦. لجميع المفاوضات نتائج.

قد تكون هذه النتائج ايجابية وقد تكون سلبية، ويتوقف ذلك على الاساليب المستخدمة للوصول الى تلك النتائج.

فمن النتائج الإيجابية، الحل أو التكيف Solution or Adjustment ذلك عندما يحصل كل من المفاوض وخصمه على ما يريدان، وفي حالات كهذه تأتي المفاوضات بسبب ضرورتها أو الحاجة إليها. وتعبير عن إدراك كل طرف منهما بأنه سيواجه بعض الصعوبات في تحقيق هدفه الاساسي المختلف عن هدف الآخر، ولذلك لا بد لكل منهما أن يعمل مع الآخر للتوصل الى اتفاق، وما يتم التوصل إليه من اتفاق يتم عادة تنفيذه.

وتتمثل النتائج السلبية في(٥٤):

أ. فرض الحل

قد يتمتع أحد الاطراف بقوة تسمح له أن يفرض الحل على الاخر دون تقدير لموقفه. ويعتبر استخدام تكتيك التهديد والاكراه ضربا من ضروب القوة، وقد يلجأ المفاوض الى التهديد بالقانون بشأن قضية متنازع عليها إذا لم يستجب الطرف الآخر

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ص ٢٤-٢٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٦ وما بعدها.

لمطالبه.. وقد دلت التجارب على أن الطرف المكره يستمر في البحث عن الطرق والوسائل لتعطيل تنفيذ الاتفاقية التي تم التوصل إليها، كما أن تحقيق الأهداف بالقوة طريقة تفاوضية قصيرة النظر.

وقد يتم فرض الحل من خلال إطالة الوقت لإنهاك الطرف الآخر فيضطر الى الاستسلام لأنه يدرك استحالة الأخذ بوجهة نظره أو لكي يصبح المتفاوض غير قادر على رفض شروط الطرف الآخر، وهنا لا تحل القضية أيضا بطريقة عادلة، إذ بمجرد أن يزول ضغط الوقت فالطرف المستسلم ربما يصبح قادرا على الاصرار على مطالبه.

أن فرض الحل يؤدي الى نتيجة ربح مقابل خسارة مما يؤدي الى عدم الرضى عن الاتفاق، وبالتالي الحاق الضرر بالعلاقة المستقبلية بين الطرفين.

ب.الاستسلام.

يحدث الاستسلام عندما يقتنع أحد الطرفين بأن اصراره في الحصول على ما يريد يكلفه خسارة أكبر من الخسارة التي تلحق به عند التنازل للطرف الآخر، فالنجاح أو الاصرار على المطالب له تكلفة عالية.

ج.الحل الوسط

تعين نتيجة الحل الوسط تنازل كل من المفاوض والطرف الآخر عن بعض أهدافه الصغرى، وربما عن بعض أهدافه الكبرى، وذلك من أجل ضمان تحقيق الأهداف الأخرى، فإذا ما كان أحد الطرفين معطيا فأن ذلك محاولة منه لتقليل خسارته.

إن لمستوى المهارة التفاوضية للأطراف تأثيرا كبيرا على محتوى نتائج الحل الوسط، وتتمثل نتيجة الحل الوسط عادة في أن يتقاسم الطرفان الكسب ولكن ليس من الضروري أن تكون حصص الكسب متساوية

أن فرص نجاح المفاوضات التي تتوصل الى اتفاق من خلال الحل الوسط كبيرة، ولكنها تتطلب متابعة أكبر مما يتطلبه الاتفاق الناجم عن فرض الحل أو التسوية.

د.المأزق

ينشأ المأزق عندما يأبى كلا الطرفين الاستمرار في الاتجاه نحو التسوية أو عندما يتخذ كلاهما موقفا دفاعياً عنيفاً، او عندما لا يرى كلا الطرفين اية فائدة من احداث تغيير يتسم بالتقدم في اتجاه التسوية، ويمكن ان ينشأ المأزق ايضاً اذا ما اعتقد كلا الطرفين انه قادر على انتظار تغيير موقف الطرف الاخر ويستخدم هذا التكتيك احياناً لتحويل المفاوضات الى المستوى التالي الاعلى في السلطة.

ثمة عدد من البدائل يمكن للمفاوض الذي يواجه مأزقاً ان يختار ما هو مناسب منها، اعتماداً على احتمالية نجاح كل بديل من هذه البدائل، ويمكن تحديد ابرزها فيما يلي[٥٥]:

(٥٥) المصدر نفسه، ص ص ٢٩-٣٠.

(أولا) إعادة توضيح القضية او النقطة النقاشية والتأكد من ان الطرف الاخر بات يدركها كما ينبغي لها ان تدرك.
(ثانيا) اخذ عطلة لتستأنف المفاوضات بعد ذلك.
(ثالثا) تقديم معلومات جديدة وتغيير هدف او صيغة القضية المسببة للمأزق.
(رابعا) طرح القضية جانبا لفترة مؤقتة ثم اعادة اثارتها بحيث يتفق الطرفان على ذلك حتى اذا ما اعيدت مناقشة القضية فلن يكون هناك خلاف على محتواها وهدفها.
(خامسا) ان طرح القضية جانباً اسلوب فعال من اجل نقل القضايا الى مكان انسب في جدول الاعمال.
(سادسا) استبدال الاشخاص بغيرهم وهذا ينبغي ان يتم باتفاق مشترك. ان هذا الاستبدال قد يحاصر استمرار انتقال ردود الفعل السلبية بين اطراف التفاوض التي اصبحت مزعجة لكلا الطرفين.
(سابعا) الكف عن التفاوض والانتقال الى الوساطة او التحكيم، لان اشراك طرف ثالث قد يتيح فرصاً للتقدم ما دام الطرفين متمسكين بموقفهما.

المداخل التكاملية لاقطار مجلس التعاون العربي

الاستاذ المساعد الدكتور
نايف عبد الله العزاوي
كلية الادارة الاقتصاد - الجامعة المستنصرية

المقدمة

كان للجهود الكبيرة التي بذلت من قبل اقطار مجلس التعاون العربي، الاثر الكبير في السير نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين العراق-مصر-الاردن-اليمن وصولاً لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود من قبل الجماهير العربية في وطننا الكبير. فأنه من المهم الدراسة والمقارنة مع تجارب العالم التي سبقتنا في هذا المضمار لاستخلاص الدروس والحلول التي تخدم اهدافنا الكبرى والابتعاد كلياً عن تقليد هذه التجارب والانظمة التكاملية الاخرى التي سبقتنا في هذا المضمار، فالذي يصلح للاقطار الاخرى لا يمكن ان يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في اقطار مجلس التعاون العربي، كما ملاحظ في هذه التجارب، تجربة السوق الاوروبية المشتركة والتي اعتمدت اساساً على عوامل آلية السوق والتجارب المجموعة الاشتراكية التي اعتمدت التخطيط المركزي وتجربة مجلس التعاون الخليجي بين اقطار دول الخليج العربي الست وتجربة الاتحاد المغربي بين الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا وما يهمنا نحن العرب ان لا نتجذب ولا نقلد الغير لان ظروف المنطقة العربية وخصائصها تختلف اختلافاً كبيراً جداً عن هذه الانظمة. لذا فان دراستنا ستتناول المحاور الاتية:

اولاً: تحرير التبادل التجاري بين اقطار مجلس التعاون العربي.
ثانياً: المشروعات المشتركة واسلوب توزيعها.
ثالثاً: الخلاصة

اولاً: تحرير التبادل التجاري بين اقطار مجلس التعاون العربي

ان اتفاقية المجلس شخصت في البداية الطريق الصحيح للعمل العربي المشترك حيث اكدت في مقدمة المسائل التي تناولتها الاتفاقيات الاقتصادية لدول مجلس التعاون العربي هو تحرير وتنشيط التبادل التجاري من كل القيود بين دول المجلس دول العلم الاخر. ولتحقيق هذه الغاية نصت المادة الثانية الفقرات (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥).

اما فيما يخص مواجهة العالم الخارجي فقد تضمنت هذه الاتفاقية نصوصا لتكوين حائط جمركي موحد يتم التعامل على اساسه مع الدول والتكتلات الاقتصادية الدولية، فضلاً عن حماية المنتجات المحلية في التجمع العربي هي:

١. لا يوضع حد ادنى لتعريفة جمركية تطبق بصدد العالم الخارجي.
٢. ان تكون اهداف توحيد التعريفة الجمركية هي جماعة المنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الاجنبية المنافسة.

لذا فان الحجم النسبي للتبادل التجاري وتركيبة السلعي، والخدمي بين عدد من الدول يوضح مدى اهمية وطبيعية العلاقات الاقتصادية القائمة التي تربط بين هذه الدول. لذا فان تنشيط التبادل التجاري بين دول أي مجموعة اقليمية من الدول النامية يستند الى الاعتبارات التالية:

١. ان غالبية الدول النامية تعاني من ضيق السوق المحلي وعدم قدرة هذه السوق على استيعاب المنتجات التي تنتجها هذه الدول وتبادل المزايا والاعفاءات والتسهيلات الجمركية قد تؤدي الى زيادة سعة السوق المحلي ويفتح امامه افاقاً جديدة تتمثل في اسواق دول هذه المجموعة ويقلل من درجة ارتباطها واعتمادها شبه الكلي على اسواق اجنبية محدودة.
٢. ان تسهيل التبادل التجاري يعد خطوة اساسية نحو قيام باقي اوجه التعاون الاقتصادي. فزيادة حجم المبادلات التجارية بأزالة العقبات التي تعترض هذه امبادلات، تهيء مناخاً مناسباً للتعاون في مجالات المشروعات المشتركة وتبادل الخبرات وانتقال رؤوس الاموال والاشخاص وما الى ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي.

ومن هنا تضمنت الاتفاقية الاقتصادية العربية، نصوصاً تهدف الى تهيئة الظروف المناسبة لتنشيط التبادل التجاري بين دول الاعضاء في المجلس فضلاً عن توسيع نطاق السوق العربي امام المنتجات العربية لاخرى.

اذاً فما هي حدود وامكانيات اسلوب تحرير التجارة في تحقيق هذا الهدف وما مدى فاعلية آلية ودوافع السوق في احداث التشابك الانتاجي العربي؟

في الواقع هناك تجارب عالمية الاقرب الى الوطن العربي هي تجربة السوق الاوروبية المشتركة مثلاً، والتي تختلف ظروفها عن ظروف مجلس التعاون العربي، الا ان هذه السوق تقوم على تعظيم الدخل القومي وتقيس مدى نجاح التكامل من خلال التجارة الخارجية المتبادلة وزيادة مساهمتها في تكوين الدخل القومي. وهذا امر طبيعي فالبلدان الصناعية هي افضل العملاء لبعضها البعض. وان الهدف الواجب استخلاصه من هذه التجربة هو ان تحرير التجارة يفترض بادئ ذي بدء قيام تنمية صناعية يكون اساسً لتوسيع التبادل التجاري ثم لتحريره.

لذلك فعند قيام التكامل العربي بداية كان على اساس تحرير التبادل التجاري وليس على اساس الإنتاج وتنسيق الإنتاج، فكانت النتيجة الفشل. لذا فان تحرير التبادل التجاري العربي يجب ان يقوم هذا التبادل.

ولهذا فأنه في مجال التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون العربي الاربع الاعضاء في المجلس. لا يمكن ان يكون ينفس السياق الذي اتبع في التجربة الاوروبية القائمة على فكرة حرية التبادل التجاري وتلقائية عوامل السوق لاحداث التشابك الاقتصادي وذلك لعدة اسباب هي:

١. ان مجموعة السوق الاوروبية المشتركة تضم حالياً اربع عشرة دولة صناعية اوروبية وسوف تنظم اليها دول اخرى خلال السنوات القادمة. وهي بحكم تركيبها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتباين لها مدخل ومفهوم موحد لتنمية يختلف في جوهره عن مضمون متطلبات التنمية في الدول العربية. حيث هناك محاولات لبعض الدول النامية في تقليد نمط واسلوب التنمية في الدول الصناعية وعليها فشلت في ذلك. ونظراً لان دول مجلس التعاون العربي لها احتياجات تختلف عن دول مجموعة السوق الاوروبية المشتركة، وبالتالي فان سلم اولويات التكامل في كل منها لابد ان يختلف ففي هذه الحالة الاجدى بذل المزيد من الجهد لدراسة وتحليل تجارب التكامل التي تمت بين مجموعة دول امريكا اللاتينية او الدول الاسيوية والافريقية لتشابه ظروفها نسبياً مع ظروف دول مجلس التعاون العربي.

٢. ان الصيغ التقليدية المألوفة للتكامل الاقتصادي في مناطق التجارة الحرة والاتحادات الكمركية وغيرها على الرغم مما تتضمنه من مزايا ملموسة بالنسبة للدول الصناعية، الا انها تتضاءل فيما تحققه من نتائج فيما يخص الدول النامية ومن بينها دول مجلس التعاون العربي وليست حاسمة في التهيئة للتكامل الاقتصادي بينها، لسبب اساسي وهو ان الدول النامية تخطط اولاً لانتاج سلع تبادلها.

٣. المعروف ان الفروق في حيازة عوامل الإنتاج بين الاقطار المختلفة هي التي تفتح الباب ام التبادل التجاري ذلك ان كل دولة تقوم بتصدير السلع التي تستوعب عوامل الإنتاج المتفورة لديها نسبياً وتقوم باستيراد السلع والخدمات التي لا يمكن انتاجها لنقص شديد في عوالم الإنتاج اللازمة لها.

٤. انطلاقا من النقطة السابقة فان طبيعة الارتباطات الاقتصادية القائمة بين دول مجلس التعاون العربي وبين بعض مراكز الإنتاج والاستهلاك في الخارج تحد من فاعلية السوق العربي المشترك وموجز القول ان محاولات دول العالم الثالث بما في ذلك دول مجلس التعاون العربي لتحقيق التكامل عن طريق اسلوب تحرير التجارة (Trade Liberalization) تحدت نظرية جاكوب فايز (J.Viner) التقليدية والتي تناىء باتباع اسلوب الاتحادات الكمركية كمدخل لتحقيق التكامل[1] كما انها اثبت عدم صراحية مفهوم ليزي (Lipesy) لذي عرف التكامل كفرع من نظرية التعريفات الكمركية[2] وهو مفهوم لا يتناسب مع ظروف وخصوصية دول مجلس التعاون العربي الاربع.

لذا فان استخدام هذا الاسلوب على المستوى العربي واعطاءه اولوية وثقلا مرجحاً في التطبيق سيكون محدود الاثر. ذلك ان التبادل التجاري هو انعكاس للتركيب القطاعي لهيكل الإنتاج. وهو في دول مجلس التعاون متشابه ومتماثل حالياً، كما ان التجارة تخلق مقدمات للتصنيع وتحقق التنمية والاستخدام الامثل للموارد المتاحة.

وانطلاقاً من هذا الواقع فان التكامل العربي يجب ان يكون هدفه اولاً اقامة هيكل عربي ينتقل بالاقتصاد احادي التكوين لدى بعض اعضاءه الى اقتصاد متوازن النمو ومتنوع التركيب. ومن هنا فأن استراتيجية التكامل العربي يجب ان تكون مخططه بشكل يخلق التشابك الاقتصادي ويدعمه على اساس تنموي مبني على المشاركة والتنسيق وتنويع الطاقات الانتاجية وخلق تيارات فعلية للتبادل التجاري العربي.

وفي الواقع يمكن الاشارة الى ما ذهب اليه المفكر الاقتصادي (A. Martial) الى القول بانه لم يحدث ان تتم اندماجا اقتصاديا عملياً بصورة عفوية. حيث ان قوى السوق وقوانينه غير قادرة عملياً على تشكيل مثل هذا الاندماج فالاندماج كان دوما نتيجة لسياسة مرسومة واعية وايرادية حيث يقتضي الاندماج الاقتصادي بكل سهولة تطبيق سياسات تنمية متناسقة بصورة منهجية[3].

---

(1) J. Viner. The customs union issue. 1950 R. Glipsey. The thory of customs union 1969.
(2) Ibid.
(3) Marchal Andre, integration territorial. P.U.F. Paris 1950.

وفي هذا الاتجاه يؤكد موريس بايه (M. Bye) بدوره مرة أخرى. ان الاندماج بمفهومه الديناميكي ليست جمع وإنما رفع درجة التوافق في مجال معين بين خطط مجموعة من الدول واتخاذ القرارات بهدف إقامة نظام اقتصادي واحد وفي هذه الحالة فان دراسة الاندماج تتجاوز مستوى السوق لتبحث في احتياجات الإطراف المعنية وتوقعاتها وايراداتها[٤].

وبالنسبة لدول مجلس التعاون العربي الأربع نلاحظ بالفعل الدور المركزي الذي تلعبه الدول في عملية التنمية سواءاً كمصدر للقرار الاقتصادي او كموجه رئيسي للتخطيط والتمويل وتنفيذ المشاريع الاقتصادية فضلاً عن قيامها على نحو متزايد بدورين مختلفين دور ما هي المصلحة العليا إلى جانب ودور المستثمر الاقتصادي المنفرد أو المشترك.

ويلاحظ إن الإنفاق العام في دول مجلس التعاون الأربع يعتبر المحرك الفعال لكافة النشاطات الاقتصادية فيها وبنموه تنمو الحركة الاقتصادية وتتباطأ تباطأ الحركة الاقتصادية بكافة نواحيها، وقد نتجت هذه الظاهرة في بعض دول هذا المجلس عن كون الحكومة تملك قطاعات اقتصادية معينة وتتسلم كامل الايرادات الناتجة من هذه القطاعات ومن ثم تعيد ضخ هذه الاموال والايرادات في الاقتصاد القومي على شكل انفاق عام سواءاً الجاري منه او الاستثماري كما انها تدعم دور القطاع الخاص فيها وتهيئ له الظروف المناسبة ليسهم بدوره في التنمية.

ولذا فنحن تعتقد ان التكامل الاقتصادي العربي يتطلب قيام الدول الاربع في المستوى المشترك بمزيد من التداخل لتحقيق اهداف معينة كتنسيق عمليات الإنتاج بين الدول الاعضاء في المجلس عن طريق التنسيق بين الخطط الاقتصادية المتوسطة والطويلة المدى.

كذلك احداث التكامل في قطاعات محددة لصناعات معينة يتم اختيارها بالانفاق بين الدول الشرعاء ويعد (سياسياً) اسلوباً اكثر واقعية واداريا يمكن القيام به.

فالمشروع المشترك يؤخذ بمفهوم وظيفي لتكامل (functional) ويمكن تحقيق ذلك تدريجياً (STEP BY STEP APPOACH) كما يؤدي عبر مراحل زمنية الى بناء همزات الوصل والترابط بين القطاعات الاقتصادية العربية ويخلق بذلك شبكة من المصالح الفعلية والعلاقات المتبادلة التي تؤدي الى تحقيق قوة دفع ذاتي والى مزيد من التلاحم والترافل بين انسجة اقتصاديات دول مجلس التعاون العربي.

ومن هنا فان مدخل المشروعات المشتركة يستجيب بشكل افضل لظروف الواقع العربي لمجلس التعاون وهو وان كان مكملاً وغير متناقض مع اسلوب تحرير

---

[٤] Bye M. "Location" de l'investssment (Mars ١٩٥٩) No.٢.

التجارة الا ان في ظروف دول مجلس التعاون يسبقه ويمهد له لان كما سبق ان اوضحنا بأنه قبل الحديث عن ازالة العقبات اما التبادل التجاري يجب العمل على انتاج السلع والخدمات التي سيتم تبادلها كما ان المشروع المشترك يعتبر الوسيلة الاكثر فعالية في ترشيد استغلال الموارد الاقتصادية العربية بأقصى كفاية ممكنة وذلك لتوفير خدمة اساسية غير متوفرة او توسيع اخرى قائمة فعلاً وهذا يتطلب ان تعمل بطاقة اعلى مما عليه لتحقيق وفورات اقتصادية يعجز كل قطر عربي منفرداً عن اقامتها بشكل ناجح لما قد يتطلب ذلك من توفير حد ادنى من موارد بشرية واقتصادية وتكنولوجية. كما ان مثل هذه الصيغة تمكن الشركاء من تسويع نطاق السوق المحلي العربي فضلاً عن بعده العالمي الذي يمكن ان يتم التسويق فيه بشكل منسق بعيداً عن التنافس الضار ويحول الضرر الذي يلحق بدول المجلس العربي.

ثانياً: المبادئ العامة لتوزيع المشروعات المتنوعة بين دول مجلس التعاون العربي:

١. التوزيع العادل لمزايا التكامل:

في هذه الحالة ينبغي ان يراعى عند توزيع مشروعات التكامل ان يتم بشكل يتحقق فيه ان كل قطر عربي منذ البدء له وجود ومصلحة ذاتية في التكامل ونصيب متساوي يتزايد بتطور التكامل.

ولتوفير الحماس والحرص المتبادل على اتمام التكامل يكون من المناسب اتباع اسلوب حزمة المشروعات التوفيقية (PACKAGE DEAL PROJECTS) يكون بمقتضاه لكل دولة عربية نصيب عادل في مشروعاتها التي تتخذ مكان وجودها في هذه الدولة.

٢. التوزيع الافقي والرأسي لمشروعات التكامل في وقت اخر:

لابد من ارساء قواعد تحول دون استفادة الاقطار الاكثر تقدماً على حساب الاقطار الاقل نمواً فالامر يتطلب توجيه عناية خاصة لهذه الاخيرة بسبب المشكلات الاساسية التي تعاني منها وهذا يتطلب توزيعاً لمشروعات التكامل على مستويين في وقت واحد فلا تقتصر المشروعات الانتاجية المشتركة مثلاً على دولة عربية معينة وتختص بقية الدول بمشروعات استهلاكية بل ينبغي ان يتم التوزيع افقياً او راسياً لهذه المشروعات وبطبيعة الحال فان تطبيق هذا المبدأ يثير الكثير من الصعوبات الفنية والاقتصادية من ناحية تحقيق التوازن الديناميكي بين العوامل الاقتصادية الصرفة حيث ان اعتماده قد يؤدي الى زيادة نسبة في التكاليف وهي تعد ضرورية لتحقيق التكامل من خلال منظور قومي يهدف الى تحقيق النمو التوازن في الامد البعيد بين اقطار مجلس التعاون العربي.

٣. الاخذ بمبدأ التدرج في التنفيذ

لاشك ان التدرج هو افضل طريقة لتحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون العربي لان المراحل الزمنية ستؤدي الى تذويب الفروق والاختلافات بينها وهي محددة بطريقة تدريجية وبشكل يسمح بالتغيير دون ان تترك اثاراً جانبية حادة على أي من الاقتصاديات المتجهة للتكامل كما انه انطلاقاً من نفس المبدأ قد يكون من المناسب البدء بالمسائل غير الحساسة ثم الاتجاه نحو حل القضايا الاكثر تعقيداً في المراحل التالية وفي هذه الحالة قد حلت خبرة العمل المشترك والثقة المتبادلة مما يمكن من الانطلاق الى مرحلة تكاملية اكثر تخطيطاً.

٤. مراعاة خاصة للدول الاقل نمواً وموارداً:

ان قوة أي سلطة تقاس بضعف حلقاتها ومن هنا فانه يجب توجيه اهتمام خاص للدول الاقل مورداً داخل مجموعة دول مجلس التعاون العربي حتى يمكنها ان تصل الى مستوى يتساوى مع باقي شركائها وتقليل الفجوة التي تفصلها عنهم وقد اكدت الاتفاقيات الاقتصادية الممنوحة لدول مجلس التعاون العربي والتي تضمنت ان يراعى في تطبيق هذه الاتفاقيات التدابير الممكنة ومعالجة التفاوت في مستويات للنمو بين الدول الاعضاء واولويات التنمية فيها ويجوز منع أي منها اعفاءاً مؤقتاً في تطبيق بعض احكام الاتفاقية في حالات الضرورة.

فضلاً عن هذه المبادئ العامة فان الامر يتطلب ايضاً تبني بعض المعايير الاساسية لاختيار المشروعات المشتركة لتتماشى مع الخصوصية العربية فمن المعروف انه ليس هناك نظاماً او نموذجاً موحداً للمشروعات المشتركة يمكن تطبيقه في مختلف التجمعات الاقليمية فالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تجعل من كل منطقة اقليمية تجمعاً فريداً خاصاً ومتميزاً في النوعية وهذه الخصوصية تحتاج بلاشك الى اكثر من النقل وابعد من الاقتباس والاستعارات الخارجية ويكفي ان نتأمل ولو قليلاً ومن منحى نقدي ما ادى اليه قيام بعض الدول النامية بتقليد اساليب الدول الصناعية في تحقيق التكامل او التنمية. فهذه الاساليب البعيدة كل البعد عن واقع الدول النامية اصطدمت بمتطلبات الدول النامية وظروفها الذاتية المختلفة تماماً عن ظروف الدول الصناعية وانبثاقاً من هذه النظرة سنحاول دراسة ثلاثة معايير اساسية لاختيار المشروعات العربية المشتركة وكيفية تبنيها لتتماشى مع ظروف كل دولة بشكل يمكن معه حصول كل دولة عملية مشاركة عادلة في المزايا وفي نفس الوقت تعظيم المكاسب لاقطار مجلس التعاون العربي والمعايير التي تستخدمها في هذه الدراسة هي:

١. معيار ووفورات الحجم الكبير.
٢. معيار المزايا النسبة.
٣. معيار الربحية.

اولاً: معيار ووفورات الحجم الكبير:

من مزايا الإنتاج في إطار الوحدات الصناعية الكبيرة الاستفادة من وفورات الحجم المتمثلة في تخفيض تكاليف الإنتاج التي لا تتزايد بنفس نسبة تزايد كميات الإنتاج في صناعات معينة. كما انه فيما يخص بعض الصناعات أصبح استخدام وحدات إنتاجية على مستوى كبير أمرا ضرورياً لامكان تحقيق الاستخدام الكامل والارتباط والعلاقة بين حجم السوق وحجم الوحدة الانتاجية والتغيرات في تكاليف الإنتاج ومن ناحية اخرى فان مزايا او وفورات الحجم تختلف في مداها من مصنع لاخر ومن ناصعة لاخرى وقد نجد في بعض الحالات ان العائد من زيادة الإنتاج ربما تضيع ميزته بزيادة التكاليف الادارية او مصاريف التخزين والتسويف. كما انه من غير الصحيح الافتراض دائماً انه كلما تضاعف حجم المصنع او الوحدة الانتاجية تضاعف الإنتاج لذا نود ان نوضح هنا ان هنالك تلاقي بين عدداً من الآراء التي تؤكد ارتفاع نسبة وفورات الحجم في الصناعات ذات الكثافة في رأس المال وميكانيكية الانتاج كما في الصناعات البتروكيميائية والاسمدة والحديد والصلب وعدد اخر من الصناعات[5].

كما يلاحظ ان التطورات التكنولوجية الميكانيكية وبصورة اخص الالكترونية اخذت تميل في ميزان الآلة الى العامل بصورة واضحة نتيجة لتطور التكنولوجيات الالكترونية فضلاً عن انه نتيجة لما تحقق من تقدم تكنولوجي في السنوات الاخيرة نجد ان الوحدات الانتاجية في العديد من الصناعات بدأت تتجه بشكل ملحوظ نحو زيادة الحجم كما انه كلما تحققت وفورات الحجم في مجال تكنولوجي معين كلما ادى ذلك الى جعل زيادة حجم وحدة انتاجية معينة امراً ممكناً بعد ان كان متعذراً في الماضي ومن هنا فانه في حالتنا موضوع الدراسة وهي دول مجلس التعاون العربي سيكون لديها ميزة خاصة في اقامة المشروعات المشتركة التي تمكن من تحقيق وفورات الحجم او تكثيف استخدام رأس المال والتجهيزات الآلية ووفرة الايدي العاملة.

ثانياً: معيار الربحية:

في مقدمة المبادئ التي تؤخذ في الاعتبار عند التفكير في إقامة أي مشروع يأتي مبدأ الربحية على أساس ان احد الأهداف الجوهرية لإقامة أي مشروع هو الحصول على نسبة معينة من العائد او الربح لعوامل الإنتاج التي تستثمر في المشروع

---

[5] **Martin Carnoy. Industialization in a Latin American Common Markets. The Brookings institution 1972. Washington D-C, A-A. walters" A note on Economics and Statistics Vd. 43. 1963. P.423-427.**

المقترح. وبمعنى اخر فان عوامل وآلية السوق هي التي تحدد إمكانية وجدوى إقامة مشروع ما كما انها تتحكم فيما بعد في استمرار هذا المشروع او اختفائه.

وتطبيق مبدأ الربحية او الأساس التجاري للمشروع قد يكون مقبولاً لو ترك لعوامل وآلية السوق حرية التفاعل الحقيقي الا ان ما يحدث من تداخلات في السوق على المستوى الدولي يجعلنا نتردد في تطبيق مبدأ الربحية على اطلاقه عند اختيار المشروعات المشتركة العربية.

فالاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسية تستخدم العديد من الأساليب لخلق ندرة مصطنعة في بعض المواد او تقيد الإنتاج الزراعي أو شراء الحكومات لبعض المحاصيل وتخزينها او رحقها حتى لا تنخفض أسعارها فضلاً عن سياسات الدعم والحماية التي تتبعها حتى الدول الصناعية بالنسبة لبعض منتجاتها في مواجهة المنافسة الأجنبية.

ومن هنا فان مبدأ الربحية ينبغي من باب أولى أن يقابل عند حسابه في النطاق العربي لاسيما خلال المراحل الأولى من تنفيذ الخطط الإنمائية بتكاليف التعليم في التجارب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية. وان تلك التكاليف تعطي خلال الأجل الطويل عائدا ملموسا يتمثل في الإقلال من حدة التبعية الاقتصادية للخارج والتوصل إلى هيكل اقتصادي متماسك ومتوازن والتهيئة لعصر هذه الخطط. وقد يكون من المناسب أحيانا أن نتقبل عربيا توازنا للمشروعات المشتركة قد يبتعد قليلا عن الوضع المثالي القائم على مبدأ الربحية المطلقة. على أساس أن مثل هذا الابتعاد عن الوضع المثالي يتم تعويضه بالفائدة التي تعود على كل دولة فضلا عن الفوائد التي ستعود على المنطقة العربية بصفة عامة كما أن التكلفة بالنسبة للمجموعة عليه من اقامة هذه المشروعات فالعديد من المشروعات. تستهدف بجانب الربح تلبية المطالب الاجتماعية والتي لا تقل اهمية عن موضوع الربح العاجل.

وفي اعتقادنا ان معيار نجاح او فشل مشروع مشترك من الناحية الاقتصادية يمكن ان يقاس بالربحية التي ستؤدي اليه هذه المشروعات وتسهم به في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي للدول المشتركة فيه مباشر او غير مباشر بمعنى ان بعض المشروعات المشتركة قد تكون ذا معدل ربح منخفض نسبياً في المرحلة الاولى الا انه يمكن اعتبارها مربحة نتيجة لما تمثله في معدل خصم منخفض للمستقبل مقبولة اجتماعية وتغيب عن الذهن انه بالنسبة للتنمية الحقيقة فان الجوانب الكيفية هي في نفس مستوى أهمية الربحية.

ثالثاً: معيار المزايا النسبية:

من بين المعاير التي وضعتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون العربي الأعضاء هو تحقيق التنسيق الإنمائي لهذه الدول وتوزيع الصناعة فيها بينها حسب المميزات النسبية وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها.

وبصفة عامة هنالك تباين واختلاف نسبي في التركيب الإنتاجي للدول وعوامل هذا الاختلاف يعود بعضها الى أسباب اقتصادية وجغرافية أي الى عوامل لا يمكن ان تنقل من قطر إلى أخر بينما العوامل البشرية يمكن نقلها عملياً ونظرياً.

ومن العوامل الأساسية التي يمكن ان تدرج تحت النوع الأول مثلاً الوفرة في الطاقة والمواد الأولية فقد يكون إقليم ما يتميز على إقليم اخر بنحو أربع او خمس مرات او أكثر من حيث الطاقة لكل فرد وتحت النوع الثاني نجد مثلاً ان أحدى الدول لديها وفرة في الأيدي العاملة المدربة بينما تفتقر الى رؤوس الأموال بينما نجد ان دولة أخرى لديها وفرة في الأموال وندرة في الأيدي العاملة المدربة وهذا التفاوت في عناصر الانتاج من دولة لاخرى يطلق عليه المزايا النسبية.

ومن الطبيعي ايضاً ان تؤدي هذه الفروق في حيازة عوامل انتاج بين مجموعة من الدول يصبح من المناسب اقتصادياً توزيع المشروعات المشتركة بينها وفقاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة لتحقيق الوفورات الاقتصادية الناجمة عن التخصص في الانتاج وتقسيم العمل ومما لاشك فيه ان المبادئ التي يجب ان تقوم عليها المشروعات المشتركة لا يمكن ان تكون مجردة من الاسس العلمية او تكون خارجة عن النظريات والمبادئ الاقتصادية السلمية. بيد ان الاطار النظري المأخوذ عن نماذج من اقتصاديات الدول الصناعية كثيراً ما يفشل في التطبيق بالنسبة للدول النامية وذلك لان ظروف هذه الدول تحتاج الى اطار نظري مستمد من واقع هيكلها الاقتصادي ومشاكلها الخاصة الى اطار نظري مستمد من خصائص عناصر الانتاج في هذه الدول ويأخذ في اعتباره الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهم هذه العناصر الانتاجية في تحقيقها وانبثاقاً من هذه الرؤيا فاننا نعتقد ان الخصوصية الاقتصادية لدول مجلس التعاون العربي قد تفرض بعض القيود على امكانيات تطبيق مبدأ المزايا النسبية في توزيع المشروعات المشتركة بين اقطار مجلس التعاون العربي وذلك للاعتبارات التالية:

أ. فنحن حيث البنية الاقتصادية لاقطار مجلس التعاون العربي نجد تقارباً واضحاً في بنى اقتصاديات هذه الدول وفي مراحل التنمية التي حققتها لاعتمادها على مواردها الذاتية وقوة العمل الكبيرة المتوفرة لها ووجود الكفاءات الفنية.

ب. ان مجموعة دول مجلس التعاون العربي تشكل نموذجاً خاصاً مثل المجالس الاخرى الموجودة في الوطن العربي والتي تعيش المرحلة الانتقالية بين حالة

التخلف وطموح التقدم والتطور حيث هنالك تبانياً كبيراً في عناصر الانتاج فيها فهي في مجملها احادية الانتاج وهذا يعني ان مجال تمتع دولة بمزايا نسبية اكبر من دولة اخرى محدودة جداً بعكس دول السوق الاوروبية المشتركة.

ج. اذا كان تطبق مبدأ المزايا النسبة يعتبر في لاطار العربي محدود نسبياً الا انه في المدى الطويل ان مشكلة التوطين المثالي تبدو اقل حدة في النظرة الاولى ذيما عدا الصناعات الوثيقة الارتباط بموارد طبيعية محددة والتي ترتفع فيها تكاليف النقل بشكل كبير لذا فان التقدم الذي افرزته التكنولوجيا الحديثة قلت الى حد كبير من اهمية المزايا الطبيعية في توظيف الأنشطة الصناعية في مكان معين بدلاً من اقامته في مكان اخر واذا كانت هذه المزايا من صنع الفرد فانه يمكن لهذا الفرد ان يغيرها وفقاً لمعايير تخطيط رشيد ومدروس.

د. كما انه بالنسبة لنوع من المشروعات التي تتعلق بالامن الغذائي فانها تتمتع بالمرونة في امكانية اقامتها في أي دولة من دول مجلس التعاون العربي.

وفي الواقع فان تطبيق مبدأ المزايا النسبية بشكل مرن في دول مجلس التعاون العربي مقابل تحقيق توازن متساوي وعادل للمشروعات بين دول المجموعة العربية من غير المحتمل ان يكون المشتركة اكبر عدد ممكن من المشروعات تقوم كل دولة باختيار الانسب منها لظروفها في اطار خطة مشتركة للتكامل التنموي.

الخلاصة:

ان التكامل الاقتصادي عبر المدخل الوظيفي يستهدف التأليف الامثل لعوامل الانتاج بين عدد من الدول في اطار تجمعات قومية او اقليمية او اقليمية فرعية لتخفيف كبر عائد اقتصادي واجتماعي ممكن وبطبيعة الحال تتعدد وتتباين سبل تحقيق ذلك باختلاف ظروف كل منطقة ومرحلة نموها والاهداف المراد تحقيقها. وبمعنى اخر ليس ثمة نموذج لاحداث التكامل صالح للتطبيق او النقل او المحاكاة في كل البلدان والمناطق وعبر المراحل الزمانية المختلفة.

فما صلح لمنطقة متطورة كالمجموعة الأوروبية والآسيوية لا يصلح بالضرورة لمنطقة نامية كالمنطقة العربية.

فإذا رغبت مجموعة معينة من الدول العربية تحقيق التكامل فيما بينها فان المدخل المناسب قد يبدو نظرياً في الاخذ بالاساليب التي تستخدم عوامل الإنتاج في مختلف القطاعات وحسب الوفرة النسبية لهذه العوامل والمستند الى آلية السوق الا ان اختيار مداخل المشروعات المشتركة في لإطار العربي حسب هذا المعيار يجب ان يأخذ في اعتباره تعظيم انتاجية الاقتصاد او عوامل الانتاج مجتمعة للدول المشتركة.

وان تكمل حسابات الربح او الربحية على مستوى المشروع بحسابات العائد الاقتصادي والاجتماعي على المستوى القومي والاقليمي وبعبارة اخرى يجب ان يتحقق الترشيد الاقتصادي على المستوى الكلي وان نأخذ في الاعتبار متطلبات فترة اقامة المشاريع (أي الفترة الزمنية التي يتطلبها المشروع من لحظة البدء باقامته الى لحظة البدء في الانتاج). هذا ما تقتضيه ظروف دول مجلس التعاون العربي النامية من دعم وحماية لمشروعات في المراحل الأولى.

وعليه هذا لا يعني بطبيعة الحال ان يؤدي ذلك الى إقامة مشروعات مشتركة خاسرة وانما يعني اساساً قياس ملاءمة المشروع المشترك على المستوى العربي وان يتم الاختيار النهائي للمشروعات المشتركة على أساس جملة من المعايير المرجحة باوزان خاصة وفقاً لكل قطر عربي وحتى يحقق في النهاية الاهداف الاقتصادية والاجتماعية على مستوى التجمع لاقطار مجلس التعاون العربي والدول العربية الاخرى.

التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الامريكية

الاستاذ المساعد الدكتور

نوار محمد ربيع محمد نوري الخيري

كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

المقدمة

من المعلوم ان ليبيا تختص بأهمية استراتيجية كبيرة اذ تشغل جزءاً مهماً من دول المغرب العربي وشمال افريقيا فبذلك تأتي اهميتها سياسياً وجيوبولتيكياً من موقعها الاستراتيجي كدولة متوسطية، اما أهميتها الاقتصادية فتتمثل في كونها دولة نفطية مهمة من حيث انتاج واحتياطي النفط فضلاً عن كونه يتمتع بجودة عالية، اما سياستها الخارجية فأن ليبيا ومنذ ثورة الفاتح من سبتمبر ومجيء الرئيس معمر القذافي الى الحكم عام ١٩٦٩ كانت قد اتبعت سياسة خاصة بها تسعى للحفاظ على ثورتها واستمراريتها والوقوف ضد السياسات الغربية ولاسيما الامريكية التي سعت الى الاحتفاظ بوجودها وقواعدها العسكرية في ليبيا، ومن هنا بدأت مسيرة التوتر والخلاف في العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية اذ تمسكت ليبيا بمبادئها وسياساتها ومواقفها وبشكل لم يرض الولايات المتحدة الامريكية التي فرضت عليها عقوبات ثنائية وعقوبات دولية من قبل مجلس الأمن الدولي، إلا ان تلك السياسة الدولية لم تستمر على ذلك النهج اذ بدأت تتحرك بشكل مغاير ومختلف عن سياستها السابقة وترسم توجهات سياسية جديدة نحو الولايات المتحدة الامريكية، اذن فكيف سارت تلك التوجهات وتلك السياسة الجديدة وما هي نتائجها. ولبحث ومعرفة تلك التوجهات الليبية ننطلق من عدة تساؤلات يسعى البحث للاجابة عنها من خلال محاوره وهي كالآتي:-
ما هي الخلفية التاريخية للعلاقات الليبية الامريكية، وبماذا جاءت ثورة الفاتح من سبتمبر تجاه امريكا وكيف اثرت ازمة لوكربي في العلاقات الليبية -الامريكية وبالتالي ما هي مبررات التغيير في سياسة ليبيا تجاه الولايات المتحدة الامريكية، وكيف جاءت التوجهات الجديدة ولاسيما قرار التخلي عن اسلحة الدمار الشامل، وما هو اثر العلاقات الاوربية على سياسة ليبيا الجديدة، وكيف عادت سياسة الاستثمار في النفط

الليبي، وما هي آفاق السياسة الليبية تجاه الولايات المتحدة الامريكية، هذا بالاضافة الى خاتمة البحث.

اولاً: الخلفية التاريخية للعلاقات الليبية – الامريكية

شكلَّ الموقع الجيوبولتيكي لليبيا اهمية كبيرة وخاصة للقوى الدولية والاقليمية المتصارعة والمتنافسة في البحر الابيض المتوسط وشمال افريقيا، اذ تعد حلقة الاتصال بين المشرق والمغرب حيث تحكمت بطرق المواصلات بين اوربا وافريقيا من جهة والمشرق العربي وامريكا من جهة اخرى. وقد ازداد الاهتمام الدولي بليبيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وازداد معه الصراع الدولي حول ليبيا بعد ان كانت مستعمرة ناضلت قواها الشعبية ضد الاستعمار(١).

وقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية تركز اهتمامها بليبيا في عام ١٩٤٣ عندما فسحت بريطانيا المجال لأمريكا لانشاء مطار الملاحة في طرابلس الغرب ليكون قاعدة للقوات الجوية الامريكية الى ان يتم استقلال ليبيا(٢). وتزامناً مع خروج النفوذ الاوربي من المنطقة وفي هذا الاطار جاء التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي من اجل السيطرة على السياسة الليبية وفي هذا الاطار شكلت الولايات المتحدة الامريكية ملامح سياستها تجاه ليبيا- المملكة الليبية في ذلك الوقت- وقد تأثرت تلك السياسة بأدراك امريكا لأهمية ليبيا الاستراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية، وبتزايد المصالح الامريكية الاقتصادية والتجارية كمركز لأمداد الشرق الاوسط، وتأسيساً على ذلك جاء الادراك الامريكي بضرورة تحقيق استقلال ليبيا الذي دعمته في الأمم المتحدة الذي سيتبعه خروج القوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية المنافسة للولايات المتحدة الامريكية من اجل ان تتمكن –أي الولايات المتحدة الامريكية- من تنفيذ اهدافها ومصالحها السياسية في ليبيا(٣). وبالفعل تم تحقيق استقلال ليبيا في ٢٤ كانون الاول ١٩٥١ ليتم معه التفاوض والتباحث حول تنظيم الوجود الامريكي في ليبيا وآلية تقديم المعونات المالية من خلال التوقيع على اتفاقية شاملة حول ذلك اقرها الملك ادريس السنوسي، وقد منحت الاتفاقية الولايات المتحدة الامريكية حق البقاء في قاعدة هويلس الجوية لمدة عشرين عاماً. كما منحت حق السيطرة على اجواء ومياه ليبيا وتحرك القوات الامريكية بحرية في كل ارجاء ليبيا، وكل ذلك كان مقابل مليون دولار

---

(١) محمد طارق فخري البياتي، السياسة الامريكية تجاه ليبيا وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، ص ص٣-٤.

(٢) د. السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية-الامريكية (١٩٤٠-١٩٩٢)، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، جيزة، الطبعة الاولى، يناير ١٩٩٤، ص٥٠.

(٣) محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ص٦-٨.

تدفعه الولايات المتحدة الامريكية للحكومة الليبية[٤]. وفي ٩ أيلول ١٩٥٤ وقعت الحكومة الليبية مع الحكومة الامريكية اتفاقية تحل بدلاً عن اتفاقية عام ١٩٥١ ولتعديل بنودها في الاختصاص الجنائي والمساعدة المالية، فقد تمكنت الحكومة الليبية من الحصول على مساعدة مالية بقيمة اربعين مليون دولار تدفع لليبيا على عشرين عاماً، فضلاً عن مساعدة اقتصادية اضافية لليبيا على شكل مشروعات الى جانب الطلب الليبي للأجهزة والمعدات العسكرية[٥].

وقد استمرت المساعدات المالية والاقتصادية الامريكية لليبيا التي كانت بحاجة الى تلك المعونات نتيجة لتدهور اقتصادها، فبذلك شكلت ليبيا أداة من ادوات لاكتشاف النفط بشكل كبير في عام ١٩٥٩، وبدأت في الانتاج عام ١٩٦٢ فأخذت شركات النفط الامريكية الجزء الاكبر من الاستثمارات في المجال النفطي. فتم الربط بين استراتيجية القواعد الامريكية واستراتيجية المصالح النفطية خاصة لتبرير حماية منابع النفط من الخطر الشيوعي[٦].

ثانياً: سياسة ثورة الفاتح من سبتمبر تجاه الولايات المتحدة الامريكية

لم يستمر ذلك التوافق الليبي–الامريكي على المنوال ذاته، فبعد ان قامت ثورة الفاتح عام ١٩٦٩ لتقضي على النظام الملكي وأتجهت الجهود نحو تأمين الثورة من احتمالات التدخل والنفوذ الاجنبي لاسيما في ظل وجود القواعد الاجنبية في ليبيا اقتربت الثورة من المعسكر العربي المعادي للولايات المتحدة الامريكية، وقبل الاعتراف بالوضع الجديد بعد الثورة من قبل الولايات المتحدة الامريكية اشترطت الاحتفاظ بالقواعد الامريكية والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات القائمة بينهما واستمرار التعاون بين البلدين والحفاظ على مصالح امريكا في ليبيا، وقد وافقت الحكومة الليبية على هذه الشروط شفوياً اذ ان واشنطن ارادت التأمين على طبيعة علاقتها مع النظام الليبي الجديد[٧]. فالولايات المتحدة الامريكية سعت للحصول على ضمانات مقابل اعترافها بالنظام الليبي، أي حماية أمن رعاياها والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية

---

[٤] تعد قاعدة هويلس اكبر القواعد الامريكية خارج الولايات المتحدة اذ ضمت ثلاثة آلاف جندي واستخدمت للتدريبات نصف السنوية وللتدريب على اطلاق النار وقذف القنابل، وكان يتدرب فيها ما يقارب الـ ٢١ سرباً من الطائرات التي كانت تقلع من القواعد الاوربية في المانيا الغربية وبريطانيا وايطاليا واسبانيا وتركيا، وبرزت اهمية القاعدة لدى امريكا من اهمية شمال افريقيا في الاستراتيجية الامريكية، انظر: د. السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٠-٥١.

[٥] علي شعيب، اسرار القواعد الامريكية في ليبيا، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ-١٩٨٢م، ص ص٨٢-٨٦.

[٦] محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

[٧] د. السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٧-٨٨.

الحيوية وتوثيق التعاون بينهما، فتم وضع أسس سياسة المصالحة الحذرة مع الثورة الليبية[٨]. وبعد ان تُثَبّتْ الثورة أسسها بدأت تبحث مسألة الوجود الاجنبي داخل الاراضي الليبية فأعلن العقيد معمر القذافي عن ضرورة جلاء القواعد الامريكية والبريطانية، وعدم السماح للأجنبي بالتواجد على ارض ليبيا[٩] وتم في ١٤ شوال ١٣٨٩هـ المصادف ٢٣ كانون الاول ١٩٦٩ التوقيع على اتفاقية جلاء الامريكيين من الارض الليبية فحققت الثورة اعظم انجازاتها، فبدأت في ٢٩ شوال ١٣٨٩هـ المصادف ٧ كانون الثاني ١٩٧٠م المرحلة الاولى من جلاء القوات الامريكية، وفي ٧ ربيع الآخر ١٣٩٠هـ، المصادف ١١ حزيران ١٩٧٠م تم رحيل آخر جندي امريكي من قاعدة عقبة بن نافع وهي ذاتها قاعدة هويلس سابقاً[١٠]. وقد دعمت ليبيا استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي وتأميم نفطها مما ادى الى مواجهة مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي توترت علاقاتها مع ليبيا على اثر ذلك، ففرضت امريكا حظراً على صادرات ليبيا ومنعتها من استيراد الصناعات الثقيلة[١١].

بالرغم من تغير النظام السياسي في ليبيا وفرض حظر عليها فأن امريكا إتبعت سياسة توفيقية وذلك لأدراكها لأهمية العلاقات الاقتصادية وتأثيرها في علاقاتها السياسية مع ليبيا والسعي للحفاظ على مصالحها معها وابقاءها في دائرة السياسة الامريكية. لذلك عندما وثقت ليبيا علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي فرضت الولايات المتحدة الامريكية بالمقابل حصاراً على المبيعات العسكرية لليبيا، ولكن ابقت على العلاقات التجارية في عقد السبعينات[١٢]. ومن هنا بدأت مسيرة التوتر بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية اذ عمدت ليبيا الى انتهاج سياسة توظيف العوائد المالية الليبية لمواجهة المواقف العدائية او الخلافية للسياسة الامريكية تجاه ليبيا والاتجاه نحو إداء دور الدولة المستقلة والمتصدية للمصالح الامريكية في الشرق الاوسط فألغت النظام الجمهوري في عام ١٩٧٧ وأحلت محله النظام الجماهيري وتوجهت نحو الدول الافريقية لتقليص الدور الغربي، فوقفت الولايات المتحدة ضد العقيد معمر القذافي تحت ذريعة او مبرر محاربة الارهاب، وفي نهاية السبعينات وفي اثناء ادارة الرئيس كارتر كانت السياسة الامريكية اكثر حزماً اذ انتقلت من المعارضة المحدودة الى التقييد والمنع وتشديد الاجراءات ضد النظام الليبي[١٣]. بمعنى ان الضغط الامريكي تجاه

---

(٨) محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٠-٣١.
(٩) د. السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٠-٩١.
(١٠) علي شعيب، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٠-١٧٣.
(١١) محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٦-٣٧.
(١٢) نفس المصدر اعلاه، ص ص ٤٠-٤٣.
(١٣) نفس المصدر اعلاه، ص ص٤٤-٤٨.

الثورة الليبية قابله تشدد وتمسك ليبي بمبادئ واهداف تلك الثورة، أي على الرغم من الحظر والمنع وسياسة القوة الامريكية ضد ليبيا إلا انها كانت تسعى لاثبات مبادئ ثورتها ونظامها الجديد.

وتأسيساً على ذلك انتهجت ليبيا في الثمانينات سياسة التحدي للنظام الدولي فتوترت علاقاتها مع اغلب الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي قامت من جانبها وعلى عهد الرئيس رونالد ريغان بكبح الدور الليبي الذي اعتبرته مربكاً للاستقرار في المنطقة وفي النظام الدولي كذلك، فكان رد الفعل الليبي زيادة في المواجهة وخاصة من قبل اللجان الثورية التي كانت الاداة المنفذة لسياسات ليبيا فبدأت المواجهات الدبلوماسية والعسكرية بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية[١٤]. فتم اغلاق السفارة الامريكية في ايار ١٩٨٠، واعلن وزير الخارجية الامريكي آنذاك الكسندر هيغ في اذار ١٩٨١ وعلى لسان مسؤول امريكي كبير بان لديه أدلة على وجود معسكرات تدريب ارهابيين في ليبيا، واعقب ذلك طلب ريغان في ٦ أيار ١٩٨١ بأقفال وطرد البعثة الدبلوماسية الليبية التي تعرف بأسم المكتب الشعبي، وفي ١٩ آب ١٩٨١ أسقطت طائرات امريكية تابعة لحاملة الطائرات نيمتز مقاتلتين ليبيتين فوق خليج السدرة بعد أن اطلقت الطائرات الليبية صواريخ جو-جو بأتجاه الطائرات الامريكية فعليه فرضت امريكا في ٢٨ تشرين الاول ١٩٨١ حظراً على تجارة الطائرات والمعدات الجوية وقطع غيارها لعرقلة القدرات الجوية الليبية. واستمرت الاعمال العدائية العديدة والمتبادلة بين الطرفين كالحظر على استيراد النفط الليبي الخام في ١٠ آذار ١٩٨٢، واتهام امريكا لليبيا في عام ١٩٨٤ بالتآمر ووضع الغام في البحر الأحمر، وفي ٢٧ كانون الاول ١٩٨٥ حدث هجوم على مطاري روما وفيينا قتل فيه ٢٠ مدنياً خمسة منهم من الامريكيين وجرح ما يقارب من ١١٠ مواطن، وربط المسؤولون الامريكيون ليبيا بهذا الهجوم وتمت ممارسة الضغوط الاقتصادية تجاهها لردعها. وفي نيسان ١٩٨٦ حدث انفجار في نادي لابيل ببرلين تسبب بقتل عدد من الجنود الامريكيين الى جانب عدد من الجرحى من المواطنين الامريكيين ايضاً، وقد صرح ريغان بأن ليبيا وراء هذا العمل الارهابي[١٥]، وعلى اثر تحميل ليبيا اللوم وفي ١٤ نيسان ١٩٨٦ قامت ادارة الرئيس ريغان بغارات بقاذفات السلاح الجوي الامريكي المتواجد في بريطانيا وفي حاملات الطائرات قرب خليج السدرة على اهداف قرب

---

[١٤] تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط: العراق-ليبيا-السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، تموز/يوليو ٢٠٠١، ص ص١٤٨-١٥٠.

[١٥] عبد الرحيم صالح، العلاقات الامريكية الليبية: ١٩٦٩-٢٠٠٣ وتداعيات حادثة تفجير لوكربي، (موقع انترنت).

طرابلس وبنغازي اللذان يعدان من اكبر واهم تجمعات السكان في ليبيا[١٦] وتم خلال الهجوم قصف عدد من الاحياء السكنية ومنزل الرئيس الليبي معمر القذافي وتم هدم عدد من المنازل واستشهاد عدد من المواطنين، وكانت المبررات الامريكية لذلك هو تصنيف ليبيا ضمن الدول المارقة التي شقت عصا الطاعة لحكومة واشنطن، وادعاءها بأمتلاك اسلحة كيمياوية وايواء عناصر ارهابية، والى جانب هذ المبررات يأتي الموقع الجغرافي الليبي القريب من اكبر مواقع انتاج المواد الخام في افريقيا، والاكتشافات البترولية في انغولا وغيرها من الدول الافريقية التي تنعم بنسبة مهمة من النفط العالمي، كل ذلك يجعل الولايات المتحدة تقف عند تلك الاهمية لليبيا[١٧]، فأدارة ريغان في ذلك الوقت قامت بالتحرك في اتجاه المواجهة العسكرية مع القذافي مستغلة اية ذريعة أي مستغلة الاعمال التي تصدر عن ليبيا ولا تروق للادارة الامريكية فتستطيع اختراقها من القانون الدولي لتبرير مثل تلك الاجراءات الاستفزازية[١٨].

بمعنى ان هذا الوضع برمته تبلور نتيجة تصميم ليبيا على مناهضة النفوذ الامريكي والمواقف الامريكية واستعدادها –أي ليبيا- لأستخدام الادوات الدبلوماسية التقليدية كمواردها المالية وغيرها من الادوات لمواجهة الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها، يقابل ذلك الاهداف والمبررات الامريكية ضد ليبيا فكانت سياسة المواجهة بين الطرفين[١٩].

إلا انه ونتيجة للتطورات الداخلية الحاصلة في ليبيا فقد تنبهت الى ضرورة ايجاد قاعدة لتأسيس علاقات اكثر استقراراً بالعالم الغربي ودول المنطقة، فعمل القذافي في عام ١٩٨٨-١٩٨٩ على تقييد دور اللجان الشعبية التي بدأت تفقد قدراتها على اداء دور مستقل. فشرعت ليبيا ببناء علاقات تعاونية مع الدول العربية كما ورد احتمال اقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الامريكية ووصف القذافي الرئيس بوش الذي انتخب في تلك الفترة بأنه اكثر حصافة واطلاعاً من سابقه وعبر عن أمله في تغيير وقلب سياسات ريغان ضد ليبيا، كما اعلن القذافي عن انهاء دعم الجماعات الارهابية والاعمال الارهابية، إلا ان تلك السياسة التي اتسمت بتخفيض التحدي في العلاقات

---

(١٦) فرانسيس بويل، مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الامريكية، مركز دراسات العالم الاسلامي، سلسلة الدراسات القانونية، الطبعة الاولى، ١٩٩٣م، مالطا، ص٢٥٧.

(١٧) عبد الرحمن الخالدي، ليبيا: من المواجهة الى المهادنة مع الادارة الامريكية، اقلام، العدد الثامن، السنة الثانية، جويلية ٢٠٠٣، (موقع انترنت).

(١٨) فرانسيس بويل، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

(١٩) تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

الدولية لم تستمر في ذلك الاتجاه[٢٠] الذي رسمته بل عادت الى سياسة التوتر والاحداث الساخنة التي عقّدت من العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية.

ثالثا: أزمة لوكربي وأثرها في العلاقات الليبية-الامريكية

في ٢١ كانون الاول ١٩٨٨حصل انفجار في الرحلة رقم (١٠٣) لطائرة بان اميركان فوق قرية لوكربي في اسكتلندا، وقد اوقع الحادث ٢٧٠ قتيلاً وبدأت بعد الحادث سلسلة من التحقيقات الطويلة، إلا ان الاتهام الدولي وخاصة الامريكي البريطاني الفرنسي لليبيا لم يأت إلا في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩١ على انها المسؤولة عن حادثة لوكربي ولاسيما عناصر في المخابرات الليبية وطُلِبَ منها تسليم المشتبه بهم الى القضاء لأعمال التحقيقات ومعاقبة المنفذين لتحقيق العدالة[٢١]. وقد جاء ذلك بعد ان كشفت التحقيقات والشكوك بشأن تورط ليبيا بالحادث في بداية شهر تشرين الاول ١٩٩٠ بأن فتيل تفجير القنبلة التي اخفيت داخل مسجل صوتي من نوع توشيبا هي من ذات النوع لعشرة فتائل تفجير وجدت مع ليبيين تم القبض عليهم في شباط ١٩٨٨ وهي ذات المتفجرات التي استخدمت في تفجير طائرة يوتا في ١٩ ايلول ١٩٨٩[٢٢]. وفي ٢٧ تشرين الثاني صدر اتهام آخر يورد اسمي المقراحي وافحيمة بادعاء انهما كانا بين ١ أيلول و٢١ كانون الاول ١٩٨٨ يديران شركة بأسم ميدتورز من عنوان في مالطا كغطاء للمخابرات الليبية ومعلومات اخرى تثبت الاتهام. أي ان المزيد من التحقيقات والادلة والمعلومات التي ظهرت بعد تحقيقات مكثفة عززت من اثبات الاتهامات على الشخصين وتورط ليبيا بالعملية. فأصدرت الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وبريطانيا بياناً ثلاثياً طالب ليبيا بتسليم المتهمين في حادثة لوكربي ومحاكمتهما في اسكتلندا او الولايات المتحدة الامريكية وان تلبي ليبيا الشروط الفرنسية بشأن تفجير طائرة يوتا، إلا ان ليبيا ردت على كل ذلك بنفي أي تورط لها في الحادث، بل ونفت أي علم للسطات الليبية بذلك، ورفضت تسليم المتهمين مؤكدة ان تلك العملية تتناقض مع السيادة الليبية[٢٣]. فنتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة الامريكية بتحويل القضية الى مجلس الأمن الدولي، أي جعلت من مجلس الأمن حكماً في قضية لوكربي معتبرة القضية من قبيل حالات تهديد السلم والامن الدوليين او الاخلال بها او العدوان وفقاً لميثاق الأمم المتحدة المحدِّ لصلاحيات مجلس الأمن، فأصدر الاخير بشأن ازمة لوكربي القرار رقم ٧٣١ في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢

---

[٢٠] نفس المصدر اعلاه، ص ص ١٥٠-١٥١.

[٢١] عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

[٢٢] تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.

[٢٣] نفس المصدر اعلاه، ص ص١٦٣-١٦٤.

ونتيجة لعدم استجابة ليبيا وتنفيذها للقرار. اصدر مجلس الأمن القرار رقم ٧٤٨ في ٣١ أذار ١٩٩٢ كأجراءات ضد ليبيا تتمثل بالحظر الجوي وحظر توريد الاسلحة الى جانب طلبات اخرى بشأن دعم ليبيا لما يسمى بالانشطة الارهابية، وبعد ذلك جاء القرار رقم ٨٨٣ ليشمل فرض القيود على كيفية التصرف بصادرات النفط الليبي وكل ذلك يرافقه تهديد امريكي بالتشديد للعقوبات[٢٤]. وتوضح تلك القرارت بأنها على الرغم من صدورها من قبل مجلس الأمن الدولي إلا انها تتضمن سيطرة امريكية متحكمة في الموقف، وهذا يدل على عمق مستوى التوتر والسلبية في العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية لاسيما وان ليبيا متمسكة بمواقفها وغير آبهه بالعقوبات والاجراءات الصارمة ضدها.

وقد تمثلت استجابة ليبيا أو رد فعلها بعد فرض العقوبات بمحاولة تعبئة واقناع الرأي العام الدولي والمجتمع الدولي بعدالة قضيتها للتهرب من العقوبات، اذ سعت الى اقناع الدول الغربية بتغيير مواقفها وفندت العقوبات في القانون الدولي وعمدت الى تعبئة الدعم العربي والافريقي الى جانبها، وركزت على تغيير مكان المحاكمة للمتهمين في قضية لوكربي وطبيعتها[٢٥]. إلا ان هذا المطلب القاضي بأرسال المتهمين الى جهة محايدة ثالثة قوبل برفض لندن وواشنطن، واستمر الاتهام الامريكي لليبيا بتمويلها للأرهاب وقتل المعارضين لنظام القذافي[٢٦]. وفي آب ١٩٩٦ اتخذ الكونغرس الامريكي قانون عقوبات بأسم (قانون داماتو) نسبة الى اسم عضو الكونغرس الامريكي الذي تبنى القرار وقضى بفرض عقوبات على الشركات في حالة الاستثمار في مجالي النفط والغاز الليبي والايراني[٢٧]، وبأكثر من اربعين مليون دولار ومنع تمويل او بيع أي تكنولوجيا الى ليبيا، كما واصدر الكونغرس في عام ١٩٩٦ قانوناً آخر ضد الارهاب يسمح لضحايا عائلات لوكربي برفع دعاوي امام القضاء الامريكي ضد الحكومة الليبية. ومن جهتها وفي ١٤ تشرين الاول من العام ذاته اصدرت ليبيا تقريراً شرحت فيه الآثار المدمرة للعقوبات الدولية على الاقتصاد الليبي الذي كلفته ما قيمته ١٩ مليار دولار وتسببت بموت ما يقارب من ٢١٠٠ من المواطنين. وفي ٨ أيار ١٩٩٧ طار القذافي في زيارة الى النيجر مخالفاً الحظر الجوي المفروض على ليبيا. وفي ١٩ تشرين الاول ١٩٩٧ ارسلت الحكومة الليبية رسالة الى عائلات الضحايا

---

(٢٤) محمد عبد الشفيع العيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة: من البعد القانوني الى البعد السياسي، المستقبل العربي، العدد (٢٢٣)، ١٩٩٧/٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ص ص٤٤-٤٥.

(٢٥) تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.

(٢٦) عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.

طالبتهم بقبول تعويضات والعمل على انهاء المقاطعة الدولية، كما وطالبت ليبيا مجلس الأمن الدولي في ٢٠ آذار ١٩٩٨ مناقشة موضوع العقوبات والنظر في آثاره الخطيرة على المجتمع الليبي، وفي ٢٤ آب ١٩٩٨ اعلن عن استعداد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بقبول تسليم المتهمين الليبيين لمقاضاتهم امام القضاء الاسكتلندي وصوّت مجلس الامن بتعليق العقوبات اذا ما وافق القذافي على تسليم المتهمين، والذي وافق على ذلك مقابل طلب ضمانات من الأمم المتحدة حول حقوق المتهمين وعدم ترحيلهما بالقوة الى بريطانيا او امريكا[٢٨]. أي ان يؤدي المتهمان عقوبتهما في اسكتلندا بأشراف الأمم المتحدة وامام محكمة اسكتلندية طبقاً للقانون الاسكتلندي وبحضور مراقبين دوليين، وضمان حق المتهمين بالاتصال بالقنصلية الليبية التي ستقام في اسكتلندا، وتعلق العقوبات المفروضة على ليبيا عند وصول المتهمين الى هولندا، وترفع العقوبات بعد ان يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً الى مجلس الأمن خلال تسعين يوماً يؤكد فيه احترام ليبيا لقرارات مجلس الأمن. كما واكدت ليبيا انها ضد اعمال الارهاب وانها ضحية لمثل هذه الاعمال الارهابية وانها ستتعاون في اطار القوانين والتشريعات الليبية بالتعاون في التحقيق والقضاء والمحاكمة والتعويضات[٢٩].

وفي ٥ نيسان ١٩٩٩ قبلت ليبيا تسليم كل من عبد الباسط علي المقرحي الذي يبلغ من العمر (٤٧ سنة) والامين خليفة افحيمة البالغ من العمر (٤٣سنة) لأنهاء محاكمتهما في هولندا، وقامت الأمم المتحدة بالوقت نفسه بتعليق العقوبات على ليبيا والتي تقرر ان ترفع اذا ما تعاونت ليبيا مع المحكمة، وفي ٣١ كانون الثاني ٢٠٠١ ادين المقرحي اذ حكم عليه بالسجن الذي خفف من مؤبد الى عشرين عاماً، وتمت تبرئة افحيمة، واستكملت بقبول ليبيا دفع تعويضات لعائلات الضحايا بقيمة ٢,٧ مليار دولار، ولكنها ربطت ذلك بأجراءات سياسية منها رفع العقوبات الامريكية عنها ورفع اسمها من قائمة الدول الداعمة للارهاب، إلا ان الولايات المتحدة الامريكية تبقى تصر على تغيير سلوكيات النظام الليبي وإلا سيبقى يشكل خطراً عليها[٣٠].

وبعد سنوات عديدة من وقوع عملية لوكربي وتّعنتْ ونفي ليبيا ارتباطها ومعرفتها بالعملية نرى انها نتيجة لتجمع الظروف والملابسات والعقوبات حولها بدأت تتبع سياسة اكثر مرونة وعقلانية تجاه الازمة اذ اخذت ادارتها للازمة تتصف بالحكمة

---

(٢٨) عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

(٢٩) النقاط الرئيسية التي وردت في الرسالة التي وجهتها الحكومة الليبية الى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لتأكيد الموافقة على تسليم الليبيين المتهمين بالضلوع في اعتداء لوكربي والتي تحمل توقيع وزير الخارجية الليبي، دراسات دولية، عدد (٧١)، ١٩٩٩/٢، جمعية الدراسات الدولية، تونس، ص١٠٩.

(٣٠) عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

وحصلت على التأييد العربي والافريقي على ذلك عندما ركزت على التعامل القانوني مع العملية، واعلنت قبولها لعرض النزاع على محكمة العدل الدولية كجهة اختصاص وتبعها تسليم المتهمين مما افضى الى تعليق العقوبات الدولية، كما ووافقت على دفع التعويضات إلا انها رفضت الطلب الامريكي بأعلان ليبيا المسؤولية الجنائية عن الحادث ليتم رفع عقوبات الأمم المتحدة بشكل نهائي ويتم رفعها من قائمة الدول المارقة لخشيتها ان يرتب ذلك تداعيات خطيرة كمطالبة جهات اخرى مرتبطة بالقضية بمحاكمة مسؤولين ليبيين، كما ان الاعتراف سيشكل ادانة مباشرة وصريحة للنظام الليبي، وحتى عندما حولت امريكا طلبها الى مسؤولية مدنية رفضتها ليبيا لضمان عدم مطالبة اطراف اخرى لتعويضات كشركة الطيران بان اميركان او دفع مصاريف المحاكم او اتعاب محامي اسر الضحايا(٣١). فبالرغم من ان قضية لوكربي استغرقت وقتاً طويلاً إلا ان التوصل الى حل لها يمثل نوعاً من المرونة من كلا الجانبين لأن التزمت في المواقف لم يجد نفعاً ولم يوصل الى حل او نتيجة ثم ان هذه المرونة عبرت عن مواقف تتضمن اجراءات مقابل شروط وضمانات، فليبيا التي كانت تنفي التهمة عن مواطنيها قبلت بالحكم وقبلت بدفع التعويضات، والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا اللتان فرضتا العقوبات على ليبيا عبر مجلس الأمن وقاطعتها خففت تلك العقوبات والمقاطعة امام ذلك الاتفاق، وامام المرونة الليبية.

رابعاً: مبررات التغيير في سياسة ليبيا تجاه الولايات المتحدة الامريكية

لقد تجمعت امام السياسة الليبية العديد من الاسباب او المبررات التي جعلتها تتوقف عند شكل سياستها في العقود الماضية لتعلن عن مغادرة تلك السياسة السابقة والبدء بانتهاج سياسة تحمل تغييرات جذرية تقدم ليبيا على انها دولة سلام وأمن وتقيم علاقات دولية طبيعية وتسعى للاضطلاع بدور قيادي في صنع السلام والاستقرار السياسي اقليمياً ودولياً وبالشكل الذي يتسق مع طروحات النظام الدولي الجديد(٣٢) وقد تمثلت تلك المبررات في:-

- بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي ادرك النظام السياسي الليبي بأن الاوضاع الدولية ترتبت بشكل سيطر فيه الغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وأحست -أي ليبيا- بأنها لا تملك القدرة على الصمود والاستمرار بل ولا تتوفر

(٣١) **خالد حنفي علي، ليبيا وامريكا..التكيف التدريجي، السياسة الدولية، ابريل (٢٠٠٣)، (موقع انترنت).**

(٣٢) **سامية بيبرس، المبادرة الليبية للتخلي عن اسلحة الدمار الشامل ومستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الاوسط، شؤون عربية، العدد (١١٨)، صيف ٢٠٠٤، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ص١٨٠.**

لديها عوامل الصمود والاستمرار في اتباع سياسة المواجهة التي كانت تتبعها، فأظهرت الاستعداد للتكيف مع الامور بشكل لا يمس النظام السياسي والسعي لتسوية المشكلات التي تمر بها ليبيا بشكل سلمي وتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية واوربا وذلك للعديد من الاسباب كحاجتها للتقنية والاستثمارات الغربية لتحقيق الاصلاح الاقتصادي الليبي، الى جانب حاجتها للقبول الغربي لدعم الموقف الرسمي داخلياً وضمان عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك حاجتها للدعم الغربي في سياستها تجاه افريقيا وتعزيز نفوذها فيها(٣٣). أي ان النظام الليبي وكما صرح نجل القذافي كان يعاني من مشاكل مع الغرب ولما جاء الغرب ليحقق الشراكة معه –او مع ليبيا– فرأى ان يتكيف مع ذلك الوضع وينبذ معاداته للغرب لما سيحققه له ذلك –وكما يرى– من مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية(٣٤).

- سعي ليبيا لأزالة وتغيير الصورة الذهنية السلبية للدور الليبي لدى القوى الغربية ولاسيما الامريكية لدعمه للنظم الثورية والحركات التمردية مما بلور انطباعاً بأن ليبيا دولة داعمة للأرهاب ووصفتها امريكا بأنها (دولة مارقة تدعم الارهاب).
- نتيجة لأزمة لوكربي وما تبعها من عقوبات دولية على ليبيا، فقد ارادت ان تخرج من دائرة العزلة الدولية والعودة الى التفاعل في المحيط الدولي وذلك لأن العقوبات ادت الى تقويض قدرة ليبيا على تصدير النفط وهو المصدر الرئيسي لدخلها القومي اذ خسر الاقتصاد الليبي ما يقارب ٨ بليون دولار جراء العقوبات، وبلغ التضخم ما يقارب ٥٠% والبطالة ما يقارب ٣٠%، فنتيجة لذلك كان دافع التنمية والتطور الاقتصادي اذ رأت ان استمرار التوتر مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية سيعرقل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فحاجة ليبيا الى الاستثمارات الامريكية التكنولوجية والمالية وبالوقت نفسه السعي الامريكي لأستعادة البترول الليبي كل ذلك يستلزم وكما يرى الطرفان تعديل سياسات ليبيا الاقتصادية لتوفير الضمانات الامريكية(٣٥). أي محاولة ليبيا لأنقاذ اقتصادها من خلال القدرة على توظيف مواردها الاولية، اذ ترى ان امتلاكها للنفط والمواد

---

(٣٣) السنوسي بسيكري، بعد الانتخابات الامريكية واثر زيارة ابرز الزعماء الاوربيين طرابلس قراءة في تطور العلاقات الليبية الغربية، أقلام، العدد الثالث عشر، السنة الرابعة، يناير-فبراير ٢٠٠٥، (موقع انترنت).

(٣٤) نجل القذافي: مواقف الغرب والعرب غيرتنا، وحدة الاستماع والمتابعة، اسلام اون لاين-نت/١٠-٣-٢٠٠٤، الاخبار، (موقع الترنت).

(٣٥) سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨٠-١٨٣.

الاولية ليس بذي جدوى ما دامت ترزح تحت نظام العقوبات الاقتصادية وليس لها القدرة على استثمار تلك الموارد.

- اقتنعت ليبيا وحسب تصريح نجل القذافي بجدوى المفاوضات الفلسطينية مع (إسرائيل) التي رأت منها حققت نتائج في خمس سنوات[٣٦].
- المبرر الآخر في تغيير سياسة ليبيا وسلوك الرئيس الليبي معمر القذافي الجديد والتحول يدل على ادراكه واستيعابه لما حدث للنظام العراقي ومحاولة تبني سياسة معتدلة وتوافقية تبقي على نظامه وعدم اثارة غضب المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الامريكية[٣٧]؛ مع ان البعض يرى في ذلك المبرر دافعاً للتغيير إلا انه يبقى مبرراً يستدعي التوقف عنده.

يتضح من كل تلك المبررات ان السياسة الليبية بدأت وبمحض ارادتها وبقناعة ليبية تغير من سياستها لأدراكها الذاتي لمستوى قدراتها ولمقارنتها ما يحدث في غيرها من المناطق او الدول اذا ما استمرت على النهج ذاته، أي انها ترى ضرورة السعي نحو انقاذ نفسها وابقاء نظامها لسياسي وعدم تغييره، ومحاولة تحقيق تنميتها الاقتصادية وتطوير اقتصادها خاصة وهي تحتوي على كميات كبيرة من النفط الذي سيحقق لها استثمارات واسعة وكبيرة، أي ان ليبيا توصلت ومن خلال قرارها الذاتي بعدم جدوى الاستمرار في الابقاء على اتباع سياستها السابقة.

خامساً: التوجهات الجديدة في السلوك السياسي الليبي

افصح السلوك السياسي الليبي عن شكله وتوجهه الجديد ومساره المختلف والتغيير الذي طرأ عليه اذ تراجعت السياسة الليبية عن خططها وسياساتها الثورية واعلنت قطع علاقاتها مع المنظمات والمجموعات المتورطة بالارهاب الدولي بل وعدم السماح لأستخدام اراضيها للقيام بأعمال ارهابية، كما ووضعت القيود على عملية منح التأشيرة للدخول الى البلاد لمنع دخول الارهابيين اليها[٣٨] وداخلياً ايضاً وعلى الصعيد الاقتصادي بدأت ليبيا تتجه نحو تطوير مجالات القطاع الخاص اذ اصدرت قانون الاستثمار الاجنبي في عام ١٩٩٧، وخفضت سعر صرف الدينار عام ٢٠٠٢ لدعم الحكومة وتحرير الاقتصاد الليبي وتكثيف وجود الاستثمارات الاجنبية والحفاظ على

---

[٣٦] نجل القذافي: مواقف الغرب والعرب غيرتنا، مصدر سبق ذكره.
[٣٧] عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.
[٣٨] سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص١٨١.

احتياجاتها من النقد الاجنبي(٣٩). أما اقليمياً فقد سعت ليبيا الى تطوير علاقاتها مع الدول الافريقية ونشطت دبلوماسيتها في تسوية بعض النزاعات الافريقية كما في السودان والكونغو وسيراليون. وانجزت انشاء الاتحاد الافريقي الذي وضع الاساس له اثناء القمة الافريقية في سرت بتاريخ ٩ أيلول ١٩٩٩، كما وعملت ليبيا على ايجاد تجمع دول الساحل والصحراء وتنشيط الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بين دوله. ودولياً وفي مجال علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية سعت ليبيا الى انهاء المواجهة مع واشنطن وانتهاج سلوك يتسق مع قواعد النظام الدولي لاثبات حسن النوايا لأمريكا خاصة فيما يخص قضية الارهاب ومحاولة ايجاد القنوات التعاونية الأمنية مع امريكا وبالذات بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١(٤٠)، التي كانت الفرصة او المناسبة التي قلصت التوتر وعززت الجو الايجابي في مسار العلاقات بين البلدين فعلى اثرها اعلن الرئيس معمر القذافي بشكل فوري وقوي أدانته للارهاب(٤١). فكل انفراج او اعلان او تبني للمسؤولية يظهر في شكل السياسة الليبية ينبع من السعي الليبي لأسترضاء الضغوط الخارجية طالما لا يمس شكل النظام السياسي الليبي الحاكم والدليل على ذلك اعلان قبول المسؤولية الليبية عن حادثة لوكربي(٤٢).

سادساً: التخلي عن أسلحة الدمار الشامل: المجال الرئيسي في التوجهات السياسية الجديدة لليبيا نحو الولايات المتحدة الامريكية

قبل الدخول في آلية القرار الليبي بالتخلي عن اسلحة الدمار من الضروري التعرف على تلك القدرات الليبية في مجال اسلحة الدمار الشامل، وهي في الواقع قدرات محدودة وغير واسعة اذ تتمثل في مفاعل نووي تجريبي في منطقة تاجوراء قرب طرابلس تبلغ طاقته عشرة ميجاوات حصلت عليه ليبيا من الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٨٣، الى جانب حصولها على معمل حراري لذلك المفاعل ومجمع لفصل النيوترون مزود بمولدات للنظائر المشعة للأستخدام السلمي، كما تضم المحطة النووية الليبية معمل للبحوث لتخصيب اليورانيوم بمعدل خفيف. أي انها بنسبة بسيطة ومحدودة لا تتمكن من انتاج الاسلحة النووية. وتعتمد ليبيا بشرياً في المجال النووي على العناصر الوطنية. اما في ميدان الصواريخ الباليستية فتحدّدَ قدراتها في صواريخ قصيرة المدى من طراز سكود B لا يتعدى مداها ٣٠٠كم، واعداد من صواريخ سكود C ذات المدى الاطول كانت ليبيا قد حصلت عليها من الاتحاد السوفيتي السابق. اما

(٣٩) خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.
(٤٠) سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨١-١٨٣.
(٤١) خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.
(٤٢) عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

قدرات ليبيا من الاسلحة الكيميائية فهي ايضاً محدودة جداً اذ تمتلك ما يقارب مائة طن من غاز الخردل الذي لا يحتاج الى قدرات صناعية وعلمية متقدمة، اما بشأن الاسلحة البيولوجية فلدى ليبيا برنامج محدود بالبحث والتطوير ولا يوجد ما يشير الى انتاج هذا النوع من الاسلحة[٤٣].

وكانت ليبيا قد بدأت بفعاليتها النووية في بداية عام ١٩٨٠ واستمرت تلك الفعاليات حتى نهاية عام ٢٠٠٣، ولم تكن خلال تلك الفترة لِتُبلغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تلك الفعاليات، ولكنها قامت في ١٩ كانون الاول ٢٠٠٣ بالاعلان بشكل رسمي وطوعي وبأرادة ليبية حرة عن التخلي عن اسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها بما فيها من مواد ومعدات وبرامج محظورة دولياً، فوافقت على فتح منشآتها للمفتشين الدوليين، أي ان مبادرة ليبيا لأخلاء اسلحة الدمار الشامل تقع تحت ما يسمى (بمفهوم او نظام الاخلاء من جانب واحد)[٤٤]. وقد بدأت أي – ليبيا- بخطواتها العملية في مجال تفكيك اسلحتها النووية فتعاملت بشكل ايجابي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة تحريم الاسلحة الكيميائية، وطلبت مساعدة الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لأزالة اسلحة الدمار الشامل وبرامج الصواريخ والتحكم بها، كما عملت على ازالة كل العناصر الحساسة من برنامجها النووي غير المعلن عنه سابقاً وعلى الرغم من محدوديته إلا انه برنامج وخطط تم اعدادهما- وتوقيع وتطبيق البروتوكول الاضافي للوكالة الدولية للطاقة النووية والانتساب الى معاهدة تحريم الاسلحة الكيميائية، والاقرار بماضي استخدام منشأة الربطة لانتاج اسلحة كيميائية، وتحويل المرفق الى مصنع مستحضرات صيدلية، وتدمير وإتلاف ذخائر معدة للاستخدام مقرونة بكيميائيات سامة، وتقديم وثائقها عن الاسلحة النووية والعمل دولياً لأزالة يورانيوم ذو تخصيب عالي، وتحويل مفاعلها في تاجوراء للعمل بيورانيوم ذو تخصيب منخفض، والسماح للموظفين الدوليين للعمل في المواقع بلا قيود. ونتيجة للاعلان الليبي هذا اصدر الرئيس الامريكي جورج بوش امراً تنفيذياً في ٢٠ أيلول ٢٠٠٤ أزال بمقتضاه العقوبات المفروضة على التجارة ووسائل النقل مع ليبيا منذ عام ١٩٨٦ أي برفع العقوبات الاقتصادية المتبقية على خدمات الطيران مع ليبيا ويرفع الحجز عن اصول بقيمة ما يقارب ١,٣ مليار دولار كانت قد جمدت نتيجة العقوبات[٤٥].

---

(٤٣) سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨١-١٨٣.

(٤٤) نفس المصدر اعلاه، ص ص١٨٣-١٩١.

(٤٥) وزارة الخارجية الامريكية تسلط الضوء على التطورات الايجابية في ليبيا في الآونة الاخيرة – ليبيا اليوم- وزارة الخارجية الامريكية، صحيفة ليبيا اليوم –المكتبة، الخميس ٦ ربيع الاول ١٤٢٦هـ الموافق ١٤ نيسان (ابريل) ٢٠٠٥م، (موقع انترنت).

فالملاحظ ان السلوك الليبي في مجال التخلي عن اسلحتها النووية وازاء عمليات التفتيش الدولي اوضح تعاون وشفافية ووضوح ومرونة، كما ابدى الرغبة في ابقاء جزء او بعض من قدراتها لأغراض مدنية مع جديتها وعزمها على اغلاق ملفها النووي أي سعيها الحقيقي لمعاودة وجودها وتفاعلها في النظام الدولي(٤٦).

وقد عدت الولايات المتحدة الامريكية تلك العملية نصراً لسياستها في منع انتشار الاسلحة النووية مقارنة بغيرها من الحالات، اذ وجدت -أي الولايات المتحدة الامريكية - ان القرار الليبي مَثَّلَ حلاً لمشكلة نووية طويلة المدى وتم التوصل الى حلها بدون اللجوء للقوة العسكرية، فيمكن القول ان نموذجية وخصوصية الحالة الليبية يعود الى ان مدركات التهديد الامريكية لليبيا كانت اقل حدة مقارنة بغيرها من الحالات النووية، كما ان ليبيا وبقناعتها الذاتية شكلت سياستها الجديدة هذه اذ ادركت ضرورة تطوير علاقاتها مع الغرب، الى جانب كون الدافع الليبي لأمتلاك السلاح النووي لم يكن لأغراض أمنية بل لأغراض التمتع بمكانة اقليمية فتخليها عن تلك الاسلحة لن يضر بحالتها الدفاعية(٤٧). إلا ان هذا لا يعني عدم وجود تهديد تجاه ليبيا لاسيما وانها تدرج ضمن الحالات النووية ولكن قرارها هذا جاء بشكل ذاتي اكثر منه تهديدي.

وقد كانت نتيجة ذلك القرار او الاعلان الليبي ظهور بداية تحول سريع وواضح في العلاقات الليبية -الامريكية اذ اوضح الرئيس بوش الرغبة الامريكية في تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وليبيا، أي ان القرار الليبي حصل على تأييد وترحيب امريكي وبريطاني الى جانب الترحيب العالمي الواسع(٤٨). ان القرار الليبي حول التخلي عن اسلحة الدمار الشامل نابع بطبيعة الحال من الاسباب والمبررات التي ذكرناها آنفاً والتي وجدت فيها ليبيا ضرورة للتغيير فبعد ان عاشت ليبيا فترة طويلة من العقوبات الدولية عليها ادركت مدى التضييق والعزلة والخناق الذي اطبق حولها والذي تيقنت بأرادتها لتأثيراته وإفرازاته التي انعكست على وضعها الداخلي والدولي كأنعزالها وعدم تفاعلها في النظام الدولي سياسياً واقتصادياً وداخلياً من خلال التراجع الاقتصادي الذي عانته نتيجة تلك الاوضاع والمقاطعة تجاهها.

---

(٤٦) سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص١٩٠.

(٤٧) محمد عبد السلام، السياسة الامريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الاوسط، كراسات استراتيجية، السنة الرابعة عشرة، العدد ١٤٦-ديسمبر ٢٠٠٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (موقع انترنت).

(٤٨) القدس العربي: بوش يؤكد لشلقم استعداده تعزيز العلاقات مع ليبيا، الجمعة ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤م، اخبار اليوم-المختار-ليبيا، (موقع انترنت).

سابعاً: معاودة الاستثمار في مجال النفط الليبي

تشكل الموجودات والاحتياطات النفطية الليبية هدفاً اساسياً للشركات النفطية الغربية الامريكية والاوربية، اذ تقدر الاحتياطات الليبية من النفط بثلاثين مليار برميل أي اكثر من احتياطي نفط بحر الشمال، وبما ان سياسة ليبيا انطلقت باتجاه التغيير بعد رفع العقوبات الدولية عنها، وهذا يعني حدوث انفتاح استهلاكي واستثماري وانفاقي، من ضمنها قطاعي النفط والغاز(٤٩)، وذلك لما تعانيه صناعة النفط في ليبيا من مشكلات عميقة ومفتقرة الى التقنية الحديثة، فمن اجل رفع مستوى وانتاجية القطاع النفطي الى مليون برميل عام ٢٠١٠ تعتزم الحكومة الليبية انفاق ما يقدر بثلاثين مليار دولار معتمدة في ذلك على خبراء الاقتصاد الامريكيين والبريطانيين للتشاور والتفاهم والتعاون في هذا المجال لتقديم نماذج تنموية اقتصادية واجتماعية وتحقيق عملية التحديث في ليبيا، فنتيجة للحاجة المتبادلة الليبية- الغربية للتعاون في المجال النفطي فقد حصلت الشركات الامريكية بأمتياز التنقيب عن النفط في تسع مناطق من اصل خمسة عشر كانت المؤسسة الوطنية للنفط قد عرضتها للمناقصة(٥٠). وقد فازت الشركات الامريكية في تخصيصات ثلثي عقود التنقيب عن النفط والغاز في ليبيا والتي بلغ عددها خمسة عشر عقداً تنافست عليها مائة وعشرون شركة، وفي مقدمة تلك الشركات التي فازت بالمناقصة شركة اوكسيدنتال بتروليوم الامريكية بخمسة عقود وشاركت باربعة عقود اخرى مع تجمع شركات تقوده ووسايد بتروليوم الاسترالية، كما فازت ايضاً شركة شيفرون تكساكو الامريكية ايضاً بعقد تنقيب في حوض بجنوب ليبيا، وفازت شركة اخرى هي اميرادا هيس بعقد آخر. ولكل شركة فائزة الحق في استثمار ما يزيد على سبعمائة مليون دولار على ان يكون للحكومة الليبية نصيب من أي نفط او غاز ينتج في تلك المناطق او الاحواض(٥١).

ومن بين الاحواض والمشروعات الاستثمارية المهمة في المجال النفطي والتي سيتم تطويرها هو مشروع الواحة التي ستشارك فيه شركات كونوكو فيليبس وماراثون اويل واميرادا هيس وينتج المشروع ثلاثمائة الف برميل يومياً أي ما يعادل ٢٠% من الانتاج الكلي للنفط الليبي. وبذلك يكون قرار الحكومة الامريكية برفع العقوبات عن ليبيا قد فتح الطريق لاستثمار النفط الليبي، وقد اعتبرت صحيفة نيويورك تايمز ذلك انتصاراً للشركات النفطية الامريكية واعتبرته طرابلس انتصاراً لسياستها، كما عبرت

(٤٩) خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.
(٥٠) السنوسي بسيكري، مصدر سبق ذكره.
(٥١) الشركات الامريكية تفوز بأغلبية عقود البحث والتنقيب عن النفط والغاز في ليبيا، MENAFN - 31/01/2005، (موقع انترنت).

شركات الاستثمار نفسها عن ارتياحها لذلك القرار لتعزيز مجالات ومشروعات الاستثمار في ليبيا[٥٢] بمعنى ان الاستثمار النفطي سيحقق مصالح الاطراف المستثمرة والمستثمر فيها. ويعود السعي الامريكي للاستثمار في المجال النفطي الليبي بهذا الشكل التنافسي الى محاولة التغلب على الشركات الاوربية التي سبقت الشركات الامريكية في هذا المجال بعد تعليق العقوبات الدولية على ليبيا عام ١٩٩٩[٥٣]. وبذلك يكون تخفيف العقوبات عن ليبيا قد حقق او يحقق منفعة مشتركة للبلدين فمن المتوقع والمخطط له ان ينمو الاقتصاد نتيجة لدخول الاستثمارات النفطية الى ليبيا وستكون قادرة على تحقيق تطور تكنولوجي ونفطي في مجال الطيران، وفي المقابل ستجني امريكا ارباح ومكاسب نتيجة لتلك الاستثمارات[٥٤]. فالقطاع النفطي اذن هو القطاع الاكثر اهمية وحيوية في الاهتمامات الامريكية والاوربية، اذ يرون فيه المجال المحقق لأكبر مكاسب اقتصادية لدولهم لما يمثله من اهمية استراتيجية لهما في مرحلة تشهد منافسة اقتصادية شديدة على مصادر الطاقة الحيوية[٥٥]. اذن فالاستثمار في مجال النفط الليبي يوضح الرغبة المشتركة والمتبادلة لتحقيق الفائدة لكلي الطرفين ويدل على تغيير واضح في السياسة الليبية، أي الاستفادة من النفط الليبي بأرادة ليبية وبشكل تعاوني وتوافقي لتطوير اقتصادها وكجزء من سياستها الجديدة.

ثامناً: العلاقات الليبية – الأوربية الجديدة

لما كان الاتساق والترابط في المواقف والرؤى الاوربية والامريكية فأن التغيير في سياسة ليبيا تجاه الولايات المتحدة الامريكية سيمتد نحو العلاقات مع دول الاتحاد الاوربي ايضاً. فالتقارب الليبي-الاوربي جاء من قبل الطرفين أي ان لكل طرف دوافعه واسبابه لذلك التقارب. فعلى الجانب الليبي يشير الرئيس معمر القذافي ان هذا التغيير ليس مفاجئاً بل جاء نتيجة للواقع القائم الذي تقلبت فيه الكثير من التغييرات والتي تستدعي التغيير من جانب ليبيا ايضاً، فضلاً عن ادراك ليبيا بأن علاقاتها مع الغرب لا تُحكم بالعلاقات الثنائية مع كل دولة اوربية بمفردها بل تتأثر علاقاتها بأية دولة اوربية بعلاقاتها ببقية الدول الاوربية مجتمعة، فعليه حاولت ليبيا انهاء مشكلاتها مع الدول الاوربية للوصول الى تطبيع تام للعلاقات الليبية-الاوربية. اما على الجانب

(٥٢) تخفيف عقوبات واشنطن عن ليبيا انتصار مزدوج، وحدة الاستماع والمتابعة-اسلام اون لاين.نت/٢٤-٤/٤/٢٠٠٤، (موقع انترنت).
(٥٣) نجل القذافي: مواقف الغرب والعرب غيرتنا، مصدر سبق ذكره.
(٥٤) ليبيا ترحب بتخفيف العقوبات الامريكية، ٢٤ ابريل ٢٠٠٤، BBC ARABIC.COM (موقع انترنت).
(٥٥) السنوسي بسيكري، مصدر سبق ذكره.

الآخر الاوربي فالملاحظ ان الدوافع الاوربية قد اقتربت من الدوافع الليبية اذ كان العامل او الدافع الاقتصادي محوراً اساسياً بالنسبة للطرفين، فأذا كانت ليبيا تسعى لانعاش اقتصادها من خلال الاستثمارات الاجنبية فيها، فأن الشركات الاوربية مثل الامريكية مارست ضغوطاً على حكوماتها لاعادة فتح الاقتصاد الليبي امام استثماراتها ولاسيما شركات النفط التي تسابقت بعد رفع الحظر للحصول على الاستثمارات كأتفاق شركة شل النفطية مع شركة النفط الليبية الوطنية على استراتيجية طويلة المدى لتحديث القدرات الليبية في التنقيب عن النفط بمناطق جديدة وتصدير الغاز. والى جانب العامل الاقتصادي فأن عاملاً آخر مَثّلَ اهمية كبيرة للجانب الاوربي وتمثل بعامل الهجرة غير الشرعية كأحد العوامل الاوربية المهمة للتعامل مع ليبيا لما تثيره هذه الهجرة من مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية، فكانت ايطاليا اكثر الدول تضرراً من الآثار السلبية لتلك الهجرة فضغطت على الاتحاد الاوربي لرفع حظر بيع الاسلحة عن ليبيا لتزويدها بتجهيزات عسكرية لمراقبة السواحل الليبية ومنع تدفق المهاجرون غير الشرعيين(٥٦). اذ تتميز ايطاليا بسواحل طويلة تجعلها من اكثر الدول الاوربية التي يلجأ اليها المهاجرين الى اوربا عن طريق الزوارق، فترى ان رفع الحظر عن ليبيا سيساعدها في الحصول على معدات متطورة كالمناظير المقربة وزوارق لحراسة سواحلها، لذا نلاحظ ان دول الاتحاد الاوربي تؤيد رفع الحظر الاوربي عن ليبيا والموافقة على تنفيذ قرار الأمم المتحدة برفع العقوبات الاقتصادية عن ليبيا(٥٧).

فنتيجة لسياسة ليبيا تجاه الدول الاوربية وبالعكس، أي التعامل مع ليبيا كبقية الدول بدأت العلاقات الليبية-الاوربية تسير في هذا الاتجاه، حيث بدأ الطرفان تبادل الزيارات والاتفاقات، ففي آذار ٢٠٠٤ زار رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ليبيا وقد مهدت بل وفتحت تلك الزيارة المجال للشركات التجارية البريطانية للاستثمار في الاقتصاد الليبي في المجالات النفطية والسياحية، علماً ان العلاقات بين ليبيا وبريطانيا كانت قد اعيدت منذ عام ١٩٩٩ عندما اقرت ليبيا بمسؤوليتها عن قتل الشرطية البريطانية ايفون فليتشر ودفعت ربع مليون جنيه استرليني لعائلتها. هذا الى جانب زيارات وعلاقات اخرى ليبية-بريطانية(٥٨)، كمبادرة ليبيا بتخليها عن اسلحة الدمار

(٥٦) احمد طاهر، العلاقات الليبية-الاوربية: بداية جيدة، السياسة الدولية، العدد (١٥٩)، يناير ٢٠٠٥، السنة الحادية والاربعون، الاهرام-القاهرة، ص ص١٩٨-١٩٩.

(٥٧) بعد رفع الحظر الامريكي: الاتحاد الاوربي يوافق على رفع كل العقوبات المفروضة على لبيبا، ليبيا اليوم-وكالات، الخميس ٦ ربيع الاول ١٤٢٦هـ الموافق ١٤ نيسان (ابريل) ٢٠٠٥م، (موقع انترنت).

(٥٨) احمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٩-٢٠٠.

الشامل التي وصفها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بانه قرار (تاريخي وشجاع وانه سيحقق مزيداً من الأمن للمنطقة وللعالم بأسره) وان المبادرة تؤكد امكانية ان تقوم الدول بالتخلي عن برامج اسلحتها للدمار الشامل بشكل طوعي وسلمي وتعاوني مع المجتمع الدولي وستكون لهذه الدول فرصة الدخول في شركات مع اية دولة تريد في العالم[٥٩].

اما ايطاليا فقد قام رئيس وزراءها سلفيو بيرلسكوني بثلاث زيارات الى ليبيا أخرها كانت في تشرين الاول ٢٠٠٤ اذ ترتبط ليبيا وايطاليا بعلاقات جيدة حيث تعد ايطاليا الشريك التجاري الاول مع ليبيا والاخيرة هي مورد النفط الرئيسي للاولى اذ تصدر لها ٢٥% من احتياجات النفط الايطالية. كما تم فتح انبوب غاز بين مدينة مليتة الليبية وجزيرة صقلية الايطالية يبلغ طوله ٥٤٠كيلو متر ويزود هذا الانبوب ١٠% من احتياجات ايطاليا من الغاز وتبلغ قيمة الاستثمارات فيه ٥,٦ مليار دولار. وفيما يتعلق بالمانيا جاءت زيارة المستشار الالماني السابق جيرهارد شرودر الى ليبيا لتبين مستوى العلاقة بين الطرفين ولاسيما في الجانب التجاري وتوضح اشادة المانيا بالاصلاحات التي تشهدها ليبيا ودعمها للمسعى الليبي للانضمام الى منظمة التجارة العالمية والى عملية برشلونة التي تربط بين دول الاتحاد الاوربي وعشرة دول متوسطية لأيجاد منطقة تجارة حرة تتخذ فيها ليبيا دور المراقب. اما فرنسا فقد قام رئيسها جاك شيراك في تشرين الثاني ٢٠٠٤ بزيارة ليبيا وتمت تسوية معظم المشكلات بينهما، ووقع الطرفان على اربع اتفاقيات في المواصلات والنهر الصناعي والجامعات والسياحة، وتبلغ قيمة الصادرات الليبية الى فرنسا ملياري دولار سنوياً وتبلغ الواردات الليبية ما يقارب نصف مليار دولار سنوياً[٦٠]. ومن الجدير بالذكر ان فرنسا اعادت علاقاتها مع فرنسا عند تعويضها لضحايا طائرة يوتا التي تم تفجيرها فوق النيجر عام ١٩٨٩ وادانت محكمة فرنسية ستة ليبيين بالحادث بينهم صهر الرئيس القذافي[٦١]، اذ وقعت ليبيا في ٩-١-٢٠٠٤ على اتفاق تقدم خلاله تعويضات بقيمة ١٧٠ مليون دولار تضاف الى ٣٤ مليون دولار كانت قد تعهدت بها قبل ذلك لأسر الضحايا[٦٢]. وبذلك تكون ليبيا قد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات مع الدول الاوربية، كما حصلت ليبيا كذلك وفي اطار التحولات في سياستها على موافقة منظمة التجارة العالمية في نهاية تموز ٢٠٠٤ على بدء المفاوضات معها لامكانية انضمامها

---

(٥٩) سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.
(٦٠) احمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.
(٦١) خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.
(٦٢) نجل القذافي: مواقف الغرب والعرب غيرتنا، مصدر سبق ذكره.

للمنظمة وذلك نتيجة سياسات ليبيا بأتجاه الاصلاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتقديم الحوافز للاستثمارات الاجنبية[٦٣].

ولكن مع ذلك تبقى بين ليبيا والدول الاوربية عوائق تقف في طريق التقارب بينهما كقضية الديمقراطية وحقوق الانسان ومسار عملية برشلونة على اعتبار ان ليبيا انضمت فقط بصفة مراقب، الى جانب الاصلاحات السياسية الداخلية كالاصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا ان ما تم تحقيقه ترى ليبيا فيه يعد خطوة نحو انهاء المواجهات بين ليبيا والغرب[٦٤].

من خلال كل ما تقدم من تطور في العلاقات بين ليبيا ودول الاتحاد الاوربي وما سبق بحثه فيما يخص العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية يتضح توحد الموقف الاوربي والامريكي فيما يخص تطورات السياسة الليبية، أي ان الموقف الغربي موحد بخصوص ليبيا وكيفية التعامل معها لاسيما وانها اتخذت نهج الاستجابة للمطالب الامريكية والاوربية خياراً لها، وتتخذ اوربا من جانبها اسلوب التعامل بالوسائل الدبلوماسية في فض النزاعات واحتواءها الى جانب التقارب الاقتصادي للحفاظ على المصالح الاوربية وتعزيز فائدتها المتحققة[٦٥]. بمعنى ان ليبيا ستتعامل بنفس السياسة ونفس الاسلوب مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي كمحاولة منها للخروج من عزلتها الدولية وتحقق الاستفادة من الجانبين.

تاسعاً: آفاق السياسة الليبية الجديدة تجاه الولايات المتحدة الامريكية

أدت السياسات والمبادرات الجديدة للرئيس الليبي معمر القذافي الى البدء بتغيير سياسة وتعامل الولايات المتحدة بعد اقتناعها وبشكل تدريجي بأن ليبيا غيرت مواقفها تجاه الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وانها –أي ليبيا– شرعت في اتباع قواعد وآليات النظام الدولي الجديد وبدأت في اقامة علاقات مع الولايات المتحدة الامريكية تحقق مصالح الطرفين، فعليه كان رد الفعل الامريكي هو عدم تصنيف ليبيا ضمن دول محور الشر الذي أعلنها الرئيس الامريكي جورج بوش بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والتي خص بها العراق وايران وكوريا الشمالية. إلا ان الرؤية الامريكية ترى ان هذا غير كافٍ ويستلزم من ليبيا الاستمرار في تحسين صورتها وسلوكها دولياً لدرء أي عدوان مستقبلي عليها[٦٦]. وبالفعل بدأ التطبيع التدريجي للعلاقات السياسية

(٦٣) احمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.
(٦٤) نفس المصدر اعلاه، ص٢٠١.
(٦٥) العنوسي بسيكري، مصدر سبق ذكره.
(٦٦) عبد الرحمن الخالدي، مصدر سبق ذكره.

والاقتصادية بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية يتسع ويأخذ آفاقاً ومجالات عديدة لاسيما بعد اعلان رفع العقوبات عن ليبيا ليسمح لها بعدها بأستئناف استيراد النفط الليبي الى الولايات المتحدة الامريكية[٦٧]. كما اشار امين اللجنة الشعبية الليبية العامة رئيس الوزراء الليبي شكري غانم الى تحسن العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية يوماً بعد يوم وبشكل ملحوظ بعد قطيعة استمرت نحو ربع قرن وبعد زوال الكثير من المشكلات والعوائق، وان المرحلة المقبلة ستتضمن دخول الاستثمارات الامريكية الى ليبيا بعد فتح الشركات مكاتب لمشروعاتها، كما اعلن ان الحكومة الليبية من جهتها وفي الجانب الاقتصادي ايضاً تسعى لتوسيع قاعدة الملكية ودفع القطاع الخاص الى العملية الاقتصادية واقتصار دور الحكومة على الصحة والتعليم أي اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية، وان عملية الخصخصة للوحدات الاقتصادية بدأت وستنتهي عام ٢٠٠٨بخصخصة ٣٦٠ شركة لتحويلها من قطاع الدولة الى القطاع الخاص بعد ان تم تحويل ١٦٠ وحدة من المشروعات الصغيرة الى القطاع الخاص او الاهلي[٦٨].

فالولايات المتحدة الامريكية ومن خلال السياسة الليبية الجديدة تسعى لتحقيق اهداف وغايات سياسية واقتصادية وجيوبولتيكية، فسياسياً ووفقاً للرؤية الامريكية عدت امريكا ان تخلي ليبيا عن اسلحة الدمار الشامل نصر لسياستها في تعزيز الأمن العالمي – من وجهة النظر الامريكية، اما اقتصادياً فأن وجود مصادر الطاقة في دول المغرب كمنطقة استراتيجية دفعها لتعزيز وجودها في تلك المنطقة والسعي لتحسين علاقاتها مع ليبيا والاستفادة من النفط الليبي عالي الجودة، وبالتالي ممارسة تأثير سياسي في دول شمال افريقيا فيكون هدف سياسي واقتصادي في الوقت ذاته، اما عسكرياً وجيوبولتيكياً فأن امريكا ترى في شمال افريقيا منطقة مهمة استراتيجياً لتوفير قواعد عسكرية فيها. وبالمقابل وعلى الجانب الليبي فأن عملية تغيير سياسة ليبيا واعادة هيكلتها وخاصة تخليها عن اسلحة الدمار الشامل اعاد تشكيل صورتها وشكلها امام المجتمع الدولي من خلال تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية وبقية الدول[٦٩]. فبذلك تكون اعادة الولايات المتحدة الامريكية لعلاقاتها مع ليبيا يحقق اهداف عديدة ومتداخلة ومترابطة توفر لها الأمن والنفط وكسب الطرف الليبي الى جانبها وفي الوقت ذاته ترى – أي من خلال الرؤية الليبية– ليبيا انها بذلك ستخرج من عزلتها الدولية وتضمن أمنها واستقرارها وتحقيق تنميتها الاقتصادية وتطوير علاقاتها الدولية والتحرك بحرية في النظام

---

[٦٧] في لقاء وصف بأنه تاريخي على صعيد العلاقات الليبية الامريكية: الرئيس بوش يستقبل (شالقم) ويأمل يلتقيه في نيويورك، ليبيا اليوم- (وكالات)، الخميس ٦ ربيع الاول ١٤٢٦هـ الموافق ١٤ نيسان (ابريل) ٢٠٠٥م، (موقع انترنت).

[٦٨] الاهرام: رئيس وزراء ليبيا: الاستثمارات الامريكية في ليبيا ستزيد بعد عودة العلاقات الدبلوماسية، اخبار اليوم، المختار-ليبيا، (موقع انترنت).

[٦٩] سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٥-١٩٦.

الدولي، وفي الاطار الاقليمي الافريقي ستدخل ليبيا في مشروعات وشراكات سياسية واقتصادية وأمنية واستراتيجية وستكون مركزاً مهماً في تلك المشروعات نظراً لأهميتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية اولاً ولرغبتها في تحقيق ذلك التحول ثانياً.

الخاتمة

بعد ان شهدت السياسة الليبية عقود من الثبات على المبادئ والسياسات الليبية السابقة توصلت الى قناعات ليبية خاصة وذاتية بضرورة التغيير في سياستها تجاه الولايات المتحدة الامريكية فبذلك تكون السياسة الليبية الجديدة قد تجلت عن تغييرات عديدة وجذرية في مواقفها واتجاهاتها واعتراف بالمسؤولية عن بعض الحوادث والازمات كأزمة لوكربي وذلك بعد ان ادركت وبمحض ارادتها ان العقوبات التي فرضت عليها قد انهكتها داخلياً ولاسيما من الناحية الاقتصادية وعزلتها خارجياً عن المجتمع الدولي فعاشت فترة من التحدي والعزلة والعداء والخلاف والتوتر مع الولايات المتحدة الامريكية والذي اتسع في تأثيره ليشمل التوتر في علاقاتها مع الاتحاد الاوربي ايضاً وذلك نتيجة لتشابه وتوحد الموقف الامريكي والاوربي بشأن ليبيا، اذ كانت العقوبات الدولية على ليبيا وتأثير توقف تصدير النفط الليبي قد اثر على استثمارات الشركات النفطية الامريكية والاوربية فعادت بعد رفع العقوبات عن ليبيا بكل قوتها لتعزيز استثماراتها. ومن ناحيتها وجدت ليبيا انها بحاجة الى تلك الاستثمارات الغربية وبحاجة الى تصدير نفطها والاستفادة من العوائد النفطية في انعاش اقتصادها وبذلك ستكون او ستتحول ليبيا الى قوة اقتصادية تستطيع ان تعاود الولوج في النظام الدولي وممارسة دورها وتأثيرها في التفاعلات الدولية لاسيما بعد قرارها بالتخلي عن اسلحة الدمار الشامل بعد ان تيقنت وادركت عدم جدوى استمرار الاحتفاظ بها او تطويرها لعدم وجود ما يستلزم امتلاك او تطوير تلك الاسلحة بل بالعكس وجدت-أي ليبيا-ان امتلاكها لتلك الاسلحة قد انعكس عليها بشكل سلبي.

فالهدف الليبي يكمن الى جانب كسر طوق العزلة الدولية ومعاودة اقحامها في التفاعلات الدولية والاقليمية الافريقية والسعي نحو الدخول في منظمة التجارة العالمية ومحاولة الغرب تعزيز شراكتها المتوسطية كطرف فاعل، أي اثبات وجودها وتأثير في النظام الدولي، هو الحفاظ على النظام الليبي وبقاءه واستمراره على شكله الحالي. فنتيجة لكل ذلك التحول والتغيير في التوجهات السياسة الليبية تجاه الولايات المتحدة الامريكية اضحى هناك اتفاقاً وتعاوناً في الرؤى والاتجاهات بين الطرفين حول شكل سياسة كل منهما تجاه الآخر بما يعود بالنفع وتحقيق مصالح الطرفين. ولكن على ليبيا وهي تسير بهذا الاتجاه التغييري ونحو اثبات مكانتها دولياً وافريقياً ان تدرك اهمية وجودها ودورها في الاطار العربي ايضاً والسعي نحو تطوير علاقاتها مع الدول العربية ايضاً لا ان تهتم بجانب وتترك جانب آخر مهم في مسار سياستها وعلاقاتها الدولية.

حقوق الانسان بين التأصيل القانوني والتوظيف السياسي "حالة العراق"

الدكتور
توفيق نجم الانباري
كلية المأمون الجامعة

المقدمة

تنامي اهتمام الاسره الدولية بقضية حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية. ولعل من بيان القول ان الامتهانات التي واجهتها البشرية جراء تلك الحروب كانت عوامل دافعه نحو تناول حقوق الإنسان والشروع في وضع إطار قانوني لها.

لقد بدأ التأصيل القانوني لحقوق الإنسان مع ميثاق الأمم المتحدة، فالميثاق وان لم يفصل في الحقوق إلا ان مبادئه ومقاصده انطوت على جوهر الحقوق.

وعقب صدور الميثاق تطور الاهتمام القانوني بحقوق الإنسان باعتماد الشرعة الدولية للحقوق كما أقرها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦، وما استتبع ذلك من إعلانات قننت لمواضيع محددة ذات صلة بالحقوق.

لا مراء من ان اهتمام الأسرة الدولية بتعظيم حقوق الإنسان، والنظر إليها بكونها قضية متأصلة في النفس البشرية يمثل سعيا للارتقاء بالمجتمع الإنساني، وهو بذات الوقت يعد سمة للمجتمعات الحضارية. غير ان انتهاكات حقوق الإنسان رافقت بشكل دائم علاقات الصراع بين الدول، فكثيراً ما وصفت قضية حقوق الإنسان في إطار الصراعات الدولية. برز ذلك بشكل واضح في التوجهات العدوانية الأمريكية ضد العراق. فمنذ عام ١٩٩١ وحتى الآن تعاملت الولايات المتحدة مع العراق في مسارات انتهكت فيها كامل حقوق الإنسان فيه. ولغرض بيان هذا التوظيف فقد اخذ البحث محورين، تناولنا في الأول التأصيل القانوني لحقوق الإنسان. إما في المحور الثاني فقد تم تسليط الضوء على الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان وعلى مرحلتين، الأولى من ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٣. إما المرحلة الثانية فمنذ ٢٠٠٣ وحتى الآن حيث يعد الاحتلال المثل الصارخ لانتهاك حقوق الانسان.

(١)

التأصيل القانوني لحقوق الإنسان

تعود بدايات شعور الإنسان بانتهاك حقوقه وحرياته، الى مرحلة في التأريخ فرضت عليه الخضوع لقهر القوة، وهذه المرحلة التي قد تكون موغلة في القدم، تشكل الجذر الأول لهذا الشعور. كما يعتبر تطور التكوينات الاجتماعية، وظهور التمايز الاجتماعي جذراً ثانياً لهذا الشعور. ومع تنامي الشعور بانتهاك الحقوق فقد برزت الحاجة ملحة لوضع قوانين منظمة للسلوك الاجتماعي. والحقيقة ان مجرد لجوء الإنسان الى تقنين سلوكه الاجتماعي في الميادين المختلفة يعد المقدمة الأولى في سعيه نحو تأكيد حقوقه وضمانها.

وفي عصرنا الراهن دفعت كبريات الإحداث التاريخية، متمثلة بالحربين العالميتين وما رافقهما وتبعهما من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته، دفعت فقهاء القانون نحو السعي الى عقلنة السلوك الإنساني، وذلك من خلال تشريعات قانونية منظمة للسلوك على مستوى الأفراد والدول. ولقد أنشأت الجهود الإنسانية قواعد قانونية تضمنت الاعتراف الدولي بحقوق الإنسان ووضع آليات لضمانها.

سوف نتناول في هذا الجزء، مصادر التأصيل القانوني لحقوق الإنسان على صعيد المستوى الدولي والإقليمي. لما لهما من أهمية انعكست على التشريعات الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان[1].

أولا_ المصدر الدولي:

يعتبر المصدر الدولي لتقنين حقوق الإنسان وضمانها من ابرز، بل من أهم التأصيلات القانونية. ليس فقط لان هذا المصدر كان حصيلة جهود المجتمع الدولي وحسب، بل لأنه الأساس الذي بنيت عليه الصياغات القانونية الأخرى اللاحقة. فالتعامل مع الفرد "لم يعد مسألة تدخل ضمن الاختصاصات المطلقة للحكومات"[2]. بل انه أصبح موضع اهتمام المنظمة الدولية.

ان المصدر الدولي للتأصيل القانوني لحقوق الإنسان يتفرع نحو فرعين، ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

---

(١) لاشك ان هناك اطروحات فكرية ذات بعد سياسي، لم ترتق الى مستوى الصياغة القانونية ولكنها ذات صلة في ارساء مبادئ ترتبط بحقوق الإنسان. الى هذا فقد تضمن الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان ١٧٨٩ قضية حقوق الإنسان وحرياته. وكذلك فقد تناول اعلان الاستقلال الامريكي عام ١٧٧٦ بعض البنود الخاصة بحقوق الإنسان. أنظر موريس ديفرجيه، ص٢٥٥ وكذلك عياض بن عاشور، الضمير والتشريع، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٨، ص١٢٧

(٢) د. الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الإنسان، مصادرة وتطبيقاته الوطنية والدولية، الاسكندرية، منشأة المعارف، ط٣، ٢٠٠٤،ص٤٩ .

١_ ميثاق الأمم المتحدة :

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة، من المصادر الدولية القانونية لحقوق الإنسان. والميثاق وان لم يأت على تفصيل الحقوق، كما أتت عليه الشرعة الدولية، إلا انه يعد في بعده الفلسفي ومقاصده أطارا عاما لحقوق الإنسان. لقد أكد الميثاق فكرة احترام حقوق الإنسان. كما وضع على عاتق أجهزة منظمة الأمم المتحدة مهمة تأكيدها، واعتبارها التزاما دوليا تحترمه كل دولة داخل حدودها لمواطنيها ولغيرهم[٣].

ولقد اعتبر الميثاق "كرامة الفرد" غاية إقرار الحقوق. وجعل منع وقوع الحرب التي ينتج عنها أبشع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته وسيلة للوصول الى تلك الغاية . كما أشتمل الميثاق على أيراد بعض التعابير أو المفاهيم ذات العلاقة بحقوق الإنسان، إذ جاء في الديباجة منه "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد ألينا على أنفسنا ان ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.... وان نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق، وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية... وان ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وان نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح". ان تأكيد النص على تجنب الحروب، والأيمان بالحقوق، والإقرار بالحقوق المتساوية للرجال والنساء، وللأمم كبيرة كانت أم صغيرة. أي إقرار مبدأ المساواة، ثم السعي نحو الإنماء الاجتماعي، تشكل فلسفة لحقوق الإنسان. ولذلك فأن هذه المفاهيم كانت كما نعتقد أساسا ومرشدا لصياغات قانونية لاحقة وتفصيلية لحقوق الإنسان.

وإدراكا من الأسرة الدولية لما يوفره السلم والأمن الدولي من بيئة ملاءمة لحقوق الإنسان وضماناتها، فقد حددت المادة الأولى من الميثاق مقاصد الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وإنماء العلاقات الدولية على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب. وكذلك تحقيق التعاون الدولي لحل المسائل الدولية ذات الصفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. كما أكدت على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات للناس .... بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء[٤]. وكذا فقد أورد الميثاق ما يلزم الجمعية العامة على ان تنشئ دراسات وتشير بتوصيات بقصد أنماء التعاون الدولي في الميدان السياسي وتشجيع النقد المطرد للقانون الدولي وتدوينه. وكذلك العمل على أنماء التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية، والإعانة على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس دونما تميز على ذات الأسس التي أشير إليها في المادة السابقة[٥].

---

[٣] المصدر نفسه،ص٥٠.
[٤] المادة الاولى.
[٥] المادة الثانية

واستمراراً على نهج تقنين الحقوق في إطار اعم، أورد الميثاق في المادة (٥٥) ما يؤكد ان الأمم المتحدة، ولغرض إقامة علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب فأنها تعمل على تحقيق مستوى أعلى للمعيشة، وذلك عبر توفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وكذا تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والدولية. وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم، مع التأكيد على إشاعة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية دونما تميز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ومراعاة تلك الحقوق والحريات[٦]. فقد ألزمت المادة (٥٦) الدول الأعضاء بأن يتعهدوا منفردين أو مجتمعين بالتعاون مع الهيئة لتنفيذ ما أوردته المادة (٥٥). ويمكن ان نجد في هذا الالتزام والتعهد تفسيراً لظهور المواثيق الإقليمية التي عنيت بحقوق الإنسان على صعيد إقليمي.

وبالإضافة لما يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي من دراسات وتقارير عن القضايا الدولية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية، فأن له ان يقدم التوصيات الى الجمعية العامة وأعضاء الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لإشاعة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها[٧].

وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان التأصيلات القانونية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان جاءت في إطار عام، فالميثاق لم يقنن تفصيلات بل أقرّ مبادئ ذات صلة بحقوق الإنسان كالمساواة والعدل والعمل على الارتقاء بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية للفرد إذ شكلت هذه المبادئ بكلياتها أساسا للحقوق.

٢- الشرعة الدولية لحقوق الإنسان:

تتكون الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، فلقد كان لتنامي إدراك المجتمع الدولي، بما لحقوق الإنسان وحرياته من أهمية تنبع من كونها قضية متأصلة في ذات النفس البشرية، أثر في صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان Universal Declaration of Human Rights، حيث اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها 217 /ألف (د-3) وذلك في العاشر من كانون أول ١٩٤٨.

لقد أكد الإعلان في ديباجته على ان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها، قد أفضيا الى إعمال همجية آذت الضمير الإنساني... وأكد ضرورة ان يتولى القانون حماية

---

[٦] المادة الخامسة والخمسون.

[٧] انظر المادة (٦٢).

حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر الى التمرد[٨]. وهذا النص يتوافق مع نص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة من حيث نقده للأوضاع التي تهدد الإنسانية.

وإمعانا في تجسيد جوهر مبادىء ومقاصد الأمم المتحدة، فقد أشتمل، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على (٣٠) مادة، أكد من خلالها على مبدأ المساواة في الكرامة[٩]. وعدم التمييز بسبب العنصر أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو أي رأي أخر، أو التفرقة بين الرجال والنساء، وعدم التمييز بين بلد أو آخر، أي كان الوضع السياسي أو القانوني للبلد الذي ينتمي إليه الفرد، سواء كان مستقلاً أو تحت الوصاية، أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد[١٠].

وقد أتت مواد الإعلان على تأكيد ما للفرد من حقوق مدنية وسياسية[١١]. فيما يتعلق بالحقوق السياسية، نصت المادة (٢١) أولا، على ان لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرةً، أو بواسطة ممثلين يختارون اختياراً. وأوردت الفقرة الثالثة "بأن الشعب هو مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة في انتخابات نزيهة ودورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي أجراء مماثل يضمن التصويت. وتجسيداً للبعد الإنساني لحقوق الإنسان فقد أكد الإعلان على ان "لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً"[١٢]. وفي الوقت الذي شدد فيه الإعلان على ان الناس سواسية إمام سلطة القانون لضمان حماية متساوية ضد أي تميز[١٣]، فأنه قيد الفرد بواجبات نحو المجتمع، فالفرد في ممارسة حقوقه يخضع للقيود التي يقررها القانون، وذلك لضمان حقوق الغير وحرياته[١٤]. ويلاحظ ان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يعد خطوة جديدة متطورة على طريق التأصيل القانوني لحقوق الإنسان بسبب توصيفه للحقوق وتقنينها[١٥].

---

[٨] انظر ديباجة الإعلان.
[٩] المادة الأولى.
[١٠] المادة الثانية.
[١١] المواد من ٣-٢٧.
[١٢] المادة (٢٨).
[١٣] المادة (٢٧).
[١٤] المادة (٢٩).
[١٥] هناك مجموعة إعلانات أصدرتها الأمم المتحدة، تتعلق بحقوق الإنسان عامه أو مواضيع تتناول حقوق محددة منها اعتمدت من الجمعية العامة او منظمة اليونسكو. وإعلانات مرفقة ببرامج عمل صادرة عن المؤتمرات التي نظمت من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وفي تطور لاحق لتقنين حقوق الإنسان، فقد اعتمدت الجمعية العامة بقرارها (٢٢٠٠) في السادس عشر من كانون الأول ١٩٦٦ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . International Covenant on Civil and Political Rights ثم اعتمدت بقرارها ٢٢٠٠(د-٢١) في السادس عشر من كانون الأول من ذات العام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية International Covenant on Economic,Social and Cultural Rights ويبدو ان السعي المطرد لإعلاء وتعظيم حقوق الإنسان كان وراء اهتمام الجمعية العامة، وكذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة حقوق الإنسان للاستمرار بوضع مواثيق قانونية من شأنها التوسع في مجالات حقوق الإنسان والعمل على ايجاد ضماناتها. ولعل هذا المسعى يتواكب مع التطورات التى شهدتها الاسرة الدولية في حينه. فقد كانت "اجواء العلاقات الدولية التي اعقبت الحرب العالمية الثانية... قد اعاقت المحاولات الرامية الى الحاق قواعد تفصيلية بالميثاق تبين مضمون هذه الحقوق وكيفية تنفيذها"[١٦]. فعقب اصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستكمالاًلما اكتنف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من هنات، فقد اكملت لجنة حقوق الإنسان وضع مشروع العهدين الدوليين عام ١٩٥٤، واحيلا الى الجمعية العامة، الا انها لم تعتمدهما. أذ كانت هناك من العوامل المؤثرة ما تحول دون اعتماد العهدين تجسدت تلك العوامل بالسياسات الاستعمارية. لكن حصول العديد من الدول المستعمرة على استقلالها أدى الى زيادة عدد اعضاء المنظمة الدولية بأنضمام الدول المستقلة اليها، مما هيأ ظروف دولية ملاءمة لأعتماد العهدين.

توضح نصوص مواد العهدين بأنهما ارتكز على اربعة اسس[١٧]:

١- تحرير الشعوب من قهر الاستعمار القديم والحديث،وذلك بالنص على حق تقرير المصير، والتصرف الحر في الثروات والموارد من خلال نظام اقتصادي دولي عادل[١٨].

٢- تحرير الإنسان من قهر منطق الإنسان القديم،وذلك بتحريم الاسترقاق والاتجار بالرقيق والتمييز العنصري.

٣- تحرير الإنسان من قهر وظلم الحكومات والسلطات واصحاب الاعمال وذلك بتعزيز الحريات العامة والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

للتفصيل انظر باسيل يوسف، دبلوماسية حقوق الانسان المرجعية القانونية والآليات، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢، ص٩ وما بعدها.

[١٦] د. الشافعي، م س، ص٥٥.

[١٧] المصدر نفسه.

[١٨] انظر نص المادة الاولى من العهدين.

٤- تحرير الإنسان الضعيف من اسباب ضعفه.
وبهذا يكون العهدين نقطة انطلاق نحو رؤية جديدة لحقوق الإنسان. فكلاهما وان كانا قد كررا الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١٩]. الا ان ايرادهما الحقوق جاء في صياغة ماسه بالسياسات الاستعمارية ومصالحها الحيوية. من جانب آخر انها تصدت لسياسات التمييز العنصري وسياسات الدول الاستعمارية التي تبنت حقوق الإنسان لمواطنيها. ولكنها حصبت وجه مواطن دول العالم الثالث بانتهاك حقوقه وحرياته.

ثانياً- المصدر الاقليمي:

تعد المواثيق الاقليمية الخاصة بحقوق الإنسان مصدراً آخر من مصادر التأصيل القانوني لهذه الحقوق. اذ تهتم هذه المواثيق بحقوق الإنسان على صعيد دول تنتمي الى اقليم معين. ولقد بينت المواثيق المذكورة ان دواعي اهتمامها بحقوق الإنسان وتقنين ذلك على الصعيد الاقليمي يفرضه، الانتماء الاقليمي والانتماء الحضاري.

فقد جاء في ديباجة الاتفاقية الاوربية لحقوق الإنسان ان الدول الاوربية "تسودها وحدة فكرية ذات تراث مشترك من الحرية والمثل والتقاليد السياسية واحترام القانون"[٢٠]. ان هذا الادراك المسبق للخصائص الرابطة للمجتمعات الاوربية قد انعكس على صياغة مبادىء الميثاق. فثمة مشتركات بين المجتمعات الاوربية لا تتوافر في مجتمعات أخرى، هذه الخصائص والمشتركات لم يكن في الامكان اغفالها فأنعكست على الاتفاقية ... بما اشرت اليه في ديباجتها.

وقد ذهبت بقية المواثيق الاقليمية ذات المذهب. فقد ورد في ديباجة الاتفاقية الامريكية ما يؤكد اهتمامها بحقوق الإنسان استناداً الى الاعتبار الاقليمي اذ تنص الديباجة "ان الدول الامريكية الموقعة على هذه الاتفاقية تؤكد من جديد عزمها على ان تعزز في هذه القارة...احترام حقوق الإنسان"[٢١].

ولم يخرج الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب عن ذلك، فقد جاء في ديباجة الميثاق، ان حكومات الدول الاعضاء "تدرك فضائل التقاليد التأريخية وقيم الحضارة الافريقية التي ينبغي ان تنبع منها وتتسم بها افكارها حول مضمون حقوق الإنسان"[٢٢].

وقد توسع الميثاق العربي لحقوق الإنسان في عرض قيم المجتمع العربي، فقد شدد على جملة منطلقات لاشك انها اثرت على صياغة الميثاق. فقد جاء في الديباجة "ان الوطن العربي مهد الديانات وموطن الحضارات، ذات القيم الانسانية السامية...وشدد

---

(١٩) انظر الملحق.
(٢٠) انظر ديباجة الاتفاقية الامريكية.
(٢١) انظر ديباجة الاتفاقية الامريكية.
(٢٢) انظر ديباجة الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب.

كذلك على المبادئ الخالدة للدين الاسلامي الحنيف وما أرسته الامة عبر تأريخها الطويل من قيم ومبادئ انسانية"[٢٣]. وهو ما يعني ان قواعد حقوق الإنسان العربي، لابد ان تخضع عند صياغتها لهذه القيم، مثلها في ذلك مثل المواثيق الاخرى. ان تضمين المواثيق مثل هذه المفاهيم لايعني ان التأصيلات القانونية لحقوق الإنسان كما وردت فيها هي ذات طابع اقليمي محض، أو أنها مجرده عن البعد الانساني. فالقواعد القانونية التي تضمنتها هذه المواثيق تبقى ذات بعد انساني يتجاوز المنطق الاقليمي. وربما كان ذلك هو ما دفع بعض المختصين الى القول بان الاتفاقية الاوربية مثلاً "جاءت لكل انسان في العالم"[٢٤]. لكن، وعلى مافي هذا الرأي من ضعف[٢٥]. غير انه لايحول دون القول بالطابع الانساني للمواد التي تضمنتها الاتفاقية. ولا يحول دون استفادة الآخرين من صياغتها وبنيتها القانونية، فالعلم لا يمكن ان تكون له هوية اقليمية او قومية بل هو قضية مشاعة.

ان الهدف الاسمى الذي تبتغيه النصوص القانونية للاتفاقية هو تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تدعيم القيم الانسانية المتمثلة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولم تشر الاتفاقيه الى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بأعتبارها مغطاة بالميثاق الاجتماعي الاوربي الموقع عليه عام ١٩٦١[٢٦].

ويبدو ان تفعيل مواد الاتفاقية على الصعيد الاوربي، وما حققته من انجازات جعل بعض الدول تنظر اليها بأنها اعلى مرتبه من القانون الدولي. فالاتفاقية تعكس مسعى اوربي متصل لتجنب احتمال عودة ظروف مواتيه للحرب في اوربا كتلك المشابهه

---

[٢٣] انظر ديباجة الميثاق العربي لحقوق الانسان.

[٢٤] د. فيصل شطناوي، حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني، عمان، دار الحامد، ط٢/٢٠٠١ ص١٤٣.

[٢٥] يرى البعض ان هناك ما يجدر الانتباه اليه فيما يتعلق بهذه الاتفاقية. ففي الوقت الذي نصت المادة الاولى منها على "تضمن الاطراف السامية المتعاقدة لكل انسان يخضع لنظامها القانوني الحقوق والحريات المحددة في القسم الاول من هذه المعاهدة" فأن المادة ٤٣ في الفقرة الاولى نصت على انه "يجوز لأي دولة لدى تصديقها او في أي وقت لاحق ان تعلن بأخطار موجه الى السكرتير العام لمجلس اوربا ان هذه المعاهدة تسري على كل او أي من الاقاليم التي تكون هي مسؤولة عن علاقاتها الدولية" وان الفقرة الثالثة من ذات المادة قد نصت على "تطبق احكام المعاهدة على تلك الاقاليم مع الاعتبار المناسب للمتطلبات المحلية" وتذهب وجهة النظر التي نحن بصددها الى ان كل هذه تعبيرات لها مغزى جوهره ان هذه المعاهدة تسمح للحكومات الموقعة عليها بأن لايشمل تطبيقها بعض الاقاليم خارج الدول المستعمرة الا بأعلان مخالف...وبتعتبر آخر، ان هذه الدول بأمكانها تصنيف الناس وفق درجات. انظر، رضوان زيادة "الاسلاميون وحقوق الانسان اشكالية الخصوصية والعالمية" في حقوق الانسان العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ط١/١٩٩٩، ص١٥٩.

[٢٦] د. شطناوي، م س،ص١٤٤.

لظروف ماقبل الحرب العالمية الثانية[٢٧]. مما دفع ببعض الدول الاوربيه الى تعديل دساتيرها وتشريعاتها الداخلية لتتوافق مع مواد الاتفاقية[٢٨].

ومثلما تأثر واضعوا الاتفاقية الاوربيه بما اتت عليه نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فأن واضعوا الاتفاقية الامريكية، كانوا قد تأثروا بمواد الاتفاقية الاوربية وكذا بمواد العهدين الدوليين. فبعد انشاء منظمة الدول الامريكيه بموجب ميثاق بوكوتا، نشطت المنظمة الامريكيه فيما بعد لمحاكاة ما فعلته اجهزة المجلس الاوربي بشأن حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٥٩ قرر مجلس وزراء خارجية الدول الامريكيه أنشاء لجنة حقوق الإنسان بصلاحيات محدده. ومن جانب آخر عهد الى اللجنة القانونية الامريكيه بأعداد مشروع اتفاقية امريكيه لحقوق الإنسان. وخلال انعقاد الجمعية العامة للمنظمة الامريكيه عام ١٩٦٥ تم توسيع أختصاص لجنة حقوق الإنسان. وفي عام ١٩٦٩ أقرت الاتفاقية الامريكيه لحقوق الإنسان[٢٩]. التي دخلت حيز التنفيذ في ٨ شباط ١٩٧٨. وقد تضمنت الاتفاقية ذات الحقوق التي تضمنها الميثاق الاوربي والعهدين الدوليين[٣٠].

وعلى الصعيد الافريقي فقد اعتمدت منظمة الدول الافريقيه خلال مؤتمر القمة الثامن عشر المنعقد في نيروبي عاصمة كينيا عام ١٩٨١ الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. واهمية هذا الميثاق، تنبع من كونه جاء تتويجاً لمراحل طويلة من نضال شعوب القاره الافريقيه ضد ظروف السيطرة الاستعمارية، فقد كان هدف شعوب العالم الثالث في طرد الاستعمار هدفاً رئيسياً، فحركة الشعوب الافريقيه تفصح عن الاحتجاج على السيطرة الاجنبية وعن النزوع نحو الاستقلال وأسترجاع الكرامة الوطنية[٣١]. والميثاق الافريقي لايختلف عن المواثيق التي سبقته، بل أورد حقوق الإنسان بألاستناد الى مبادئ منظمة الأمم المتحدة ومواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك استناداً الى مبادئ منظمة الوحدة الافريقيه. واضاف الى ذلك حقوق الشعوب الافريقيه في الاستقلال وتصفية قواعد العدوان العسكرية الاجنبيه. وأعتبار الحقوق المدنية والسياسية مرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٣٢].

---

[٢٧] المصدر نفسه.
[٢٨] د. الشافعي، م س، ص٦٩.
[٢٩] وتقع في ديباجه و (٦٨) مادة.
[٣٠] انظر الملحق.
[٣١] بوكوف، العالم الثالث قضايا وآفاق، موسكو، دار التقدم، ١٩٦٩، ص٣٨٣.
[٣٢] انظر ديباجة الميثاق.

وعلى الصعيد العربي، فأنه على الرغم من انشاء المعاهدة الثقافية عام ١٩٤٥ وميثاق الوحدة الثقافية عام ١٩٦٤[٣٣]. لكن الاسهام العربي في هذا الجانب ظل متأخراً، اذ ان قرار الجامعة العربية بأنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان لم يك يستند الى اهتمام ذاتي لجامعة الدول العربية بموضوع حقوق الإنسان. بل ان قرار انشاء اللجنة في ١٩٦٨/٢/٣ كان بناءً على طلب الأمم المتحدة[٣٤]. وقد كلف مجلس الجامعة اللجنة في ١٩٧٩/٣/١١ اعداد مشروع ميثاق لحقوق الإنسان.

وأذ وضعت اللجنة مسودة الميثاق واجريت عليه بعض التعديلات في ضوء الملاحظات الواردة من بعض الاعضاء. فقد اعتمد الميثاق عام ١٩٩٤. ويلحظ ان ماجاء في الميثاق العربي من مواد ما هو الا انعكاس للمواد الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك العهدين الدوليين. وهو بهذا يتماثل مع بقية المواثيق الاقليمية من حيث اعتمادها على الشرعة الدولية في صياغة موادها.

(٢)

التوظيف السياسي لحقوق الإنسان في سياسة القوه تجاه العراق

لاتراعي اغلب الدول قواعد القانون الدولي في كل الظروف. فقد يخترق هذا القانون وقد تتنصل الدول عن التزامات نشأت عن معاهدات او مواثيق تبنتها[٣٥]. وفي مسار الصراع الدولي كثيراً ما لجأت الدول الى خرق قواعد القانون الدولي. ويبدو ذلك جلياً في مسلك السياسة الخارجية الامريكية. فكما يقول الكاتب نعوم تشومسكي اليهودي الامريكي "ان الدبلوماسية والقانون الدولي يعتبران بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية دائماً بمثابة عائق مزعج، الا اذا امكن استخدامها استخداماً نافعاً ضد عدو ما"[٣٦]. من هنا نستطيع القول ان الولايات المتحدة الامريكية، وان احتجت في بعض تصرفاتها ومسلكها الى احكام القانون الدولي، الاّ انها واقعاً تقصد غير ذلك. فأيديولوجية القدر الجلي كانت ومازالت هي المحركة للتدخل الامريكي في شؤون الدول الاخرى لضمان مصالحها وليس لاي شيء اخر[٣٧].

---

[٣٣] د. احمد فارس عبد المنعم، جامعة الدول العربية ١٩٤٥-١٩٨٥ دراسة تاريخية سياسية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط١٩٨٦/١،ص٩١.

[٣٤] د.الشافعي، م س، ص

[٣٥] **Hekin Louis, How Nations Behave, Law and Foreign Policy, Fredrik Aprager Publisher (NY) 1968, PP 99-116.**

[٣٦] نعوم شومسكي، اعاقة الديمقراطيه، الولايات المتحده والديمقراطيه، بيروت، ترجمة مركز دراسات الوحده العربيه، ط٢ /١٩٩٨، ص١٣.

[٣٧] انظر ريتشارد بارنت، حروب التدخل الامريكي في العالم، ترجمة منعم النعمان، بيروت دار بن خلدون، ١٩٧٤،ص٤٥.

لقد وظفت الولايات المتحدة الامريكية موضوع حقوق الإنسان في تعاملها مع العراق[٣٨].

وكانت قضية حقوق الإنسان من القضايا التي اندرجت في موضوعات الخطاب السياسي والاعلامي الامريكي المعادي للعراق. وفي هذا الجزء من البحث سوف نسلط الضوء على انتهاك الولايات المتحدة الامريكية لحقوق الإنسان في العراق منذ ١٩٩٠ وحتى الوقت الراهن. ففي الوقت الذي فبركت فيه قضية حقوق الإنسان كأحدى ذرائع احتلال العراق، فأن سياسة الولايات المتحدة حياله هي في الواقع سلسلة انتهاكات متصلة لحقوق الإنسان توجت هذه الانتهاكات باستمرار الاحتلال. وسوف نسلط الضوء فيما يأتي على حلقات هذه السلسلة تباعاً.

المرحلة الاولى ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٣

ارتبط العام ١٩٩٠ بحدث دخل معه العراق مرحلة أقل ما يمكن ان توصف بها علاقاته الخارجية خلالها بالاضطراب. فأجتياح العراق للكويت، يعد انتهاكاً للقوانين الدولية، وهو بذات الوقت نكوصاً عن مباديء كان العراق قد اعلنها كمرشد للعلاقات مع الدول العربية[٣٩]. وتبعاً لذلك كان للاسرة الدولية موقفها من الحدث. ولما كانت منطقة الخليج العربي بذاتها هي مصلحة حيويه امريكيه، فقد برز الدور الامريكي ذا فاعليه أكثر مضاءً في توجيه مسار الاحداث فيها، وبما يتوافق ليس مع الاهداف القريبة للسياسة الامريكيه، بل مع النزوع الامريكي نحو الهيمنة العالمية.

ان اجتياح العراق للكويت قد لا تتطلب معالجته طبقاً لميثاق الأمم المتحدة أكثر من إخراج العراق. وإعادة الوضع الى ما كان عليه قبل ٢/آب ١٩٩٠ . لكن الأمر اخذ مساراً آخر تجاوزت معه الولايات المتحدة الامريكية كل القوانين الدولية منتهكة بذلك حقوق الإنسان بالعراق فلنتابع مواطن الانتهاكات تلك.

---

[٣٨] كذلك وعلى سبيل المثال كانت الولايات المتحده قد استغلت قضية حقوق الانسان، في التعامل مع الاتحاد السوفيتي السابق. فقد اثير جدلاً سياسياً واعلامياً حول ما أسمى في حينه المنشقين السوفييت، كما اثيرت زوبعة اعلاميه تجاه الصين أزاء ما حصل في ساحة تيانا نمين قبل سنوات كما سبق للولايات المتحده ان ضغطت على كثير من الدول بعقوبات فرديه تحت دعوى حماية حقوق الانسان وهي في دوافعها ليست كذلك. أنظر جييف سيمونز، التنكيل بالعراق، بيروت ترجمة مركز دراسات الوحده العربيه، ١٩٩٨،ص٢٢٨.

[٣٩] راجع بنود ميثاق العمل القومي.

١. تكييف الحدث، بمعنى، تقرير ما اذا كان الذي حدث يشكل تهديداً للسلم ام اخلالاً، او انه عملاً من إعمال العدوان[٤٠]. لان التكيف يحدد تبعاً لذلك وسيلة الردع. ولكن حتى لو افترضنا ان الذي وقع ، يستدعي اللجوء الى القوه كوسيلة الردع. فأن هناك جملة اعتبارات تحول دون اللجوء الى القوة، بل تفرض اعطاء فسحه من الوقت لازالة التهديد، او الاخلال، او معالجة العدوان. وذلك من خلال الجهود الاقليميه[٤١]. فمجلس الأمن ذا سلطه محدودة "انه ليس بحكومة دوليه فوق حكومات الدول الاعضاء، ولا هو جهاز كلي القدره. وأنما هو سلطه تخضع ممارساتها لحدود، وقواعد اجرائية وموضوعيه محدودة بصوره اتفاقيه او تعاهديه... كما ان هذه السلطة موصولة بالمقاصد"[٤٢]. أي الارتباط بين رد الفعل ومقاصد الأمم المتحدة. لكن الولايات المتحدة ولدت ظغوط على مجلس الأمن بهدف تصعيد الموقف ضد العراق، وعملت على خلق الظروف الملائمه لضرب العراق "لقد كانت هي العقبه امام تخفيف التوترات في الخليج"[٤٣].

من جانب آخر، ان اخراج العراق من الكويت يعني ان تهديد الأمن والسلم الدولي قد زال هذا اذا افترضنا ان الحدث فعلاً يهدد السلم والامن الدولي. وزوال التهديد يفرض ايقاف الجزاءات الاخرى. غير ان استمرار الضغوط الامريكيه على اعضاء مجلس الأمن منعتهم من اتخاذ القرار الذي يفرضه تنفيذ العراق لالتزاماته بموجب قرارات المجلس. وهو ما يتقاطع مع نص المادة (٢٥) من الميثاق، التي تسجل تعهد الاعضاء

---

(٤٠) تنص الماده (٣٩) من ميثاق الأمم المتحدة على "يقرر مجلس الأمن ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او اخلال، او كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان. ويقدم في ذلك توصياته او يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقاً لاحكام المادتين ٤١و٤٢ لحفظ السلم والامن الدولي او اعادته الى نصابه".

(٤١) تنص الماده (٥٢) من الميثاق على تشجيع قيام المنظمات او الوكالات الاقليميه بمعالجة الامور المتعلقه بحفظ السلم والامن الدولي قبل عرضها على مجلس الأمن. والزمت في الفقره الثالثة منها مجلس الأمن ان يشجع على الاستكثار من حل المنازعات عن طريق هذه المنظمات (انظر نص الماده). لكن الولايات المتحدة حالت دون ذلك. ففي مؤتمر القاهره الذي عقد في ١٩٩٠/٨/١٠ استطاعت تمرير قرار يؤيد ضرب العراق. أنظر، عثمان سعدي، محور صنع جذور الازمه، في ازمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحده العربيه، ط٣ /١٩٩٧، ص١٨٣.

كذلك أنظر بوب ودوورد، القاده، ترجمة محمد مستجير، القاهره ، مكتبة مدبولي، ١٩٩٢، ص٩٧.

(٤٢) انظر، د. نزار العنبكي "مشروعية تدابير الخطر الشامل المطبقه على العراق في ضوء احكام الميثاق والقانون الدولي لحقوق الإنسان" في انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق، بغداد، بيت الحكمه، ٢٠٠٢، ص٣١-٣٢.

(٤٣) هنري كيسنجر، هل تحتاج امريكا الى سياسه خارجيه، نحو دبلوماسيه للقرن الحادي والعشرين، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ص١٩٥.

بتنفيذ قرارات المجلس بحسن نيـّه، فالضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على اعضاء المجلس نسفت ماتنص عليه هذه الماده.

٢. حيث ان المجلس كان قد اتخذ سلسله قرارات طبقاً لاحكام المادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق، وانه لجأ الى القوه في معالجة الوضع الذي اعقب، ٢ آب ١٩٩٠، والزم العراق بالتبعات القانونية. وبما ان العراق قد قبل بذلك وقبل بوقف اطلاق النار وفق القرار ٦٨٧، فأن كل ذلك، يرتب على الجانب الآخر رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق وتمكينه من ممارسة خططه التنموية وهذا ما ينسجم مع الماده (٢٥) آنفة الذكر. لكن اصرار الولايات المتحدة الامريكيه على خلاف ذلك، وممارستها الضغوط على اعضاء مجلس الأمن بهدف ابقاء العراق مأسوراً واستمرار فرض الحصار عليه يمثل الركن المادي لأنتهاك حقوق الإنسان فيه.

وكانت لمثل هذه السياسة آثارها السلبيه على حقوق الفرد في العراق. ولقد بينت الأمم المتحدة تلك الآثار. اذ اوضح تقرير الأمم المتحدة في تشرين الأول ١٩٩٠ ان العراق كان في النصف الأول من ثمانينات القرن المنصرم، قد اقترب من معايير الدول المتطورة، حيث كان قد حقق اعلى معدلات التنميه في الدول الاقليميه. كما احتل العراق طبقاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الأنمائي للأمم المتحدة "دليل التنمية البشرية HDI " التسلسل ٩١ بين ١٦٠ دوله، غير ان ماخلفه الحصار جعل العراق يتراجع ليحتل التسلسل ١٢٥ بين ١٧٤ دوله[٤٤].

وتبعاً لكل ذلك فقد اشار المكتب الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الأنمائي الى ان العراق كان قد انتقل من حالة الرخاء النسبي قبل فرض الحصار الى حالة الفقر الجماعي الذي اثر على قطاعات المواطنين جميعاً. وما كان ذلك ليحصل الا بسبب انتهاك الولايات المتحدة لحقوق الإنسان وأبرزها الحق في التنميه. لقد فضحت مواقف منسقي الشؤون الانسانيه عمق الآثار السلبية التي تركتها تلك الانتهاكات على المجتمع العراقي. فقد سبب دينس هالداي استقالته في ١٩٩٨/٩/٢٦ بعد مرور عام على تعيينه بقوله "اننا في مسار تدمير مجتمع بكامله"[٤٥]. وفي ١٩٩٩/٤/٧ اوصت لجنة الشؤون الانسانيه التابعة لمجلس الأمن بالقول "سيظل الوضع الانساني في العراق ينذر بالسوء

---

[٤٤] د. ضاري خليل محمود ""الحصار ضد العراق انتهاك لحقوق الإنسان" في انتهاكات العدوان والحصار لحقوق الإنسان في العراق، بغداد، م س، ص٨٦.

[٤٥] ميلان راي، خطة غزو العراق، ترجمة حسن الحسن، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٣، ص٧٧.

في غياب احياء متواصل للاقتصاد العراقي"[٤٦]. وفي ١٢ شباط ٢٠٠٠ استقال هانز سبونتيك احتجاجاً على استمرار العقوبات[٤٧].

٣. وفي مسار التهديد المتواصل للعراق فقد تعرض لأكثر من عدوان. كما عملت الولايات المتحدة على اعاقة أي امكانيه لفتح الطريق امام العراق، بعد ان نفذ التزاماته الناشئه بموجب قرارات مجلس الأمن. والى هذا يذكر الدبلوماسي السويدي رالف ايكيوس الذي ترأس أونسكوم للفتره من ١٩٩١-١٩٩٧ قائلاً "ارادت بعض الدول وخصوصاً الولايات المتحدة الاطلاع على المزيد مما يتعلق بأجزاء من وظيفة أونسكوم... وان اعضاء مجلس الأمن ضغطوا على قيادة التفتيش كي تنفذ اعمال تفتيش كانت مثاراً للخلاف من وجهة نظر العراقيين وأحدث أذ ذاك انسداداً يمكن استغلاله كتبرير لعمل عسكري مباشر"[٤٨].

لقد كان من نتائج هذه الضغوط ان استقال سكوت ريتر الذي خلف ايكيوس وذلك بسبب اخضاع اونسكوم لاقتضاءات السياسة الامريكيه معلقاً على قرار مجلس الأمن في٣٠ تشرين اول١٩٩٨ برفض تأكيد ان العقوبات سترفع في حال التثبت من نزع الاسلحه العراقية اذ قال "لقد انتهك هذا بنود مجلس الأمن الضابطه لنظام العقوبات في اطار وجود اونسكوم في حد ذاته"[٤٩].

ان رفض اونسكوم للضغوط دفع الولايات المتحدة باصدار اوامرها في ١٥كانون اول١٩٩٨ الى مفتشي اونسكوم ومراقبوها لمغادرة العراق. وفي اليوم الثاني بدأ عدوان ثعلب الصحراء، الذي قصفت خلاله الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العراق على مدى اربعة ايام، دون استشارة الأمم المتحدة او اخطارها. ولعل هذا التصرف الذي يكشف كذب حرص الولايات المتحدة على الأمن والسلم واستعدادها لانتهاك القوانين الدولية لايحتاج الى جدل كثير.

لقد تسبب الاصرار الامريكي على فرض استمرار الحصار على العراق بنتائج وخيمه في مختلف مناحي الحياة. فلقد تراجعت وتدنت مستويات المعيشة، حيث اصبحت قطاعات واسعة من المجتمع تعيش تحت مستوى خط الفقر. وكذا تدني مستوى الخدمات الصحية وهذا وذاك، اديا الى زيادة نسبة الوفيات. فقد كشفت معاينات

---

(٤٦) المصدر نفسه ص٧٧.
(٤٧) المصدر نفسه ص٧٨.
(٤٨) المصدر نفسه،ص٩٠
(٤٩) المصدرنفسه، ص٨٣ .

اجرتها اليونسيفUncif في وسط وجنوب العراق حيث يعيش ٨٥% من السكان ان معدل وفيات الاطفال دون الخامسة قد تضاعفت كما يوضحه الجدول ادناه:

وفيات الأطفال دون الخامسة(*)

حالات الوفاة لكل ١٠٠٠ ولاده	السنه	النسبه المئويه للزياده
٥٦ حاله	١٩٨٤-١٩٨٩	%١١٦
١٣١ حاله	١٩٩٤-١٩٩٩	

وتذكر كارول بيلامي المديرة التنفيذية لليونسيف انه قد توفى نصف مليون طفل خلال الفترة المحصورة بين ١٩٩١و١٩٩٨ وحيث ان ذلك يشكل انتهاكاً لحق الحياة، فانه من وجهة النظر الامريكيه يبدو مطلوباً فلقد علقت وزيرة الخارجية الأسبق مادلين اولبرايت على هذه النتائج قائله "اننا نعتقد ان ثمرة الحصار تستحق ذلك"(٥٠).

لم يكن اذن هدف الولايات المتحدة يتحدد بأخراج العراق من الكويت بل تعداه الى تدمير هذا البلد، لقد تعمدت الولايات المتحدة تدمير البنية التحتية المدنية التي دعمت الصحة العامة. فقد قدرت قيمة ماتم تدميره بـــ ٢٣٢مليار دولار(٥١). ولقد وصفت احدى الدراسات ان الحال بسبب تردي الخدمات الصحية لا يتوقف على تنامي نسبة الوفيات في الأطفال وحسب بل ان الإمراض التي تنقلها المياه كانت تساوي استخدام السلاح البيولوجي(٥٢).

لم تفلح مبادرة العراق في آب ٢٠٠٢ لتجنب الصدام مع الولايات المتحده حين عرض السماح لاي عضو في الكونكرس للمجيء الى العراق مع خبراء لتفتيش أي منشأه او مبنى يشكون في تورطه في برنامج اسلحه محظوره، فقد رفضت الحكومه الامريكيه ذلك بدون تردد واعقب هذا الرفض ان صرح وزير الخارجيه كولين باول قائلاً "ان السياسه الامريكيه وبصرف النظر عما يفعله المفتشون هي ان شعب العراق وشعوب المنطقه ستكون في حال افضل مع نظام مختلف في بغداد... والولايات المتحده تحتفظ بخيارها لتفعيل ما تعتقد انه سيكون ملائماً لترى ما اذا كان تغيير النظام

(*) الارقام مستقاة من ميلان راي، م س، ص٢٥٦.

(٥٠) نقلاً عن منار محمد الرشواني "الغزو الامريكي للعراق الدوافع والابعاد" في احتلال العراق، ٢٠٠٤، ص٥٧.

(٥١) Edward Mors and James Richard (Th battle for Energy Domminance) Foreign Affaers,March, April, ٢٠٠٢, P P, ١٨-١٩.

(٥٢) ميلان راي ، م س ،ص٢٠٣ .

ممكنا[٥٣]. وبقدر مايعد مضمون هذا التصريح تدخلاً في الشؤون الداخلية، فانه بذات الوقت يتقاطع بوضوح تام مع مواد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان[٥٤].

ثانياً- مرحلة الاحتلال:

ان بحث انتهاكات حقوق الانسان في هذه المرحله، تلزم بيان امرين يصلحان مقدمه قد تغني عن التفصيل في الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الانسان في العراق. الامر الاول، هو ان الاحتلال يعد تعبير صارخ عن انتهاك حقوق الانسان. فهو مسلك لايقره ميثاق الامم المتحده، ولاقواعد القانون الدولي. وبالتالي فان الاحتلال بقدر ما يعد انتهاكاً لحقوق الانسان في العراق. فانه يشكل انتهاكاً لما اتفقت عليه الاسره الدوليه، من مبادئ ومقاصد أنتضمنت في ميثاق الامم المتحده، والشرعه الدوليه لحقوق الانسان.

اما الأمر الثاني، فهو ان الاحتلال الامريكي للعراق لاعلاقة له بالذرائع الامريكيه التي اوهمت بها الولايات المتحده الامريكيه العالم بشأن العراق[٥٥]. بل انه موضوع يرتبط بموازنه اقليميه ترتبط بمصالح امريكيه صهيونيه وبعض منه ما

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص١٠٠ .

(٥٤) كما يتناقض هذا التصريح مع سلسلة قرارات قد اتخذتها في فترات متباينة، مثل قرار ١٥١٤ في ١٤ كانون اول ١٩٦١ الخاص بتقرير المصير وان تحدد بحريه مركزها السياسي . وكذلك قرار ٢٦٢٥ في ٢٤ تشرين اول ١٩٧٠ الذي اكدت فيه الجمعية على تساوي الشعوب في تقرير مصيرها.. وفي فقره لاحقه عاد القرار ليواجه سؤ التفسير لهذه الفقره فاكد في اخرى لاحقه تؤكد على عدم تشجيع الانفصال او أي عمل من شأنه التقويض الجزئي او الكلي للوحدة السياسية القومية والسلامة الاقليميه لأي دوله. ويشكل التصرف الامريكي ايضاً خرق للقرارات:

٣١٠٣ في ١٢ كانون اول ١٩٧٣ .

٣٣١٤ في ١٤ كانون اول ١٩٧٤.

٣٣٢٨ في ١٦ كانون اول ١٩٧٤.

اذ نصت هذه القرارات على الاعتراف بحق ومشروعية الكفاح المسلح الذي تخوضه ضد الاستعمار وضد السيطرة الاجنبيه. وبالاضافه الى ما أكدته الماده الاولى من العهدين الدوليين فان هناك قرارات اخرى صدرت مؤكده حق الشعوب في السياده على مواردها الطبيعيه ونصت على ان يمارس الحق على السياده الدائمه لصالح التنميه الوطنيه ولرفاهية شعب الدوله.

(٥٥) اظهر تقرير صدر عن مؤسسة(كارنيجي) الامريكيه للسلام الدولي الذي جاء فيه ان مسؤولي الاداره الامريكيه قاموا بتشويه الحقائق بشأن تهديد برنامج اسلحه الدمار الشامل والصواريخ الباليستيه العراقيه. كما اظهر انه لم تكن هناك علاقه بين العراق والقاعده. انظر:

Whasinton D.C. Endowment for International Peace 2003.

تضمنه تصريح كولين باول وزير الخارجيه الامريكي السابق اذ قال "ان غزو العراق سيتيح للولايات المتحده فرصه اعادة ترتيب المنطقه بما يخدم مصالحها"[٥٦].

وفيما يلي من السطور سوف نسلط الضوء على محورين اساسيين انتهكت فيهما حقوق الانسان، حقوق الديمومه والبقاء Survival Rights.

اولاً- المحور السياسي:

١. بالعوده الى تصريح كولين باول، يتضح ان ترتيب المنطقه يقتضي طبقاً للاستراتيجيه الامريكيه تفكيك العراق. وواضح انه امر استتبع الاحتلال. انه احد مسارات التعامل الامريكي مع المنطقه. فالدوله العراقيه "لم تعد موضع بداهه في العقل الاستراتيجي الصهيوني الامريكي. وليست من المقدسات الجيوسياسيه، لان دوله مركزيه وقويه بالقرب من آبار النفط وأسرائيل لم يعد مسموحاً به"[٥٧]. وقبل ما هو جار الان كان هنري كيسنجر قد أعاد في مقالة له التنبيه الى مشروع ليس قديم تماماً حين أكد بعد عدوان ١٩٩١ جملة مقترحات منها، العمل على تحجيم كل القوى العسكريه في المنطقه بما يبقي اسرائيل ذات تفوق عسكري مطلق فيها[٥٨]. ولهذا فقد وضعت الولايات المتحدة الامريكيه لتفكيك العراق أسساً قانونيه، وذلك بموجب الدستور الذي وضع في ظل الاحتلال، والذي رفض من لدن قطاعات من الشعب واثير حوله جدلاً كثيراً بسبب ما احتواه من مواد ذات دلاله على التقسيم.

وأي تكن محاولات الولايات المتحدة لاضفاء الصفه الشرعيه على تفكيك العراق "كالاحتكام على ما أرساه دستور مرحله الاحتلال" فان هذا التصرف يعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، كما عد انتهاكاً للمادة الاولى من العهد الدولى للحقوق السياسيه والمدنيه[٥٩]، هذا بالاضافه الى ان الاحتلال بذاته امر لاشرعي وان كل ما ينشأ عنه عد ولاده لاشرعيه أيضاً.

تخريب مفهوم المواطنة، ولكي تخلق أرضيه ملائمة لتفكيك العراق فقد عمدت الولايات المتحدة نحو تخريب مفهوم الوطنية والمواطنة. فالمرحلة الراهنة تشهد ممارسات متعدده للتخريب.

---

[٥٦] نقلاً عن نادر فرجاني "احتلال العراق بين ادعاءات التحرير ومطامع الاستعمار" في احتلال العراق، م س، ص .

[٥٧] عبد الاله بلقزيز "المشروع الممتنع التفتيت في الغزه الكولونياليه" في احتلال العراق، ص١١٥.

[٥٨] في مقال بعنوان " جدول اعمال ما بعد الحرب" نقلاً عن، د.على او مليل ،من مناقشات محور ادارة الازمه في ازمة الخليج، م س ، ص٢١٧.

[٥٩] انظر نص المادة الأولى.

ان اشاعة المنطق الطائفي، والعمل على تكريس ولاء المواطن للطائفه، وليس للوطن. بمعنى تغليب الولاء الطائفي على الولاء الوطني يعد تعبيراً عن ذلك التخريب. فتحت دعوى التعدديه حركت السياسة الامريكيه كوامن مكونات الشعب تحت ذريعة منح الحقوق. فهناك العرب، والاكراد والتركمان والكلدان والاشوريين. فهناك مسلمين، سنه وشيعه، ومسيحيين. بروتستانت وكاثوليك وأرثودوكس وهناك اليزيدين والصابئة. وبعد ذلك هناك تقسيم القبائل، والعشائر والبطون. وكل هؤلاء يجب ان يحصلوا على حقوقهم، بصفتهم الطائفية التي تتغلب على صفة المواطنة، بصفتهم يتمتعون بهويه تجعل لهم خصوصية تعلو بهم فوق أي اعتبار، تنبع من انتمائهم الى طائفة أوعرق. وبمثل هذه السياسة يصير مفهوم المواطنة في مهب الريح وهذا ما تريده دولة الاحتلال، وربما تعمل على ان يكون لكل طائفة مشروعاً خاصاً بها.

ان كل ذلك يحصل على ارض الواقع في العراق وهو ما يسجل انتهاكاً للفقرة الثالثة من المادة (٢٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على ان "لا يصح بحال من الأحوال ان تمارس هذه الحقوق ممارسه تتناقض مع إغراض الأمم المتحدة ومبادئها" ومعروفاً ان مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها لا تذهب الى تحطيم كيانات دوليه بقدر ما تتجه نحو أنماء التعاون وضمان الأمن.

ثانياً- المحور الاقتصادي:

تظهر انتهاكات حقوق الإنسان في هذه المرحلة، وفي هذا المحور بالذات ومن خلال رصد الأوجه الاتية:

١- لم تتردد الولايات المتحدة قبل أقدامها على احتلال العراق من الإعلان على لسان أكثر من مسؤول، بأنها تهدف الى تغيير نظام الحكم فيه. ورغم ان تدخلاً كهذا لا تقره القوانين الدولية، فان الأمر قد تطور من تغيير القيادة الى تغيير النظام ثم انتهى الى الاحتلال وتقويض الدولة. وراحت شبكة الأعلام الموحدة الأمريكية تبث وتتداول كلمة "تحرير العراق"، وتداولته الأحزاب والعناصر التي وفدت مع المحتل. ولا ندري ممن تم تحرير العراق !!. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، أي تغيير نظام الحكم والتجاوز على الشرعية الدولية، بل ذهبت قوات الاحتلال نحو تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي من جانب، وتشتيت العاملين في المؤسسات المدمره من جانب آخر. وتبعاً لذلك ارتفعت معدلات نسبة البطاله الى مستويات عاليه. وتبعا لذلك وبالاضافه الى ما تمارسه قوات الاحتلال من ارهاب، فقد انتشرت الجريمه والعنف. نعم لقد تمكنت الولايات المتحدة من ان تخلق لدى المواطن، خصوصاً وهو يسمع يوميا أشياء مهوله عن الفساد المالي والاداري، انطباعاً ان الديمقراطية الامريكيه والوضع الذي تريده امريكا للعراقيين يعني بالضبط كيف تكون لصاً.

٢- وضع اليد على الموارد الاقتصادية للعراق وبشكل خاص النفط، فلا احد يعلم شئ عن السياسة النفطية، من يقررها، ولا احد يعلم شيء عن كيفية التعامل مع عائداتها. وهذا ما يدفعنا للتساؤل بأكثر جديه عما اذا كان الغرب عموماً، والولايات المتحده الامريكيه بشكل

خاص، يقران بأن لنا حقاً في نفطنا ام لا ؟. ففي مقترحات كيسنجر التي أشرنا اليها فيما تقدم يذهب الى التأكيد بأن على الولايات المتحده ان تعمل ما يتوجب من الترتيب لكيلا يصبح الغرب وأمريكا مهدداً من جديد في مصدر قوته وأزدهاره الذي هو النفط.
وفي الوقت الذي تنص فيه الفقره الثانيه من الماده الاولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيـــه على ان "لجميع الشعوب سعياً وراء اهدافها الخاصه، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعيه دونما اي اخلال بأية التزامات منبثقه عن مقتضيات التعاون الاقتصادي القائم على المنفعه المتبادله وعن القانون الدولي، ولايجوز في اي حال حرمان أي شعب من اسباب عيشه الخاص". فمما لامراء فيه ان المواطن في العراق الان يدرك ان الولايات المتحده تمارس سياسه لصوصيه لنهب موارده الاقتصاديه ومنعه من التصرف الحر بموارده تلك.
٣- ويرتبط بنهب الموارد الاقتصاديه العراقيه، تتبيع الاقتصاد العراقي باقتصاد المركز، أي الاقتصاد الامريكي. فبعد الإجهاز على بنية العراق الاقتصادية، ستعمل الولايات المتحده على ان تأخذ البنية الجديدة منحى ربط الحياة الاقتصادية فيه بالاطار الاقليمي للمنطقة، واخضاع الكل للاقتصاد الرأسمالي. ففي سياق التطور التاريخي للصراعات الاقتصادية والاجتماعية والايدولوجيه، يتأكد بشكل لاجدال فيه، ان الاحتلال حيثما كان انما هو أخضاع المجتمعات لاحتياجات التراكم الرأسمالي في المراكز المسيطرة"[٦٠]. ومما لاشك فيه ان علاقة التبعية الاقتصاديه ترافقها او ينتج عنها تشوهات ومخاطر اجتماعيه قيميه وثقافية إضافة الى ما يعنيه التتبيع من علاقات غير متكافئه وكل ذلك يشكل انتهاكاً لحقوق الانسان في العراق.

خاتمة

شهد العراق مرحلتين من التدمير، امتدت الاولى منها منذ عام ١٩٩١ وحتى قبل الاحتلال، حيث بلغت اقيام ما تم تدميره من البنيه التحتيه للاقتصاد العراقي طبقاً لاحد المصادر ٢٣٢ مليار دولار. ومنذ الاحتلال عام ٢٠٠٣ وحتى الوقت الراهن تم الاجهاز على البقيه الباقيه. كان كل ذلك تصديقاً لعزم الولايات المتحده على اعادة العراق الى ما قبل عصر الصناعه كما صرح بذلك وزير خارجيتها الاسبق بيكر عشية العدوان عام ١٩٩١.
ولما كان الواقع قد أثبت كذب الذرائع التي قالت بها الولايات المتحدة لتبرير عدوانها على واحتلالها للعراق. فانها بذلك انتهكت حقوق الإنسان فيه بكل اشكالها، واغرقت العراق في فوضى لاحدود لها. وكل هذا انما كان تلبية لسياسه، كما وصفها نعوم شومسكي تخدم سلطة الدولة والمصالح المتشابكه جداً لسادة الاقتصاد الخاص.
ان معالجة الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق الإنسان في العراق ترتبط ابتداءً بمقاومة الاحتلال بكل السبل المتاحه وطرد المحتل، والاحتكام الى القوانين الدولية والمواثيق الخاصه بحقوق الإنسان، لالزام الولايات المتحدة بتعويض العراق عما لحق به جراء العدوان واعادة ما تم نهبه.

---

[٦٠] د. سمير امين "ملاحظات حول نهج وتحليل ازمة الديمقراطيه في الوطن العربي" في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١٩٨٤/١، ص٣١٢.

(الملحق) الحقوق كما وردت في المواثيق الدولية والاقليمية وفق سنوات اعتمادها

الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٩٤٨	الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان١٩٥٠	العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦*	العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦*	الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان ١٩٦٩	الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب ١٩٨٠	الميثاق العربي لحقوق الانسان ١٩٤٨
عدم التمييز في التمتع بالحقوق م٢	م١٤	م٢		م١	م٢٨	م١/٣
حق الحياة والحرية وسلامة الشخص م٣	م٢	م٦		م٤	م٤	م٥، م٨/١٦
منع الاسترقاق م٤	م٤	م٨		م٦	م٥	م١٠
منع التعذيب م٥	م٣	م٧		م٥	م٥	م١/٨
حق الشخصية القانونية م٦	م١٣	م١٦		م٣	م٥	م٢٢
المساواة امام القانون م٧	م٢	م١٤ و م٢٦		م٢٤	م٣	م١١
حق اللجوء الى المحاكم الوطنية م٨	المواد ٥،٦،١٣			م٢٥	م٧	
عدم القاء القبض التعسفي م٩	م٥(أ)	م٩		م٧ الحرية الشخصية	م٦	م١/١٤
الحق في محكمة مستقلة نزيهة م١٠	م٦	م١/٣/٢ م١٤		م٨	م٦/ د	م١٣
مبدأ البراءة حتى تثبت الادانة م١١		م٢/١٤		م٢/٨	م٦/ب	م١٦
حماية الحياة الخاصة والأسرة والسكن والمراسلات والشرف والسمعة م١٢	م٨	م١٧		م١١		م٢١
حرية التنقل واختيار الاقامة م١٣	م٨	م١٢		م٢٢	م١/١٢	م٢٧
حق اللجوء م١٤				٧/٢٢	م٣/١٢	م٢٨
حق الجنسية م١٥				م٢٠		م٢٩
حق الزواج وتأسيس الاسرة م١٦	م١٢	م٢٣		م١٧	م١٨و٢٩	م٣٣
حق الملكية وحمايتها م١٧				م ٢١	م ١٤	م ٣١
حرية التفكير والضمير والدين م١٨	م٩و٥	م١٨		م١٢	م٨	م٣٠
حرية الرأي والتعبير م١٩	م١٠و٥	م١٩		م١٣	م٢/٩	م٣/٢٤ م٣١
حرية تأسيس الجمعيات م٢٠	م١١	م٢١ و٢٢	م ٨	م١٥، ١٦	م١٠، ١١	م٥/٢٤ م٣٥
الحق في ادارة الشؤون العامه م٢١	م٢/١١	م٢٥		م٢٣	م١/١٣	م٢٤
الحق في الضمان الاجتماعي م٢٢			م٩		م٤/٢٩	م٣٦
حق العمل م٢٣			م٦	م٢٦ ضمناً	م١٥	م٣٤
حق الراحه م٢٤			م٧ ضمناً			
الحق في مستوى معاشي صحي وحق الرعايه للامومه والطفوله م٢٥			م١٠، ١١	م٢٦ ضمناً	م١٦، م١٨	م٢/٣٣، م٢/٣٤ و٣، م٢/٣٨ و٣
الحق في التعليم م٢٦			م١٣	م٢٦ ضمناً	م١٧	م٤١
حق حماية المصالح الادبيه م٢٧			م١٥	م٢٦ ضمناً	م١٧	م٤١، ٤٢
حق التمتع بنظام اجتماعي دولي م٢٨ تحقق الحريات والحقوق الوارده في الاعلان.					م١٩	م٣/١

*** ماينبغي التأكيد عليه هنا ما ورد في المادة الأولى من العهدين والتي نصت على:**

1. **لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حره في تقرير مركزها السياسي وحره في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.**
2. **لجميع الشعوب سعياً وراء أهدافها الخاصة التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي ولا يجوز في أي حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاص.**

الفكر الفلسفي عند ابن عربي (الكلمة نموذجاً)

الدكتور

ياسين حسين علوان

كلية الآدب-الجامعة المستنصرية

المقدمة

ان النسيج المتناسق الذي حاك خيوطه ابن عربي ليظهر كأبدع ما يكون في نظريات متعددة في (الكلمة)، ولكن هذا النسيج يضل غامضاً في بعض جوانبه فيحتاج الى من يزيل الغموض عنه ويفك الرموز ليصل بالنتيجة الى تلك الصورة البديعة التي ارتسمت في فلسفة ابن عربي في (الكلمة) ويعبر الدكتور عفيفي عندما يصفه بصيغة اخرى يرى فيها ان ابن عربي اشبه بفنان الف لحناً عظمياً، فاراد ان يخفيه عن الناس فبعثره فهذا اللحن يحتاج الى من يجمعه ويضع كل في مكانه ليحصل على ذلك اللحن الجميل فمن خلال دراسة اصطلاحات الكلمة عند ابن عربي تبين ان لابن عربي نظريات مهمة في الكلمة فأخترت ذلك عنواناً لهذا البحث والذي تناولت فيه ثلاثة مطالب، المطلب الاول: ويتضمن النظرية الاولى وهي النظرية الفلسفية. واما المطلب الثاني: فتضمن النظرية الثانية وهي النظرية الصوفية. واما المطلب الثالث: فيتضمن النظرية الثالثة وهي النظرية الكلامية والتي يتأرجح فيها ابن عربي بين الفكر الاشعري والفكر الاعتزالي، واتممت هذا البحث بخاتمة فيها اهم النتائج المتوخاة من هذه الدراسة.

ان شخصية عظيمة كابن عربي تحتاج ان ندرس كل لفظة يستعملها لانها سوف تقودنا الى فكرة وان كل فكرة اشار اليها ابن عربي هي بمثابة نظرية، غير ان ابن عربي يجعل على القارئ مهمة ترتيب هذه النظرية او تلك من خلال تتبع اجزاؤها في مؤلفاته العديدة، فثقافة ابن عربي المتنوعة جعلت منه موسوعة معرفية يضعها بين ايدينا من خلال مؤلفه الشهير "الفتوحات المكية"، وفي الختام لا يسعني الا ان انحني باحترام لهذا الفيسلوف المسلم الذي جعل من الكلمة نظريات متعددة.

تمهيد

وللخوض في نظريات الكلمة عند ابن عربي ذلك الشيخ الذي ينسب اليه القول بوحدة الوجود وهو الشيخ الاكبر محيي الدين ابن عربي والذي كان له في الكلمة معاني متعددة منها ما هو مستخدم عند من سبقه من متصوفة الاسلام او في فلسفات سابقة للاسلام، ومنها ما هو اصيل.، يقول الدكتور عفيفي (يستعمل ابن عربي ما يربو على عشرين مصطلحاً ليدل بها على حقيقة واحد او معنى واحد يصح ان نسميه "الكلمة")[1]. ويشير الدكتور عفيف الى هذه المصطلحات فيقول: (ومن هذه المصطلحات الحقيقية المحمدية، حقيقة الحقائق، وروح محمد، والعقل الاول (Novs)، والعرش، والروح الاعظم، والقلم الاعلى، والخليفة، والانسان الكامل، وادم الحقيقي، واصل العالم، والبرزخ، وفلك الحياة، والحق المخلوق به" والخط، والنقطة، والجوهر، والعقل الاكبر، والنور المبطون "ملك الضياء وتاج الملك"[2]، والهيولي، والروح، والقطب، وعبد الجامع.. الخ)[3].

ويعزي الدكتور عفيفي هذه الكثرة في اسماء الشيء الواحد الى امرين: (اولهما ان ابن عربي قد استمد نظريته في "الكلمة" من مصادر متعددة.. والناظر في مجموعة الاسماء الواردة.. لا يعجزه ان يرى ان يضعها مأخوذة من كلام المتكلمين والبعض الاخر من الفلسفة الافلاطونية الحديثة، والبعض من القرآن وهكذا-والامر الثاني: ان مذهبه في وحدة الوجود (Pantheiusm) يسيغ له ان يطلق اسم شيء على الحقيقة الوجودية الواحدة اذ هي كل شيء وكل شيء هي.. وعلى ذلك فهذه الاسماء المختلفة انما تعبر عن وجوه خاصة من وجوه هذه الحقيقة الواحدة، والحقيقة الواحدة منظوراً اليها من هذه النواحي المختلفة هي كل ما يعينه ابن عربي بالكلمة)[4].

والحقيقة ان لابن عربي نظرية خاصة في الكلمة يتناول الدكتور عفيفي نواحي ثلاث من هذه النظرية: اولاً: الناحية الميتافيزيقية البحتة. ثانياً: الناحية الصوفية الناحية ثالثاً: الكلمة بمعنى الانسان الكامل. اما نحن فنعتبر ان لابن عربي نظريات ثلاث وهي كالتالي:

المطلب الاول: النظرية الفلسفية

فمن الناحية الميتافيزيقية يعتبر ابن عربي الكلمة (قوة عاقلة سارية في الكون بأسره، ومبدأ للتكوين والحياة والتدبير، والكلمة بهذا المعنى تحل في مذهب ابن عربي محل "العقل الاول" في مذهب افلطوين "العقل الكلي" في مذهب الرواقيين، بل ربما

---

(1) ابو العلا عفيفي، نظريات الاسلاميين في الكلمة، ص٤٨.
(2) ما بين الحاصرتين اضافة الباحث، عن الفتوحات المكية بمواقع متفرقة.
(3) ابو العلا عفيفي، نظريات الاسلاميين في الكلمة، ص٤٨، الهامش.
(4) المصدر نفسه، ص٤٨.

كانت اقرب الى الثاني منها الى الاول)[٥]، بل ان استخدام بعض الاصطلاحات الفلسفية كالخط، والنقطة، والجوهر يجعل من نظريته هذه قريبة من اقوال الفيضيين من فلاسفة الاسلام في العقل الاول ويرسم الدكتور عفيف اشكال توضيحية تبين علاقة العقل الكلي بالذات الالهية من جهة وبينه وبين الكون من جهة اخرى هي:

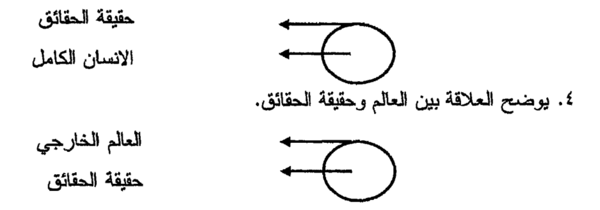
١. يوضح العلاقة بين الذات الالهية المنزهة والعقل الكلي الساري في الكون.



٢. يوضح العلاقة بين العقل الكلي وما يحتويه عليه من الحقائق التي هي اصول الاشياء وهذه حضرة تجلي الذات لنفسها في صورة العقل.



٣. يوضح العلاقة بين "حقيقة الحقائق" والانسان الكامل الذي هو مركز العلم والادراك من العقل الالهي.



٤. يوضح العلاقة بين العالم وحقيقة الحقائق.

---

(٥) ابو العلا عفيفي، ابن عربي في دراستي ضمت الكتاب التذكاري لمحيي الدين بن عربي الذكرى المئوية الثامنة لميلاده، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣١٩-١٩٦٩، ص١٨.

ومن هنا يتبين ان هذا الجزء من نظرية ابن عربي في ("الكلمة" مزيج من نظرية الرواقين في العقل الكلي ونظرية افلاطون في المثل)[7]، بل ويظهر اثر الحلاج في اصطلاح ابن عربي للكلمة بـــ"حقيقة الحقائق"[8] فقد استخدم الحلاج اصطلاحا قريباً منه وهو "حقيقة الحقيقة"[9] غير ان الحلاج قصد باصطلاحه هذا الله تعالى وليس شيئاً غير الله في حين ان ابن عربي قصد باصطلاحه (مظهراً خاصاً او مجلي من مجالي الحق أي انه يستعمله كمرادف للعقل عند ارسطو)[10] او هي اشبه بالمادة الاولى التي تكلم عنها افلوطين وقال انها (القابلة لجميع الصور المختلفة في عالم الوجود)[11] ويعتبر ابن عربي ان ("نسبة حقيقة الحقائق" الى الاعيان الثابتة للموجودات اشبه شيء بنسبة عقولنا الى حالاتنا الارادية-وينسب اليها كذلك قوة العلم والادراك اذ بها لا بذاته يعقل الحق نفسه)[12] وليس من الغرابة في ذلك لاننا نجد نظيراً لهذه المعاني في كلام افلوطين حيث يقول: (ان الذي يعقل نفسه انما هو العقل لا الواحد "الله")[13].

(واذا كانت العقول تعجز عن ادراك العقل الاول)[14]، الذي ظهرت عنه فعجزها عن ادراك خالق العقل الاول-وهو الله تعالى-اعظم. فأنه اول ما خلق الله العقل)[15].

المطلب الثاني: النظرية الصوفية

اما من الناحية الصوفية "للكلمة" فهي الحقيقة المحمدية او "روح الخاتم"، او "مشكاة خاتم الرسل" وهي (منبع الوحي والالهام.. والتي محلها سر القلب من كل صوفي..، ومن ناحية علاقتها بالانسان يسمي ابن عربي "الكلمة" "ادم" و"الحقيقة الادمية"، والحقيقة الانسانية، و"الانسان الكامل" ومن ناحية اتصالها بالعالم بأكمله يسميها "حقيقة الحقائق" ومن ناحية اعتبارها سجلاً احصى فيه كل شيء يسميها

---

(7) ابو العلا عفيفي، نظريات الاسلاميين في الكلمة، ص٢٢.

(8) ابن عربي، عقدة المستوفز طبعة نيبرغ، ص٤٢-٤٣.

(9) ينظر: الحلاج، الكواسين، ص١٦ و١٩ و٢٥.

(10) ابو العلا عفيفي، نظريات الاسلاميين في الكلمة، ص٥٠، الهامش.

(11) **The recipient of formal diversities in the world of being Enn 11, 4 , 2.**

(12) ابو العلا عفيفي، نظريات الاسلاميين في الكلمة، ص٥١.

(13) **To think itself belongs to the mind not to the one' Enn.701,9.**

(14) يستعمل ابن عربي ايضاً (اول الاباء والعقل الاكبر، والعقل الغريزي والروح).

(15) ابن عربي، الفتوحات المكية، مراجعة: ابراهيم مدكور، تحقيق د. عثمان يحيى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٩٨م، السفر ١٢، ص٢٥٠-٢٥١.

"الكتاب" و"القلم الاعلى" وهكذا)[16] ويفرق الصوفية بين الحقيقة المحمدية وبين الصورة المحمدية اذ ان الحقيقة ثابتة والصورة متغيرة (فالحقيقة المحمدية عين الذات الاحدية من حيث كونها متعينة بالتعيين الاول-في حين ان الصورة المحمدية هي الجامعة للحضرة الذاتية والواحدية والاسمائية وجميع المراتب الامكانية)[17] والحقيقة المحمدية هي المحور الذي يدور عليه العالم الروحاني فهي تقابل القطب بالنسبة لبقية الانبياء والاولياء ويطلق ابن عربي لفظ "كلمة" على كل نبي من الانبياء فنراه في كتابه فصوص الحكم يتخذ من عناوين الفصوص موضع يبرز فيه رايه في الكلمة فمثلاً فص حكمة الهية في "كلمة" "ادمية" وفص حكمة سبوحية في كلمة نوحية وفص حكمة عليه في كلمة "اسماعيلية" وعلى جميع الانبياء يطلق اسم الكلم وهو جمع "كلمة" يقول: (الحمد لله منزل الحكم على قلوب الكلم بأحدية الطريق الامم من المقام الاقدم)[18] يذكر الانبياء كلهم بأنهم كلمات اما الكلمة "بال التعريف" لا تطلق الا على الحقيقة المحمدية لانها هي الممدة لكل الانبياء والاولياء من منهل جود الله وكرمه وبهذا المعنى يقول: (وصلى الله على ممد الهمم من خزائن الجود والكرم)[19]. ويستدل ابن عربي على تسمية النبي بـــ(كلمة) من القرآن الكريم في قوله تعالى (انما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلمته القاها الى مريم وروح منه)[20] فبني على ذلك ابن عربي ان كل نبي "كلمة" ويشير القرآن الكريم الى ان كل مخلوق من المخلوقات هو "كلمة" في قوله تعالى (قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مددا)[21] يقول القاشاني (ان الكائنات سميت "بالكلمات" لان نسبتها الى الذات الالهية كنسبة الحروف والكلمات الى النفس الانساني)[22]، وهكذا فان ابن عربي يعتبر (الحقيقة المحمدية الاصل الذي يأخذ عنه الانبياء والاولياء الذين يسميهم "الكلمات" و"الكلم" (Nerba dei) والمنبع الذي يستمد منه كل ذي نطق نطقه)[23] وعلى ذلك فأن ابن عربي يفسر الحديث الشريف (اوتيت جوامع "الكلم" تفسيراً يتمشى مع هذا الرأي

---

[16] ابو العلا عفيفي، ابن عربي في دراستي، ص١٩.
[17] القاشاني: شرح على فصوص الحكم لابن عربي، القاهرة، ١٣٠٩، ص٤٣٠.
[18] ابن عربي، فصوص الحكم، تحقيق: ابو العلا عفيفي مقدمة المؤلف، ص٩٠.
[19] المصدر نفسه، ص٩.
[20] سورة النساء، الاية ١٧١.
[21] سورة الكهف، الاية ١٠٩.
[22] القاشاني: شرح فصوص الحكم، ص٢٧٥.
[23] ابن عربي، فصوص الحكم، الصفحات ٩ و٥١ و٥٤ و٦٠.

فيفهم من "الكلم" (Logos) الانبياء والاولياء ومن جوامع "الكلم" "الحقيقية المحمدية")[24].

وفي هذا الصدد فأن "فيلو" اليهودي قد سبق ابن عربي الى هذا المعنى في الكلمة (حيث سمى الكلمة بالكاهن الاعظم "High priest")[25]–وقال بها من بعده-"كلمت" الاب الاسكندري)[26] وهذه الحقيقة المحمدية من هام وظائفها انها (علة العالم وسبب خلقه–فهي عين حقيقة الحقائق–وعين الروح او هي روح القدس..) وايضاً-(انها مصدر كل علم باطني تصوفي وغير تصوفي اذ هي الروح الممد لجميع الانبياء والاولياء وبواسطتها يشرق نور العلم الالهي في قلوب من يمنحهم الله ذلك العلم"[27] وعلى ذلك فأن هذه الحقيقة هي بحسب ابن عربي ("القلم الاعلى"، والروح الكلي او ورح القدس، والحق المخلوق به)[28] وهذا المصطلح الاخير اقتبسه عن ابي الحكم بن برجان الصوفي الاندلسي[29].

اما من الناحية الثالثة التي اشار اليها د. عفيفي من نواحي نظرية ابن عربي في "الكلمة" فهي انها وردت في فلسفة ابن عربي بمعنى "الانسان الكامل" تلك النظرية التي لرسى قواعدها الحلاج في الفكر الاسلامي ودعمها ابن عربي واكتلمت واصبحت تامة المعالم على يد عبد الكريم الجيلي.

لكن توسع ابن عربي في هذه المسألة ادى به الى اجازة اطلاق اسم "الله" على الانسان الكامل في قوله: (فما قال احد من خلق الله انا الله الا اثنين الواحد الله المرقوم بالقرطاس اذا نطق بقوله انا الله.. والعبد الكامل الذي الحق لسانه وسمعه وبصره يقول انا الله كأبي يزيد الذي حكى عنه انه قال: "انا الله" وما عدا هذين فلا يقول انا الله وانما يقول الاسم الخاص له)[30] وهو بهذا يشير الى الحديث "فاذا احببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها..الخ" ويفسر ابن عربي العبد في هذا الحديث بأنه الانسان الكامل ويبدو ان الناحية الثالثة التي تناولها د. عفيفي هي امتداد للناحية الاولى من النظرية فالحقيقية المحمدية والانسان الكامل عند الصوفية وعند ابن عربي بالخصوص شيء واحد فالانسان الكامل وادم الحقيقي ما هو الا الروح المحمدي، او النور المحمدي الساري في جميع المخلوقات، وعندما يتحدث عن

---

[24] ابو العلا عفيفي، نظريات الاسلاميين في الكلمة، ص٥٥.
[25] المصدر نفسه، ص٥٥.
[26] المصدر نفسه، ص٥٥.
[27] د. ابو عفيفي، نظريات الاسلاميين في الكلمة، ص٥٤-٥٥.
[28] ينظر: ابن عربي، الفتوحات المكية، ج١، ص١٠٩ و١٢١ وج٣، ص٥٨٠.
[29] اشار الى ذلك ابن عربي في الفتوحات المكية، ج٢، ص٧٩.
[30] ابن عربي، الفتوحات المكية، ج٤، ص١٣.

ادم وصفاته يقول: (ان شئت صفة الحضرة الالهية، وان شئت مجموع الاسماء الالهية وان شئت قول النبي (صلى الله عليه وسلم) ان الله خلق ادم على صورته فهذه صفته. فانه لما جمع له في خلقه "بين يديه" علمنا انه قد اعطاه صفة الكمال فخلقه كاملاً جامعاً، ولهذا قبل الاسماء كلها بأنه مجموع العالم من حيث حقائقه، فهو عالم مستقل، ما عداه فأنه جزء من العالم)[٣١].

ونجد القاشاني في شرح التائية الكبرى يذهب الى ان: (كل عين من اعيان العالم انما يربه هذا "الخلفية" "الروح المحمدي" ويوصله الى كماله اللائق به ويمده بما منه في حقيقته)[٣٢] ويعرف الخليفة الذي هو الانسان الكامل او الروح المحمدي فيقول: ("فالخليفة" هو عبد لله، رب للعالم بربوبته له. فكل ما للعالم، سواء كان من اهل الجبروت او الملكوت او الملك لا يأخذ الا منه فكمالهم به، كما ان خلافته ايضاً، انما تكن بهم: اذ لو لا العالم لما كان الخليفة خليفة)[٣٣]. وعن صفات هذا الخلفية وتصرفه في الوجود يقول القاشاني: (وكون الخليفة بحكم الشبرية، موصوفا بصفات العجز والنقصان لا يقدح في كونه متصفاً بصفات الملك الرحمن-وهذا الخيلفة لا يتصرف في اهل العالم الا بما اقتضته العناية الالهية والمشيئة الذاتية الازلية.. واما في نشأته الروحانية فلا احتجاب له بما في علم الله تعالى من الاحكام الالهية التي تجري على الاعاين الوجودية، فيتصرف ثمة في الوجود بما قضي الله وحكم به الازل)[٣٤] والانسان الكامل كما يرى ابن عربي: (مستهلك في الحق استهلاكاً كلياً، بحيث لا يظهر له وجود عين، مع ظهور الانفعالات الالهية عنه فلا يجد (الانسان الكامل) في نفسه حقيقة ينسب بها شيئاً من تلك الانفعالات الاستدلالية. فيكون حقاً كله، وهو قوله (صلى الله عليه وسلم): "واجعلني نوراً" أي يظهر بي كل شيء ولا اظهر بشيء ويستهلك الحق فيه، فلا ينسب بوجوده شيء الى الحق)[٣٥].

ويشير ابن عربي الى ان الانسان الكامل هو الدال على الاله فلذا تظهر فيه جميع الاسماء والصفات، بل ان علمه لا ينفك عن علم الله حيث يقول (فالانسان الكامل الذي يدل بذاته من اول البديهة، على ربه، هو تاج الملك. وليس الا الانسان الكامل.. وهو "الاول والاخر والظاهر والباطن" فلم يظهر الكمال الالهي الا في المركب فانه يتضمن البسيط، ولا يتضمن البسيط المركب. فالانسان الكامل هو الاول بالقصد والاخر بالفعل، والظاهر بالحرف والباطن بالمعنى، وهو الجامع بين الطبع والعقل ففيه

---

[٣١] ابن عربي، الفتوحات المكية، نشرة عثمان يحيى، سفر١٢، ص٢٥٢-٢٥٣.
[٣٢] القاشاني: شرح التائية الكبرى، ص٢٧٥.
[٣٣] المصدر نفسه، ص٢٧٥.
[٣٤] القاشاني: شرح التائبة الكبرى، ص٢٧٥-٢٧٦.
[٣٥]ابن عربي، الفتوحات المكية نشرة عثمان يحيى، السفر١٢، ص٥١٥-٥١٦.

اكثف تركيب والطف تركيب من حيث طبعه، وفيه التجرد عن المواد والقوى الحاكمة على الاجساد "من حيث عقله". وليس ذلك لغيره من المخلوقات سواه ولهذا خص "تعلم الاسماء كلها" و"بجوامع الكلم". ولم يعلمنا الله ان احداً سواه اعطاه هذا الا الانسان الكامل)[36]، اما عن مقام هذا الانسان بالنسبة للمخلوقات فيصف ابن عربي مرتبته فيقول: (وليس فوق الانسان مرتبة الا مرتبة الملك في المخلوقات. وقد تلمذت الملائكة له حين علمهم الاسماء، ولا يدل هذا على انه خير من الملك، ولكن يدل على انه اكمل منشأة من الملك–فما كان "الانسان الكامل" مجلى الاسماء الالهية، صح له ان يكون للكتاب "السلطاني مثل التاج، لانه اشرف زينة يتزين بها الكتاب وبذلك التتويج "أي بخط السلطان في الكتاب" ظهرت اثار الاوامر في الملك، كذلك بالانسان الكامل ظهر الحكم الالهي في العالم بالثواب والعقاب وبه قام النظام وانخرم، وفيه قضى المبدع وقدر حكم)[37].

لقد تكلم الدكتور عفيفي في بحثه عن ثلاث نواحي في نظرية واحدة الناحية الميتافيزيقية والناحية الصوفية والناحية الثالثة الكلمة بمعنى الانسان الكامل والناحيتين الثانية والثالثة متداخلتان فهما ليسا الا حالة واحدة، لنظرية واحدة، اما انا فأرى انها ثلاث نظريات لابن عربي في معنى الكلمة: النظرية الاولى: هي نظرية فلسفية يرى فيها الكلمة بمعنى العقل الاكبر وهو يشير الى ذلك بقوله: (فكانت نسبة ادم في الجسوم الانسانية نسبة العقل الاول في العقول)[38] او العقل الكلي والقوة العاقلة وهي كلها تقابل العقل الاول عند الفلاسفة (فأجتمعا ادم، والعقل الاول في رفع الوسائط)[39].

النظرية الثانية: وهي النظرية الصوفية وتشمل الحالتين التين خلص لهما الدكتور عفيفي من خلال دراسته لابن عربي اولهما الكلمة بمعنى الحقيقة المحمدية او الروح المحمدي وثانيهما الكلمة بمعنى الانسان الكامل، فهذه الحالتين شيء واحد عند الصوفية فالانسان الكامل ليس هو الا الحقيقة المحمدية المتمثلة بالروح المحمدي، او النور المحمدي الذي هو اساس الوجود (ولكن يجب الا ننسى ان الصوفية في جملتهم يعتبرون محمداً (صلى الله عليه وسلم) "كلمة" الله أي نور الله الذي كان له وجود قبل وجود الخلق، بل كان وجود الخلق من اجله)[40].

المطلب الثالث: النظرية الكلامية

---

(36) ابن عربي، الفتوحات المكية نشرة عثمان يحيى، ص٥٢٠-٥٢١.
(37) المصدر نفسه، سفر١٢، ص٥٢٢.
(38) ابن عربي، الفتوزحات المكية نشره عثمان يحيى، السفر١٢، س٢٧٥.
(39) المصدر نفسه، ص٢٧٥.
(40) نور اندريا، شخصية محمد، طبعة استكهولم ١٩١٨، ص٣٣٣.

النظرية الثالثة التي اراها هي النظرية الكلامية والتي يتأرجح فيها ابن عربي بين الفكر الاعتزالي والفكر الاشعري فالناحية الاولى في هذه النظرية يتفق فيها ابن عربي مع الاشاعرة ففي الوقت الذي ينظر ابن عربي الى الكلمة بمنظور كلامي اشعري على انها كلام الله اوامره للاشياء بالوجود والتكوين فهذه الكينونة هي الامر الالهي والكلمة الالهية. فأنه من ناحية اخرى يذهب مذهب المعتزلة الذي يرون ان الصفات هي عين الذات ويرى ان الصفات ليس شيء زائد على الذات الا انه في مسألة الكلام يوافق الاشاعرة الذين يقولون بقدم الكلام النفسي يقول ابن عربي (قال تعالى في كلامه القديم الازلي: (ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث)[٤١] فنعته بالحدوث لانه نزل على "محدث" فان حدث عنده ما لم يكن يعمله: فهو: "محدث" عنده بلاشك ولا ريب، وهذا الحادث هل هو محدث في نفسه، او ليس بمحدث؟ فاذا قلنا فيه: انه صورة الحق التي يستحقها اجلاله–قلنا: بقدمها بلاشك، فأنه يتعالى ان تقوم الصفات الحادثات به، فكلام الحق قديم في نفسه، قديم بالنسبة اليه "تعالى")[٤٢] وبمعنى اخر اذا نظرنا الى الكلام بالنسبة الى الذات الالهية فهو قديم لانه يصدر عن القديم وهو ليس منفظ عنه قائم بالقديم وكل ما قام بالقديم قديم فهو صفة الحق التي يستحقها والتي هي عين ذاته تعالى، اما اذا نظر الى الكلام بالنسبة الى المنزل اليه الحادث فان الكلام محدث وهو الذي فسره ابن عربي من خلال الاية السابقة فهو في هذه الناحية اشعري، ويبرهن على وجود الكلام النفسي الذي قالت به الاشاعرة من طريق اخر وهو عن طريق كلام العرب وعلماء اللغة فيقول: (فأما حديث الله في الصوامت، فهو عند العامة من علماء الرسوم حديث حال، أي يفهم من حاله كذا وكذا، حتى لو ما نطق فهم هذا الفهم منه، قال القوم في مثل هذا: "قالت الارض للوتد لم لم تشقني، قال الوتد لها: "سلي من يدقني" فهذا عندهم حديث حال.. واما اهل الكشف: فسيمعون نطق كل شيء من جماد ونبات وحيوان، بسمعه المقيد بأذنه في عالم الحس لا في الخيال كما يسمع نطق المتكلم من الناس والصوت من اصحاب الاصوات)[٤٣] ثم يبين الاصل والغرض من الكلام والصمت وان محل الاشياء في الوجود ناطقة وكلها ليست ناطقة فيقول: (فما عندنا في الوجود صامت اصلاً، بل الكل ناطق بالثناء على الله. كما انه ليس عندنا في الوجود ناطق الا من حيث عينه، بل كل عين سوى الله صامتة لا نطق لها. الا انها لما كانت مظاهر كل النطق للظاهر. قال الجلود: "انطقنا الله الذي انطق كل شيء" فالكلام والصمت في الاعيان هو الاصل، والكلام المسموع منها عرض يعرض في حق

---

[٤١] سورة الانبياء، الاية ٢.

[٤٢] ابن عربي، الفتوحات المكية، سفر ١٢، ص٢٢٣-٢٢٤.

[٤٣] ابن عربي، الفتوحات المكية نشرة عثمان يحيى، سفر١٢، ص٣٢٣-٣٢٤.

المحجوب، فلاصحاب الحرف والصوت عذر عند هؤلاء، ولمنكري الصوت والحرف عذر ايضاً عندهم)[44].

اما الناحية الاعتزالية في نظرية ابن عربي الكلامية في "الكلمة" فهي التابه فيما يسميها ابن عربي بالاعيان الثابتة وتسميها المعتزلة "بالمعدومات" "فيقصد بـــ"الاعيان" (الحقائق والذوات والماهيات كما يستعملها احياناً مرادفة للموجودات الخارجية المحسوسة، ولكنه في كلامه عن الاعيان الثابتة يقصد المعنى الاول، لا الثاني، واما الثبوت فمعناه "الحصول" اطلاقاً، سواء اكان في العالم الخارجي او في الذهن، ولكنه هنا يقصد الوجود العقلي او الذهني كوجود ماهية الانسان او ماهية المثلث في الذهن، ويقابل الثبوت بالوجود الذي يقصد به التحقق في الخارج في الزمان والمكان كوجود افراد الانسان وافراد المثلث في العالم الخارجي)[45] اما اصل هذه النظرية فنجد لها جذور عند افلاطون في نظرية المثل غير ان نظرية ابن عربي في "الاعيان الثابتة" معقدة لان فيها عناصر (غير افلاطونية وهي العناصر التي اخذناها من وارسطو ومن بعض رجال المعتزلة ومن فلفسة الاشراق التي وضعها السهروردي)[46].

ويبدو تأثر نظرية ابن عربي في "الاعيان الثابتة" بنظرية المعتزلة في المعدوم كبيراً جداً، غير ان نظرية ابن عربي تجاوزت نظريتهم الى امور لم تخطر ببال المعتزلة اللذين اجمعوا ان المعلومات "اشياء وذوات ولقد نقل عنهم الرازي بعد ان ذكر عدد من رجال المعتزلة قولهم (ان المعدومات الممكنة قبل دخولها في الوجود ذوات واعيان وحقائق وان تأثير الفاعل "الله" ليس في جعلها ذوات، بل جعل تلك الذوات موجودة، واتفقوا على ان تلك الذوات متباينة باشخصاها، واتفقوا على ان الثابت من كل نوع من تلك المعدومات عدد غير متناه)[47].

وقد نقل ابن حزم عنهم ذلك حيث يقول: (وجميع المعتزلة الا هشام بن عمرو الفوطي يزعمون ان المعدومات اشياء على الحقيقة وانها لم تزل ولا تزال، وانها لا نهاية لها)[48].

---

(44) المصدر نفسه، سفر ١٢، ص٣٢٤-٣٢٥.

(45) ابو العلاق عفيفي، الاعيان الثابتة في مذهب ابن عربي والمعدومات في مذهب المعتزلة، الكتاب التذكاري لابن عربي، ١٣٨٩-١٩٦٩، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص٢٠٩.

(46) ابو العلا عفيفي، الاعيان الثابتة، مصدر سابق، ص٢٠٩-٢١٠.

(47) فخر الدين الرازي، محصل افكار المتقدمين والمتأخرين، القاهرة١٣٢٣هـ، ص٣٧.

(48) ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، القاهرة، ١٣٤٧هـ، ج٤، ص١٥٣.

اما الشهرستاني فيبين اراء المعتزلة واختلافهم في اسم الشيء فيقول: (تقول المعتزلة ما هو لذات المعدوم قد سبق الوجود، وهو جوهريته وعرضيته، فهو شيء. وماله بقدرة القادر هو حصوله، وما هو تابع لوجوده، فهو تحيزه وقبوله للعرض)[٤٩].

وقد ذكر الشهرستاني ايضاً ان الشحام (احدث القول بان المعدوم شيء وذات وعين، واثبت به خصائص المعلقات في الوجود مثل قيام العرض بالجوهر،.. وتباعه على ذلك اكثر المعتزلة.. وخالفه جماعة، فمنهم من لم يطلق الا اسم الشيئية ومنهم من امتنع من هذا الاطلاق.. ومنهم من قال ان "الشيء" هو القديم واما الحادث فيسمى شيئاً بالمجاز والتوسع.. ومن اثبت المعدوم شيئاً كما تقرر في العقل تقابل النفي والاثبات، فقد تقرر ايضاً تقابل الوجود والعدم، فنحن وفرنا على كل تقسيم عقلي حضه، وقلنا ان الوجود والثبوت لا يترادفان على معنى واحد، والمعدوم المنفي كذلك)[٥٠].

اما ابن عربي فيرى ان الكلمة هي التي جعلت لهذه الاعيان الثابتة وجود فمبدأ هذه الاعيان هو "الفعل الاول" ويقول ان: (شيئية الاعيان وشيئية الوجود من حيث اجناسه وانواعه واشخاصه–فقد تبين ان بدءه عين وجود العقل الاول قال النبي (صلى الله عليه وسلم) اول ما خلق الله "العقل" وهو الحق الذي خلق به السماوات والارض)[٥١] ولكن ابن عربي يعبر عن هذا العقل باسم من اسماء الله وهو الوهاب (اما بالنسبة التي اوجبت هذا الاسم فمعلومة، وذلك ان في مقابلة وجوده "اعياناً ثابتة" لا وجود لها الا بطريقة الاستفادة من وجود الحق: فتكون مظاهره في ذلك الاتصاف بالوجود وهي "اعيان ذاتها".. واما–اول اسم يطلب ان يظهر اثره في هذه الاعاين؟ فاعلم ان ذلك الاسم هو الوهاب خاصة في الجملة وفي عين عين، الاخرة وهو اسم احدثته الهبات لهذه الاعيان من حيث فقرها، فلما انطلق عليها اسم "مظهر"- وقد كانت عرية عن هذا الاسم، ولم يجب على "الغني" ان يجعلها مظهراً له–طلبت هذه النسبة الاسم "الوهاب")[٥٢].

فميز ابن عربي بين هذه الذوات "الاعيان الثابتة" وبين الذات الالهية ان اطلق على الذات الالهية (اسم الذات الغنية بذاتها على الاطلاق–وبالواحد الاحد–لانه لا موجود الا هي)[٥٣] واطلق: على هذه الذوات الفقيرة (وكما هو الغنى لله تعالى على

[٤٩] الشهرستاني، نهاية الاقدام في علم الكلام، اكسفورد، ١٩٣٤، ص١٥٥.
[٥٠] لشهرستاني، نهاية الاقدام، ص ١٥١-١٥٢.
[٥١] ابن عربي، الفتوحات المكية، س١٢، ص٤٥٧-٤٥٨.
[٥٢] المصدر نفسه، س١٢، ص١٧٩-١٨٠.
[٥٣] المصدر نفسه، ص١٧٩.

الاطلاق، فالفقر لهذه الاعاين على الاطلاق الى هذا الغني الواجب الغنى بذاته لذاته)[54].

اما عن الوهاب وهو الاسم الذي يبتدئ به (فاسم "الوهاب" هو اعطاء الوجود لكل عين، متى وصفها بما لا يقتضيه عليها، فأول ما يبتدى به من الاعيان ما هو اقرب مناسبة للاسماء التي تطلب "التنزيه" ثم بعد ذلك يظهر سلطان الاسماء التي تطلب التشبيه)[55].

واسم الوهاب الذي يعتبره ابن عربي الكلمة التي يبتدئ بها الوجود لهذه الاعيان الثابتة قبل الامر الالهي الذي يعتبره المعتزلة الكلمة التي بها يبتدئ الوجود بقوله تعالى للشيء "كن فيكون" أي اظهاره الى حيز الوجود موجوداً بعد ان كان شيئاً غير موجود، وتستدل المعتزلة على ان المعدومات اشياء قبل وجودها بآيات منها:

١. قوله تعالى: (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله)[56] ويقول المعتزلة: (ان اله سمى شيئاً ما ليس له وجود في حال التكلم، بل سيوجد في المستقبل)[57].
٢. قوله تعالى: (وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم)[58] ويفسر المعتزلة هذه الاية: (بأن "المعدومات" وهي الاشياء التي لم يتحقق وجودها الخارجي تسمى اشياء لان الله قال ان معه في الازل خزائن كل شيء لم يوجد بعد فأطلق على هذه الامور اسم الشيئية)[59].
٣. قوله تعالى: (ان الله على كل شي قدير)[60] وفسر المعتزلة هذه الاية (على ان الشيء الذي يقدر عليه الله اما هو موجود واما ما هو ليس بموجود بعد، فالاول مستحيل لان القدرة على ابقاء الموجود هو تحصيل حاصل، واذا استثنى هذا الاحتمال انه ليس بموجود وعليه يصبح ان يطلق على المعدوم انه شيء)[61].

---

(54) المصدر نفسه، ص١٧٩.
(55) المصدر نفسه، ص١٨١.
(56) سورة الكهف، الاية ٢٣.
(57) الرازي، تفسير الرزاي (مفاتيح الغيب)، القاهرة، ١٨٩٠-١٨٩١، ج٥، ص٤٧٣.
(58) سورة الحرج، الاية ٢١.
(59) الرازي، تفسير الرزاي، ج٥ ص٢٦٣.
(60) سورة البقرة، الاية ٢٠.
(61) الرازي، تفسير الرازي، ج٥ ص١٤٠.

٤. قوله تعالى: (يا ايها الناس اتقول ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم)[٦٢] يقول المعتزلة (ان الساعة وزلزلتها "معدومان" ومع ذلك فالله اطلق عليها معنى الشيئية)[٦٣].

٥. قوله تعالى: (انما امره اذا اراد شيئاً ان يقول كن فيكون)[٦٤] يقول المعتزلة: (فالشيء الذي يريد الله ان يوجده هو معدوم، والا لما كان من معنى للتكوين ومع ذلك فقد اطلق الله عليه اسم الشيء)[٦٥].

٦. وفكرة المعدوم "وشيئيته" و"الاعيان الثابتة" عند ابن عربي لها جذور يونانية بالاضافة الى الجهد الفكري الاسلامي الاعتزالي، واما فكرة المعدوم عند المعتزلة، فان الشهرستاني يعزوها الى فكرة الهيولي الافلاطونية ويرى (ان هذه فكرة المعتزلة ايضاً.. ويعزوها الى فكرة الامكان الارسطية بانها المادة الاولى "الهيولي" مجردة عن الصورة.. والى اعتقادهم أي المعتزلة بان "الكليات" و"الانواع" هي اشياء توجد ليس فقط في الذهن بل هي اشياء ثابتة في الاعيان)[٦٦].

ونخلص من ذلك كله الى ان لابن عربي جانب اعتزالي في نظريته الكلامية في الكلمة فالوهاب الذي يهب الوجود للاعيان الثابتة هو نفسه الامر الالهي الذي يظهر الاشياء غير الموجودة الى الوجود وهو السر الالهي والامر الالهي وهو الكلمة.

الا ان شيئية المعدومات والاعيان الثابتة عند ابن عربي قد رد عليها بأن هذه الاشياء انما هي اشياء في علم الله تعالى وكونها موجودة بذواتها فانما يعني تعدد القدماء وهذا محال.

الخاتمة

لقد كان التعمق في دراسة نظريات ابن عربي في الكلمة له اهمية فائقة في التعرف على الكثير من اراء هذه الشخصية الفذة والتي تمخض عنها هذه النتائج اهمها:

ان لابن عربي نظريات متعددة في الكلمة وهذا التعدد يبرز مدى ثقافة واطلاع ابن عربي على الفلسفات السابقة له سواء كانت اسلامية او غير اسلامية.

كما ان النظرية الصوفية في الكلمة هي نظرية مستقلة تشتمل على معاني عند ابن عربي، اهمها انه الحقيقة المحمدية وانها الانسان الكامل، وليست هي حالات لنظرية واحدة

---

[٦٢] سورة الحج، الاية١.

[٦٣] ابن حزم، الفصل في الملل والنحل، ج٥، ص٤٢.

[٦٤] سورة يس، الاية ٨٢.

[٦٥] ابن تيمية، رسائل ابن تيمية، مطبعة المنار، القاهرة، ١٣٤١-١٣٤٩، ج٤، ص١٥.

[٦٦] الشهرستاني، نهاية الاقدام فغي علم الكلام، ص٣٣، ١٦٧ و١٦٨ و١٥٩؛ كذلك السهروردي، المقاومات، ص١٢٥؛ والمشارع والمطارحات، ص٢٠٨-٢٠٩ ضمن كتاب مجموعة في الحكمة الالهية، نشرة هنري كوربان، استنبول، ١٩٥٤.

كما يرى دكتور عفيفي، واغفل الدكتور عفيف في دراسته لابن عربي النظرية الكلامية في الكلمة والتي تعني "الامر الالهي" بالتكوين عند الاشاعرة "والامر الالهي" للاشياء بالظهور للوجود عن المعتزلة، وقد توافق ابن عربي مع الاشاعرة في معنى الكلمة بانها "الامر الالهي" بايجاد الاشياء ومخالفته لهم ان الامر بتكوين وخلق الاشياء من العدم بعد ان لم تكن شيئا، وكذلك وافق ابن عربي المعتزلة بان المعدومات اشياء قبل وجودها وان الكلمة هي الامر الالهي بايجاد الاشياء أي اظهارها من العدم الى الوجود ولكنه يطلق على هذه المعدومات اسم الاعيان الثابتة.

اما المعدومات والاعيان الثابتة في فكر المعتزلة وابن عربي وقد رد عليها بان هذه المعدومات والاعيان انما كان وجودها في علم الله، ولم تكن شيئيتها بذواتها، اذ لو كانت شيئيتها بذاتها لكانت قديمة فيحصل تعدد في القدماء وهذا محال.

وقد جاء ابن عربي باسم "الوهاب" ليقابل به الامر الالهي الذي قال به المتكلمين من اشاعرة ومعتزلة وكان الخلاف بينه وبين المعتزلة لفظياً.

وختاماً اسأل الله العلي القدير ان يجعل اعمالنا خالصة لوجهه الكريم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين.

الصراع بين الاصوليين والعلمانيين بشأن المسألة الدينية في الكيان الاسرائيلي

المدرس المساعد
سعد حميد ابراهيم
كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية

المقدمة

يعد الكيان الصهيوني مثالا واضحا في كثرة التناقضات التي يزخر بها، بدءا بالتناقضات الكامنة والظاهرة في صلب الديانة اليهودية، مرورا بالتناقضات في صلب الدعوة الصهيونية، وأخيرا التناقضات التي توجت بالصراع داخل الحركات الأصولية نفسها من جهة وبين هذه الحركات والاتجاهات العلمانية من جهة أخرى، وقد خضعت الديانة اليهودية لتحويرات وتفسيرات متناقضة منذ القدم، وظل هذا التناقض متجسدا في حياة اليهود عبر العصور، ووجد طريقه الى الصهيونية والى "دولة إسرائيل" ومن ابرز التناقضات تلك المتعلقة بالإعفاءات الشرعية، ذلك إن التلمود نظام دغمائي متشدد ـ بخلاف التوراة ـ والمعنى الحرفي للنص فيه ملزم، غير إن أحبار اليهود ابتكروا نظاما مخادعا يتمسك بحرفية الحكم الشرعي المرائي باسم نظام "الإعفاءات الشرعية" (هيتيريم Heterim).

أما في صلب الدعوة الصهيونية، فهناك التناقضات في صلب الدعوة الصهيونية ومخاضها وولادتها تناقضات فكرية كبيرة فضلا عن الغموض والإبهام، مقصودا كان أم غير مقصود، فهناك التناقض-عند ولادة الصهيونيةـ بين الصهيونية الثقافية والصهيونية السياسية وهنالك التناقض بين الصهاينة المنادين بالعودة الى ارض"إسرائيل" المزعومة والصهاينة المخالفين لذلك ، وهنالك التناقض بين الصهيونية القومية والصهيونية الاشتراكية، وهنالك التناقض بين الداعين إلى إحياء اللغة العبرية واتخاذها لغة قومية لليهود، والمعادين لتلك الدعوة.

وهناك دوما وأبدا التناقض بين الدعوة الصهيونية التي تدعى إنها علمانية عصرية والأصولية اليهودية، ولاسيما في اتجاهاتها التقليدية والأرثوذكسية المتطرفة إلى جانب التناقض بين أصحاب النزعة الصهيونية المتدينة والاتجاهات الأصولية

الأخرى المناهضة للصهيونية وهنالك التناقض بين الصهيونية الهرتزلية وفروعها من جهة واليمين القومي الصهيوني الفاشي من جهة أخرى وغيرها كثير.

اما الصراع داخل الحركات والاتجاهات الأصولية وبين هذه الحركات والاتجاهات العلمانية فيعد من اخطر الصراعات واقتلها ، وتلك مسالة تعود بجذورها الى ولادة الحركة الصهيونية، ويتجسد هذا الصراع بمظاهر عديدة ونتيجة لذلك وانسجاما مع متطلبات البحث ، فضلا عن عسر الاحاطة بتلك المظاهر جميعها ، سنقصر بحثنا في طبيعة هذا الصراع (بين العلمانيين والأصوليين) على مسالتين او مظهرين رئيسين هما الصراع بشان طبيعة المجتمع "الاسرائيلي" والصراع بشان السياسة الاسرائيلية باعتبارهما مظهرين رئيسين شاخصين في الكيان الصهيوني.

وسنعمل على بحثهما تباعا وعلى النحو الاتي:

المبحث الاول: صراع بشان طبيعة المجتمع (الاسرائيلي).

المبحث الثاني: صراع بشان طبيعة السياسة الاسرائيلية.

المبحث الأول

صراع بشان طبيعة المجتمع (الإسرائيلي).

تتباين وجهة نظر العلمانيين عن الأصوليين بشان طبيعة "المجتمع الإسرائيلي" بسبب الطبيعة الخلافية في النظر الى طبيعة المجتمع ولاجل توضيح ذلك ينبغي اولا ان نتطرق الى طبيعة المجتمع الاسرائيلي، ومن ثم نحاول ان نحدد نقاط الخلاف بين العلمانيين والاصوليين المتعلقة بطبيعة "المجتمع الاسرائيلي" ، والى ماذا ستؤدي نقاط الخلاف تلك فيما يتعلق بالمجتمع، واخيرا نحاول وانطلاقا من او بالاستناد الى الواقع التطرق الى امكانات حسم الصراع لهذا الطرف او ذاك.

عليه سنتاول ثلاثة مطالب من خلالها الصراع بشان طبيعة "المجتمع الاسرائيلي" بين العلمانيين والاصوليين وعلى النحو الاتي:_

المطلب الاول: طبيعة المجتمع(الاسرائيلي).

المطلب الثاني: الصراع بين العلمانيين والاصوليين بشان المجتمع الاسرائيلي.

المطلب الثالث: نتائج الصراع الاجتماعي واحتمالاته المستقبلية.

المطلب الأول

طبيعة المجتمع (الإسرائيلي)

يعد المجتمع "الاسرائيلي" فريدا من نوعه اذ ان ولادته جاءت غير طبيعية[١]، وينقسم ذلك المجتمع الذي قام في الاصل على تجميع يهود العالم الى قسمين "

---

[١]) حلمي عبد الكريم الزعبي ، المجتمع الصهيوني: تركيبته وتناقضاته واحتمالات تفجرالصراع مستقبلا (اعمال ندوة المجتمع الاسرائيلي) جامعة بغداد : مركز الدراسات الفلسطينية / ١٩٨٥،ص٣ .

الاشكنار" و"السفارديم"، ويرجع تقسيم اليهود الى " الاشكنازيين" و" السفارديم" الى الاصل الذي ينحدرون منه فالاشكنازيون هم اساسا يهود شرق اوربا(روسيا ـ بولندا) الذين يتحدثون اليديشية، واشكناز هو احد احفاد نوح .

وكانت الكلمة تستخدم في بادئ الامر للاشارة الى الشعب والبلد الموجودين على حدود ارمينيا ، ولكنها في العصور الوسطى اصبحت تشير الى الاراضي الاوربية التي يسكنها الجنس الجرماني ثم اصبحت تشير الى المانيا ، ويشكل الاشكناز النخبة القائدة للمجتمع "الاسرائيلي" فكريا وسياسيا ، اما السفرديون وبالعبرية سفاراديم فهم اصلا يهود اسبانيا وحوض البحر المتوسط وغدا يطلق على كل اليهود الشرقيين في المجتمع "الاسرائيلي" اي اليهود الذين ليسوا من اصل عربي[٢].

وتتحكم بالمجتمع "الاسرائيلي" ثلاث قوى متداخلة تشكل اوليغارشية ، فمن جانب هناك المجموعة السياسية ــ الاقتصادية باحزابها التي اوكلت اليها وظيفة قولبة الافراد في اطار يراد له ان يكون تضامنيا، لان التصارع بسبب الانتماء الوطني المتحكم بالعلاقات الداخلية لهذا الاطار يضعف من قوة ابنائه ، فالاحزاب بنيت افكار غالبيتها على قواعد الايديو لوجية الصهيونية التي تركز مبادئها على الارض باعطائها مفهوما "قوميا".

وهنالك المجموعة العسكرية المالكة للقوة الضاربة ، التي اوكلت اليها وظيفة قولبة الاحزاب السياسية والافراد بقالب العسكرية الانضباطية[٣] واخيرا الهرمية الدينية التي تمنح لكل من المجموعة السياسية والاقتصادية والمجموعة العسكرية شرعية السيطرة والتحكم مادام هناك ترابط بين الارض وسماوية معطيات الديانة اليهودية[٤].

ان الولادة غير الطبيعية "للمجتمع الاسرائيلي" بتناقضاته من جانب، وطبيعة القوى المتحكمة به من جانب اخر اكدت ان احتمالات الصراع قائمة في تركيبته، وقد اكد ذلك الكثير من علماء الاجتماع الصهاينة انفسهم، نذكر منهم على سبيل المثال لا

[٢]) سراب حميد عبودي ، اوضاع اليهود الشرقيين في اسرائيل ، بغداد ، مركز الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٦ ،ص ص٢-٣، للاستفاضة ينظر حميد فاضل حسن ، ازمة الهوية في الكيان الاسرائيلي ، رسالة ماجستير غير منشورة ،بغداد ،كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١،ص ص١٥٥-١٧٤.

[٣]) منذ صدور قرار الامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين ، بدات المؤسسة العسكرية تنظم وتسيطر على مقدرات المجتمع اليهودي كافة في فلسطين لفرض الامر الواقع واعلان (دولة اسرائيل)في ١٤ ايار ١٩٤٨م، وللمزيد من التفاصيل عن دور المجموعة العسكرية ، ينظر: على سبيل المثال ،فاروق توفيق القرهغولي ، المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ودورها في الصراع (العربي الاسرائيلي) ١٩٤٨-١٩٩١ ، بغداد ،دار الشؤون الثقافية العامة ،١٩٩٩.

[٤]) سويم العزي، الشخصية الاسرائيلية بين الخضوع والعنف ، مجلة المستقبل العربي (بيروت) ،العدد(٢٣٨) ١٢/١٩٩٨/ص٦٣.

الحصر، العالمة (يهوديت هاندل) وغيرها، ان التناقضات في المجتمع "الاسرائيلي" غير قابلة للذوبان والزوال، للعوامل الاتية[٥]:

١- وجود ابناء طوائف مختلفة باعداد كبيرة الى جانب بعضهم البعض.

٢- التداخل النسبي او المطلق للاطر التي يعيش فيه ابناء الطوائف المختلفة وينشطون (مثل مكان السكن والمدرسة ومكان العمل والجيش).

٣- التلاصق الكبير بين المركز الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤدي الى تفاقم المشكلة الطائفية ويهدد سلامة المجتمع.

٤- رواسب المرارة والاحباط والشعور بالغبن ، التي تعمقت في نفوس ابناء الطوائف الشرقية على مدى سنين طويلة.

٥- ظهور طبقة عليا بين الطوائف المغبونة وتعاطف هذه الطبقة مع مشاكل الطائفية التي تنتمي اليها.

٦- تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في "اسرائيل" وتاثير ذلك في اليهود الشرقيين وما يترتب على ذلك من توترات تنعكس سلبا على المجتمع الصهيوني.

هذه التناقضات والراجح بانها غير قابلة للذوبان والزوال ، تدلل على ان "اسرائيل" وعلى الرغم من محاولاتها احياء الماضي وربطه بالحاضر على اساس ان المجتمع مستمر وقائم ، واثبات ان المجتمع "الاسرائيلي" بمؤسساته (اليوشوف) كان قائما ومستمرا بمعنى انه كان يملك المؤسسات التي تدلل على استمرارية في محاولة لاثبات وترسيخ الحق اليهودي في فلسطين[٦]، لاتستطيع نفي النظرية التي تقول بان "اسرائيل" مجتمع مصنوع، تلك النظرية التي سعت الحركة الصهيونية جاهدة الى تثبيتها من خلال التفاعل مع الارض ومن خلال بناء المؤسسات التي تسمح بقيام الدولة لذلك نجد ان الحركة الصهيونية قد عملت بكل فاعلية وجدية وركزت جهودها في الحقبة الزمنية الممتدة من ١٨٩٧ الى ١٩٤٧ من اجل بناء المجتمع واقامة المؤسسات وصولا الى قيام الدولة اليهودية ، تلك المؤسسات التي غرست في هذا الخليط من المهاجرين قيما ومبادئ عنصرية توسعية ، ورفعت لديهم توقعات مادية اقتصادية معينة ، مما زاد بدوره من الضغط على المؤسسات لتزيد من كفاءتها لتلبي احتياجات السكان المتزايدة، ولا يمكن ان يتحقق ذلك باي حال الا بالتوسع المادي الذي يحتاج بدوره الى تقوية العسكرية الصهيونية، وهذا يحتاج الى مزيد من الرجال والاموال والسلاح من مصادر خارجية مما يدفع المنظمة الصهيونية العالمية الى توسيع مستمر وزيادة دائمة في نشاطها، ومع كل تدفق جديد من المهاجرين يزيد نشاط كل من الوكالة اليهودية

---

[٥] ورد عن:حلمي عبد الكريم الزعبي ،مصدر سبق ذكره ،ص٢.

[٦] **خلدون ناجي معروف، بعض سمات الشخصية الاسرائيلية ،بغداد :مركز الدراسات الفلسطينية ،(بدون تاريخ) ،ص١١.**

والهستدروت ، فتعمل الاولى من اجل توطينهم والسهر عليهم في المرحلة الاولى، وتعمل الثانية على تدريبهم على اعلى مستوى من الحرف والمهن المتنوعة والافادة القصوى منهم انتاجا وسياسيا، اما المسالة الثانية فنجد ان "اسرائيل" تحاول ايجاد صيغة جديدة للهيئات والخلفيات المتنوعة بما يتلاءم والوضع الجديد(٧).

لكن على الرغم من هذا المسعى يظل المجتمع "الاسرائيلي" حاويا لعوامل التنافر اكثر من التلاحم في تركيبته، ومعها يمكن القول ان التناقضات والصراع ربما ستستمر لوقت طويل ، ولتاكيد ذلك ننطلق من الهجرة اليهودية "فالهجرة اليهودية تعد من المتغيرات الاساسية التي ادت دورا مهما في تركيب المجتمع "الاسرائيلي " وتحديد خلفياته ، وحجر الزاوية "لاسرائيل" التي تسعى عن طريقها الى التوسع والعدوان(٨). ونتيجة الهجرات التي جاءت الى فلسطين ، والتي عدت الاساس المادي لقيام "اسرائيل" تنوعت مصادر الهجرة الامر الذي ادى الى ان اليهود الذين وفدوا من مختلف الاقطار تنوعت خلفياتهم ومن ثم افكارهم وقيمهم ،وهذه القيم هي التي ادت الدور الاكبر في التفاعل مع الارض وفي خلق المؤسسات التي اصبحت فيما بعد هيكل الدولة والمجتمع "الاسرائيلي"(٩).

اذن من الهجرات المتعاقبة تكون المجتمع "الاسرائيلي" ومنها ،فضلا عن التناقض والصراع في صلب الديانة اليهودية ، وفي صلب الدعوة الصهيونية ، نتجت العديد من التناقضات والصراعات في الكيان "الاسرائيلي" بعد اقامته ، وكيف حملت فيه وانتجت واقعا حاليا ممزقا ووهنا معنويا قتالا لانغالي اذا قلنا مع العديد من كتاب اليهود انفسهم انه يهدد وجود "اسرائيل في صميمه"(١٠).

عليه ماهي طبيعة الصراع بين العلمانيين والمتدينين بوصفه حالة من حالات الصراع التي يزخر بها المجتمع "الاسرائيلي"؟.

المطلب الثاني

الصراع بين الأصوليين والعلمانيين بشان المجتمع الإسرائيلي

تعود كل التناقضات التي زخر بها المجتمع "الاسرائيلي" الى بذور الصهيونية الاولى وما حملته من تناقض وتنافر، ومن رغبة في قسر الواقع وتحميله غير طباعه وفوق ما يحتمل ،بل وضد ما يومئ اليه ،كما يرجع الى الرواسب التي حملتها الديانة

---

(٧) خلدون ناجي معروف، مصدر سبق ذكره ،صص١١-١٢.
(٨) المصدر نفسه ،ص١٢.
(٩) المصدر نفسه ،ص١٣.
(١٠) عبد الله عبد الدائم ، اسرائيل وهويتها الممزقة ،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط١، ١٩٩٦،ص٧١.

اليهودية عبر تاريخها الطويل، وما فيها من تناقض وتخلف وبعد عن روح العصر[١١].

يزيد من حدة هذه التناقضات جميعها، التناقض الاكبر بين التيارات الاصولية والتيارات العلمانية، ولاسيما بعدما جرى في السنوات الاخيرة من نمو متوازن لكلا التيارين.

تجسد التيار الاصولي حركة " غوش ايمونيم " التي تاسست رسميا في نهاية شتاء سنة ١٩٧٤ ، على شكل تمرد داخل حزب المفدال الذي وافق على الانضمام الى حكومة رابين الائتلافية ، وهي الحكومة التي وقعت اتفاقية فصل القوات مع مصر وسوريا ، والاستعداد للحلول الوسط في قضية الارض المحتلة[١٢].

يستند ناشطوا حركة غوش ايمونيم الى مصادر ايديولوجيه محددة ، وان كانوا لايرغمون مؤيديهم على تبنيها، فالحركة ليست حزباً وانما حركة شعبية غير ملتزمة الا المحافظة على "ارض اسرائيل" ولكن لهذه الحركة نواة ايديولوجية قومية تستند الى التراث الديني اليهودي ومصادر علمانية عديدة ، قسم منها حركة العمل الصهيونية وقسم اخر في الحركة الصهيونية التصحيحية (Revisionist Zionism) ، لكن نواتها الايديولوجية لم تعد مدرسة لاهوتيه تفسيرية كالتي اسسها الحاخام كوك،بل انها حركة سياسية(مثل كل الحركات الاصولية) تقتبس من التراث الديني ما يخدم اهدافها السياسية ، وتشكل فلسفة او مدرسة دينية متكاملة تضيف قطبا جديدا الى حلبة الصراع الفكري ،لكن الحركات الاصولية ليست مدارس دينية او فلسفية ،فكل الدين وكل الفلسفة وكل التراث هي عندها ايديولوجيه تقتبس منها اقتباسا انتقائيا فالفلسفة والتراث كنزان للاقتباسات والتبريرات الايديولوجية[١٣].

وفيما يخص المتدينين وعلى الرغم من اختلاف بعضهم بشان المدى الذي وصل اليه نفوذ الاتجاهات الدينية والاصولية داخل المجتمع "الاسرائيلي" لكن هناك اتفاقا عاما على ان هذا النفوذ يستمد اهميته من كونه يمثل " رمانة الميزان"التي تحكم علاقات القوى السياسية المختلفة داخل "اسرائيل" بالسلطة وتوجهها[١٤]، ويعود ذلك الى ان الصهيونية السياسية تلقفت الافكار الدينية اليهودية ووجدت في مكوناتها اداة مهمة وفاعلة لشحن وتعبئة قطاعات مؤثرة من اليهود المتدينين ، خدمة لاهدافها السياسية ،

---

[١١]) المصدر نفسه ،ص١٢١.

[١٢]) عزمي بشارة ،دوامة الدين في اسرائيل ، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ،قبرص ،العدد ٣ ١٩٩٠ ،ص٣٨ ،وللمزيد من التفاصيل ينظر : داني روبنشاين ،غوش ايمونيم ،الوجه الحقيقي للصهيونية ،ترجمة غازي السعدي ،عمان ،دار الجليل،١٩٨٣.

[١٣]) عزمي بشارة ،مصدر سابق ،ص٣٩.

[١٤]) احمد بهاء الدين شعبان ، حاخامات وجنرالات ، الدين والدولة في اسرائيل ،القاهرة، نوارة الترجمة والنشر ،ص١٩.

وتحقيقا لمطامعها الاستراتيجية ، فليس هناك ماهو اكثر تاثيرا في النفس المكلومة ، ولا اشد وقعا في الارواح المعذبة والمهانة على مدى قرون وقرون من التلويح بالمهمة المقدسة الملقاة على عاتقهم ، وبفكرة "الخلاص" و"العودة" الى ارض "اللبن والعسل" والبلاد الموعودة التي وهبها الرب لهم[١٥].

وعلى الرغم من ان قادة الحركة الصهيونية الكبار (من هرتزل الى بن غوريون) كانوا اصحاب مواقف سلبية من الدين ، الا ان الصهيونية السياسية وازاء ادراكها لاهمية وحيوية العنصر الديني الكامن في النفس اليهودية التي نمت في المعازل "الجيتو" على امتداد احقاب طويلة ، استخدمت خليطا من العقيدة والبعد السياسي ، واستغلته بذكاء ، وحنكة لعزل العناصر التي كانت تدعو الى "الاندماج" من جهة والى ضرب فكرة " الخلاص المسيحاني" النقية ، التي كانت تربط بين هذه الفكرة و"التدخل الالهي" المباشر كونه شرطا لانجازها ، من جهة اخرى[١٦].

لقد اندمج الدين بسبب وعي الحركة الصهيونية باهميته ،في صلب برامجها وخططها السياسية ، وتشعبت تداخلاته حتى اصبح من الصعب الفصل بين الدين والسياسة في احيان متعددة ،بل ان الدين ــ على الرغم من الادعاءات العلمانية لقادة الحركة الصهيونية ــ اصبح صلب دعاويها السياسية :ذلك ان " الفلسفة الصهيونية لايمكن ان تقوم الا بالاستناد الى الدين الموسوي" حسبما يقرر ناثان وينستوك (Nathan Winstock) في كتابه "الصهيونية ضد اسرائيل فاذا ماالغينا مفهوم "الشعب المختار" وفكرة "ارض الميعاد" فان اساس الصهيونية سينهار ، ولهذا السبب تستمد الاحزاب الاصولية قيمتها من التواطئ مع الصهيونيين الذين لايؤمنون بالدين ،فالحزب الاجتماعي الديمقراطي "الماباي" هو الذي قرر ،بناء على توجيه بن غوريون، تدريس الدين كونه مادة اجبارية في البرامج الدراسية ،ولم تقرر ذلك الاحزاب الاصولية[١٧].

ومن الناحية العملية تصور حالة من الانسجام في بنية المجتمع الاسرائيلي مع وجود الاستخدام السياسي للدين والتطبيق العلماني في السياسة الاسرائيلية.

اثرت الاصولية[١٨] الدينية-اليهودية في اوساط واسعة من المجتمع "الاسرائيلي" لسبب تناقضات الصهيونية وتناقضات "اسرائيل" نفسها ،فعلى الرغم من ان الحركة الصهيونية من الاساس حركة علمانية ، الا انها عملت على توظيف الدين اليهودي في

---

[١٥] المصدر نفسه،ص٢٨.

[١٦] احمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ،ص٢٩.

[١٧] المصدر نفسه.

[١٨] من ضمن التعبيرات والتعريفات الكثيرة عن (الاصولية) يعرفها ريتشارد تابرونلسي تابر في كتابيهما (بفضل الله فنحن علمانيون) كونها نظرة الى العالم وكلام عن طبيعة الحقيقة ،يشتمل على المجال الديني ويتخطاه متساميا ...ولذلك فان كل حركة وقضية هي اصولية بالقوة) ،وللمزيد من التفاصيل ينظر: احمد بهاء الدين شعبان ،مصدر سابق ذكره ،ص١٧.

خطتها لخلق جاذبية لمشروعها بين اوساط يهود العالم، وقد عد مؤسس الحركة ،ثيودور هرتزل[١٩]، الدين اليهودي بمثابة"السجاد الثمين الذي يخصب البذرة الغالية " للقومية ويحميها من القوى النهمة للاندماج ،وحدد هرتزل دور رجال الدين في مشروعه بقوله " سوف يقوم حاخامونا الذين نتوجه إليهم بنداء خاص ،بتكريس جهودهم وطاقاتهم لخدمة فكرتنا ، وسوف يغرسونها في نفوس الرعية اليهودية عن طريق الوعظ والارشاد من منابر الصلاة، لن نسمح اذا بظهور اي نزعات ثيوقراطية لدى سلطاتنا الروحية ،ولسوف نعمل الى ابقاء هذه السلطات داخل الكنيسة ، اما الزعيم الصهيوني بن غوريون وهو اول رئيس حكومة "لاسرائيل" فيقول[٢٠] " ان الدين وسيلة مواصلات فقط ولذلك يجب ان نبقى فيها بعض الوقت لا كل الوقت".

تبنت الحركة الصهيونية في محاولاتها صياغة " قومية " يهودية تفسيرا دينيا واسطوريا للقومية يتناقض مع توجهاتها العلمانية ،مما ادى فيما بعد الى تطور هذا التناقض لياخذ ابعادا اخرى، اذ نشئ في "اسرائيل" تجمع استيطاني محدد الملامح ،يختلف نوعا ما ، باهتماماته وثقافته ،عن التجمعات اليهودية الاخرى في العالم ، وهذا بدوره خلق تناقضا بين مشروع الامة اليهودية ومشروع الامة "الاسرائيلية الناشئة" او بين الهويتين "الاسرائيلية واليهودية" وطرح هذا الوضع تساؤلا عن مرجعية اليهود ومركزهم ،على نحو هل تؤلف "اسرائيل" مركزا ليهود العالم ام انها احد مراكزهم؟ ومن يحدد سياسات "اسرائيل" واولوياتها هل" الاسرائيليون" او اليهودية العالمية ؟ ثم طرحت قضية تعريف من هو اليهودي وعلاقة ذلك بالقدوم الى "اسرائيل" للاقامة فيها او البقاء في "المنفى" فضلا عن هذا وذاك فقد عرفت "اسرائيل" نفسها انها دولة يهودية ديمقراطية ،وهي بذلك وجدت نفسها في تناقض مع ذاتها ،فكيف لها وهي دولة يهودية ،ان تكون في الوقت نفسه دولة ديمقراطية بينما زهاء٢٠% من سكانها هم من العرب، اي ليسوا يهودا ،ولا يتمتعون بحقوق اليهود[٢١].

وهكذا فخلال مدة مخاض الوليد الذي اعلن عنه في ١٤مايس١٩٤٨، تصارع في اوساط التكتلات اليهودية اتجاهان اساسيان:

الأول: يمثله قطاع ملموس في اوساط التيارات السياسية الصهيونية (الخالصة) اذا صح التعبير، والذي كانت منطلقاته تميل الى منازع علمانية ،تخشى عواقب التسليم بدور اكبر لدعاة تديين المجتمع، وترى فيهم جنوحا الى الارتدادية، والرجعية الفكرية، والتقليدية الكهنوتية التي تنتمي الى ماض سحيق ينبغي الخلاص منه، فقد كانوا

---

[١٩]) ورد في ماجد كيالي ، الاحزاب الدينية في اسرائيل: تناقضات السياسة والمجتمع ،مجلة شؤون الاوسط ،العددان ٨٥،٨٦،آب/اغسطس ١٩٩٩،ص٥٥.

[٢٠]) المصدر السابق ،ص٥٦.

[٢١]) ماجد كيالي ،مصدر سبق ذكره ،ص٥٦.

يعتقدون مثلما عبر بن غوريون ـــ ان "الحياة لو تركت لحاخامات اليهود لضـــلوا لحـد الان كلابا ضالة في كل مكان، يضربهم الناس بالاقدام ، ويحتمي اليهود مـــن اقـــدام الاغلبية الساحقة لهم في كل مكان باحلام العودة الى ارض الميعاد والاجداد ،وانتظار المسيح الذي سيهبط عليهم من السماء، لينقذهم ويقوم لهم بكل العمل ،بينما هم يصلون الفجر والعشاء ويبكون ليلا ونهاراً.

والثاني: وتمثله القيادات البراغماتية العملية، وعلى راسها "بن غوريون" التي كانت مع تسليمها بالتقويم السابق لدور دعاة التدين التقليديين تتقبـــل التســـليم بـــدور الحركات الدينية ودعاتها، هذا الدور الذي لايقود المجتمع ولكنه يسهم في حشده خلف الراية الصهيونية، ولا يعرقل توجهاتها او يعرقل خططها الاجتماعية والاقتصادية لكنه يخدم برامجها السياسية، ويحشدمن خلفها قطاعات عريضة من "الجماهير المؤمنة"التي مثل الدين ، وما زال يمثل مرتكزا اساسيا لفهم الوجود والتعامل مع معطيات الحياة ، فقد كان الدين في عرف هذه القيادات هو "وسيلة مواصلات فقط ينبغي ان نبقى فيهـــا بعض الوقت لاكله"[٢٢] .

المطلب الثالث

نتائج الصراع الاجتماعي واحتمالاته المستقبلية

ان الصراع بين التيارين العلماني والاصولي يمكن ان يزداد حدة في المراحل القادمة،على الرغم من وجود بعض الافكار التي طرحت من حاخامات يهود توفق بين التيارين ، ويشكل فكر الحاخام "كوك" انعكاسا دينيا واعيا للفكرة الصهيونية ،فـــالفكرة المسيائية والخلاص ليس منافيين لحركة التاريخ ،بل هما جوهر الحركـــة التاريخيـــة نفسها ،وخطة الحركة التاريخية مقررة سلفا ،وهي تتجه نحو الخلاص وقدوم المسيا. فالصهيونية هي استجابة لنداء الرب ،بل هي الارادة الالهيـــة نفســـها وقـــد تجســـدت علىشكل حركة علمانية ـــ والعلمانيون الصهيونيون ينفـــذون ارادة الله مـــن دون ان يدركوا ذلك في وعيهم الذاتي :"فان مايريدونه لايعلمونه هم انفسهم " بذلك حل الحاخام "كوك" تناقضات التيار الصهيوني الديني كما بدا لشبان حركة "بني عكيفـــا" وحـــزب المفدال، ورد بشدة انتقادات اليهود الارثوذكس ضد التعاون مع العلمانيين ،مبينا انه من الضروري التمييز بين الارادة والرغبة الذاتية للفرد الفاعل فـــي التـــاريخ والنتـــائج الموضوعية لاعماله،ان الصهيونيين وان ارادوا مشروعا علمانيا قوميا فـــانهم ادوات في يد الله يصنع بهم الخلاص لشعبه ، وكانت افكار الحاخام "كوك" مثل غيرها مـــن الافكار الغيبية ،ترى في الواقع المادي الملموس فكرة ،بل خطة ميتافيزيقية تخلط الدين والسياسة والاخلاق بحركة الواقع نفسها ،متحولة الى ايديولوجية متكاملة تبرز فيهـــا ارض "اسرائيل" والاستيطان والزي العسكري قيما مقدسة في خطة ربانية ـــ والغريب

---

[٢٢] احمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ،ص ص٢٩-٣٠.

،انها القيم المقدسة نفسها لدى المتطرفين الصهيونيين العلمانيين في معسكر اليمين الاسرائيلي ،الاصولية الدينية و التطرف القومي يلتقيان[٢٣].
عليه لم يشتط الحاخام "كوك" في موقفه من الاتجاهات العلمانية التي سادت صفوف الحركة الصهيونية ونحى منحى معاديا للدين رافضا للشرعية وطقوسها ،عادا ان نبذهم ليس ارادة الله في شيء..فالجوهر الداخلي للقداسة اليهودية مازال في قلوبهم وبرر معنى هذه العناصر للمجاهرة بمعاداة التوراة، والتمرد على التزاماتها كونها مظهرا من مظاهر المحنة ،اذ يتزايد "في ازمة الخلاص الفسق والاستهتار ،يتمرد الناس على كل شيء يعصون ويرذلون ، ويطلبون الكلأ في المراعي الغربية .. يعتنقون المثل الغريبة ، ويستهترون بكل المقدسات ،لكنه اعلن ثقته في مآل هذه العناصر الى حضن الشريعة في النهاية ،بتاثير من احتكاكهم باليهود المتدينين ،حاملي لواء الشريعة ،حيث يدركون المعنى الروحي والخلاص لمنجزاتهم :" ان شباب المستقبل "الإسرائيلي" الحازمين بدنا وروحا ، المضطرمين بهدى حي عميق سينكلمون ــ اذا ما راوا نهضة شعبهم وأرضهم ــ باعتزاز عن الارض المقدسة ،ومجد اله"اسرائيل" وسوف تهب قوة روحية شديدة الحيوية فتحرك العظام الجافة التي استمدت بقائها من المنطق البارد والميتافيزيقيا الهامدة وانحطاط الشك الفلسفي .. وعندئذ تتم النبوءة[٢٤].
ويبدو ان الاتجاه ألتوفيقي جاء لراب الصدع بين الأصوليين والعلمانيين ،فقد بحث الإيديولوجيات السائدة في المجتمع "الإسرائيلي" عن ضالتها ، وبحثت الصهيونية الدينية عن جسور للوصول الى الأرثوذكسية ،كما بحثت الصهيونية الليبرالية عن جسور الى الإصلاح ، وكذلك بحثت الصهيونية الاشتراكية عن جسور الى الراديكالية الثورية... ولقد كان من غير الممكن من دون قدر ملحوظ من الوحدة المطالبة باعتراف دولي، كما كان من غير الممكن تعبئة الموارد المادية والبشرية لتحقيق الصهيونية ، إذن تلك هي خلفية الاتفاق الذي يبلور بين الجمهور الصهيوني الأصولي والجمهور الصهيوني العلماني في ارض "اسرائيل".
وقد انصب ذلك الاتفاق في تعبئة الموارد المالية والبشرية من الشعب اليهودي والعمل من اجل الاعتراف السياسي الدولي ، وشراء الاراضي في ارض "اسرائيل" واقامة مستوطنات ، وانشاء المرافق الاقتصادية ، وخلق قوة دفاعية .
وكان هناك اتفاق ايضا على ان اللغة العبرية هي اللغة القومية "وانها اساس التعليم القومي" .. بيد ان كتلة ايديولوجية اخذت تبلوراطرا طائفية ونتاجا ثقافيا خاصا بها، وهكذا ترسخ التوتر بين اتجاه الوحدة واتجاه الانفصال ، وقد انعكس هذا التوتر باوضح صورة في النظام القضائي ،اذ اختار اليهود في ظل حكم الانتداب ، القضاء

[٢٣]) عزمي بشارة ،مصدر سبق ذكره،صص٣٧-٣٨.
[٢٤]) احمد بهاء الدين ،مصدر سبق ذكره ،صص٣٥-٣٦.

الشريعة طبقا لاحكام الشريعة اليهودية ، والحفاظ على قدسية يوم السبت والاعياد اليهودية فقط خاضعة لاشراف الحاخامية طبقا للشريعة ..وهكذا تبلورت المصالحة العملية السياسية التي تسمى حتى الان بـ الوضع الراهن statusquo[٢٥].

وعلى الرغم من الاتجاه التوفيقي بين التيارين الا أن الصراع يمكن ان يزداد حدة في المراحل القادمة من اجل وضع رسم حدود ودستور "لاسرائيل" في سياق تحويلها الى دولة عادية والى دولة لمواطنيها ، وهذا الصراع سيخضع للتحولات الداخلية في "اسرائيل" لكنه سيتاثر كثيرا بالتطورات والمتغيرات الدولية والاقليمية ، لذا فمن المهم مراقبة مايجري في "اسرائيل" ولكن من الاهم الالتفات نحو بناء الاوضاع التي تمكن من استثمار التناقضات "الاسرائيلية" ودفعها نحو اتجاهات تخدم تحقيق الاهداف العربية وهذا لايمكن ان يكون ناجحا الا بتعزيز العرب لقدراتهم ولتضامنهم في مواجهة التحديات التي تفرضها اسرائيل في المنطقة من مختلف النواحي وليس من النواحي السياسية والامنية فقط[٢٦]، وعموما فان التطورات المحتملة لحل هذا الصراع تتمحور حول ثلاث نقاط هي[٢٧]:

١- استمرار اتفاق "الوضع الراهن"الذي اشير اليه في صفحة سابقة.

٢- الفصل بين الدين والدولة رسميا ،وهذا الاحتمال بعيد التحقيق لان من شانه ان يؤدي الى تصعيد الصراع بدلا من حله.

٣- قيام دولة على اساس الدين اليهودي وتطبيق مبادئ الشريعة اليهودية ، مثل هذا الحل يؤدي بدوره ايضا الى تصعيد الصراع بين العلمانيين والاصوليين ،فضلا عن كونه يناقض الاسس "الديمقراطية" التي تقوم عليها "الدولة" والتي طالما تغنى بها الاعلام"الاسرائيلي".

وهكذا يبدو ان الاحتمال الارجح هو استمرار "الوضع الراهن" وهذا الاحتمال يجعل من الاقلية الدينية قوة مؤثرة في السياسية "الاسرائيلية" وذلك لان ثقل الاحزاب الاصولية يشكل عاملاحاسما في تشكيل الاحزاب الائتلافية ، وبهذا فان هذه الاحزاب تفرض المزيد من شروطها بما يعزز من نهجها الديني، وهكذا تستمر قوتها بالتزايد مع مرور الوقت.

---

[٢٥]) مصطفى الحسيني ، صراع المتدينين والعلمانيين في اسرائيل: خلفية وابعاد ، مجلة الملف ، العدد ٢٨ تموز ١٩٨٦،ص٣١٢.

[٢٦]) ماجد كيالي ، مصدر سبق ذكره ،ص٥٩.

[٢٧]) شاكر عبد الكريم فاضل ، التلاحم والتنافر في تكوين المجتمع الاسرائيلي :دراسة اجتماعية سياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،بغداد ،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد ،١٩٩١،ص١٨٠-١٨١.

المبحث الثاني
صراع بشان طبيعة السياسة الإسرائيلية

تعد السلطة السياسية لاي دولة انعكاسا لواقع مجتمعها ، وتحمل الكثير من خصائصه ، وان لم تكن كذلك فهذا لايعني باي حال من الاحوال انعدامها ،فضلا عن كونها انعكاسا لواقع المجتمع لايعني انعدام حالة الصراع لاسيما مع عدم توافر عناصر الانسجام في طبيعة تركيبة المجتمع.

وإذا ما حاولنا ان نتبين طبيعة السلطة السياسية في "اسرائيل" فعلينا ان نتبين اولا مفهوم العلمانية او العلمنة بوصفها عملية اجتماعية تحديثية ،ولا شك ان هناك العديد من التعريفات التي تنطلق اساسا من عد اوربا العصر الحديث أنموذجاً كلاسيكيا لعملية العلمنة ، وهنالك توجهان اساسيان يتخللان معظم التعريفات ،ينطلق الاول من العلمنة التي كانت في مؤسسة الكنيسة نفسها وفي الاديرة ،وتجلت بالتوجه والاعتناء اكثر فاكثر بقضايا الدنيا ، وبقضايا مملكة الأرض بدل الأهتمام وبصورة مطلقة بقضايا الكنيست وقضايا السماء او مملكة الله ، اما التوجه الثاني ، فينطلق من العمليات الاجتماعية والاقتصادية التي رافقت عملية فصل الدين عن الدولة والعلم والاقتصاد.

واذا انطلقنا من التعريف الثاني لعملية العلمنة ، وهو الموضوع الذي يثير نقاشا وحوارا في العالم الغربي وفي "اسرائيل" حاليا، فسنصل الى نتائج نظرية مذهلة لعملية العلمنة اذا ما قمنا برسم انموذج نظري خالص لهذه العملية ، فاذا تصورنا فصلا مطلقا بين الدولة (عالم السياسة) والدين نجد انه ، وعلى هامش كل من العالمين ينشا توتر وصراع[٢٨] ، وتلك مسالة تنسحب في طبيعتها على السلطة السياسية في "اسرائيل".

المطلب الأول
بنية السلطة السياسية الإسرائيلية

تتميز السلطة السياسية في إسرائيل كغيرها بوجود السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية، وتتجسد كل سلطة من تلك السلطات بمؤسسة او مؤسسات تمثلها وهي على النحو الاتي:-

١- السلطة التشريعية:

تتجسد هذه السلطة بالكنيست ، الذي تكون بموجب المادة الاولى من القانون الاساسي الذي ينص على " تسمية الهيئة التشريعية في"اسرائيل" بالكنيست ، ويطلق على ما

---

[٢٨]) عزمي بشارة ، مصدر سبق ذكره ،ص٢٤.

يصدره اسم "القانون" يوقع من رئيس مجلس الوزراء والوزير صاحب العلاقة ورئيس الدولة باستثناء ما يتعلق بصلاحياته(٢٩).

ويتالف الكنيست من مجلس واحد ، ويضم ١٢٠ عضوا ، عكس ما هو معمول به في النظام البرلماني البريطاني ، الذي حاول الكنيست التشبه به والذي يتالف من مجلسين (مجلس العموم ، ومجلس اللوردات)(٣٠).

٢- السلطة التنفيذية:

تعد السلطة التنفيذية في "اسرائيل" المحرك الاساس للحياة السياسية وتتكون من:

أ- رئيس الدولة.

ب-الوزارة (رئيس مجلس الوزراء ،مجلس الوزراء).

ففي الوقت الذي يمثل موقع رئيس الدولة في "اسرائيل" موقعا شرفيا ، فان رئيس الوزراء يتمتع بمكانة كبيرة في النظام السياسي "الاسرائيلي" وان لم تحدد بقانون مطلق كما ان علاقته مع بقية الوزراء لم يشر لها الا في هامش القوانين الاساسية وتتبع اهمية هذه المكانة من حيث كونه يمثل حزب الاغلبية في الكنيست هذا من جهة ومن جهة اخرى فان استقالته تعني استقالة الوزارة(٣١).

واللافت للنظر ان الولاء الحزبي بطغى على عمل الوزراء ، كما ان رئيس الوزراء يشترط ان يكون عضوا في الكنيست ، وتاتي المصلحة الحزبية اولا ، وذلك لان الوزراء يعدون مدينين بمناصبهم لحزبهم.

٣- السلطة القضائية:

منذ الاعلان عن قيام"الدولة" ظهرت الحاجة الى تاسيس نظام قانوني ينظم عمل المؤسسات السياسية ، وترتب على ذلك ضرورة وجود سلطة قضائية تقوم بالعمل على رعاية هذا النظام القانوني ، وبذلك اخذ دور القضاء يتزايد في تنظيم الاحكام واصدارها في القضايا المدنية والسياسية(٣٢).

ويتمتع القضاة بنوع من الاستقلال تجاه السلطتين التشريعية والتنفيذية ، لكنه لايتمتع باهمية في الحياة السياسية ، وذلك بسبب النظام السياسي الاسرائيلي ، الذي حرم

---

٢٩) Raphael Patai , Encyclopedia of Zionism and Israel , vol ١-١١op , cit , p.٦٨١.

٣٠) كامل ابو جابر ، نظام دولة اسرائيل – اطار سياسي ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٣،ص١٠٧. وللمزيد من التفاصيل حول الكنيست ودوره والعضوية فيه ..ينظر :رشيد عمارة ياس، العامل الديني واثره في الكيان الاسرائيلي ، مصدر سبق ذكره ،ص١٣٢-١٣٦.

٣١) Don peretz , The Governmcnt and politics of Israel ,New York , west view press , ١٩٧٩ p.٢٨٧.

٣٢) Don peretz , The Governmcnt and politics of Israel ,New York , west view press , ١٩٧٩ p.٢٨٧.

القضاء من مراقبة الدولة ، وذلك لانه لايوجد دستور مكتوب في البلاد يستطيع القضاءمن خلاله الحكم على مدى مطابقة اعمال الكنيست والحكومة للقواعد الدستورية(٣٣).

تتميز طبيعة السلطة السياسية في "اسرائيل" بوجود بون شاسع بين طبيعة عملها من جهة ووجود المؤسسة الدينية التي تتميز بوجود العديد من الاحزاب الاصولية من جهة اخرى، التي تقود الى عدم اتضاح معالم طبيعتها بصورة جلية فضلا عن النفوذ المتمايز للاحزاب الاصولية فيها ، وهذا يؤدي الى وجود صراع بين السلطة السياسية والسلطة الدينية ، ولتوضيح ذلك لابد من التطرق الى الاحزاب الاصولية في "اسرائيل" حتى يتسنى لنا معرفة طبيعة الصراع بين العلمانيين والاصوليين على السلطة السياسية. ولعل ابرز من يمثل التيار الاصولي في "اسرائيل" هي ثلاثة احزاب رئيسية تشارك في الانتخابات وفي الائتلافات الحكومية وهي:

١- المفدال.

٢- يهوديت هاتوراه(اجودات اسرائيل وديغل هاتوراه انشق عن الاول في عام ١٩٨٨).

٣- شاس.

وهي تعبير عن التيار الارثوذكسي بين المتدينين اليهود، اما التيار الاصلاحي والمحافظ في اليهودية ، فليس لهما احزاب تعبر عنهما بسبب ضعف نفوذهما في"اسرائيل" بنفوذهما خارجها.

وكان حزب المفدال يتمتع بنفوذ قوي ضمن الحركة الصهيونية بوصفه حزبا قوميا دينيا يمثل الصهيونية المتدينة ، ولكونه شارك في معظم حكومات "اسرائيل" وبحكم التحالف التاريخي بينه وبين حزب الماباي(العمل لاحقا) ،ولكن هذا النفوذ بدا ينحسرفيما بعد بحكم التطورات المجتمعية والثقافية والسياسية،وبسبب الانقسامات التي عصفت به، مما ادى الى تضاؤل نفوذه في المجتمع "الاسرائيلي". اما الحزبان الآخران فهما يمثلان التيار الأصولي المتشدد الذي يكفر الصهيونية ويعدها تدخلاً في عمل الأرادة الألهية وهما لا يعترفان بالرموز الأسرائيلية ولا بالقوانين الوضعية .

ومن الناحية السياسية يعد حزب"المفدال" اكثر هذه الاحزاب تطرفا فهو حزب المستوطنين ، الذي يرفض التنازل عن "ارض اسرائيل" بوصفها ارضا يهودية مقدسة، اما الحزبان الاخران بخلفيتهما المعادية للصهيونية فهما معتدلان(٣٤).

وتاتي في مقدمة اسباب الخلاف بين الاصوليين والعلمانيين مسالة مكانة الدين في الدولة اذ تولى الاحزاب الاصولية قضية الدين وعلاقته بالدولة، وانسجامها مع مبادئها

---

٣٣)نظام بركات ، النخبة الحاكمة في اسرائيل ، بيروت ، مطابع الكرمل،١٩٨٢،ص٨١.

٣٤) ماجد كيالي ، مصدر سبق ذكره ،ص ص٥١-٥٢.

واهدافها التي تسعى لها من جهة اخرى ، فمنذ تكوين التيار الديني في الحركة الصهيونية فان حزب "المفدال" دعا في برامجه الى بناء "الدولة " والمجتمع وفقا لقوانين التوراة والتيار الارثوذكسي في الديانة اليهودية ، وتمحورت نشاطاته بشان التعليم الديني ، ومكانته في دار الحاخامية ، ويوم السبت وقضية من هو اليهودي[٣٥]. لذا عدّ الحزب "قيام الدولة" بمثابةبداية الخلاص، ومرحلة في تجسيد رؤية خلاص (شعب اسرائيل) ، وفي ضوء التحولات التي طرات على المجتمع "الاسرائيلي" في السنوات الماضية ، والتي تمحورت على علاقة الدين بالدولة،يرى "المفدال" ان ثمة ضرورة لتعزيز العلاقة بين الدين والدولة، وارساها على اسس واسعة وراسخة[٣٦] ، وقد ترسخ ذلك في برنامجه الانتخابي للكنيست[٣٧].

المطلب الثاني

الصراع بين العلمانيين والأصوليين

ما فتئت العلاقة بين الأصوليين والعلمانيين بشان هذه المسالة لم تحسم ويأتي للخوف من هذه المسالة من التحسب للمخاطر المحتملة على تماسك العناصر الداخلية لها، وفي ظل عداوات وحروب مستمرة مع الوسط "المعادي المحيط" وهو احد العناصر الدافعة لتأجيل مهمة إصدار دستور مكتوب يحدد ــ بشكل قاطع ــ الملامح الرئيسية لتوجهاتها ،حتى الآن[٣٨].

غير ان هذا الامر لم يحل دون الاستدعاء المستمر، من القيادات الصهيونية السياسية للتراث الديني التوراتي، كونه اداة مجربة وناجحة في جلب المهاجرين والاموال والمساعدات من اليهود والمتعاطفين معهم في ارجاء المعمورة شتى، ولم يثن "ديفيد بن غوريون" الذي كان يستهدف عبور "المرحلة الحاخامية" في التراث اليهودي بالسبل شتى، عن ان يصرح بان "خلود اسرائيل" يرتبط باثنين : دولة"اسرائيل" و"التوراة"[٣٩]: لكنه مع ذلك كان يتحرك وفي ذهنه تصورمبني على الاعتقاد بان دور الدين في المجتمع"الاسرائيلي" ، سيتجه الى الاضمحلال التدريجي ، فانتعاشه يرتبط بظروف حياة اليهود في الشتات ، التي تعرضوا خلالها لمحن وازمات عديدة ،كان الدين وسيلتهم للمقاومة والبقاء ، والنزاع بشان قضاياالها ابعاد دينية وسيصبح اقل حدة مع مرور الزمن ،مثله مثل الكثير من المشكلات التي تواجه "اسرائيل" وبمرور الزمن

---

[٣٥]) هاني عبد الله ، الاحزاب السياسية في اسرائيل ،بيروت ،مؤسسة دراسات فلسطينية ،١٩٨١ ،ص١١٢ ،للمزيد من التفاصيل ينظر:حميد فاضل حسن ،مصدر سبق ذكره.

[٣٦]) ينظر برنامج المفدال في انتخابات الكنيست الحادي عشر، القضية الفلسطينية في شهر ،العددان١٤، ١٣ ،تونس :الامانة العامة لجامعة الدول العربية ١٩٨٥ ،ص٧٢٥.

[٣٧]) المصدر نفسه.

[٣٨]) احمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ،ص ص٣١.

[٣٩]) نقلا عن احمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ،ص ص٣١.

سيتضاءل الاثر الذي يستطيع المتطرفون ان يتركوه في نفوس خصومهم ، ويصبح ضعيفا للغاية[٤٠].

لكن نبوءة بن غوريون السابقة خانها التوفيق هذه المرة، فلا النزاع الديني ذوى، ولاتضاءل الاثر المترتب عليه والذي استطاع المتطرفون من غلاة الصهاينة واليهود ان يتركوه في نفوس الخصوم ،بل تزايدت وتيرة نمو الاتجاهات الاصولية (صهيونية وغير صهيونية)،(معتدلة) ومتطرفة،حتى اصبح لها-في بعض الاحيان- الكلمة الحاسمة في مصير الحكم وتوجهات السلطة، وفي تحديد من يقبض على مقاليد الامور في"اسرائيل" وهي- بسيطرتها المتزايدة تلك- تمنع، حتى الان، اقرار دستور الدولة نتيجة الخلاف بشان تعريف طبيعتها الايديولوجية، وتثير العقبات بشان قضية "من هو اليهودي"، وتحافظ على الانشقاقات الحادة في المجتمع وعلى الفوارق بين الاشكناز والسفارديم ،حفاظا على مصالحها ونفوذها المتزايدين دوما ، والمتطورين باضطراد، والاخطر من هذا، ان طبيعة العملية الانتخابية[٤١] وطريقة ادارتها قد خدمت القوى الاصولية اليهودية بصورة لم تكن بالحسبان، اذ انه نظرا لاسلوب الانتخابات بنظام التمثيل النسبي المعمول به في الدولة الصهيونية، اصبح لهذه القوى- التي كانت ضعيفة في بداية الامر- القدرة على التحكم في مسار العملية الانتخابية ونتائجها برمتها ، اذ مثلت "لسان الميزان" السياسي بين "اليمين"و"اليسار" الصهيونيين ، وتمكن بعض دهاقنة الحاخامات - اعتمادا على ذلك - من التدخل لتحديد من الذي يقبض على مقاليد السلطة الامر الذي سمح باطلاق لقب " صانع الملوك" على واحد منهم "الحاخام شاخ" بكل ما يعنيه ويستدعيه هذا اللقب من مفاهيم ومعان[٤٢].

وفي مقابل هذا الدور استطاعت الاتجاهات الارثوذكسية "ابتزاز الدولة" للحصول على منافع وخدمات متزايدة الحجم والقيمة وباضطراد ، وانهالت ملايين الدولارات على مؤسساتها ومراكزها التعليمية ، التي اضحت مع مرور الوقت "دولة داخل دولة" تصوغ طبيعة "اسرائيل" وتبني صورتها المستقبلية ، ثم كانت الخطوتان الحاسمتان في هذا السياق.

---

[٤٠]) نفس المصدر ،ص٣١.

[٤١]) يرى ماجد كيالي ، ان المقصود بازدياد نفوذ الاحزاب الاصولية هو التنامي الملحوظ في قوة حزب شاس حصرا ، فهذا الحزب استطاع ان يحوز على (١٧)مقعدا في الكنيست ومن ثم لايمكن عد النتيجة التي حققها شاس تعبر عن ازدياد نسبة الجمهور المتدين على حساب الجمهور العلماني في المجتمع (الاسرائيلي) ولاسيما بالمقارنة مع تراجع نفوذ حزبي المفدال ويهوديت هتوراة ،ينظر :ماجد كيالي ، مصدر سبق ذكره ،ص٥٣.

[٤٢]) احمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢.

الاولى: امتداد النفوذ الديني الى داخل المؤسسة العسكرية "الاسرائيلية" نفسها، ممثلة بالحاخامية العسكرية من جهة وبالمعاهد الدينية / العسكرية التي تجند عبرها طلاب المدارس الدينية (اليشيفوت) ،من جهة اخرى.

والثانية: انتشار الوباء الاستيطاني ، الذي تصاعدت وتيرته مع انفتاح شهية اليمين الصهيونيه لابتلاع الاراضي المحتلة ،عقب وصوله الى السلطة في انتخابات عام ١٩٧٧ ، وظهور الدور"الريادي" او "الطليعي" الذي ادته العناصر الدينية ، والاصوليةبالذات ، من خريجي المدارس التلمودية ، ودور تنظيم "غوش ايمونيم" الاصولي المتطرف ،خاصة هذا الدور المدعوم بشدة من الاتجاهات اليمينية المتطرفة داخل الحركة السياسية الصهيونية الذي ادى الى انعاش الحركة الاصولية وتنامي طموحها لكي تؤدي دورا شديد الوضوح في رسم مجريات السياسة في "اسرائيل" بعدما لم يعد يقنعها دور المحرك من خلف الستار[٤٣].

ويكاد كل المحللين يجمعون على ان وقائع حرب ١٩٦٧ بنتائجها التي لم تكن في الحسبان، والتي جعلت "اسرائيل" بضربة ساحقة غير متوقعة الاثر، تضع يدها الشرهة على مساحات من الاراضي العربية، على اساس انها ضمن الحدود التوراتية لـ"ارتزيسرائيل" الكاملة، هي اللحظة الفاصلة في سياق نمو الاصولية في "اسرائيل" وربما في المنطقة ايضا.

لقد اكتملت الدائرة اذن ، وتحققت النبوءة ، واعاد الحاخامات امساك اعنة الاحداث من جديد ، ودانت السيطرة لهم بعد عقود من الاستبعاد ومحاولات الازاحة ، وحق لهم ان يقولوا احدهم "رب اسرائيل يلعب لصالحنا مجددا"[٤٤].

المطلب الثالث

نتائج الصراع السياسي واحتمالاته المستقبلية

اذا كان الصراع قد تجسد بين الاصوليين والعلمانيين بالاحزاب السياسية بوصفها قوى مؤثرة في السلطة السياسية، فان هذا الصراع لم يحسم بعد على الرغم من مظاهر التفوق لهذا التيار او ذاك تبعا لتطور الاوضاع السياسية في الكيان الصهيوني،واذا كان الامر كذلك فان احتمالات حسم هذا الصراع بعيدة المنال ، ومن ثم فان السيناريوهات المحتملة لحسم الصراع رهينة بتطور الاوضاع السياسية والتغيرات المجتمعية التي ستحصل في الكيان الصهيوني.

ويمكن حصر السيناريوهات المحتملة لذلك بالاتي:

اولا: حسم الصراع لصالح التيار العلماني / وتكوين دولة (علمانية).

ثانيا: حسم الصراع لصالح التيار الأصولي/وتكوين (دولة ثيوقراطية).

---

[٤٣] المصدر نفسه.

[٤٤] احمد بهاء الدين شعبان ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢.

ثالثا: استمرار الصراع/بقاء الوضع الراهن على ماهو عليه.
وسنعمل على مناقشة هذه الاحتمالات تباعا ، مع ترجيح الاكثر واقعية مع طبيعة وتطور الكيان الصهيوني.
اولا: حسم الصراع لصالح التيار العلماني / وتكوين دولة (علمانية).
يتمتع التيار العلماني بقوة نفوذ كبيرين في التاثير في السلطة السياسية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الوضع الاقتصادي والمركز الممتاز الذي يحتله اليهود الاوربيين في المجتمع "الاسرائيلي" على توزيع المناصب في اجهزة الدولة كافة حيث يشغلون الوظائف العليا في الحكومة والقيادة العسكرية كما يستاثرون بشغل معظم المراكز الحساسه في المجالات السياسية والاجتماعية ويبين تقرير ان ٦٨% من النواب المنتخبين لنواب الكنيست السابع ولدوا في شرق اوربا ٢٨% من الصابرا الذين ولدوا في "اسرائيل" و١٥%فقط من اليهود القادمين من الدولة العربية[٤٥].
ان الاستقطاب الشديد بين الفقر والغنى ومايترتب عليه من اوضاع طبقية جائرة وظلم اجتماعي لايعود الى النظام الراسمالي السائد فقط انما يعزى ايضا الى الوضع الشاذ الذي تنفرد به "اسرائيل" بين دول العالم ، ونعني به التميز على اساس عنصري بحت بين ابناء الدين اليهودي وهو ماينفي اي ادعاء بممارسة ديمقراطية اقتصادية او سياسية دع جانبا الادعاء الاكبر بتطبيق نوع من الاشتراكية في "اسرائيل"[٤٦].
فضلا عن ذلك فان القوى العلمانية حققت ـــ التي تعد من اولوياتها مكافحة نفوذ التيار الاصولي المتشدد مثل حركتي ميرتس وشينوي ـــ تقدما متزايدا في انتخابات الكنيست وعلى الرغم من ان حركة شينوي خاضت الانتخابات لاول مرة فقد حصلت على ستة مقاعد في الكنيست ،اما ميرتس فقد ازدادت حصتها من تسعة مقاعد الى عشرة في الكنيست الحالي ، واذا احتسبنا بقية الحزب فان الموازين تبقى في مصلحة التيارات العلمانية ، وهذا ما يؤكده "يوازن ازراحي" استاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية ، بقوله :" يمكن عد(٧٠%) من "الاسرائيليين" علمانيين و(٢٠%) متدينين ممارسين و(١٠%) من المتطرفين.
ويحاول التيار العلماني الحد من نفوذ المتدينيين في قضايا الاحوال المدنية وفي شؤون التعليم ، من خلال التركيز على استقلالية القضاء وتحصين النظام القضائي ، وشمول التعليم الرسمي بوضع يد الدولة على المعاهد الدينية التي تشكل مصدر نفوذ الاحزاب

---
[٤٥]) محمد محمود ربيع ،أزمة الفكر الصهيوني ،بيروت ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط٢ ، ١٩٧٩ ،ص١٥٧.
[٤٦]) المصدر نفسه ،ص١٥٨.

الارثوذكسية اليهودية وتخفيض الموازنات الممنوحة لهذه الاحزاب وسن قانون تجنيد طلاب المعاهد الدينية ، وخصوصا انجاز دستور للدولة يضمن علمانيتها(٤٧).
واذا كانت هذه عوامل قوة التيار العلماني فلماذا لم يحسم الصراع لصالحه؟ ان الصراع بين التيارين العلماني والمتدين يمكن ان يزداد حدة في المراحل القادمة من اجل وضع رسم حدود ودستور "لاسرائيل" في سياق تحويلها الى دولة عادية ، دولة لمواطنيها وهذا الصراع سيخضع للتحولات الداخلية في"اسرائيل" لكنه سيتاثر كثيرا بالتطورات والمتغيرات الدولية والاقليمية(٤٨)، وهذه المسالة اي حسم الصراع ليست بجديدة ،اذ ان الحركة الصهيونية من الاساس حركة علمانية ، الا انها عملت على توظيف الدين اليهودي في خطتها لخلق جاذبية لمشروعها بين اوساط يهود العالم.
لذلك وفضلا عن قوة هذا التيار يغدو من العسير حسم الصراع لصالحه ، لان التيار الاصولي سيبقى دافعا رئيسيا ومحركا في السلطة السياسية "الاسرائيلية" ، وفي حال حصول الارجحية للتيار العلماني في الصراع سيخسر هذا التيار الكثير من العناصر الدافعة باتجاه الابقاء على التوازن بين التيارين ، لذلك يبدو هذا الاحتمال بعيدا عن التحقيق في الوقت الحاضر ، لاسيما مع تجاذب التيارين تجاه اقرار المصلحة العليا للكيان الصهيوني.

ثانيا: حسم الصراع لصالح التيار الأصولي/وتكوين (دولةثيوقراطية).

يعد الدين اليهودي جوهر"الدولة الاسرائيلية" اليس كل الصهاينة يهودا؟ يبدو انه والامر كذلك لن يتطلب حل المشكلة تخطيطا لبرامج ولا اعدادا لمناهج ولا تمويلا لكل ذلك ، بل يبدو انه لن تكون ثمة مشكلة على الاطلاق "ان اليهود وحدة لاتنفصم عراها، كل يهودي في اي بلد من بلاد العالم يعتقد ان وطنه هو الصهيونية ومركزها فلسطين ، ومهما تعددت الجنسيات بين اليهود ، وظن الناس ان هذا انكليزي وذلك امريكي والاخر فرنسي او روسي فانهم جميعا مواطنين صهيونيين(٤٩).
الى هذا الحد وصل الامر ببعضهم في تبسيط المشكلة التي مازالت "اسرائيل" تسعىمن دون كلل او جدوى في حلها ، الحل في الدين اليهودي كما يرى هؤلاء و"اسرائيل" ليس سوى مجموعة دينية عنصرية متعصبة(٥٠)، وما كان الامر ليكلف الصهاينة شيئا ، فالمعبد اليهودي عرفه اليهود في كل زمان ومكان وما ايسر دعوتهم الى الالتفاف حوله.

---

(٤٧) ماجد كيالي ،مصدر سبق ذكره،ص٥٥.
(٤٨) المصدر نفسه ،ص٥٩.
(٤٩) المصدر نفسه ،ص٥٥.
(٥٠) قدري حنفي ، الاسرائيليون من هم؟ دراسة نفسية ،القاهرة ،مكتبة المدبولي ،د.ت،ص٢٤٠.

والحقيقة ان الصهيونية لن تغفل شيئا من ذلك قط وما قصرت لحظة في السعي الى تحقيقه ولكن الامر لم يكن بالسهولة التي يتصورها بعضهم بل ان صعوبته وتعقيداته تزداد كل يوم[٥١].

مما يجعلنا ندرك انه على الرغم من عناصر القوة التي يتمتع بها التيار الاصولي والتي تكاد تجعله مؤهلا لتكوين دولة ثيوقراطية ، الا ان هنالك الكثير من الكوابح التي تحول دون ذلك.

صحيح ان هناك مزجا او بالاحرى اتحادا وثيقا بين الدين والحياة في "اسرائيل" ولكن الى اي حد افلح ذلك المزج في بلوغ غايته؟ واذا لم يكن قد افلح تماما فما سر ذلك القصور ؟ ولنبدا اولا بالاجابة عن السؤال الاول ولحسن الحظ فلن نبحث طويلا عن مظاهر نجاح او اخفاق الاعتماد على الدين اليهودي في جمع شتات " الاسرائيليين" فلدينا دراسة تدور بشان الاتجاهات نحو الدين في"اسرائيل" ، قام بها الباحث "الاسرائيلي" ارون انتوفسكي وهو واحد من الفريق الذي يراسه عالم الاجتماع الشهير لويس جاتمان في المعهد الاسرائيلي للبحوث الاجتماعية التطبيقية قد اجرى البحث على عينة ممثلة في (١١٧٠) فردا من الاسرائيليين الراشدين من خارج الكيبوتزات[٥٢]

،فضلا عن عينة خاصة تضم(٣٠٠)اسرائيلي راشد من ابناء الكيبوتزات فضلا عن استخدام الباحث في بحثهاستمارةاسئلة تطبق في مقابلة شخصية تجري مع الفحوص ، وكان السؤال الاول "هل تلتزم بالتعاليم الدينية" وكان على الفحوص ان يختار واحدة من الاجابات الاربعة الاتية:-

١- أني التزم بدقة بكل ما تنص عليه تلك التعاليم.
٢-أني التزم بغالبية التعاليم الدينية.
٣- أني التزم بتلك التعاليم الى حد ما.
٤- أني لست ملتزما على الإطلاق إذ إنني لست متدينا.

وكان السؤال الثاني هو: هل ترى انه يجب على الحكومة ان تراعي المحافظة على اتفاق الحياة العامة مع تعاليم الدين اليهودي ؟

وكان على المفحوص أيضا أن يختار واحدة من أربع إجابات هي:

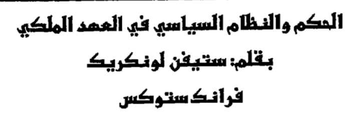
١- نعم بالتأكيد.
٢-جائز.
٣-لا أظن.
٤-بالتأكيد.

[٥١] المصدر نفسه.
[٥٢] ورد في قدري حنفي ،مصدر سبق ذكره ،ص٢٤٢-٢٤٣.

وقد اجاب ١٥% من افراد العينة عن السؤال الاول بانهم يلتزمون بدقة بكل ما تنص عليه التعاليم الدينية، واجاب ١٥% ايضا عن السؤال نفسه بانهم يلتزمون بغالبية التعاليم الدينية في حين اجاب ٤٠% بانهم يلتزمون بتلك التعاليم الى حد ما، واجـاب ٢٤% بانهم لايلتزمون بتلك التعاليم مطلقا ، اما في مايخص عينة ابناء الكيبوتزات فقد اجاب٧٦% منهم بانهم لايلتزمون مطلقا بتلك التعاليم واجاب ١٤% منهم بانهم يلتزمون بتلك التعاليم الى حد ما ، في حين لم يجب سوى ١٠% منهم بانهم بلتزمون بدقة بكل ما تنص عليه تلك التعاليم ، وهؤلاء الذين تمثلهم النسبة ليسوا سـوى ٣٠فـردا،ممن ينتمون الى احد الكيبوتزات الدينية ،اما السؤال الثاني فقد اجاب عنه ٢٣% من افـراد العينة بنعم بالتاكيد و٢٠% منهم بجائز و١٦%منهم بلا اظن و٣٧%منهم بالتاكيد.
لذلك نرى ان هذا الاحتمال بالاستناد الى هذه الدراسة التي تدور حول الاتجاهات نحو الدين في "اسرائيل" بعيد الاحتمال هو الاخر بسبب التحـول فـي طبيعـة "المجتمـع الاسرائيلي " سياسيا واجتماعيا ، والتي بطبيعتها ستقف بالضد من الدولة الثيوقراطية.

ثالثا: استمرار الصراع/بقاء الوضع الراهن على ماهو عليه.

يبدو ان استمرار الصراع يشكل الاحتمال الأرجح فيما يتعلق بطبيعة الصراع بين العلمانيين والأصوليين وبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه على أساس ، إن لكل من التيارين عناصر دافعة وأخرى معوقة بالضد من حسم الصراع لأي من الطرفين ، فضلا عن تلك فان الصراع يشكل جزءا من حالة التوازن داخل السلطة السياسية في "إسرائيل" فالدين ركيزة ظاهرية ، والعلمانية الركيزة العملية في السلطة السياسية ، وأخيرا فان حسم الصراع لاي من الطرفين سيفجر الكثير من التناقضات المضافة الى التناقضات التي يزخر بها المجتمع "الإسرائيلي".



الحكم والنظام السياسي في العهد الملكي

بقلم: ستيفن لونكريك
فرانك ستوكس

ترجمة
مصطفى نعمان احمد

ستيفن لونكريك مؤرخ بريطاني معروف، اهتم بتاريخ المنطقة العربية بشكل عام وتاريخ العراق بشكل خاص. وهو من رجال الادارة البريطانية في العراق. وله العديد من المؤلفات المهمة، لعل من ابرزها "اربعة قرون من تاريخ العراق" و "العراق ١٩٠٠-١٩٥٠". وهذا الموضوع المترجم فصل مستل من كتاب (Iraq) الذي لم يرد ذكره في سلسلة كتب لونكريك المعروفة.

المترجم

كان شكل الحكم في العراق، حتى ثورة ١٩٥٨، محدداً بدستور سن عام ١٩٢٤، ثم عدل قبيل فترة قصيرة من الثورة ليتلاءم مع حالة الاتحاد مع الاردن. وبموجب بنود هذا الدستور كان العراق ملكية دستورية، تمثيلية، وديمقراطية، تستمد سيادتها من الشعب الذي عهد اموره الى الملك فيصل وورثته من بعده. ويقوم وصي يختاره سلفه بممارسة المهام الملكية نيابة عن ملك قاصر عمرياً. وفي عام ١٩٤٣، صدر مرسوم يقضي في حال عدم وجود وريث على العرش ينبغي تسمية وريث افتراضي من عائلة الحسين بن علي ملك الحجاز. وعند اعتلاء الملك فيصل الثاني العرش عام ١٩٥٣، اصبح خاله، الامير عبد الاله، الوريث الافتراضي. وكان الملك الزعيم الاعلى في الدولة، مصوناً غير مسؤول، والقائد العام للقوات المسلحة. وتناط مهمة ممارسة السلطة التشريعية باتحاد مكون من الملك والبرلمان، الذي يتكون من مجلس اعيان ومجلس نواب. ويقوم الملك بتعيين مجلس الاعيان، في حين تشكل مجلس النواب حتى عام ١٩٥٣ عبر انتخابات تجري على مرحلتين، غير ان المجلس اصبح بعد ذلك ينتخب باقتراع سري مباشر للذكور البالغين. وللملك افتتاح المجلسين كما له صلاحية تأجيل موعد الانتخابات فضلاً عن الصلاحية الموكلة له بتعطيل المجلسين وحلهما. ويتعين على المجلسين اقرار اللوائح القانونية ومصادقة الملك عليها، وفي حالة رفض أي من المجلسين مشروع أي قانون ولمرتين في حين يصر المجلس الاخر على قبوله، فقد يجري اقراره باغلبية الثلثين في اجتماع مشترك لكليهما. واذا اقتضت الضرورة، عندما لا يكون المجلس في حالة انعقاد، اتخاذ اجراءات عاجلة لصيانة الامن العام، او لمواجهة خطر شعبي او نفقات استثنائية او للقيام بالتزامات خاصة بالمعاهدات، فان الملك مخول، بموافقة مجلس الوزراء، باصدار اوامر لها قوة القانون، على ان يقوم البرلمان لاحقاً باقرارها. وتكمن السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء، المسؤول امام مجلس النواب بصورة جماعية وفردية

وتتعين عليه الاستقالة عند حجب المجلس لثقته فيه، الا اذا كانت المسألة محط التداول متعلقة بوزير واحد فقط، ففي هذه الحالة يتعين على الوزير الاستقالة. ويقوم الملك كـذلك باختيـار رئيس الوزراء فضلاً عن تعيين الوزراء الاخرين ايضاً بناءً على تزكيته. ومنذ ١٩٤٣ مـنح الملك صلاحية اقالة رئيس الوزراء. وينبغي ان يكون الوزراء اعضاء في البرلمـان، وفـي حالة عدم كونهم اعضاء في البرلمان، يتوجب عليهم ترك المنصب الوزاري بعد ستة اشـهر، وكان لديهم الحق بالنقاش في كلا المجلسين وبالتصويت في المجلس الذي ينتمون اليه.

وقد طالب مجلس الدولة الذي منح العرش لفيصل بتشكيل حكومة تمثيلية دسـتورية، اذ كان قد اصبح جزءاً من عقيدة الوعي الشعبي السياسي. على اية حال فليس ثمـة اسـاس للممارسة التقليدية يعتمد عليه في عمله. فالسلطة التي يمارسها الحكام المسـلمون لا تخضـع باي حال من الاحوال الى الرقابة، غير المنصوص عليها في دسـتور سياسـي ولا مطبقـة ديمقراطياً من القاعدة. ومع زوال الحكمين العثماني والبريطاني المباشر، كان علـى القـوى السياسية الوطنية اقامة توازن بينها، وتعبيراً عن توازنها فان الدسـتور، الـذي يفتقـر الـى تضامن الراشدين، من المتوقع ان يقوم بذلك.

وعلى الورق كان الدستور سيئ التكييف للقيام بهـذه المهمـة، فالبرلمـان، نوابـه الحقيقية، لا يعكس قوتهم النسبية. فهو يمثل رؤساء العشائر وملاك الاراضي بما فيه الكفاية، لما لهم من تأثير على اصوات اغلبية الناخبين، ومن خلال الخلافات العشائرية في الجنـوب، فانه اعطى تعبيراً مؤثراً للرأي الشيعي. ويمثل ايضاً الاقليات غير المسلمة التي خصص لهـا عدد ثابت من المقاعد. ومع ذلك، فهولا يمثل تمثيلاً مناسباً رجال المدن المثقفـين، التـي لا تتناسب اهميتهم السياسية مع قوتهم العددية الضئيلة، فهم مستودع الفعالية السياسـية والاكثـر فهماً لطبيعة الدولة الحديثة.

وفي مجلس الوزراء بالتحديد فان الوعي السياسي الحضري وجد تعبيره نوعاً مـا. ولاسباب خاصة كان ضرورياً في بعض الاحيان ان يشمل قـادة المجموعـات الاجتماعيـة التقليدية، الا ان المجلس على العموم يشغله افراد المجتمع المتغربن (أي المتأثرين بـالغرب-المترجم) ممن تدربوا تدريباً جيداً على الحكومة الحديثة. وكان الارتباط بين مجلس الـوزراء والبرلمان اقل الفة عملياً مما اقترحه الدستور.

فمجالس الوزراء لم تعكس عادة تشكيل البرلمان، فالرقابة الحكومية على الانتخابات جعلت العكس هو الصحيح نوعاً ما. ولم يعد الوزراء بحاجة الى فترة الستة اشـهر ليكونـوا اعضاء في البرلمان. فقد مالت البرلمانات غير المتجانسة احياناً الى التعـاون جـراء نفـوذ شخصي او التهديد بالحل. لقد حدث الاحتكاك المستمر نتيجة حل البرلمان بدلاً مـن اسـتقالة مجلس الوزراء، فلم تسقط وزارة نتيجة التصويت بحجب الثقة.

ويعزى الموقف القوى لمجلس الوزراء الى اللامبالاة النسبية للنواب الـريفيين فـي الشؤون غير الريفية والى اضمحلال العشائرية المقاتلة. وايجابياً كان المجلس قد افـاد مـن التعليم، والخبرة، ودعم القصر، والسيطرة على الجيش، والشرطة، والخدمة المدنية.

وكان النفوذ الشخصي لاعضائه مع العناصر المختلفة للمجلس على ذات القدر مـن الاهمية. ومع مرور الوقت تبلورت مجموعة وزارية ضمن الطبقة المتغربنـة التـي، بينمـا

استمرت في تمثيل وجهة النظر العامة لتلك الطبقة، طورت صلات قوية خارجها كما هو الحال ضمنها. فاعضاؤها، وبسبب من توليهم المتكرر للمناصب، توصلوا تدريجياً الى السيطرة على اوساط-او اهرامات- المحسوبية، وانظمة الخدمة المتبادلة في مجتمع كان ينبغي ان تترسخ فيه الثقة بادارة نزيهة وقضاء نزيه. فالوزير قد لا يكون نفسه غنياً-وقد لا يستغل نفوذه لاغناء نفسه-ولكن لان المنصب الوزاري منح السلطة لجني الامتيازات، ولان الوزير مراراً ما كان في المنصب ومن المتوقع ان يعود اليه، فقد كان بامكانه اصدار الاوامر الى رجال الخدمة والدعم، ولهذا كان من المرجح ان يعود الى منصبه. فاتباعه يتلقون نتيجة لمرافقته نصيباً من قوته، التي ينقلونها الى اتباعهم، العاملين في الدوائر التابعة. وبسبب هذا التنظيم، فان الشؤون التي كانت تجري اسمياً ضمن الالية الدستورية والادارية غالباً ما كانت تنجز بصورة خاصة ضمن احدى الجماعات المتنفذة، او بوساطة التفاوض بين الجماعات المختلفة، وطالما ان العلاقات التي تربط هذه الجماعات تقرب شقة الانقسامات الاعتيادية للطبقة، والدين، والاقليم، والعقيدة، فقد كان بامكان اسيادهم التأثير على توازن القوى السياسية التي كانت خارج سلطة البرلمان. ونجم عن ذلك ان الوزارة لم تجمع السلطة التشريعية والتنفيذية فحسب بل انها كانت الجهاز النيابي، وان التغييرات المتكررة في الوزارة-التي كان معدل عمرها اقل من سنة واحدة- بدلاً من التغييرات في البرلمان عبرت عن التوازن المتذبذب في القوى السياسي. واحياناً كانت هذه القوى تشمل الشعور الشيعي والعشائر العربية واحياناً الكردية، لكن حتى احداث ١٩٤١ فان الصراع السياسي المستمر حدث ضمن المجموعة الوزارية نفسها. وكان اعضاؤها عملياً تحت الانتداب الذي اقامته المجموعات السياسية، بالاعتماد على وجهة النظر السياسية-وبشكل رئيس تجاه سلسلة المعاهدات البريطانية العراقية- والعلاقات الشخصية. وبعض هذه المجموعات تشكل رسمياً كاحزاب سياسية، التي نصت فقرة في القانون على تشكيلها. وهذه الاحزاب غير مصممة لكسب الدعم من خلال النظام الانتخابي وانما بوصفها جزءاً مكملاً له. فقد كانت رابطة بين رئيس الوزراء وزملائه في الائتلاف والنواب الذين يدعمونه شخصياً، وساسة المعارضة الذين كانوا يأملون بضمان تمثيل وزاري عن طريق ممارسة ضغط داخل البرلمان او خارجه.

انصبت المشكلة، بسبب عدم قدرة البرلمان على تغيير الوزارات، في التأكيد على انهم قاموا فعلياً بالتغيير انسجاماً مع الاحداث والمصلحة الوطنية. فبموجب الانتداب، اضطلع الملك فيصل (الاول) نفسه بمهمة التحكيم وتسوية الخلافات. وكان يحوز والى حد بعيد على الخواص التقليدية لحاكم عربي عظيم من تفهم للدوافع السياسية واستيعاب للمبادئ السياسية وحس بالتوازن السياسي، والى جانب كل هذه الامور قدرة على كبح الانفعالات العظيمة وثقة في الدبلوماسية بدلاً من القوة لانجاز القرارات السياسية بصورة دائمة. وكان فيصل قد اضطلع بالمسؤولية الشخصية لرعاية الدولة العراقية فضلاً عن ادراكه الكامل لطبيعة المشكلات المعقدة. وقد تطلبت مهمته سلطة شخصية، حاول ضمنها في البدء من خلال الدستور. وكان يأمل ان يمنح سلطات تعطيه سيطرة فعالة على البرلمان والوزارة والمؤسسات الاساسية. وكان مجبراً، بعد ان افحم برأي سياسي، على تأويل الدستور، بيد ان نجاحه معزو الى سطوته الشخصية حيث مكنته دبلوماسيته وجاذبيته وسلامة غرضه من

ترسيخها. ففي شخصه وحد المكونات غير المتجانسة للبلد واستوعب مواطن التوتر فيه، وفي عام ١٩٣٣ حين توفى جراء الاجهاد وهو في بواكير الثامنة والاربعين، فقد البلد قوته الماسكة.

وكان الملك غازي، خلفه الشاب، وطنياً وذا شعبية، بيد انه يفتقر الى التجربة وممارسة الحكم. فلم يكن بوضع يسمح له بكبح طموح القادة السياسيين والتوسط في خلافاتهم. فالتغييرات التي اقامها بناءً على توصية من مستشاريه لم تحقق دوماً الاستقرار، وبعد السنوات الثلاث الاولى لم يكن رأيه مأخوذاً بالحسبان كثيراً. فساسة المعارضة، دونما امل بأزاحة وزارة بالوسائل السلمية واسكاتهم عن طريق الرقابة، كانوا قد لجؤوا الى اعمال العنف خارج نطاق الدستور، الاضرابات، وشغب الغوغاء، والمظاهرات، والطائفية والتمرد العشائري واخيراً تدخل الجيش. فحكومة الانقلاب العسكري الاخير في عام ١٩٤١ خرقت الدستور الى حد خلع الوصي، الامير عبد الاله، اذ ان رحلته بمعية القوات البريطانية انهت مرحلة في تاريخ العراق.

وحين استئنف النشاط السياسي بعد التقييد الذي شهدته سني الحرب، كان الوضع قد تغير في جوانب مهمة. فبعد الانهيار الرشيدي في ١٩٤١ تم تطهير الجيش وسحبه من السياسة، وعند الاستعانة به لاعادة النظام اثر احداث شغب ١٩٥٢، كان اداة سلبية للنظام. فالعشائرية، التي ضخمت بقواتها الامنية وحيويتها القتالية، لم تكن مهمة سياسياً الا بقدر ما احتاجت الحكومات المتعاقبة للصوت البرلماني لزعمائها. فقد قدم الساسة والشيوخ دعماً مشتركاً، واحتفظ الشيوخ بنفوذهم جراء التدليل الحكومي وكانوا بوضع دفاعي على نحو متزايد لان بعض الوزراء الاصلاحيين ومجموعة اكبر للرأي العام لفتوا اهتمامهم الى الاصلاح الزراعي.

ورغم ذلك فقد احتفظت المجموعة الوزارية، المنقسمة الى حد ما بالشخصية، والجيل، والتعليم، والسياسة بوحدة ما، التي على النقيض من انقسامات الماضي المرة، بدت لمعارضيها وحدة مثبطة الهمة. وقد فقدت لشد اعضاءها بغضاً لانكلترا واعضاءها المحايدين في ١٩٤١، وتمحورت بشكل متزايد حول مركزين للقوة السياسية، نوري السعيد والقصر، التي كانت سياستيهما، رغم تعارضهما احياناً بشكل عنيف، متوافقتين باتجاههما العام.

كان نوري السعيد قد احتل خلال الحرب العالمية الثانية المكان الذي تركه صديقه فيصل الاول في السياسة العراقية والعربية وحصل على اعتراف دولي بوصفه رجل دولة كبير الشأن. فقد هيمن على الجيل العربي القديم كما هيمن جمال عبد الناصر على الجيل العربي الجديد. وفي سياق الصراع بين شخصيتيهما تبلور بوضوح صراع الاجيال والعقائد. ففي مجال الخبرة السياسية، لم يكن للباشا، كما كان يطلق عليه، منافس في العراق، ففي عمر السبعين كان في صيف ١٩٥٨ قد رأس اربع عشرة وزارة من اصل الوزارات العراقية البالغة (٥٨) وزارة وشغل مناصب وزارية فيها بصورة متكررة. وهو يعتقد اعتقاداً عميقاً بتقدم بلده، بيد انه، ولعدم ثقته بالتغيير السريع على اسس غير مجربة، اعتقد ان افضل وسيلة لضمان التقدم والاستقرار تكمن بالقوة اذا اقتضت الضرورة، وبحكومة صارمة، وبالمناورة السياسية وزيادة على كل هذا وذاك بالتقدم الاقتصادي، والامن الاجتماعي، والاصلاح

التدريجي. واثناء قتاله مع ثورة الامير فيصل العربية، كان قد توصل الى اعتقاد مفاده ان مصلحة العرب تكمن في اقامة تفاهم وثيق مع بريطانيا، وقد تمسك بهذا المبدأ تمسكاً ثابتاً، رغم الانتقادات التي كان يوجهها الى سياسات بريطانية فردية، لاسيما تجاه فلسطين. وكان مقتنعاً بخطر الشيوعية والامبريالية السوفيتية على حد سواء، وكان حلف بغداد من بنات افكاره وافكار عدنان مندريس. ومع انه كان مقاتلاً محنكاً عن القومية العربية، فقد كان على غير اتصال او تعاطف مع القومية التي يدعوا اليها الجيل الشاب. وقد دخل نوري معترك الحياة السياسية حينما لم يكن الرأي العام يلعب الا دوراً صغيراً في العراق وقام بمحاولة ضئيلة لاستمالة هذا الراي لفترة ما بعد الحرب، وفي الواقع، اعلن حربا على المثاليين التي لم تكن وطنيتهم اقل صدقاً من وطنيته. فبالنسبة لهم، بدا تصميمه الكبير، واستقامته الشخصية، وسرعة اتخاذه للقرار، وبراعته السياسية بمثابة العقبة الرئيسة لقضيتهم، وهي عقبة بدون مدى ظاهر لوجودها. فقد فرض على العديد من خصومه احتراماً ممزوجاً بالخوف والاعجاب، واضفى عليه جزءاً من العامة تقديراً، لانه حافظ على روابط الالفة والتفاهم مع الرجل التقليدي في شوارع بغداد حيث اكتسب دهاء نوري وقسوته ودعابته تعبيره الامثل عند المواطن العادي. وضمن المجموعة الوزارية لم يتعرض تفوقه للتحدي الا مرة واحدة بعد الحرب العالمية الثانية-في مطلع الخمسينيات- من قبل رجل الدولة الشاب صالح جبر.

ولمعارضة حزب الاتحاد الدستوري (حزب نوري السعيد) شكل صالح جبر حزبه المغلوط الاسم حزب الامة الاشتراكي، وهو تجمع للمحافظين المعتدليين، اعتمد بشكل متزايد على الدعم الطائفي نتيجة لتوسع شقة الخلاف مع نوري. وقد هزم هزيمة كبيرة في انتخابات ١٩٥٤. ةاختفى صالح جبر بعدها بوصفه نداً لنوري السعيد، ليموت ميتة مفاجئة في ١٩٥٧ اثناء مناقشة في مجلس الاعيان.

والى جانب نفوذ نوري السعيد، هناك ايضاً نفوذ ولي العهد، الامير عبد الاله، الذي مارس سلطاته نيابة عن الملك فيصل الثاني حتى بلوغ فيصل السن القانونية عام ١٩٥٣، اذ احتفظ بعد ذلك بنفوذه في القصر والميدان السياسي العام. فكرجل تتسم شخصيته بالجاذبية، يبلغ الخامسة والاربعين عند مقتله في ١٩٥٨، كان بامكانه اكمال السلطات الدستورية للنظام الملكي باتصالات واسعة على امتداد البلاد، شملت مؤخراً المصاهرة مع عشيرة ربيعة المتنفذة. ولعب، كما هو حال نوري السعيد، دوراً مهماً في الحياة السياسية ولم يكن يعد عنصراً مكملاً فحسب بل مدافع قوي وفعال عن النظام، كل ذلك، فضلاً عن اهتمامه الشخصي بتفاصيل الية الدولة والتعيينات الحكومية، وعلاقته الوثيقة ببريطانيا، اثارت شكوك الجمهور السياسي. وقد بدأت بعض هذه الشكوك تلحق بالنظام الملكي نفسه، وهو نظام لم تكن لديه جذور راسخة في الولاء الشعبي وينظر اليه العديد من القوميين على انه فصل العراق عن الحركة العربية. ومع ذلك، كان ثمة تعاطف كبير ومودة للملك الشاب- يبلغ عمره (٢٣) سنة في ١٩٥٨- اذ اظهر حساً جدياً بالمسؤولية وحماسة صادقة. وفي الواقع، لربما تركزت في نفسه حقيقة ان الطموح الملتهب للشباب العراقي امر مرغوب فيه. وكان دوره الشعبي رسمياً، في بلد تتعرض فيه الاجراءات الشكلية الى التغيير وحيث لم يحصل

والده على الشعبية لوطنيته فحسب بل ولاتصاله العفوي بالشعب، في حين انفصل هو عن جيله من العراقيين جراء تنشئته الانكليزية-حيث كان يتلقى التعليم على يد مربية انكليزية، في مدرسة اعدادية انكليزية وفي هارو- ومن خلال زيارته المتكررة الى بريطانيا لامور صحية. وفي ايلول ١٩٥٧، اعلنت خطبته على الاميرة التركية فضيلة، حفيدة عبد المجيد اخر خليفة عثماني وابنة حفيدة محمد علي باشا حاكم مصر الشهير.

ان المجموعة الوزارية، التي تهيمن عليها لجنة غير رسمية من الساسة الكبار في السن الذين يخضعون بدورهم الى هيمنة نوري السعيد والقصر، قد حافظت على سيطرتها على ثروات البلاد عبر الوزارة، والبرلمان وانظمة رعاية فردية. وحافظوا على توازن سياسي-توازن في عرف سياسة ما قبل الحرب، مع الاتجاهات الجديدة التي جرى تمثيلها بصورة ضئيلة. وعندما حصل الاضطراب قمعته القوات الامنية وتمتع النظام بدعم ملاك الاراضي ونسبة كبيرة من الطبقة الارستقراطية والطبقات العليا والوسطى- التي تضم الصناعيين، ورجال الاعمال، وكبار الموظفين، وبعضاً من اكثر الحرفيين نجاحاً-والاذعان العام لغير المثقفين، فمعظمهم يخضع لنفوذ ملاك الاراضي العشائريين. ان التوسع السريع للعوائد واقامة مشاريع تنمية واسعة لربما يعزز موقع المجموعة الحاكمة، ويسهم الى حد ما بتعزيز الاجهزة الحكومية ويخضع المجالات المتنوعة للحياة الوطنية الى اشرافها، والى حد ما يمنح النظام سيطرة واسعة على التوظيف والامتيازات، ويرفع نوعاً ما من مستويات المعيشة.

ظاهرياً اتسم مشهد ما بعد الحرب بهدوء كبير، بيد ان الاستقرار الحقيقي تبدد بوجود المعارضة التي كانت اكثر تفجراً من القمع. فقد كان عداؤهم للنظام ينبع بعض الشيء من سياسته الخارجية، وبعض الشيء لاحتكاره واستخدامه السلطة. وتضم المعارضة اغلبية المثقفين العراقيين، لاسيما الطلبة، والمدرسين، والمستويات الوسطى والدنيا للموظفين الحكوميين واصحاب الحرف. ومع ان بعض انتقاداتهم، لم تكن بالضرورة مقترحات ايجابية، فقد كان يرددها كبار الموظفين ورجال الاعمال والحرفيين الناجحين، وكانت اعداد منهم، في الواقع، تشاطرهم في العقيدة. وكانت هذه العقيدة في الغالب القومية الاشتراكية التي سادت العالم العربي منذ الحرب العالمية الثانية. وقد تجسدت بشكل دقيق في حركة سياسية منظمة وهي حزب البعث، الذي كان ناشطاً في سوريا والاردن ولكن باعضاء معدودين في العراق. وكان جمال عبد الناصر تجسيداً لافكارهم.

وفي الشؤون الخارجية طالب هؤلاء القوميون العراقيون الجدد بالتضامن العربي، والرفض المطلق لاسرائيل، وبالتعامل المتكافئ مع القوى الاجنبية، وبالاستقلال عن هذه القوى. ومع هذه المبادئ العامة جمعوا الارتياب والعداء لبريطانيا وما اسموه بالامبريالية. ويعزى هذا الامر الى حد ما الى ارث الفترة الانتدابية، والتدخل البريطاني في ١٩٤١ للاطاحة بحكومة قومية، ولوعد بلفور ونتائجه، وكان الى حد ما ثمرة ثلاثة عقود من الدعاية، التي كانت تصور بريطانيا كبش فداء مناسب لكل مواطن العلل، بيد انها نشأت من تفسير القوميين للوضع الجاري. فقد اعتقدوا ان بريطانيا مالت الى حماية مصالحها في الدول العربية بيقين لا يمكن تحقيقه الا بالسيطرة، وسيطرة كهذه كانت تمارس عبر الدفاع عن

اسرائيل والحكومات العربية المسايرة لها التي سمحت لنفسها الانجرار وراء نظام دفاعي بريطاني، وان هذه الحكومات واسرائيل لربما تكبح الحركات القومية العربية او الحكومات التي تتحدى وضع بريطانيا الخاص. فقد عدوا التدخل البريطاني عام ١٩٤١، ولاحقاً حملة السويس، برهاناً على انها تلجأ الى القوة الصريحة لتحقيق غاياتها. وكان خنوع العراق المفترض الى المصالح البريطانية يعد بحد ذاته اهانة الى الكرامة الوطنية، اذ كانت مضامينها المادية موضع استياء، لاسيما امكانية انضمام العراق الى جانب بريطانيا في حرب ضد الاتحاد السوفيتي، الذي ليس للقوميين خلاف معه. فضمن العراق نفسه اعتقدوا ان ضمان الدعم البريطاني شجع الحكومة على الابقاء على نظام اجتماعي، واقتصادي، وسياسي كان محط شجبهم. وهم لا ينظرون الى الولايات المتحدة الامريكية بارتياب اقل وذلك لدورها في اقامة اسرائيل ودعمها ولاعتقادهم ان المساعدة الاقتصادية والتقنية شكلت ولا تزال استعماراً اكثر مكراً من الاستعمار البريطاني وتدخلاً لا يقل عن التدخل البريطاني في شؤون العراق الداخلية. ومع ذلك فقد كان العديد من القوميين ينظرون الى هاتين الدولتين الغربيتين باعجاب كبير– لديمقراطيتهما والتزامهما الاجتماعي ومهارتهما الثقافية والتقنية– وفي الواقع فان العديد منهم كانوا قد تلقوا تعليمهم في الجامعات الغربية وكانوا مرتبطين بها فكرياً وثقافياً. وهم يأسفون فقط للسياسات الخارجية لهذه الدول، التي عزلتها عن الجيل العربي الجديد. ومع تحفظاتهم ازاء وجهة نظره تجاه اسرائيل، كان للعديد منهم ايمان عميق بحزب العمال البريطاني، فيما لو عاد الى الحكم.

واذا كان الحياد، كما يعتقد اغلبية القوميين، ينطوي على تحد او حذر من الغرب، فانه بالنسبة للعديد منهم يحمل ميلاً تجاه الاتحاد السوفيتي. ففي اعينهم ان الاتحاد السوفيتي متحرر من وصمة الامبريالية، وهو بطلهم ضد الغرب، والمتلاعب بوجهات نظره تجاه اسرائيل، والمتباهي بتقديم مساعدة غير مشروطة. ويعزو البعض سياسته الى صداقة غير انانية، في حين ان الاخرين، ولثقتهم بكرم مساعداته، كانوا سعداء لاقامة صداقة مع شيطان جديد للتغلب على الشيطان القديم. فقد كانوا متأثرين بالمزاعم السوفيتية حول العدالة الاجتماعية والسياسية، التي حققها الغرب بلا ريب بطريقة اكثر ارضاءً لكن يبدو انه غير راغب بتصديرها الى الشرق الاوسط، ولان الحرب الباردة جعلت حماية السلام السوفيتية تحط بمهل لتهدئة مخاوفهم. فقد قللوا من اهمية امكانية حصول عدوان سوفيتي على الدول العربية، وعدوا أي احتمال كهذا خدعة غربية لصرف انتباههم عن اسرائيل. وعدوا الانضمام في حلف مع بريطانيا ضد روسيا وهو امر مستنفر لها بمثابة حماقة كبرى او حقد متعمد.

لم يكن التعاون مع الغرب بحد ذاته هو ما رفضوه. فقد اعترفوا (حتى وان استاء بعضهم) بحاجتهم لمساعدته التقنية ولسوقه للنفط، وحتى كان بامكانهم تصور الاوضاع التي قد يرحبون فيها بالدعم العسكري الغربي. فقد عارضوا ما بدا لهم من ارتباط النظام الدائم بالغرب واعطاء هذا الارتباط الافضلية على العلاقة بالدول العربية، وهي علاقة غير متكافئة، كما عدوا ذلك، اذ منع استمرارها من امكانية تحقيق اتفاق مرض. ومع انهم، لو كانوا في السلطة، للجأوا في بعض الحالات الى استشارات واتفاقيات مماثلة مع الحكومات الغربية، فقد شجبوها حين اضطلعت بها حكومة لم تكن تحوز على ثقتهم.

واعتقدوا ان السياسة العراقية تجاه الدول العربية قد انحرفت عن مجراها ليس من خلال تفضيلها للغرب فحسب بل ايضاً من خلال التنافس الاسري والشخصي الامر الذي لم يكن بمقدور القومية العربية، الوحدوية في هدفها والجمهورية في روحها، الا ان تشجبه. فعندما كان الخلاف مع الدول القومية ومع معبود القومية الجديدة نفسه(*) كانت الاساءة هي الاعظم. ويقولون ان الطموح الهاشمي تجاه سوريا والانحياز الى تركيا قد خلقا انقسامات ضاعت فلسطين في خضمها، وكان التحالف مع تركيا وبريطانيا قد جعل الانقسامات دائمية ولربما دفع الدول القومية الى موقع اقرب من روسيا. وكان الاتحاد مع الاردن الخطوة الاخيرة في سلسلة من الخطوات غير الشعبية. فقد استنكر القوميون أي اندماج في الكتلة الهاشمية، وكانت هذه الخطوة ببساطة رد فعل ازاء الجمهورية العربية المتحدة (التي كانت محط ترحيبهم الغامر)، لمنع توسعها الى الاردن. وقد عدوا الاقتراح بالتدخل العسكري العراقي ضد المقاومة الاردنية او اللبنانية بمثابة الجريمة الاخيرة ضد العروبة والتقدم.

وكانت اراؤهم الداخلية، كما رأينا، ممزوجة بوجهة نظرهم ازاء العلاقات الخارجية، فقد عدوا الغرب مسؤولاً الى حد كبير عن وضع العراق الداخلي. ففي هذا المجال انصبت طلباتهم على العملية الحرة للالية الديمقراطية، وتشمل حرية المشاركة والتعبير، واقامة ادارة كفوءة غير متأثرة بالمصلحة الخاصة او الاسرة او الولاءات الطائفية، واصلاح اجتماعي يهتم اهتماماً رئيساً بنظام توزيع الاراضي، والتواصل الفعال والكفوء لبرامج الاعمار، ووفقاً لكل هذه المطالب الرئيسة اتهموا الحكومة بالتقصير عن بلوغ الهدف.

ان هذا الاهتمام الكبير بالحقوق الديمقراطية والعدل الاجتماعي هو ما يميز قومية ما بعد الحرب. فقبل الحرب العالمية الثانية فان الجمهور، وفصائل منه متأثرة بالفلسفة الفاشية في تلك الفترة، كان قد منح تأييداً ضئيلاً لمثاليي الاهالي الذين ايدوا هذه المبادئ. ولم تكن الظروف المادية تسمح بتوجيه الانتباه لهم، فالعنصر الاشد بؤساً من السكان-الفلاحون-يتسم بالخمول وعدم القدرة على التعبير، في حين وجدت الطبقات السياسية في المدن الحياة يسيرة الى حد معقول والادارة مرضية الى حد معقول ايضاً، علاوة على ذلك فان معظم الوزارات حظيت بالدعم لسياساتها الخارجية القومية. وقد فرضت الحرب على الدولة الجديدة اول ازمة اقتصادية خطيرة واربكت الجهاز الاداري الذي لما يزل قيد النمو ارباكاً خطيراً. فكفاءتها واستقامتها كانت وعلى نطاق واسع محط شك، وعيوبها التي لربما تجاوزتها في مكان اخر كانت موضع انتقاد شديد لحكومة مدعومة من الانكليز. وتبلور الاستياء حول الافكار الديمقراطية والاصلاحية التي غمرت البلد بفعل دعاية كل الاطراف المتصارعة. فبدفع منها كان ثمة نقد عام لحكومات ما بعد الحرب يتعلق بادارتها للشؤون الداخلية والخارجية، لاسيما الانتخابات المتلاعب بها، التي اثارت شكوى اقل الى حد ما قبل الحرب، واضطهاد الصحف والاحزاب السياسية، وفصل الطلبة وطرد الموظفون المدنيين بسبب التعبير عن ارائهم السياسية. ولم تطبق هذه الاجراءات الشديدة الا بفترات متقطعة وقد بالغ الشعب في

(*) المقصود بمعبود القومية الجديدة الزعيم جمال عبد الناصر-المترجم.

تضخيمها، حتى انهم اثاروا خشية الطبقات المثقفة، التي لم يكن العراق في نظرها اكثر من دولة بوليسية.

كانت الشيوعية الهدف الرئيس للقمع، بيد ان هذا المصطلح كان من الممكن ان يتوسع ليشمل أي طيف للرأي الاصلاحي. وفي الوقت نفسه كانت ثمة اتهامات دائمة بعدم الكفاءة الادارية والفساد في القمة، فاولئك الذين افتقروا الى النفوذ استاءوا استياءً كبيراً من تقلبات التوظيف والترقية والالتفاف الذي يجري على مهل للاجراءات البيروقراطية وكانت بعض هذه العيوب، كما رأينا، اقل بالنسبة لاولئك الافراد السياسيين او حتى النظام السياسي عما هي عليه بالنسبة للمجتمع ككل، التي جعلت ولاءاتهم لمحاباة الاقارب في التوظيف–مع انه لم يكن اختلاسا– شيئاً مميزاً، حيث ما انفكت نظرتهم التقليدية تكيف نفسها الى عصر الي، وهذه العوائق ستواجه اية حكومة، بصرف النظر عن طبيعتها ونواياها، رغم ان بعض الحكومات قد تناضل بشكل اكثر نجاحاً للتغلب عليها. واذا كان النظام لم يحقق قط اصلاحاً اجتماعياً جذرياً–مع ان حكومة الجمالي في الاقل حاولت فرض ضريبة الارض عام ١٩٥٣ وكانت قيد الدراسة مرة اخرى عام ١٩٥٨– فان مجموعة من اعضائها اظهروا حماسة صادقة للتنمية الوطنية وقدرة كبيرة على التخطيط والادارة. ومع ذلك فحقيقة ان الثقة لم تمنح وان الرأي العام لم يحشد خلف برامج الاعمار لربما كانت ادانة بحد ذاتها. صحيح ان الحكومة بدأت بابلاغ الجمهور بمشاريعها بصورة جد متأخرة وبمستوى ضئيل من الخيال، وان بعضاً من تلك المشاريع كتشييد بنايات عامة على قدر من الاهمية كانت تعوزها اللباقة الى حد كبير، غير ان الحقيقة الرئيسة انها فشلت في تمثيل القوى الفاعلة فكرياً وسياسياً.

اعتمد موقف القوميين على حقيقة سياسية بسيطة او على ما تصوره كذلك بامانة. فالمزيد من الحدة، احياناً معادلة للكره، عدوا انها نشأت بلا شك من الخوف والاحباط في وجه ما فسروه بانه غدر في الداخل وحقد يقظ في الخارج، ومن تحالفهما المفترض. ان للدعاية المستمرة في الصحف، عندما سمح لهم بذلك، والصوت الاكثر عنفاً للاذاعة الخارجية كان لهما تأثيراتهما العاطفية وهو امر طبيعي. وبالامكان عزو بعض اسباب المرارة الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المثقفة الدنيا والوسطى التي تمثلت بهم وبعمق القومية الجديدة. فهم الذين عانوا من ارتفاع مستوى المعيشة والتوظيف الشحيح لاصحاب الياقات البيض في السنوات الاخيرة، اذ تضارب وجودهم الرتيب مع الطموحات الجديدة، وكانوا اكثر استشعاراً للافتقار الى دعم مؤثر، وربما هم الذين من المتوقع ان يتمتعوا بنفسية المشردين فكرياً، ومعنوياً، وروحياً. فتعليمهم جعلهم عرضة للايقاعات الساحرة للغة العربية، التي تغري بتعبيرها المفرط وتقنع بصدقها، وان لم تدعم دائماً هذا الاعتقاد بهبة المنطق الموضوعي. ولكن حتى لو بدا البعض منهم غير واقعي في فكره، فثمة رجال على الجانب الاخر من المقياس، تلقى العديد منهم تعليمه في الغرب، ولبعضهم خبرة في ادارة الشؤون العامة، وقد اعتمدت قوميتهم بشكل اقل على العاطفة من اعتمادها على المنطق والتقييم العلمي، ومع تطور التعليم تزايد عددهم بشكل سريع. وسيظهر في وقت الازمة أي من نهايتي المقياس ستحدد سياسة قومية.

كان الاحباط متجذراً في المعارضة العراقية. فقد يأست من كسب القبول لسياساتها وحتى احيانا من الاستماع الى صوتها. ولم يقدم الدستور قناة فعالة. وايا كان مستوى تنظيمهم، فلم يكن بامكان القوميين التأثير في الانتخابات الاعبر النواب الحضريين، عدا ما كان للروابط الاسرية لبعض من زعمائهم من امكانية الحصول على دعم ريفي. ان حجم الصوت الريفي-الحاسم في أي انتخاب- كان محط سيطرة مالكي الاراضي، الذي بات مستاجرؤهم الان وفي مناطق محدودة يستشعرون هويتهم المستقلة، وان طوافهم التماسا لاصوات الناخبين في ممتلكات لمالك اراضي متنفذ كان، بمعزل عن التدخل الحكومي، يمثل استحالة عملية، واذا ما تم كسب مالك اراضي، ولاي سبب، الى جانب المعارضة، فمن المحتمل ان يجد قريبا له اكثر اذعانا ينتخب محله. وكانت مجموعات المعارضة تأمل في الحصول على منصب وزاري مهم اكثر من املها في الحصول على اغلبية برلمانية، ذلك ان الدخول الى مجموعة وزارية يجري بالاختيار او بتوزيع القصر. وبالتالي، كان نشاطهم الدستوري، على الاغلب، محدد بأيماءات معنوية على شكل خطابات وتظاهرات بالتضامن- بضمنها الاستقالة- من المجلس.

ورغم ذلك، فهم لم ينظموا انفسهم لمواجهة التأثير الاعظم. فقد شكلت مجموعة من احزاب المعارضة بعد الحرب العالمية الثانية، بيد انها، شأنها شأن المجموعات الوزارية، كانت في معظمها تجمعات للساسة والخبراء في الشؤون العامة، دونما الية لأشتراك اوسع، ولم يمثل الجمهور القومي تمثيلاً مباشراً فيها،مع انه كان بامكانه الشعور بتطابق الهدف. واثناء عملهم العلني لم يحققوا الا تعاونا متقطعاً، وعانوا من فواصل زمنية من الفردانية التي ميزت السياسة العراقية، ولم تسو الخلافات الشخصية والعقائدية الا عندما تم حظرهم في نهاية الامر. ولم يكن نشاطهم سواء أكان متفرداً ام متحداً، من ذلك النوع الطويل الاناة والمدهش الذي لربما كان قد قوض موقع خصومهم، غير انه تكون الى حد ما من غزوات مفاجئة، يتخللها فترات من التراخي او الانفجار غير المباشر. وقد رفضوا على الدوام الثمار المحتملة للتسوية، اذ ينبع هذا الامر الى حد ما من مقت شديد، وبعض الشيء من خشية انهم لو قدموا تنازلات لخدعوا.

وعند استئناف الحياة السياسية في ١٩٤٦ تشكلت العديد من احزاب المعارضة. اثنان منها، من المتعاطفين مع الشيوعية، لم يستمرا الا الى السنة التالية، عندما تم حظرهما اثر حملة حكومية ضد الشيوعية، وثالث، يمثل نمط قومية ما قبل الحرب، سرعان ما اختفى. وكان حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي من ابرز الاحزاب المتبقية، وكلاهما ناشطان وبشكل علني للفترة بين ١٩٤٦ وحتى تم حظرهما عام ١٩٥٤ ليتجها بعد ذلك الى العمل السري. وقد اسس الحزب الاول قوميون مخلصون ينتمون الى مدرسة ما قبل الحرب ورفاق رشيد عالي الكيلاني-محمد مهدي كبة، وصديق شنشل، وفائق السامرائي- الذين طوروا فلسفتهم استجابة للمناخ السياسي المتغير واقاموا علاقة وثيقة مع الحزب الوطني الديمقراطي اليساري الاتجاه. وكان يرأس هذا الحزب (أي الوطني الديمقراطي) كامل الجادرجي، وهو مالك اراضي وذو عقيدة اصلاحية عميقة، وكان بارزاً في جماعة الاهالي في الثلاثينيات وتمتع بتقدير العديد من الجمهور المثقف. وقد بدأ مع مجموعة من المفكرين

الشباب ومن المرجح انهم استمروا، رغم الاحباط، كاشتراكيين معتدلين، غير ان الحكومة اتهمت الحزب وصحيفته بالتغلغل الشيوعي واغلقتهما على هذا الاساس. وقد حققت المعارضة نجاحها الدستوري الاعظم بصورة غير مباشرة، بالتحالف مع اعضاء المجموعة الوزارية. وفي عام ١٩٥١ تشكلت رابطة تدعى الجبهة الشعبية المتحدة تضم مجموعة من كبار رجالات الدولة والساسة، ممن جمعوا بين مكانتهم الخاصة ونشاط المعارضة في سياسة حياد واصلاح، وحازوا على مواقع بريطانية ووزارية، الا انهم لم يكونوا قادرين على استخدام هذه المواقع لاحداث تأثير وسرعان ما تفرق شملهم. وفي عام ١٩٥٤ جرى حل كل الاحزاب السياسية ولم يتحقق قط اعادة نشاطها الموعود.

وبعد فقدان الامل بكسب تأثير بالوسائل الدستورية، لجأ قادة المعارضة الى ادوات خارج نطاق الدستور. ومن بين الادوات ذات الاهمية المتزايدة كانت القوة المعنوية للرأي العام المثقف الذي كان بمثابة الة رافعة تفعل فعلها بصورة غير مباشرة في المجموعة الحاكمة نفسها. وحتى معظم الوزراء المحافظين وجدوا من غير المستحسن رسمياً رفض الافكار القومية الجديدة، وتضم المجموعة شباباً يتسم بالحيوية والارادة. الا ان الامكانية المشكوك فيها للتطور التدريجي لا تنسجم مع نفاد الصبر الطبيعي للمعارضة، التي تخشى، لسبب ما، من ان عملية التنمية الوطنية ستعمل بالضد منها.

وبدا ان املها المؤكد الوحيد يكمن في تعبئة القوى المادية ضد النظام. فالتراخيص الاقتصادية، كما هو الحال عندنا، ممنوعة عنهم. والموارد الخاصة منحازة الى حد كبير الى الحكومة التي هيمنت، فضلاً عن ذلك، على كامل الحياة الاقتصادية للبلد. اما الدوائر العمالية والمدنية فلم تكن مهيئة قط لاحداث شلل في البلاد. فقد كان على العمال تطوير تماسك للوعي الذاتي بما فيه الكفاية لتحمل تثبيط العزيمة الرسمي، وحين اتحدوا للقيام بفعل ايجابي كان الموضوع اقتصادياً بدلاً من كونه سياسياً. فللموظفين المدنيين متوسطي المستوى وصغار المستوى المزيد من التعاطف مع قضية المعارضة، بيد ان تعبيرهم اعاقة الحظر-المطبق ببعض الاحتراس-ضد النشاط السياسي في الاجهزة العامة.

ولاشك ان اكثر الضربات فعالية سددت عبر اداة الجماهير الحضرية، الذي تسبب اندلاع مظاهراتها في كانون الثاني ١٩٤٨ وتشرين الثاني ١٩٥٢ في اسقاط وزارة ومن ثم ادت الى رفض الاعتراف بمعاهدة بورتسموث والى تحوير في النظام الانتخابي (ومنه لم تستمد المعارضة، عملياً، الا فائدة ضئيلة). شرع الطلبة بالتظاهرات التي اكتسبت اتجاهاً سياسياً، اذ سرعان ما اتسعت لتشمل جماهير الشارع. وحالما اندلعت التظاهرات، كانت الامور عرضة للانفلات من ايدي المحرضين عليها، الذين قد يتخذونها وسيلة لتغطية التخريب المنظم وحرق المباني عمداً. وحين بدأت بوادر التهديد بالظهور، اسرعت حكومات صارمة باتخاذ اجراءات وقائية. ومن ناحية اخرى، لو افتقدت الشرطة الاجراء المناسب في حينه او التعليمات الواضحة، لفلت زمام الموقف من سيطرتها، لاسيما لو اهتاج الغوغاء جراء سفك الدماء، في هذه الظروف استدعي الجيش لاعادة النظام في تشرين الثاني ١٩٥٢.

اظهرت احداث ذلك الشهر ما كان امراً منطقياً بصورة لا مفر منها، اذ ان الجيش لم يعد الحكم النهائي في الخمسينيات اقل مما كان عليه في الثلاثينيات، فالمسألة الاساسية هي

طاعته للنظام. فقد كان لبعض ضباطه روابط شخصية مع الحكومة والقصر، وكان اخرون مقتنعين اقتناعاً كبيراً بالتحسينات في الراتب والخدمة. ومع ذلك فقد شاطر العديد منهم الطبقات الوسطى في وجهة نظرها-كانت الطبقات الوسطى مسلحة ونظامية- ومتأثرة بالثورات العسكرية في مصر وسوريا، التي ذكرتهم بالدور السياسي للجيش العراقي قبل الحرب العالمية الثانية. وكانت احياناً ثمة شائعات عن وجود استياء بينها، لاسيما في نيسان ١٩٥٧، ابان محاولة الانقلاب في الاردن. ومن المعروف الان ان حركة ضباط صغيرة، لكنها حسنة التنظيم، كانت فاعلة للعديد من السنوات. ليس من المستغرب، لكن بلحظة لم يكن من الممكن التنبؤ بها، ان تصبح رأس الرمح للمعارضة القومية.

والى جانب القومية الجديدة ثمة اتجاه اخر للمعارضة، الا وهو الشيوعية، المنظمة في عدة مجاميع سرية. وتنظر قومية ما بعد الحرب العالمية الثانية، المتعاطفة مع الاتحاد السوفيتي، الى الشيوعية بشكل اكثر ايجابية مما كانت تنظر اليه قومية الثلاثينيات المتأثرة بالفاشية، لكونها نفسها قد طورت عقيدة اشتراكية، والاصوات الدينية التي شجبت الشيوعية قبل الحرب العالمية الثانية باتت تسمع الان بشكل اكثر خفوتاً. زيادة على ذلك فان العراقي يقبل هيمنة الدولة كامر طبيعي. فالارث العثماني للبيروقراطية والمركزية لم ينقرض قط فضلاً عن عدم وجود تقليد راسخ للعمل الخاص. فمنذ الحرب العالمية الاولى استخدمت الدولة غالبية الجمهور المثقف، وسيطرت على عوائد النفط، وكانت المالك القانوني لمعظم الاراضي، وتلعب الان دوراً بارزاً في التطوير الاقتصادي والامن الاجتماعي. ومع اشتراكية الدولة، من جانب اخر، تأسس شعوراً قوياً بالاستقلال الشخصي، وقعت للصرامة والفردانية التي هددت بتمزيق الشيوعية العراقية والعمل على الضد من قبول حكومة شيوعية في حد ذاتها.

وكان العديد من مظاهر قبول الشيوعية في العراق متأتية عبر القومية المتعاطفة مع الشيوعية او القومية التي تحظى بتعاطف السوفييت، المتولدة نتيجة الاحباط السياسي والعام، والانجذاب الجديد وربما البحث عن نظام سياسي اكثر شمولية. وعلى اية حال، كان ثمة اتصال للشيوعيين الناشطين بالمنظمات الاكبر في ايران وبعدئذ في سوريا. ومع ان فعاليتهم كانت محدودة نتيجة الانقسام الداخلي، فقد كانوا من المثابرة والمرونة بما فيه الكفاية ليشكلوا خطراً. وفي الواقع، فقد اخذت الحكومات امر الشيوعية على محمل الجد، اذ نظمت حملات ضدها في ١٩٤٧، ١٩٤٩، ١٩٥٢-١٩٥٣، ففي عام ١٩٤٩ أعدم اربعة من زعمائها واغلقت احزاب متعاطفة مع الشيوعية. وفي ١٩٣٨ عدت الشيوعية اساءة جنائية، وفي ١٩٥٤ صدر قانون يجرد الشيوعيين المدانيين من الجنسية العراقية. وفي السنوات الاخيرة تم تنسيق الاجراءات ضد الحركة الشيوعية مع الاردن والدول المجاورة المنطوية في حلف بغداد، وفي ١٩٥٧ تشكلت شرطة سرية خاصة للتعامل مع التخريب. وزعم ان الاعتقالات المتكررة، التي اعقبها دورياً اطلاق سراح مشروط، قد جعلت الشيوعية في وضع دفاعي، بيد ان تنظيمها ونشاطها استمرا في الوجود. ولعل افضل دفاع للعراق ضد الشيوعية يكمن في قيام حكومة قومية واصلاحية تحوز على ثقة الناس ولا تشعر بضرورة البحث عن حماية سوفيتية.

الخاتمة

في الخامسة من صباح الرابع عشر من تموز استولت مجموعة من الضباط على زمام السيطرة في بغداد. ولقي الملك فيصل الثاني، وولي العهد عبد الاله، واعطاء اخرون من العائلة المالكة حتفهم، وهرب نوري السعيد الا انه قتل في اليوم التالي. وقد تزامن الاجراء العسكري في العاصمة مع تفجر اعمال عنف، تسببت بمقتل ابراهيم هاشم، نائب رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي، واربعة زوار اجانب، وباضرار بالغة في السفارة البريطانية ومقتل احد كوادرها. وبلغت حصيلة القتلى ثلاثين شخصاً. وفي النهاية استتب النظام وسرعان ما مدت الحكومة الثورية سيطرتها على باقي البلاد. وكانت قد حازت على دعم شعبي كاسح.

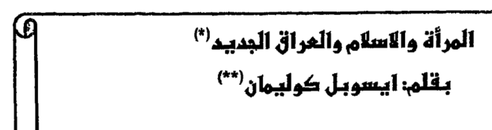
وقد خطط للثورة وقادها الضابطان عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف. وكان هدفهما كما اذيع تحرير العراق من سيطرة طغمة فاسدة نصبها الامبرياليون دعماً لمصالحهم، وعهد ادارة شؤون البلاد الى حكومة تنبع من الشعب مع اقامة جمهورية شعبية للحفاظ على وحدة العراق، واقامة علاقات اخوية مع الدول العربية والاسلامية الاخرى، والعمل انسجاماً مع مبادئ الامم المتحدة ومؤتمر باندونغ، والايفاء بكل الالتزامات والمعاهدات على ضوء المصالح العراقية.

وقد شكل مجلس سيادة في صباح الرابع عشر من تموز وضم الفريق نجيب الربيعي رئيساً، ومحمد مهدي كبة (زعيم حزب الاستقلال) عضواً وخالد النقشبندي (حاكم اقليمي سابق) عضواً. وشكلت في الوقت نفسه وزارة برئاسة عبد الكريم قاسم، الذي تولى ايضاً حقيبة الدفاع ومنصب القائد العام للقوات المسلحة، مع عبد السلام عارف نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية. ويضم المجلس ضابطاً اخر- الزعيم ناجي طالب الذي تولى حقيبة الشؤون الخارجية-وعشرة مدنيين: صديق شنشل من حزب الاستقلال، ومحمد حديد من الحزب الوطني الديمقراطي، وعبد الجبار الجومرد من الجبهة الشعبية المتحدة، والشيخ بابا علي المثقف ثقافة انكليزية وامريكية وابن الزعيم الكردي الشيخ محمود، ومصطفى علي، وجابر عمر، وابراهيم كبة، وفؤاد الركابي، ومحمد صالح محمود، ورشيد حاج محمود.

اصدر مجلس السيادة مرسوماً بالغاء الملكية واقامة جمهورية واعلن انسحاب العراق من الاتحاد العربي. وفي نهاية تموز جرى الاعلان عن دستور مؤقت، نص على ان العراق جمهورية مستقلة ذات سيادة وجزء من الامة العربية، ودينه الرسمي الاسلام، بيد ان المساواة القانونية وحرية العبادة مكفولة للجميع، لكن الملكية الزراعية سيجري تنظيمها بالقانون. وتناط رئاسة الجمهورية بمجلس دولة ثلاثي الاعضاء، وتناط السلطتان التشريعية والتنفيذية بمجلس الوزراء. وستتم استشارة الشعب لاحقاً بالنظام السياسي الدائم للجمهورية وسرعان ما جرى استبدال عدد كبير من كبار الضباط والمسؤولين وسرعان ما اعلن ايضاً عن تجميد اموال زهاء (٧٥) وزيراً سابقاً وعدد من كبار الموظفين. وقد القي القبض على عدد منهم على ان يقدموا للمحاكمة، بيد ان العديد منهم، كما قيل، ممن اضلهم النظام السابق كانوا قد اعلنوا توبتهم واصبحوا مواطنين صالحين.

اعلنت الحكومة الجديدة عن عزمها على الاستمرار ببرنامج الاعمار الوطني ورفع مستوى المعيشة للشعب. وسيكون للاصلاح الزراعي الاولوية. وسيجري تشجيع الصناعة بالحماية وجذب رؤوس الاموال الخاصة في مجال العقارات الى الاستثمار الصناعي. وسيقتصر الاستيراد على البضائع التي لا يستطيع الانتاج المحلي توفيرها فضلاً عن تقليص استيراد البضائع الكمالية. وسيتم على وجه الخصوص تشجيع العمل الخاص، لكن ليس باستثمار رؤوس الاموال الاجنبية. وسيتوقف استمرار عضوية العراق في منطقة الاسترئيني (وهي قضية كانت محط نقاش طويل للحكومة السابقة) على تطور علاقات العراق الخارجية. واعتزمت الحكومة تقليل التباين في الثروة والدخل. وسيجري اصلاح عملية فرض الضرائب لضمان تدرج اكثر عدلاً لضريبة الدخل مع وضع حد للتهرب الضريبي، ومن المرجح ان تفرض ضريبة الارض. وتم فرض رقابة سعرية على تجارة المفرد والجملة، لاسيما تخفيض سعر الخبز. وجرى ايضاً تقليل طول يوم العمل الرسمي وشكلت لجان للبحث في مشكلات البطالة والعمل الريفي. وتم الغاء نظام القانون العشائري.

وكان الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة ومن ثم الاعتراف في السابع عشر من تموز بالاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية من اوائل اعمال الحكومة الجديدة. وهذه الدول الثلاث كانت من اوائل المؤيدين للنظام الثوري. فمع الجمهورية العربية المتحدة صرح عضو في مجلس الوزراء ان العراق سيقيم علاقة وثيقة، من الجائز ان تكون علاقات فدرالية، لكنها لن ترتقي الى مستوى دولة وحدوية. وسرعان ما جرى اتصال شخصي بالرئيس جمال عبد الناصر. وفي التاسع عشر من تموز تم ابرام اتفاقية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة نصت على الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والثقافي. وفي اواخر تموز اعترفت الدول الاسلامية الاعضاء في حلف بغداد بالحكومة الجديدة. وقد اكدت الحكومة على التزامها بالالتزامات الاقتصادية والسياسية القائمة، وتشمل الالتزامات الاقتصادية الاتفاقيات النفطية الجارية على وجه الخصوص، وعبرت عن قلقها لاستمرار وزيادة تدفق النفط العراقي الى الغرب. واعلنت الحكومة عن رغبتها بالتعاون مع الغرب والدول الصديقة شريطة ان تعتمد هذه العلاقات على المصلحة المشتركة، ان اعتراف الدول الشيوعية لا يعني ان الثورة نفسها شيوعية. وبناءً على قوة تأكيدات الحكومة، اعلنت بريطانيا اعترافها بها في الاول من اب والولايات المتحدة في الثاني من اب.



المرأة والاسلام والعراق الجديد(*)

بقلم: ايسوبل كوليمان(**)

ترجمة

مصطفى نعمان احمد

الخلاصة:

رغم الشكوك التي تحوم حول تنفيذه، فقد جعل الدستور العراقي الجديد من الاسلام قانوناً للبلاد. ومع ذلك، فان هذا الامر ليس بمصدر قلق للمرأة العراقية. فالشريعة تستوعب طيفاً واسعاً من التفسيرات وبعضها ينزع الى المساواة نزوعاً تاماً. ويتعين على واشنطن اذا ما برحت تامل بارساء دعائم نظام ليبرالي في العراق ان تشرع بالعمل مع علماء دين مسلمين من ذوي النزعات المواكبة للعصر بغية الارتقاء بحقوق المرأة عبر قنوات دينية.

تأثير الشريعة

نصت المادة الرابعة عشرة في الدستور العراقي الجديد، الذي اقر في استفتاء وطني جرى في الخامس عشر من تشرين الاول٢٠٠٥، ان العراقيين متساوون امام القانون "دونما تمييز بسبب الجنس". ومع ذلك، فقد نص الدستور ايضاً على عدم جواز اقرار أي قانون يتعارض و"الاحكام الثابتة" للاسلام. ولهذا السبب، كانت الوثيقة الجديدة محط شجب المنتقدين في داخل العراق وخارجه على حد سواء بوصفها تمثل انتكاسة كبيرة لغالبية الشعب العراقي-لاسيما النساء. فطبقاً لعصام الخفاجي، باحث عراقي. فان الوثيقة ببساطة تحرم النساء من حقوقهن". وقد ساور القلق ينار محمد، وهي ناشطة علمانية بارزة ورئيسة منظمة حرية المراة في العراق، من ان البند الاسلامي في الدستور قد يحول البلاد "الى وضع مشابه لافغانستان اثناء حكم طالبان، حيث يشرعن القمع والتمييز بحق المرأة".

وهذه الانتقادات لم تكن اعتباطية، فالغموض الذي اكتشف مواد الدستور الجديد يعد امراً يدعو الى القلق. ومع ذلك، فان مركزية الشريعة الاسلامية في وثيقة الدستور لا تعني بالضرورة اجحافاً بحق المرأة العراقية. فالشريعة، في واقع الامر، تتحمل طيفاً واسعاً من التفسيرات، وعلى امتداد العالم الاسلامي اليوم فان المسلمين المواكبين لروح العصر يتطلعون الى اعادة تفسير احكام الاسلام كي تتلاءم مع واقع حديث المرأة.

والدستور العراقي لا يحدد الجهة التي تقرر ماهية التفسير الاسلامي الذي سيطبع النظام القانوني للبلاد بطابعه. غير ان المعركة بدأت فعلياً. فسيكون لانتصار المواكبين لروح العصر مضامين ايجابية تنعكس على شتى مجالات الحياة في عراق المستقبل طالما ان حقوق

(*) مقال منشور في مجلة شؤون خارجية الامريكية في عدد شهري كانون الثاني/شباط٢٠٠٦

Women, Islam, and the New Iraq

(**) ايسوبل كوليمان زميل اقدم ومدير برنامج المرأة والسياسة الخارجية الامريكية في مجلس العلاقات الخارجية.

المرأة مسألة حساسة لها تأثيراتها على تعزيز الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية والمجتمعات التي مزقتها الحروب. فالسماح بدور اجتماعي، وسياسي، واقتصادي كامل للمرأة في العراق سيساعد في ضمان انتقال البلد الى مرحلة ديمقراطية مستقلة. والنجاح الذي ستحققه المرأة في العراق سيعمل على انعاش دور المرأة على امتداد العالم الاسلامي الكبير. وفي كل بلد تفرض فيه الشريعة، باتت حقوق المرأة مسألة خلافية، والتوازن بين التقاليد والنزوع نحو المساواة في العراق سيكون له تأثير على الجدال الدائر حول هذا الموضوع.

وفي العديد من الدول الاسلامية، تخلى الاصلاحيون كثيراً عن المحاولات الرامية لاستبدال الشريعة بقانون علماني، وهي محاولات ثبت انها بلا طائل. وعوضاً عن ذلك، فانهم يحاولون تعزيز حقوق المرأة ضمن اطار اسلامي. ويبدو ان هذا النهج اقرب الى النجاح طالما انه يقابل الدين بالدين-وهي استراتيجية طبيعية في بلدان ذات شعوب محافظة يصعب تحدي السلطة الدينية فيها. ولما ان الولايات المتحدة الامريكية ساعدت في توليد دولة اسلامية في العراق، فسيكون المسؤولون الامريكان، لاسباب مشابهة، حذرين من الاستجابة لمطالب محاوريهم العلمانيين. ويتعيين على واشنطن اذا ما برحت تأمل بارساء دعائم نظام ليبرالي في العراق، ان تشرع بالعمل مع رجال دين مسلمين من ذوي النزعات المواكبة لروح العصر بغية الارتقاء بدور المرأة عبر قنوات دينية.

اعادة التفكير بالشريعة

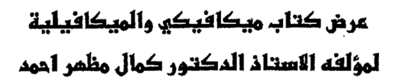
الشريعة هي مجموعة القوانين الاسلامية التي طورها فقهاء بعد وفاة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وتستند الشريعة، التي تقدم الارشاد المعنوي والشرعي للمسلمين، على القرآن والسنة (اقوال النبي (صلى الله عليه وسلم) واعماله). ويتضمن القرآن زهاء ثمانين اية تتعلق بالقضايا الشرعية، اذ يشير العديد منها الى دور المرأة في المجتمع والى مسائل اسرية مهمة، كالزواج، والطلاق، والميراث.

ولكون القران والسنة لا يعالجان العديد من المسائل التي يطرحها العصر فقد اوجد العلماء بعد وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم) سبلاً اخرى للتعامل مع المسائل التي لم يعالجها القرآن والسنة، اذ يلجأ فقهاء شرعيون ومؤهلون الى دراسة المسألة محط النقاش، وذلك باخضاعها الى الاجتهاد، ومن ثم اصدار فتوى غير ملزمة. ومع ذلك، ففي القرن الحادي عشر وبغية توطيد سيطرتهم، بلور علماء السنة احكامهم الشرعية بمدارس مختلفة للفقه الاسلامي واوقفوا الاجتهاد. وبغلق ابواب التفسير المستقل، فرض اصحاب النظرة التقليدية في المسائل الدينية اراءهم المحافظة على الاتجاه السائد للفقه الاسلامي، هذه الاراء التي ظلت جامدة لالفية كاملة تقريباً.

ومع ذلك، واصل بعض الفقهاء البحث عن اجابات اسلامية للمسائل المعاصرة. فعلى النقيض من مزاعم العلمانيين الذين لا يعتقدون بوجود توافق بين الاسلام والافكار الحديثة لحقوق المرأة، فان وجهات النظر الاسلامية تجاه هذه المسألة تتباين تبايناً كبيراً. فطبقاً لناشطات اسلاميات، يعد الاسلام فعلياً ديناً تقدمياً جداً بما يتعلق بقضايا المرأة، اذ كان ينزع نزوعاً جذرياً نحو المساواة في وقته، ومازال كذلك في بعض من نصوصه. واكدوا ان الشريعة الاسلامية قد طورت صيغا لربما تبدو غير ملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين ليس

لانها موجهة بهذا الاتجاه، بل بسبب التفسير الانتقائي للزعماء ذوي النزعات البطرياركية الاستبدادية وتداخل التعاليم الاسلامية مع العادات والتقاليد القبلية. فالناشطات الاسلاميات يسعين الان الى بعث المساواة التي كانت تتمتع بها المراة في سني الاسلام المبكرة عن طريق اعادة تفسير القرآن، ووضع النصوص في سياقها، وفصلها عن الممارسات القبلية.

وتعد الكاتبة المغربية فاطنة المريني والباكستانية ريفات حسن من رائدات الحركة النسوية الاسلامية- مع انهما تتضايقان تماماً من هذا الوصف. ففي حقيقة الامر ان العديد من الاسلاميات من ذوي النزعات المواكبة لروح العصر يؤثرن ابعاد انفسهن عن مصطلح "الحركة النسوية" لما يتضمنه من دلالات ثقافية غربية. فهؤلاء المثقفات يرون انفسهن ببساطة بوصفهن مسلمات يطالبن بحقوق المرأة ضمن خطاب اسلامي. وحركتهن تتنامى فعلياً، وتنطوي على تجديد متزايد. والعديد من رموز هذه الحركة هم من الرجال، وعلماء دين اسلاميين بارزين كحسين محمد في اندنوسيا، الذي اكسبتهن مكانته المرموقة مصداقية خاصة.



عرض كتاب ميكافيكي والميكافيلية
لمؤلفه الاستاذ الدكتور كمال مظهر احمد

عرض
الدكتور
عبد الامير محسن جبار

لم يشهد تاريخ الفكر السياسي الحديث عبر مراحله المختلفة شخصية أثير حولها الكثير من الجدل وأسيء الى سمعتها واثير حولها الكثير من الجدل مثل شخصية المفكر الإيطالي نيقولا ميكافيلي (١٤٦٩-١٥٢٧)، إذ ارتبط اسمه بواحد من أسوأ المبادئ السياسية سمعه وهو المبدأ الميكافيلي الذي يؤكد ضرورة تحقيق الهدف بغض النظر عن الوسيلة والذي عرف بمبدأ (الغاية تبرر الوسيلة).

والكتاب احد أهم المؤلفات التي قدمها الأستاذ الدكتور كمال مظهر لحمد، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة بغداد، إذ يشكل دراسة علمية موسعة لأهم الجوانب الفكرية في حياة الكاتب السياسي الإيطالي نيقولا ميكافيلي، الذي كثيراً ما يتردد اسمه في الأوساط السياسية والفكرية، فضلاً عن كونه مصدراً أساسيا من مصادر الفكر السياسي.

تضمن كتاب (ميكافيلي والميكافيلية) خمسة موضوعات، أكد فيها المؤلف حول حياة ميكافيلي وأرائه السياسية ثم البيئة التي عاشها ميكافيلي فصقلت مواهبه وشيدت أفكاره وإحكامه إذ كان ميكافيلي وليد أسرة سياسية وفكرية، فوالده كان محامياً معروفاً، وأمه كانت ادبية وشاعرة، ويكفي ميكافيلي انه ابن فلورسنه مدينة دانتي وليوناردو ودافينشي وميخائيل انجلو وغيرهم، أي إنها أبرزت عباقرة النهضة الأوروبية، وكان ميكافيلي قد درس القانون والتاريخ، مما انعكس ذلك في أرائه ونتاجاته الفكرية، والتي بلغت بحدود الأربعين مؤلفاً، اشهرها ثلاثة هي "الأمير" و"المطارحات" و"فن الحرب" وعلى الرغم من ان كتاب الأمير أصغرها حجماً إلا انه أكثرها شهرة، الأمر الذي دفع بالكثيرين من المهتمين بالدراسات السياسية الى اعتباره نتاجاً خالداً عن حق من بين جميع نتاجات حركة النهضة الأوروبية ولعل ما يؤكد أهمية ذلك اهتمام كبار الساسة في العالم وممن تركوا بصماتهم الواضحة في تغيير مجرى الإحداث فيه بكتاب الأمير، فقد شيدوا أفكارهم واظهروا ملامح حكمهم وسياستهم اعتماداً عليه، فعلى سبيل المثال كان ادولف هتلر وبنيتو موسوليني من اشد المعجبين بشخصيته الى الحد الذي جعل هتلر يضع كتاب الأمير الى جانبه في المكتبة، ويقال انه لا ينام قبل ان يراجعه كل ليلة، إما موسوليني فيقال ان موضوع أطروحته للدكتوراه كانت عن كتاب الأمير لميكافيلي، والأمر المثير للدهشة ان كافة الساسة الذين هاجموا الأمير

سواء في عهده إم بعده إما المعاصرين كانوا في الواقع من اشد المطبقين لنصائحه في سياسة الرعية والسياسيتين الداخلية والخارجية، كيف لا وميكافيلي قد قدم الكثير من الوصاية والنصائح للحكام وخاطبهم بان الوصول الى الغاية تبرر أية وسيلة، ويدعوهم الى استخدام "الأساليب الإنسانية والحيوانية حسب الظروف" وضرورة ان يجمع الحاكم بين "خداع الثعلب وفورات الأسود لان المحك والأساس لتقييم السياسة هو النجاح". كما انه كان يؤكد في كتابه الأمير ان مصلحة الدولة العليا تتطلب "القسوة والاغتيال والرشوة والركون الى الخديعة والكذب والنفاق". أي ان الغايات تبرر الوسائل ايا كانت، وكان ميكافيلي ينصح الأمير بالا يخجل في اختيار أي أسلوب مهما تدنى لتحقيق أهدافه وطموحاته السياسية، فالحاكم الناجح هو الذي يلجأ الى تلك الأساليب، وقد ناقش المؤلف الأسباب والعوامل التي أسهمت في تشويه سمعة ميكافيلي ككاتب سياسي، ومن أهمها حسد الكثير من الناس وأصدقائه بالذات، وكذلك الكنيسة التي أمرت بحرق كافة مؤلفاته وحرمت تداولها، كما قام بعض المتعصبون بإعطاء صورة مزيفة عن أرائه السياسية، وقد لعبت النازية والفاشية دوراً مهماً في الإساءة الى سمعة ميكافيلي بغية مسخ أفكاره وتشويهها، إذ اهتم فاشيو ايطاليا ونازيو المانيا بميكافيلي من منطلقاتهم الضيقة، وحاولوا على ضوئها قولبة أفكاره من جديد ضمن إطار ضيق، بينما أدرك العديد من المؤلفين الألمان والطليان المخلصين لقضية شعبهم ان من شأن التمسك غير الموضوعي بأفكار ميكافيلي من قبل النازيين والفاشيين التأثير على سمعته سلباً، لذا تصدوا لهذا الموقف وبينوا في الثلاثينات الجوانب المشرقة في أراء ميكافيلي التي لم يجمعها جامع بمواقف هتلر او موسوليني.

كما تطرق المؤلف الى موقف الكنيسة المتشدد من ميكافيلي فيعود ذلك الى اعتراض ميكافيلي من تعاليم الكنيسة الكاثوليكية، التي اعتبرها عبئاً يحول دون الإبداع للنشاط الإنساني، أي انه اعتبر الكنيسة حجرة عثرة إمام طموحات الإنسان بتحقيق حلمه الأكبر في ان يرى الوطن موحداً ومعززاً مكرماً، كما لعب المسرح الإنكليزي في العهد الاليزابيثي دوراً في تشويه سمعة ميكافيلي إذ قدم عدداً من المسرحيات التي أساءت له، وبذلك تكون الإساءة الى ميكافيلي قد أصبحت عملاً تقليدياً توارثته الأجيال عبر مراحلها وعلى مختلف مستوياتها. حتى ظهر، بالأستناذ الى ذلك، مصطلحا، "الميكافيلي" و"الميكافيلي" وتطلق الأولى عادة على السياسة التي لا تعير القيم الأخلاقية أي اعتبار، ويطلق الثاني على الشخص الذي يتبنى مثل تلك السياسة.

كما أشار المؤلف الى الأثر البالغ لميكافيلي ودوره الكبير في عالم التاريخ والمعرفة، هو التأثير الذي تركه على الفلاسفة والمفكرين والعلماء الذين درسوه وشادوا به، ومنهم على سبيل المثال المؤرخ والفيلسوف الفرنسي فولتير وديدرو والفيلسوف والكاتب جان جاك روسو والشاعر والمفكر الألماني فوته، كما شهد له "هيغل" بالعبقرية الفذة.

وقد اجمع هؤلاء على الإشادة بشخصية ميكافيلي وتفكيره، كما تطرق المؤلف ايضاً الى أراء كبار الفلاسفة والمفكرين الذين كتبوا عن ميكافيلي في الموسوعات (الانسلكوبيديا) البريطانية والأمريكية والفلسفية السوفيتية، إذ أشادوا بشخصية ميكافيلي وأرائه السياسية.

وأخيرا تحدث المؤلف عن علاقة ميكافيلي بالتراث الشرقي، إذ أشار بقوله الى احتمالية تأثر ميكافيلي بقصص كليلة ودمنة (لابن المقفع) والتي ترجمت من السريانية الى اليونانية عام ١٠٨١ ومن العربية الى الأسبانية في القرن الثالث عشر، والى اللاتينية في القرن الرابع عشر، فأصبحت بذلك معروفة في أوروبا، فقارن المؤلف عن بعض أوجه الشبه بين ما جاء ببعض هذه القصص وكتابات ميكافيلي، وبالذات فيما يتعلق منها بالموقف من الملوك والنصائح المسداة لهم، فوجد ان هناك تقارباً في الكثير من المواضع بين كتاب الأمير لمكيافيلي وقصص كليلية ودمنة لابن المقفع ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذا قلنا، بان الأستاذ الجليل الدكتور كمال مظهر احمد المعروف عن عمقه في البحث ودقته في المراجعة ورصانته في التقصي والتحليل كان موفقا بخوضه لهذا الجدل العلمي وجديراً بتصديه للرد الفعل المعاكس للحملة التي شنت ضد المفكر الإيطالي ميكافيلي وأرائه السياسية، مما شكل جهده العلمي هذا محاولة جادة وموقفه لإعطاء القارئ صورة أخرى عن هذا السياسي والمفكر الكبير غير الصورة المشوهة التي تركت انطباعاً سيئاً عند القسم الأكبر من السياسيين والمهتمين بالدراسات السياسية.

Ministry of Higher education
And Scientific Research
Al-Mustansiriyah UniversityCollege of political Sciences

The International and Political Journal



No.2 Winter2006